

Distr.: General
26 July 2017
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Russian/Spanish



الدورة الثانية والسبعون

البند ٤٢ جدول الأعمال المؤقت*

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري
والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة
الأمريكية على كوبا

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٥/٧١ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، أن يُعدَّ، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يُقدِّمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وهيئات منظومة الأمم المتحدة على طلب الأمين العام الداعي إلى موافاته بمعلومات عن هذه المسألة.



المحتويات

الصفحة

٩	أولا - مقدمة
٩	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٩	أفغانستان
٩	ألبانيا
١٠	الجزائر
١٠	أندورا
١١	أنغولا
١١	أنتيغوا وبربودا
١٢	الأرجنتين
١٣	أرمينيا
١٣	أستراليا
١٤	أذربيجان
١٤	جزر البهاما
١٤	البحرين
١٥	بنغلاديش
١٥	بربادوس
١٥	بيلاروس
١٦	بليز
١٦	بنن
١٧	بوتان
١٧	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
٢٢	البوسنة والهرسك
٢٢	بوتسوانا
٢٣	البرازيل
٢٣	بروني دار السلام
٢٣	بوركينا فاسو
٢٣	بوروندي

٢٣	كابو فيردي
٢٥	كمبوديا
٢٥	الكاميرون
٢٥	كندا
٢٦	جمهورية أفريقيا الوسطى
٢٦	تشاد
٢٧	شيلي
٢٧	الصين
٢٨	كولومبيا
٢٩	جزر القمر
٢٩	الكونغو
٢٩	كوستاريكا
٣١	كوت ديفوار
٣١	كوبا
٧٦	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
٧٧	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٧٧	جيبوتي
٧٧	دومينيكا
٧٨	الجمهورية الدومينيكية
٧٩	مصر
٨٠	السلفادور
٨١	غينيا الاستوائية
٨١	إريتريا
٨٢	إثيوبيا
٨٢	الاتحاد الأوروبي
٨٣	فيجي
٨٣	غابون
٨٤	غامبيا
٨٤	جورجيا
٨٥	غانا

٨٥	غرينادا
٨٦	غواتيمالا
٨٧	غينيا
٨٧	غينيا - بيساو
٨٨	غيانا
٨٨	هايتي
٨٩	هندوراس
٨٩	أيسلندا
٨٩	الهند
٩٠	إندونيسيا
٩٠	إيران (جمهورية - الإسلامية)
٩٢	العراق
٩٢	جامايكا
٩٣	اليابان
٩٤	الأردن
٩٤	كازاخستان
٩٤	كينيا
٩٥	كيريباس
٩٥	الكويت
٩٥	قيرغيزستان
٩٦	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٩٦	لبنان
٩٦	ليسوتو
٩٧	ليبيريا
٩٧	ليبيا
٩٨	ليختنشتاين
٩٨	مدغشقر
٩٨	ملاوي
٩٨	ماليزيا
٩٩	ملديف

٩٩ مالي
٩٩ موريتانيا
١٠٠ موريشيوس
١٠٠ المكسيك
١٠١ موناكو
١٠٢ منغوليا
١٠٢ الجبل الأسود
١٠٢ المغرب
١٠٣ موزامبيق
١٠٣ ميانمار
١٠٣ ناميبيا
١٠٤ ناورو
١٠٥ نيبال
١٠٥ نيوزيلندا
١٠٥ نيكاراغوا
١٠٦ النيجر
١٠٧ نيجيريا
١٠٧ النرويج
١٠٧ عمان
١٠٧ باكستان
١٠٨ بنما
١٠٨ بابوا غينيا الجديدة
١٠٩ باراغواي
١٠٩ بيرو
١١٠ الفلبين
١١٠ قطر
١١٠ جمهورية كوريا
١١٠ مولدوفا
١١١ الاتحاد الروسي
١١٢ رواندا

١١٢	سانت كيتس ونيفيس
١١٣	سانت لوسيا
١١٣	سانت فنسنت وجزر غرينادين
١١٤	ساموا
١١٥	سان مارينو
١١٥	سان تومي وبرينسيبي
١١٥	المملكة العربية السعودية
١١٦	السنغال
١١٦	صربيا
١١٦	سيشيل
١١٧	سيراليون
١١٧	سنغافورة
١١٧	جزر سليمان
١١٨	الصومال
١١٨	جنوب أفريقيا
١١٩	جنوب السودان
١١٩	سري لانكا
١٢٠	السودان
١٢١	سورينام
١٢١	سوازيلند
١٢٢	سويسرا
١٢٢	الجمهورية العربية السورية
١٢٤	طاجيكستان
١٢٥	تايلند
١٢٥	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً
١٢٥	تيمور - ليشتي
١٢٦	توغو
١٢٦	تونغا
١٢٧	ترينيداد وتوباغو
١٢٧	تونس

١٢٨	تركيا	
١٢٨	تركمانستان	
١٢٨	توفالو	
١٢٩	أوغندا	
١٢٩	الإمارات العربية المتحدة	
١٢٩	جمهورية تنزانيا المتحدة	
١٢٩	أوروغواي	
١٣٠	أوزبكستان	
١٣١	فانواتو	
١٣١	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	
١٣٤	فييت نام	
١٣٤	اليمن	
١٣٥	زامبيا	
١٣٥	زيمبابوي	
١٣٦	الكرسي الرسولي	
١٣٧	دولة فلسطين	
١٣٧	الردود الواردة من هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها	ثالثا -
١٣٧	منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية	
١٤٥	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	
١٥٢	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	
١٥٣	منظمة الطيران المدني الدولي	
١٥٤	المنظمة الدولية للحماية المدنية	
١٥٤	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	
١٥٥	منظمة العمل الدولية	
١٥٧	المنظمة البحرية الدولية	
١٥٨	الاتحاد الدولي للاتصالات	
١٥٨	الاتحاد البرلماني الدولي	
١٥٨	مكتب شؤون الفضاء الخارجي	
١٦٠	مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا	
١٦٣	مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	

١٦٥	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
١٦٦	مركز الجنوب
١٧٥	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
١٧٧	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
١٨٤	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٩٠	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
١٩٢	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
١٩٤	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
١٩٥	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
١٩٦	مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
١٩٦	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
١٩٨	صندوق الأمم المتحدة للسكان
١٩٨	الاتحاد البريدي العالمي
١٩٩	برنامج الأغذية العالمي
٢٠١	منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية
٢٠٥	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
٢٠٦	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
٢٠٧	منظمة السياحة العالمية
٢٠٨	منظمة التجارة العالمية

أولا - مقدمة

- ١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٥/٧١ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، أن يُعدَّ، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يُقدِّمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين.
- ٢ - وعملاً بذلك الطلب، دعا الأمين العام، في مذكرة شفوية مؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها إلى موافاته بأي معلومات قد تُؤدُّ المساهمة بها في إعداد التقرير. وأُرسلت مذكرة شفوية أخرى في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧.
- ٣ - ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها التي وردت حتى [...] حزيران/يونيه ٢٠١٧. وستصدر الردود الواردة بعد ذلك التاريخ في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

أفغانستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

لم تُصدر حكومة أفغانستان أو تطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٥/٧١، وذلك وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين أعادا تأكيد أمور منها حرية التجارة والملاحة.

وفي هذا الصدد، صوّتت حكومة أفغانستان لصالح القرار الآنف الذكر، وكذلك قرارات أخرى بشأن هذا الموضوع، وتؤكد من جديد التزامها بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

ألبانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

إن جمهورية ألبانيا، إذ تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبقواعد القانون الدولي، تنفذ أحكام القرار ٥/٧١ تنفيذاً تاماً ولم تُصدر ولم تُطبّق قط قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور أعلاه.

الجزائر

[الأصل: بالعربية]

[٤ أيار/مايو ٢٠١٧]

تحدد الجزائر انشغالها العميق بخصوص استمرار الأضرار المترتبة عن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ أزيد من نصف قرن. لقد أضحي هذا الحصار العائق الأساسي للتطور الاقتصادي والاجتماعي.

إن اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع للقرار ٥/٧١ بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ القاضي برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يؤكد مجدداً أحقية وعدالة هذه القضية ومساندة المجتمع الدولي لها بالإجماع. وعليه فإن الجزائر تعتبر أن هذا الحصار الذي تعاني منه كوبا يمثل خرقاً لمبادئ القانون الدولي، لا سيما تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

إن مثل هذه القوانين والضوابط التي تسنها بعض الدول والتي تتجاوز آثارها حدود الإقليم، بغض النظر عن مخالفتها لأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، تمس بسيادة الدول الأخرى وتشكل عائقاً للتطور الاقتصادي والبشري لشعوب العالم. لهذا السبب، فإن الجزائر، التي ترفض مثل هذه الإجراءات الأحادية الجانب غير الشرعية والقمعية، لم تتوان عن المطالبة برفع هذا الحصار المجحف في حق كوبا.

إن الجزائر تذكر أيضاً بموقفها المبدئي المعتمد في المؤتمر الوزاري السابع عشر للدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، المنعقد في الجزائر، في أيار/مايو ٢٠١٤. وكذا الموقف المعتمد مؤخراً في مؤتمر القمة السابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، المنعقدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بفنزويلا، حيث دعت الحركة خلالهما إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، دون شرط.

وإذ تعبر الجزائر عن ارتياحها لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية في تموز/يوليه ٢٠١٥ وكذا التدابير الإيجابية الرامية إلى تسهيل حركة تنقل الأشخاص بين البلدين، التي تم اتخاذها عقب الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الأمريكي السابق، السيد أوباما إلى هافانا في آذار/مارس ٢٠١٦، فإنها تعتبر أن هذه التطورات الإيجابية تشكل فرصة سانحة وحافزاً من أجل تطبيع العلاقات بين البلدين في كافة المجالات. كما أنها تقدر أن هذا التطبيع للعلاقات بين البلدين لن يتحقق على أرض الواقع إلا إذا اقتزن بإلغاء نهائي للحصار المفروض على الشعب الكوبي.

أندورا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

لم تصدر حكومة إمارة أندورا أو تُطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٥/٧١. وفي هذا الصدد، دأبت حكومة إمارة أندورا على التصويت تأييداً للقرارات بشأن هذه المسألة وهي تؤكد من جديد تمسكها بالمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة.

أنغولا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧]

تعيد جمهورية أنغولا التأكيد على أهمية إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتحيط جمهورية أنغولا علماً مع الاستحسان بتطبيع العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة وما ينطوي عليه من مؤشر إيجابي. فالزيارة التي قام بها الرئيس السابق باراك أوباما إلى كوبا العام الماضي، وهي أول زيارة يقوم بها رئيس للولايات المتحدة إلى كوبا منذ ٨٨ عاماً، ينبغي أن تواصل تحفيز السلطات الأمريكية على اتخاذ تدابير ملموسة تهدف لوضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا مما يؤدي إلى إيجاد مناخ من التقدم السياسي والاقتصادي في نصف الكرة الأرضية.

وتشجّع جمهورية أنغولا الولايات المتحدة على بناء علاقة تقوم على الحوار والتعاون مع كوبا على أساس الاحترام المتبادل.

وتؤكد جمهورية أنغولا مجدداً التزامها باحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي والحفاظ عليها وتعزيزها، باعتبارها تُشكل جوهر تعددية الأطراف وجهداً جماعياً يرمي إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتحقيق النمو الاقتصادي واحترام حقوق الإنسان والحقوق والحريات الأساسية.

وفي هذا السياق، تعرب جمهورية أنغولا مرة أخرى عن قلقها إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتعرب عن أملها في أن تفضي المفاوضات الجارية إلى حل نهائي يقرب الشعبين الكوبي والأمريكي.

وتعيد جمهورية أنغولا تأكيد تأييدها غير المشروط لتنفيذ التوصيات الواردة في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من قرار الجمعية العامة ٥/٧١ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وتغتني هذه الفرصة لتناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يضاعف جهوده الرامية إلى تعزيز الحوار البناء والشفاف بين البلدين، بهدف تحقيق الأهداف التي تتوخاها جميع القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة في هذا الصدد.

أنتيغوا وبربودا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ أيار/مايو ٢٠١٧]

تظل حكومة أنتيغوا وبربودا ملتزمة التزاماً تاماً بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتعرب حكومة أنتيغوا وبربودا عن قلقها من استمرار إنفاذ تدابير الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا رغم تأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء لقرار الجمعية العامة ٥/٧١، وقراراتها السابقة المعارضة للحصار، والمعاهدات الدولية ذات الصلة بالموضوع.

وعلاوة على ذلك، تواصل حكومة أنتيغوا وبربودا، عملاً بالفقرة ٢ من القرار ٥/٧١، الامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور آنفاً، وذلك عملاً بالتزاماتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، الذي يعيد، في جملة أمور أخرى، تأكيد حرية التجارة والملاحة.

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧]

تُنفذ حكومة جمهورية الأرجنتين تنفيذاً كاملاً أحكام القرار ٥/٧١ والقرارات السابقة التي صدرت عن الجمعية العامة فيما يتعلق بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وتطبق الأرجنتين القانون رقم ٢٤-٨٧١، الصادر في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، والذي يحدد الإطار التشريعي الذي ينظم نطاق تطبيق القوانين الأجنبية داخل الإقليم الوطني. وتنص المادة الأولى من هذا القانون على أن القوانين الأجنبية التي تسعى إلى إحداث آثار قانونية خارج نطاق الحدود الإقليمية، عن طريق فرض حصار اقتصادي على نحو يقيد الاستثمارات في بلد معين، بهدف تغيير حكومة أحد البلدان أو التأثير على حقه في تقرير مصيره، تكون غير قابلة للتطبيق بصفة مطلقة ولا تترتب عليها أي آثار قانونية. والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يخضع لقوانين اتحادية، أهمها قانون توريتشيللي (قانون إحلال الديمقراطية في كوبا) الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وقانون هيلمز - بيرتون (قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا) الصادر في آذار/مارس ١٩٩٦.

ومن ناحية أخرى، تلتزم الأرجنتين التزاماً مطلقاً بميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي وبالعامل في إطار تعددية الأطراف. وفي هذا الإطار، تؤيد الأرجنتين قرارات الجمعية العامة المتصلة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ عام ١٩٩٥. وبالتالي، فإنها تعرب عن مناهضتها للحصار حيثما أثرت هذه المسألة، سواء في المحافل الإقليمية أو في الهيئات الدولية الأخرى.

وتعرب حكومة الأرجنتين عن ارتياحها وتفاؤلها باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة، وتحث حكومتي البلدين على تعزيز الحوار، مما سيسمح بحل جميع المشاكل العالقة، بما في ذلك رفع الحصار.

وتمشيا مع الموقف السابق، أيدت الأرجنتين جميع الإعلانات التالية في المحافل المتعددة الأطراف:

(أ) مجموعة ال ٧٧ والصين

- الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع السنوي الأربعين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧، المعقود في نيويورك يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وفي الفقرة ١٥٢ من هذا

الإعلان، أعيد تأكيد مطالبة حكومة الولايات المتحدة بأن تنهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا، مع الإقرار بالإجراءات التي اتخذتها السلطة التنفيذية في حكومة الولايات المتحدة لتعديل بعض جوانب تطبيق هذا الحصار.

(ب) جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- "الإعلان الخاص بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا"، الذي اعتمده مؤتمر القمة الخامس لرؤساء الدول والحكومات المعقود في بونتا كانا (الجمهورية الدومينيكية)، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

- "إعلان بونتا كانا السياسي" الذي اعتمده مؤتمر القمة الخامس لرؤساء الدول والحكومات، المعقود في بونتا كانا (الجمهورية الدومينيكية)، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وفي الفقرة ٨ من هذا الإعلان، أعيد تأكيد الرفض القاطع لتطبيق التدابير القسرية الانفرادية، وفي الفقرة ١٠ من هذا الإعلان، أعيد تأكيد مطالبة حكومة الولايات المتحدة بأن تنهي، دون قيد أو شرط، الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا منذ أكثر من خمسة عقود.

(ج) القمة الإيبيرية - الأمريكية

- بيان خاص بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بما في ذلك تطبيق القانون المسمى "قانون هيلمز - بيرتون"، الذي اعتمده القمة الإيبيرية - الأمريكية الخامسة والعشرون المعقودة في كارتاخينا دي إندياس (كولومبيا) في ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٧]

لا تصدر الهيئة التشريعية الوطنية لأرمينيا ولا تطبق أي قوانين أو لوائح من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٥/٧١ والتي يمكن أن تخلف أثرا مدمرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

وقد أعربت حكومة جمهورية أرمينيا التي تخضع بدورها لحصار مستمر تفرضه عليها تركيا وأذربيجان عن معارضتها، في العديد من المناسبات، لسياسة الحصار الاقتصادية والحدود المغلقة.

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ أيار/مايو ٢٠١٧]

تؤكد حكومة أستراليا من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٥/٧١. ومنذ عام ١٩٩٦ وحكومة أستراليا تؤيد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى فكّ الحصار التجاري المفروض على كوبا. ولا تطبق أستراليا أي جزاءات أو تدابير ضد كوبا تقيد حركة التجارة أو الاستثمار. وأستراليا متفائلة إزاء

الخطوات الجاري اتخاذها صوب تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة. ونحن نتفق بأن التقدم المحرز في العامين الماضيين سيستمر.

أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

تتمسك جمهورية أذربيجان تمسكاً شديداً بمعايير ومبادئ القانون الدولي في سياستها الخارجية. وتقيم جمهورية أذربيجان علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية ودية مع جمهورية كوبا. ولم تُصدر أذربيجان كما لم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا يمكن أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين كوبا. وستواصل جمهورية أذربيجان اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز التعاون وتطوير العلاقات الودية مع كوبا. وترحب جمهورية أذربيجان أيضاً بما تبذله الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا من جهود متواصلة لتطبيع العلاقات بين البلدين.

جزر البهاما

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

يقيم كومنولث جزر البهاما علاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع جمهورية كوبا. ولم تُصدر جزر البهاما ولم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين كومنولث جزر البهاما وجمهورية كوبا. وفي هذا السياق، تُدكر جزر البهاما بموقف هيئات إقليمية وأقليمية مثل الجماعة الكاريبية، ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وحركة بلدان عدم الانحياز، وتؤكد ذلك الموقف. وتشيد جزر البهاما أيضاً بالتقارب الذي سُجل مؤخراً بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا، وترحب بالجهود التي تبذلها السلطة التنفيذية في حكومة الولايات المتحدة من أجل حمل السلطة التشريعية لهذه الحكومة على إلغاء قوانين إنفاذ الحصار.

البحرين

[الأصل: بالعربية]

[١٩ أيار/مايو ٢٠١٧]

لقد حافظت مملكة البحرين على موقفها المؤيد لكافة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وذلك من منطلق تمسكها بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وتود التأكيد مجدداً على موقفها المؤيد للقرار ٥/٧١ الذي اتخذته الجمعية العامة بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

بنغلاديش

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧]

لم تصدر حكومة بنغلاديش ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٥/٧١. وقد أيدت بنغلاديش باستمرار القرارات السابقة بشأن هذا البند في الجمعية العامة كما صوتت تأييداً للقرار المذكور آنفاً.

بربادوس

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧]

ما فتئت بربادوس تصوّت تأييداً للقرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وذلك منذ طرحه على الجمعية العامة لأول مرة في دورتها السادسة والأربعين المعقودة في عام ١٩٩١.

وكرر بربادوس تأكيد تأييدها للقرار ٥/٧١، وهو آخر قرار يُتخذ بشأن هذه المسألة، وتؤكد من جديد التزامها بتنفيذه بالكامل على المستوى الوطني، إذ لا توجد في بربادوس قوانين تُقيّد بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة مع كوبا.

وترحب بربادوس أيضاً بالتطورات الإيجابية الأخيرة في العلاقة بين حكومتها وكوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين واستمرار الحوار بينهما بشأن رفع الحصار.

بيلاروس

[الأصل: بالروسية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧]

ترحب بيلاروس بالخطوات المتخذة في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ لإعادة العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، بما فيها عقد اجتماعات بين قادة البلدين واستئناف عمل البعثات الدبلوماسية.

إن تخفيف الولايات المتحدة الأمريكية لتدابير تقييدية معينة تفرضها على كوبا في قطاعي المصارف والسياحة، وإعادة الاتصالات البريدية والتجارية المباشرة، ورفع اسم كوبا من قائمة الدول الراحية للإرهاب، جميعها خطوات مهمة في الاتجاه الصحيح. لكن من الواضح أن تلك الخطوات لا تكفي ما دام حصار تجاري عام لا يزال مفروضاً على كوبا.

وقد أكدت بيلاروس مراراً وتكراراً أن فرض تدابير قسرية انفرادية كوسيلة لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على البلدان النامية يتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي الواردة في ميثاق

الأمم المتحدة وفي إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وأي محاولات انفرادية من جانب دول معينة لتغيير النظام السياسي المحلي لدول أخرى باستخدام الضغوط العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو أي شكل آخر من الضغوط، هي محاولات غير مقبولة.

وعليه، ترحّب بيلاروس بالشروع في عملية تطبيع للعلاقات بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتدعو إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا رفعاً كاملاً، في أقرب وقت ممكن.

وتتميز العلاقات بين جمهورية بيلاروس وجمهورية كوبا بمستوى مرتفع من التعاون الثنائي. وتؤكد بيلاروس مجدداً استعدادها مواصلة العمل على تعميق التعاون الشامل مع جمهورية كوبا وتعزيز العلاقات الودية معها.

بليز

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تؤكد بليز مجدداً التزامها المطلق بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومنها على وجه الخصوص المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية بأي شكل كان، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي المقاصد والمبادئ التي تشكّل أيضاً المبادئ الأساسية التي يستند إليها القانون الدولي. وإذ تحرص بليز على التقيد الدقيق بأحكام الميثاق والقانون الدولي، دأبت على تأييد القرارات التي تدين الحصار المفروض على كوبا، وهي ترفض تطبيق القوانين والتدابير خارج حدود الولاية الإقليمية. وإن استمر السعي إلى عزل كوبا، في تجاهل للقرارات التي تُتخذ سنوياً وتحظى بتأييد كاسح من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، هو إهانة صارخة لتعددية الأطراف وللإرادة السياسية للمجتمع الدولي.

وترتبط بليز وكوبا بشراكة بناءة ومفيدة للجانبين، أثمرت فوائد ملموسة لشعبينا. وتزداد سياستنا في التعامل مع كوبا ترسخاً من خلال التعاون الإقليمي بين الجماعة الكاريبية وكوبا.

بنن

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، شاركت بنن مشاركة فعالة في اعتماد الجمعية العامة القرار ٥/٧١ بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وظلت بنن، لدى قيامها بذلك، منسجمة مع المبادئ والقيم التي تتمسك بها بشدة والمكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وتؤمن بنن إيماناً عميقاً بالتضامن الدولي وبفضائل الحوار باعتبارها وسيلتين متميزتين لحلّ النزاعات وإعادة بناء الثقة بين الدول لما فيه خير لجميع الشعوب.

ولقد أيدت بنن القرارات السابقة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن مسألة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا والذي تترتب عليه عواقب اجتماعية واقتصادية جسيمة. ولقد حال الوضع الذي تعيشه كوبا منذ عقود مديدة دون تمكن هذا البلد من الحصول بالشكل الملائم على الأدوية والمشاركة الكاملة في التجارة الدولية.

ولقد دأبت حكومة بنن التي لم تعتمد ولم تطبق أي قوانين أو لوائح من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٥/٧١ على الدعوة إلى رفع التدابير الانفرادية المفروضة على كوبا، بصورة عاجلة ودون قيد أو شرط، من أجل السماح لهذا البلد بتحقيق تنميته الاجتماعية والاقتصادية.

وترجّب بنن بما شهدته العلاقات بين الحكومتين الكوبية والأمريكية من تطور إيجابي وحيوي لوحظ في السنوات الأخيرة وأسفر، في جملة أمور، عن استئناف علاقتهما الدبلوماسية مع إعادة فتح سفارة الولايات المتحدة في هافانا والسماح بالزيارات الرسمية والخاصة بين البلدين. وبشكل هذا التطور خطوة هامة ولكنها لم تحلّ مسألة الحصار التي تدخل في نطاق صلاحيات الكونغرس الأمريكي.

وتعرب حكومة بنن عن رغبتها الشديدة في أن تعزز الإدارة الأمريكية على الدوام هذه النزعة السلمية وأن تعمل على مستوى الكونغرس الأمريكي لرفع الحصار بشكل كامل دون قيد أو شرط.

وتحرص بنن على إعادة تأكيد التزامها بتشجيع ودعم جميع الإجراءات التي تصبّ في اتجاه تعزيز الحوار البناء الناشئ بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، على أمل التوصل إلى تطبيع نهائي للعلاقات الثنائية بين البلدين، تحقيقاً لسعادة ورخاء الشعبين الأمريكي والكوبي.

بوتان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ أيار/مايو ٢٠١٧]

لم تقم الحكومة الملكية لبوتان بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٥/٧١، ودأبت على تأييد القرار المذكور آنفاً والقرارات الأخرى بشأن هذه المسألة في الجمعية العامة وصوّتت لصالحه.

بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)

[الأصل: بالإسبانية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٧]

في كانون الثاني/يناير ١٩٥٩، هزم الشعب الكوبي، في سياق معاركه النضالية الثورية، النظام الدكتاتوري. وأنشأت الحركة الثورية بقيادة فيديل كاسترو حكومة جديدة في ظلّ النظام الاشتراكي. وفي هذا السياق، بدأ الصراع الأيديولوجي في إطار ما يُسمّى "الحرب الباردة" التي سعت فيها الولايات المتحدة إلى توسيع دائرة نفوذها، ومحاولة القضاء على العدو الاشتراكي من خلال تنفيذ سلسلة من الجزاءات الرامية إلى سحق الثورة. وتحوّلت هذه الجزاءات تدريجياً إلى حرب اقتصادية استمرّت لأكثر من خمسة عقود.

ولقد أعربت الأمم المتحدة في مناسبات مختلفة عن موقفها بشأن مسألة الحصار المفروض على كوبا. ونظرت الجمعية العامة في مسألة الحصار للمرة الأولى في عام ١٩٩٢، خلال دورتها السابعة والأربعين. ومنذ ذلك الحين، تُطرح هذه المسألة كل سنة، وتُحظى بدعم واسع النطاق من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، اتخذ القرار ٥/٧١ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بدعم من ١٩١ من أصل ١٩٣ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وللمرة الأولى، لم تكن هناك أي أصوات معارضة للقرار، مع امتناع الولايات المتحدة وإسرائيل فقط عن التصويت. وتعترف الجمعية العامة في هذا القرار بالتقدم المحرز في العلاقات الثنائية، وتكرر دعوتها جميع الدول إلى الامتناع عن إصدار تدابير من قبيل الحصار، التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، والدول التي طبقت هذه التدابير إلى إلغائها في أقرب وقت ممكن^(١).

ويُجَدَّد الحصار بسلسلة من القوانين التي أنشأت أشكال حظر على جملة أمور منها الروابط التجارية والمالية والسياحية. وتشمل هذه القوانين قانون التجارة مع العدو لعام ١٩١٧ (الجزءات الاقتصادية والحظر على التجارة مع العدو أو حلفائه خلال النزاعات العسكرية)؛ ولوائح مراقبة الأصول الكوبية (منع مواطني الولايات المتحدة من إجراء معاملات مالية مع كوبا، وتجميد الأصول الكوبية، وفرض حظر على استيراد السلع من منشأ كوبي)؛ وقانون إحلال الديمقراطية في كوبا أو قانون توريتشيللي لعام ١٩٩٢ (منع فروع شركات الولايات المتحدة في بلدان ثالثة من المتاجرة بالسلع مع كوبا أو مع الرعايا الكوبيين، وفرض حظر على السفن من البلدان الثالثة التي تدخل موانئ كوبا)؛ وقانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا أو قانون هيلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦ (الجزءات المفروضة على كبار المسؤولين في الشركات الأجنبية التي تجري معاملات مع ممتلكات الولايات المتحدة المؤممة في كوبا والنص على رفع الدعاوى في محاكم الولايات المتحدة).

وللحصار آثار شاملة ومعاكسة تتخلل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتتأثر يوميا قطاعات مثل الصحة والتكنولوجيا الإحيائية والسياحة والنقل والتعدين والطاقة المتجددة والاتصالات السلوكية واللاسلكية، من بين قطاعات أخرى، ولقد تعرّضت لخسائر فادحة نتيجة لهذا الحصار. وفي هذا الإطار، خضع الحق في التنمية في كوبا للتقييد بسبب التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة.

وقد بلغت قيمة الأضرار الاقتصادية ٨٣٣ ٧٥٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى ٥٦ عاما، وفقا لأحدث تقرير قدّمته كوبا إلى الأمم المتحدة^(٢). واحتسبت الخسائر التالية بحسب القطاع للفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٦: في قطاع الصحة العامة، يبلغ الأثر التراكمي النقدي منذ بداية الحصار ٢,٦٢٤,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة؛

(١) انظر <http://www.un.org/spanish/News/story.asp?NewsID=36140#.WQuqcrj2Rdk>.

(٢) EFE، "Las fechas clave en las relaciones entre Cuba y los Estados Unidos"، 26 November 2016. متاح في الرابط التالي: <http://www.abc.es/internacional/abci-fechas-clave-relaciones-entre-cuba-y-estados-unidos-> .201611260850_noticia.html

وتتجلى هذه الخسائر في عدم القدرة على النفاذ إلى أسواق الولايات المتحدة لشراء الأدوية والكواشف وقطع الغيار اللازمة لمعدات التشخيص والعلاج والأدوات الطبية والسلع الأخرى اللازمة لعمل القطاع. وفي قطاع الأغذية، تبلغ الأضرار ٢٨٩ ٧٠٦ ٦٠٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في الفترة قيد الاستعراض؛ ويتجسد ذلك في ارتفاع أسعار البذور الزراعية والأسمدة وقطع الغيار الخاصة بالمعدات الزراعية واللوازم الأخرى التي يتعين على كوبا شراؤها من الأسواق البعيدة جغرافياً لأنها لا تستطيع شراؤها من سوق الولايات المتحدة. كما عانت صناعة السياحة في كوبا من خسائر فادحة خلال الفترة قيد النظر، وبلغ أثر هذه السياسة ٢٥٠ ٠٠٠ ٢٠٥٨ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا ظلت في طريق مسدود مع تصلُّب المواقف لأكثر من نصف قرن، لوحظت درجة معينة من الانفراج في تلك العلاقات على مدى العقد الماضي، كما تجلّى في مواقف قائدي البلدين، الرئيس السابق باراك أوباما والرئيس راؤول كاسترو. وقد أدى هذا التقارب، لأول مرة في التاريخ، إلى بيان صريح من جانب الولايات المتحدة فيما يتعلق بإهاء الحصار واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع كوبا. ولقد يسّرت الحقبة الجديدة في علاقتهما توسيع التعاون في عدد من المجالات، بما يعود بالنفع على المواطنين في كلا البلدين. وأشار إلى هذه العملية بوصفها مسعى إلى "تطبيع العلاقات". وشملت الخطوات الأولى إعادة فتح السفارات ورفع اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

كما استعادت خدمات البريد المباشر بين البلدين؛ واستؤنفت الرحلات الجوية التجارية المنتظمة بين البلدين؛ واستؤنفت التعاون بشأن أمن الموانئ؛ ووُقعت مذكرة تفاهم بشأن أمن الملاحة البحرية؛ وأجرت وزارة الخزانة ووزارة التجارة تغييرات تنظيمية تعزّز في جملة أمور مشاركة أكبر من جانب شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية وشركات الإنترنت في الولايات المتحدة في كوبا لتحسين إمكانية الاتصال الإلكتروني للكوبيين وحوصلهم على المعلومات.

وعلى الرغم من التدابير المتخذة، لا تزال القوانين والأنظمة التي تحافظ على الحصار سارية المفعول وتُنقَد عن طريق وكالات حكومة الولايات المتحدة، لا سيما من قبل وزارة الخزانة ووزارة التجارة ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية. ولقد وقعت نكسة كبيرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عندما جُددت الجزاءات المفروضة على كوبا، وفقاً للمصالح السياسية الخارجية المفترضة، بموجب قانون التجارة مع العدو، باعتبار ذلك جزءاً رئيسياً من القوانين والأنظمة التي يتركز عليها الخطر.

وما زالت الصادرات من المنتجات الكوبية إلى الولايات المتحدة محظورة، في جملة أمور، والصادرات من الولايات المتحدة إلى كوبا لا تتزايد. ولم يعتمد كونغرس الولايات المتحدة، من جانبه، أيّاً من التعديلات أو المبادرات التشريعية العشرين التي اقترحت، بدعم من الحزبين، لرفع بعض القيود المفروضة بموجب الحصار. وازدادت الحالة سوءاً بسبب استحداث أكثر من ٥٠ مبادرة تشريعية تهدد بتعزيز الجوانب الأساسية للحصار ومنع الرئيس من إصدار أوامر تنفيذية جديدة أو من تنفيذ تلك التي اعتمدت بالفعل. وعلاوة على ذلك، فإن الخطر القانوني المفروض على سفر مواطني الولايات المتحدة بحرية إلى كوبا لا يزال ساري المفعول. كما لم تتمكن كوبا من تسديد مدفوعات أو إيداع ودائع نقدية

بدولارات الولايات المتحدة في معاملاتها الدولية، على النحو الذي تأذن به وزارة الخزانة بالولايات المتحدة، بسبب الغرامات والآثار الترهيبية للحصار^(٣).

وعلى الرغم من التقدم المحرز في عملية تطبيع العلاقات، ما زالت هناك دلائل على أن الحصار قائم في الممارسة العملية، مما لا يزال يؤثر على حياة الكوبيين. ولذلك، تتطلب هذه العملية الإدارة السياسية من مختلف الوكالات التابعة للولايات المتحدة التي تقوم ضمناً بتيسير رفع الحصار، وهو ما يشكل عاملاً رئيسياً للتقدم نحو التطبيع الحقيقي للعلاقات بين البلدين.

موقف بوليفيا من الحصار المفروض على كوبا

تدين الحكومة البوليفية وترفض أي إجراء انفرادي أو مفرد أو غير عادل أو غير قانوني تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية ضد الشعب الكوبي وحكومته. لقد حاولت الولايات المتحدة، من خلال حصار اقتصادي وتجاري ومالي مستمر ومستهدف لأكثر من نصف قرن، أن تسحق إرادة الشعب الكوبي.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تحقق أهدافها بتدابيرها القسرية، فقد ألحقت لعقود عديدة ضائقة اقتصادية بالشعب الكوبي الذي طالت معاناته وتسببت في أضرار اقتصادية جسيمة للبلد، مما يعيق تنميته الكاملة. وفي ظل هذه الظروف، استجاب الشعب الكوبي دائماً بكرامة مع إجراءات التضامن تجاه جميع بلدان وشعوب العالم، وليس بالانحطاط الأخلاقي الذي عومل به من جانب الولايات المتحدة.

إن هذا الحصار هو انتهاك صارخ ومنهج وواسع النطاق لحقوق الإنسان للشعب الكوبي. وإنه عمل إجرامي ويمكن اعتباره عملاً من أعمال الإبادة الجماعية، وفقاً للمادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨؛ كما أنه يشكل عملاً من أعمال الحرب الاقتصادية وفقاً لمقتضيات الإعلان المتعلق بقوانين الحرب البحرية الذي أُقرَّ في عام ١٩٠٩.

وعندما تنتهك حقوق الإنسان للشعب بصورة منهجية إلى درجة الإبادة الجماعية، وعندما يجري مخالفة القانون الدولي باستمرار بالنسبة إلى القواعد الدولية للتجارة، وحرية الملاحة والقانون الدولي الإنساني، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يلزم الصمت. والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ليس مسألة ثنائية. إن الحصار هو عمل عدواني أحادي الجانب من قبل الولايات المتحدة ينتهك أسس ومبادئ وروح ميثاق الأمم المتحدة.

إن استخفاف وازدراء الولايات المتحدة برأي المجتمع الدولي بشأن الحصار المفروض على كوبا، الذي أعرب عنه من خلال قرارات الجمعية العامة المتكررة التي رُفض فيها الحصار بالإجماع تقريباً، يوضح المعايير المزدوجة لذلك البلد فيما يتعلق بميثاق الأمم المتحدة وشعوب العالم.

وعلاوة على ذلك، تقيم دولة بوليفيا المتعددة القوميات تعاوناً اقتصادياً واتفاقيات تكامل مع بلدان التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا - المعاهدة التجارية للشعوب (إكوادور وبوليفيا وفنزويلا وكوبا ونيكاراغوا من بين دول أخرى) تيسر علاقاتها التجارية مع جمهورية كوبا.

(٣) في بيان أدلى به ممثل كوبا، السيد برونو رودريغيز باربيرا، في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة (انظر A/71/PV.32).

وتقوم العلاقات الثنائية بين بوليفيا وكوبا على مبادئ وحدة شعوب أمريكا والعدل، بغية زيادة اندماجهما في الاقتصاد الدولي وتعزيز التعاون والتجارة بينهما. وينص اتفاق التكامل الاقتصادي رقم ٤٧ المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩، الذي أصبح ساريا ومنطبقا بالكامل، على تسهيلات للوصول إلى الأسواق والتحرير الكامل للتجارة، وهو ما اصطلح على تسميته بالتجارة العادلة لما فيه مصلحة شعبينا.

ولقد اعترفت دولة بوليفيا المتعددة القوميات باستمرار بالجهود التي تبذلها كوبا في مجال تعاونها تضامنا مع بوليفيا، ولا سيما في مجالي التعليم والصحة، وأعربت عن تقديرها لهذه الجهود.

وقد اتخذت دولة بوليفيا المتعددة القوميات في مختلف المنتديات الدولية مواقف أيّدت فيها دون قيد أو شرط مختلف القرارات والإعلانات المناهضة للحصار المفروض على كوبا. وعلى هذا النحو، أكد الرئيس إيفو موراليس من جديد دعمه لكوبا خلال مؤتمر القمة السابع للأمريكتين المعقود في ١٠ و ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٥ وقال إن الولايات المتحدة مطالبة أيضا، بالإضافة إلى رفع الحصار الجائر، بتعويض كل الضرر الذي ألحقته بكوبا على مدى السنوات الخمسين الماضية.

وأكدت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إعلانها الخاص المعتمد في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، من جديد "رفضها القاطع للتدابير الاقتصادية القسرية التي لا تستند إلى القانون الدولي، بما في ذلك جميع الإجراءات الانفرادية المفروضة على بلدان ذات سيادة لأغراض سياسية، والتي تلحق الضرر برفاه شعوبها وتهدف إلى الحيلولة بين هذه البلدان وممارسة حقها في أن تقرّر، بإرادتها الحرة، نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية".

وثرّج بوليفيا، بصفتها عضوا في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، "باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين حكومتي كوبا والولايات المتحدة، وفتح سفارتيهما وغيرهما من المبادرات المتخذة من أجل الدفع بالعلاقات الثنائية إلى الأمام" ولقد حثّت الرئيس أوباما، خلال فترة رئاسته، على اتخاذ جميع التدابير التي تدخل في إطار سلطاته التنفيذية من أجل إحداث تغيير جوهري في تطبيق الحصار المفروض على كوبا، وطلبت إلى كونغرس الولايات المتحدة أن يعمل على رفع هذا الحصار.

وفي ضوء ذلك، تعرب بوليفيا عن تضامنها مع كوبا وعن تأييدها الكامل لحق شعبها في تقرير مصيره وإعمال حقه السيادي في العيش وفقا للنظام السياسي الذي أنشأه الشعب.

وستواصل بوليفيا الإعراب عن دعمها المستمر من خلال التصويت لصالح القرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا في الدورات اللاحقة للجمعية العامة، إلى أن تكفّ الولايات المتحدة عن مضايقتها للجزيرة.

وتعلن دولة بوليفيا المتعددة القوميات بكل قوة ضرورة قيام الولايات المتحدة، دون قيد أو شرط وبشكل انفرادي وفوري، بإنهاء الحصار الذي تفرضه على كوبا.

قرار الجمعية العامة ٥/٧١

فيما يتعلق بالفقرتين ٢ و ٣

لم تعتمد حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات أي قوانين أو تدابير تتعارض مع روح قرار الجمعية العامة ٥/٧١ وتنتهك حرية التجارة أو الملاحة، وهي تأسف لظهور دول أخرى في هذه الممارسة غير القانونية والضارة وغير الإنسانية، والمنافية للقانون الدولي.

فيما يتعلق بالفقرة ٤

تلتزم حكومة بوليفيا من الأمين العام، وفقا للفقرة المشار إليها، أن يواصل الإبلاغ عن تنفيذ هذا القرار من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي ذلك القرار، يُقترح أن تمتنع الدول الأعضاء عن تطبيق القوانين والتدابير المتعلقة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على أي بلد من البلدان، ولا سيما الحصار القائم المفروض على جمهورية كوبا، حيث أنه لا ينتهك سيادة تلك الدولة فحسب، بل أيضا سيادة جميع الدول الأخرى في المجتمع الدولي.

البوسنة والهرسك

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

أيدت البوسنة والهرسك، مسترشدة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، قرار الجمعية العامة ٥/٧١ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ولم تقم البوسنة والهرسك قط بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٥/٧١، وهي مستعدة لتعزيز تعاونها مع كوبا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

بوتسوانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ أيار/مايو ٢٠١٧]

لم يسبق لجمهورية بوتسوانا قط أن أصدرت أو طبقت أو أنفذت أي قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٥/٧١، ولا تعتزم القيام بذلك في المستقبل. وعلى نحو ما يتبين من تصويتها على القرار، فإن بوتسوانا تعارض استمرار اعتماد وتطبيق هذه التدابير التي تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية، وتؤيد، في هذا الصدد، الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

البرازيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ تموز/يوليه ٢٠١٧]

تؤكد البرازيل من جديد معارضتها الشديدة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وكذلك تطبيق قوانين تجارية محلية تمييزية خارج حدود الولاية الإقليمية.

وما انفكت البرازيل، على مدى عقود من الزمن، تدين الحصار وتدعو إلى تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا. وترى البرازيل، ومعها بلدان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أن إعادة الأرض المحتلة التي تقع عليها قاعدة غوانتانامو البحرية إلى كوبا من العناصر المهمة في عملية التطبيع. وقد تجلّى هذا الهاجس، وكذلك ضرورة إنهاء الحصار، في الإعلان الذي اعتمدهت الجماعة بمناسبة مؤتمر القمة الخامس الذي عقده في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

إن رفض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ عام ١٩٦٢ هو بمثابة توافق دولي في الآراء. ومما يدلّ على ذلك أن آخر قرار للجمعية العامة بشأن هذه المسألة، وهو القرار ٥/٧١، اتخذ بتأييد ١٩١ صوتاً، في حين امتنع عضوان عن التصويت ولم يصوّت ضده أحد. وقد أظهرت هذه النتيجة أن التأييد الذي حظي به القرار كان الأكبر منذ عام ١٩٩٢.

وترحب البرازيل بالتدابير التي أُخذت في سياق تطبيع العلاقات بين البلدين، والتي أضفت قدراً من المرونة على الحصار وشملت تخفيف القيود المفروضة على السفر والتحويلات المالية والمعاملات المالية والتجارة بين البلدين؛ وتعزيز إمكانية وصول السكان الكوبيين إلى الإنترنت وغيرها من خدمات الاتصالات؛ وتعديل نظام الجزاءات الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا في ما يتعلق ببلدان ثالثة.

إن تعزيز العلاقات الاقتصادية مع كوبا هو النهج الصحيح الذي ينبغي أن تتبعه جميع البلدان المهمة بدعم التنمية في هذه الجزيرة وتحسين الظروف المعيشية لملايين المواطنين الكوبيين. فالحصار يضّر بالشعب الكوبي، ولا سيما أشد الناس فقراً، الذين يعانون من آثار تلك التدابير الانفرادية المتمثلة في عدم اليقين الاقتصادي والبطالة.

بروني دار السلام

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

تؤكد بروني دار السلام مجدداً تأييدها لجميع قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتعارض بروني دار السلام استخدام الجزاءات الانفرادية ضد الدول الأعضاء بالنظر إلى آثارها السلبية على تنمية تلك الدول. والأهم من ذلك أن هذه الجزاءات الانفرادية تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وبناء على ما تقدم، لم تعتمد بروني دار السلام ولم تطبق أي قوانين أو تدابير تتعارض مع قرار الجمعية العامة ٥/٧١.

بوركينافاسو

[الأصل: بالفرنسية]

[١٩ أيار/مايو ٢٠١٧]

تعتبر الحكومة البوركينية أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا لا يتنافى مع مقاصد ومبادئ وروح ميثاق الأمم المتحدة فحسب بل يشكل كذلك انتهاكا للمعايير الأساسية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون التجاري الدولي وحقوق الإنسان.

وبالتالي، ترحّب بوركينافاسو بالتدابير التي اتخذت لتطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتعيد تأكيد تمسكها بمبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها وبحرية التجارة والملاحة، التي تشكل المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

ولذلك، فإن بوركينافاسو، وهي بلد محب للسلام والعدل ويؤمن إيمانا راسخا بمبدأ مساواة الدول في السيادة، كما ينص عليه الميثاق، تعرب عن مناهضتها لاستمرار هذا الحصار.

ولذلك، وعملا بمقتضيات الميثاق والقانون الدولي، لم تعتمد بوركينافاسو ولم تطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٥/٧١ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

وتكرّر بوركينافاسو التي تؤمن بفضائل الحوار والتفاوض تأكيد رغبتها في رفع الحصار وتدعو الطرفين بالأخص إلى مواصلة التماس تسوية الخلاف بينهما بالوسائل السلمية عملا بالمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

بوروندي

[الأصل: بالفرنسية]

[١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

اتخذت حكومة بوروندي دائما موقفا معارضا لهذا الحصار الذي يخالف القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول. ولم تطبّق بوروندي قط هذا الحصار ولا تعترم تطبيقه في المستقبل.

كابو فيردي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ أيار/مايو ٢٠١٧]

وفقا للمبادئ المكرسة في الدستور الوطني لجمهورية كابو فيردي وتمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة الداعية إلى تعزيز التضامن والتعاون وعلاقات الصداقة بين البلدان والأمم، لم تُصدر حكومة كابو فيردي ولم تُطبّق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٥/٧١.

وحكومة كابو فيردي التي ما فتئت تصوّت تأييدا لرفع الحصار تربطها بكوبا علاقات صداقة وتعاون ممتازة.

كمبوديا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة ٥/٧١، تعرب الحكومة الملكية لكمبوديا عن موقفها الثابت المتمثل في دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع جميع الجزاءات غير القانونية المفروضة على كوبا بالكامل ومن جانب واحد بغية وضع حد لمعاناة الشعب الكوبي التي طال أمدها وإنصافه. وتود الحكومة الملكية لكمبوديا أن تدعو جميع الدول الأعضاء إلى احترام القرار المذكور أعلاه.

الكاميرون

[الأصل: بالفرنسية]

[٧ تموز/يوليه ٢٠١٧]

تلتزم الكاميرون باحترام مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة، وهي مبادئ ترد في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

و بموجب أحكام القرار ٥/٧١ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، والذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وكذلك قرارات سابقة بشأن هذا الموضوع، وتمشياً مع المبادئ المذكورة أعلاه، لم تتخذ الكاميرون قط أي تدابير تشريعية أو غير تشريعية ترمي إلى تشديد أو توسيع نطاق الحصار المفروض على كوبا.

وما فتئت الكاميرون تصوّت لصالح إنهاء هذا الحصار، وهي تقيم علاقات صداقة وتعاون ممتازة مع كوبا.

كندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧]

تحدد حكومة كندا تأييدها لقرار الجمعية العامة ٥/٧١. وينص القانون الكندي على أنه لا يجوز لأي شركة كندية، فيما يتعلق بأي مبادلات أو معاملات تجارية بين كندا وكوبا، أن تمتثل لتدابير تتجاوز آثاره الحدود الإقليمية من قبيل التدابير المشار إليها في هذا القرار. وتهنئ كندا الولايات المتحدة وكوبا، وهما جيراننا، على الجهود التي يبذلانها لتطبيع علاقاتهما الثنائية، وتأمل أن تؤدي هذه العملية إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

جمهورية أفريقيا الوسطى

[الأصل: بالفرنسية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٧]

أدى تنفيذ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا إلى إلحاق أضرار هائلة بحكومة وشعب كوبا في جميع مجالات الأنشطة. ويُندد بهذا الحصار منذ وقت طويل، واتخذت الجمعية العامة عدة قرارات مناهضة للحصار، كان آخرها القرار ٥/٧١ الذي اتخذ في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بأغلبية ١٩١ صوتاً. وفي الوقت الذي كان ينتظر فيه الجميع أن يرفع الحصار كلياً بعد تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تجدر الإشارة إلى أن لا شيء من هذا القبيل قد حصل.

وترى جمهورية أفريقيا الوسطى، وازعة في اعتبارها التزاماتها تجاه المجتمع الدولي واحتراماً لميثاق الأمم المتحدة، أن هذا الحصار يتعارض مع القانون الدولي عموماً ومع القانون الدولي الإنساني بوجه خاص. وعلاوة على ذلك، ستواصل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى دعم حكومة كوبا حتى الرفع الكامل لهذا الحصار وتدعو حكومة الولايات المتحدة إلى أن تمتثل في أعمالها امتثالاً صارماً لمقاصد ومبادئ الميثاق فيما يتعلق بالتعاون والتضامن الدوليين وعلاقات حسن الجوار.

ويعتبر امتناع الولايات المتحدة عن التصويت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ مؤشراً مشجعاً وواعداً.

تشاد

[الأصل: بالفرنسية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٧]

تعرب حكومة تشاد عن ارتياحها لتحسن العلاقات بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا خلال السنة المنصرمة وتحيط علماً بالتدابير المشجعة التي اتخذتها الحكومة الأمريكية من أجل تعديل بعض جوانب تطبيق الحصار.

ومع الترحيب باتخاذ الجمعية العامة القرار ٥/٧١ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والاجتماعي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، لا بد من التسليم بأن الحصار المفروض مستمر، وهو يعاقب بشدة الشعب الكوبي ويعوق التنمية الاقتصادية للبلد.

وتعيد حكومة تشاد تأكيد ما طلبته الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، التي دعت إلى رفع الحصار رفعا تاماً، وبالإشارة كذلك إلى الفقرة ٢٠ من القرار ١/٧٠ بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تدعو الدول إلى عدم اتخاذ وتطبيق تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية بما يخالف القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة، تعيق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكامل، لا سيما في البلدان النامية.

وتحث حكومة جمهورية تشاد حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا على مواصلة الحوار وإحياء العملية الجارية، سعياً لتحقيق تنمية تعود بالفائدة على شعبي البلدين والعالم بأسره.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٧]

تنوه جمهورية شيلي بالتقدم المحرز في عملية تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، التي استهلكت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتشجع شيلي الطرفين على مواصلة استعدادهما لتجاوز خلافاتهما الماضية وتعرب مجدداً عن أملها في أن يؤدي هذا المنعطف التاريخي إلى إنهاء جميع التدابير الانفرادية التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية مع كوبا، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥/٧١.

ولقد قدمت شيلي باستمرار الدعم إلى كوبا فيما يتصل بالقرار الذي يقدم في الجمعية العامة كل عام لإدانة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة بصورة انفرادية. وتؤكد جمهورية شيلي مجدداً بأن الحصار المفروض على كوبا يشكل انتهاكاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما تلك التي تتعلق بالمساواة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحرية التجارة والملاحة.

وعلاوة على ذلك، تود شيلي أن تبلغ بأنها لم توافق على أي تدابير ترمي إلى تقييد العلاقات التجارية والاقتصادية الطبيعية بين شيلي وكوبا. وتؤيد شيلي الأعمال الكاملة والحر للتحقق في التجارة وإقامة علاقات تجارية على الصعيد الدولي، دون فرض أي قيود غير تلك التي تتعلق بالأنشطة التي توصف بأنها غير قانونية بموجب قانون شيلي والقيود التي يفرضها المجتمع الدولي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

الصين

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧]

ما فتئت الجمعية العامة تتخذ بأغلبية ساحقة على مدى ٢٥ سنة متواصلة قرارات تدعو فيها إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وتحث البلدان كافة على الالتزام بقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وإلغاء أو إبطال أي قوانين وتدابير ذات آثار تتجاوز حدود الولاية الإقليمية على نحو يمس بسيادة الدول الأخرى وبال حقوق والمصالح المشروعة للكيانات والأشخاص الخاضعين لولاية تلك الدول وبحرية التجارة والملاحة.

ومن المؤسف أن هذه القرارات لم تنفذ تنفيذاً فعالاً على مر السنين، ولم يُرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ولا يمثل هذا الحصار انتهاكاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة فحسب، ولكنه يتسبب أيضاً في خسائر اقتصادية ومالية جسيمة بالنسبة لكوبا، ويعيق الجهود التي يبذلها الشعب الكوبي للقضاء على الفقر، وتعزيز تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وبلوغ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وينال من حق الشعب الكوبي في البقاء وحقه في التنمية، ويضر أيضاً بالعلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية الطبيعية بين كوبا والبلدان الأخرى.

ولقد دعت الصين دائماً إلى احترام حق البلدان في اختيار نظامها الاجتماعي ومسارها الإنمائي بشكل مستقل، وعارضت فرض الجزاءات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من الجزاءات

بصورة انفرادية على البلدان الأخرى. وظلت الصين دوما تلتزم بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع وتنفذها على نحو صارم. وتقيم الصين وكوبا حاليا علاقات اقتصادية وتجارية سليمة وتضطلعان بعمليات تبادل الكوادر البشرية، وما فتئ ينمو بين البلدين التعاون القائم على المنفعة المتبادلة والعلاقات الودية في مختلف المجالات. ويتمشى هذا النهج مع تطلعات شعبي البلدين، كما يؤدي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

وفي ظل عالم اليوم المتعدد الأقطاب والعملة الاقتصادية والتنوع الثقافي وإرساء الديمقراطية في العلاقات الدولية، يتنامى التوجه نحو التواصل والتعاون على قدم المساواة بين البلدان. وعند نشوء خلافات بين البلدان، يكون الحوار على قدم المساواة والتشاور على أساس ودي الوسيلة المثلى للتوصل إلى حل. وتلاحظ الصين أن الولايات المتحدة قد اتخذت تدابير رامية إلى رفع القيود المفروضة على كوبا في مجال التجارة والتبادل التجاري، في حين أن العديد من القيود ما زالت قائمة. وتأمل الصين في أن تواصل الولايات المتحدة وكوبا عملية تطبيع علاقاتهما، وتدعو الولايات المتحدة إلى أن ترفع الحصار الذي تفرضه على كوبا رفعا تاما في أقرب وقت ممكن، وأن تقيم علاقات طبيعية مع كوبا كدولة وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية. ويتمشى ذلك مع المصالح المشتركة للولايات المتحدة وكوبا وشعبي هذين البلدين، وسيعزز السلام والاستقرار في جميع أنحاء الأمريكتين، وسيعود بالفائدة على المجتمع الدولي ككل.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٨ أيار/مايو ٢٠١٧]

إن حكومة جمهورية كولومبيا، تمشيا مع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، تؤكد مجددا أنها لم تُصدر ولم تنفذ أي قوانين أو تدابير انفرادية، لا ضد كوبا ولا ضد غيرها من الدول الأعضاء، وذلك اتساقا مع سياستها القائمة على احترام القانون الدولي والتمسك بمبادئ الاستقلال السياسي وحق الشعوب في تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعدم التعرض لها.

وتبعا لذلك، تشجع كولومبيا على ممارسة كل دولة حقها في انتهاج السياسات الداخلية التي تريدها لنفسها، وترى أنه ينبغي وقف جميع أشكال التدابير التي تنال من التنمية الاقتصادية والتجارية ومن رفاه السكان.

وعلاوة على ذلك، ترى كولومبيا أن لا بد للدول الأعضاء من المضي قدما نحو بناء علاقات تعاون وصدقة تقوم على العمل في إطار متعدد الأطراف، وعلى احترام مبدأ المساواة في السيادة والأحكام الأخرى المكرسة في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة.

جزر القمر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ أيار/مايو ٢٠١٧]

إن حكومة اتحاد جزر القمر، إذ تأخذ في الاعتبار جميع الخطوات التي يجري اتخاذها من أجل تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة، تعيد تأكيد التزامها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ولذا، لم تُسَنَّ أو تُطَبَّق أي قوانين أو أنظمة تتجاوز آثارها حدود ولايتها الإقليمية بما من شأنه المساس بسيادة دول أخرى.

وفي سبيل المضي قدما بعملية تطبيع العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، تؤيد حكومة اتحاد جزر القمر الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا بما يعود بالنفع على البلدان والشعوب التي تتطلع إلى تطوير العلاقات في جميع تلك القطاعات.

الكونغو

[الأصل: بالفرنسية]

[١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

تدين حكومة الكونغو بشدة جميع هذه التدابير القسرية المتخذة بصورة جائرة بحق كوبا بما يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتبعا لذلك، فهي ترفض الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا بصورة انفرادية. وتشجع حكومة جمهورية الكونغو البلدين على إقامة علاقات ودية وأخوية لمصلحة شعبيهما. وهي تعتبر أن دينامية الانفتاح التي بدأتها الإدارة الأمريكية خلال العامين الماضيين ستسهم في تحقيق التقارب بين البلدين.

كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تمشيا مع سياسة احترام القانون الدولي والمبادئ التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة، دأبت كوستاريكا تاريخيا على دعم كوبا في القرار الذي تقدمه سنويا إلى الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وفي هذا السياق، تكرر كوستاريكا معارضتها للسياسة الانفرادية المفروضة على كوبا حاليا بموجب قانون هيلمز - بيرتون، والتي تشكل عقبة حقيقية أمام التجارة الدولية.

ولطالما دافعت كوستاريكا عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعن مبادئ الاستقلال السياسي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى أو التعرض لها، وتعرب عن استيائها من أي عمل يضر بالسكان المدنيين.

وبناءً على ذلك، ترحب كوستاريكا باستقلال كل دولة في وضع سياساتها الداخلية، كما ترى أن السلطات الكوبية لا بد أن تعمل على إحراز تقدم على مستوى التقييد بالمعايير الديمقراطية، بناءً على الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتماشيا مع القرار ٥/٧١ والقرارات السابقة الصادرة عن الجمعية العامة، تود كوستاريكا أن تفيدها بأنها لم تسن أو تطبق أي قاعدة أو إجراء على الصعيد الوطني تتجاوز آثاره حدود ولايتها الإقليمية ومن شأنه المساس بسيادة دول أخرى أو حرية التجارة والملاحة. وفي هذا الصدد، ظلت كوستاريكا ثابتة على موقفها في خطابها، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، بشأن ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، لقناعتها بأن المتضرر الأكبر بعد مضي عقود عديدة على فرض هذا الحصار هو الشعب الكوبي.

وكوستاريكا مقتنعة اقتناعا راسخا بأن الخلافات بين البلدان لا تُحل إلا بالحوار وعبر الآليات المتعددة الأطراف والقانون الدولي. وتماشيا مع هذا الموقف الأساسي في سياستها الخارجية، تعرب من جديد عن رفضها التام للتدابير الانفرادية التي تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية التي تفرضها أي دولة على دولة أخرى من خلال فرض قوانينها وأنظمتها. ومن المنطوق نفسه، ما فتئت كوستاريكا تؤكد على ضرورة ألا يفرض على الدول أي نوع من الجزاءات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية إلا بناء على قرارات أو توصيات يصدرها مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وإضافة إلى ذلك، ترى كوستاريكا أن الدول الأعضاء يجب أن تمضي قدما في تعزيز علاقات التعاون والصداقة القائمة على تعددية الأطراف والأحكام الأخرى المكرّسة في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق، تعرب مجددا عن تأييدها لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا، وترى أن الوقت قد حان لإيلاء اهتمام أكبر إلى مطلب رفع الحصار المفروض على كوبا الذي دأب المجتمع الدولي على الدفع به بصورة منهجية وبشبه إجماع، وذلك بهدف تحقيق التقدم صوب التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين.

وتدرك حكومة كوستاريكا أن كوبا طرف فاعل استراتيجي في المنطقة وأحد الشركاء التجاريين الرئيسيين للبلد في منطقة البحر الكاريبي. وإضافة إلى تعزيز عملية إضفاء الصبغة الرسمية على العلاقات الدبلوماسية، ساعدت الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الجمهورية، لويس غييرمو سوليس ريفيرا، إلى كوبا في عام ٢٠١٥ على تحفيز التجارة الثنائية وتعزيز التعاون في مجالات العمل ذات الاهتمام المشترك كالتعليم العالي؛ والتعاون في تبادل المعارف التقنية والعلمية؛ والصحة؛ والألعاب الرياضية الرفيعة المستوى؛ والتجارة الخارجية.

وعلاوة على ذلك، في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧، وقّعت مذكرة تفاهم بشأن التعاون بين وزارة العلوم والتكنولوجيا والاتصالات السلكية واللاسلكية في كوستاريكا، ووزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة في جمهورية كوبا.

وتهدف هذه المذكرة إلى تعزيز وتيسير التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. كما تسعى إلى إنشاء توجّه إثمائي، وبلورة وتنسيق العمل المشترك من أجل دعم وتكملة برامج تعزيز المواهب البشرية في المجالات ذات الأولوية المتفق عليها بغرض مواءمة الجهود وتحقيق الأهداف المشتركة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار.

ويُعزّم أن يشمل نطاق التعاون تطوير وتحفيز الأنشطة الأكاديمية، والبحث والابتكار، وأن يعالج جملة أمور تشمل بالأساس تشجيع وتعزيز وتنفيذ الأنشطة التعاونية في مجال العلم والتكنولوجيا

والابتكار، فضلا عن تيسير وتشجيع مشاركة المؤسسات المعنية. وأخيرا، ترمي المذكرة إلى إفساح المجال لتنشُّل وتبادل العلماء والباحثين والمهنيين العاملين في مجال تطوير ونقل العلوم التكنولوجية والبحوث.

ولذلك، تُعتبر الأهداف المنصوص عليها في المذكرة هي الأولويات العلمية والتكنولوجية في سياق الأهداف والخطط والمشاريع والاستراتيجيات المؤسسية ذات الصلة، بالإضافة إلى المساهمة المتبادلة عن طريق الخبرات التقنية والربط بين مختلف القطاعات الأكاديمية والحكومية وقطاعات الأعمال التجارية.

كوت ديفوار

[الأصل: بالفرنسية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٧]

لم يسبق لحكومة كوت ديفوار أن اعتمدت أو سنّت قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٥/٧١. وإن حكومة كوت ديفوار، من منطلق تمسكها بسياسة الانفتاح والتسوية السلمية للخلافات، صوّتت دائما لصالح القرارات التي سبق اتخاذها بشأن هذه المسألة.

وفي ضوء التطورات الأخيرة على صعيد الظروف الاجتماعية - السياسية، تشجع كوت ديفوار فتح حوار بناء بين جميع الأطراف المعنية، وتؤكد من جديد استعدادها للسعي، بالتعاون مع المجتمع الدولي قاطبة، إلى إيجاد الحلول المناسبة لهذه المسألة في ظل الاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتشيد كوت ديفوار بالجهود التي يبذلها الأمين العام وتؤكد من جديد تأييدها للرفع التام للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي بغية تمكين كوبا من الإسهام بفعالية في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مجال التنمية.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٥ تموز/يوليه ٢٠١٧]

مقدمة

لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ ما يقرب من ٦٠ عاما قائما ومستمرا في إلحاق الضرر بالشعب الكوبي وإعاقة التنمية الاقتصادية للبلد. ويهدف هذا التقرير إلى أن يعرض بصورة موجزة أثر تطبيق هذه السياسة في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧.

ففي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وقّع السيد دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة، "مذكرة الأمن القومي الرئاسية بشأن تعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا". وينشئ هذا التوجيه سياسة جديدة يتمثل أحد أهدافها الرئيسية في تشديد الحصار المفروض على جزيرة كوبا.

وتحقيقا لهذا الغرض، أعلن الرئيس ترامب فرض تدابير قسرية جديدة على كوبا، وأمر بإلغاء تدابير أخرى اتخذها سلفه عُددل بموجبها تطبيق بعض جوانب الحصار في مجالي السفر والتجارة.

وبالإضافة إلى ذلك، أعلن أن الولايات المتحدة ستعارض الدعوات المطالبة برفع الحصار في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية، وذلك في تحد صريح لموقف الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي، ولمشاعر الغالبية العظمى من عناصر الرأي العام وشرائح عريضة من المجتمع الأمريكي. وعلاوة على ذلك، قام بإلغاء التوجيه السياسي الرئاسي المسمى "تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا"، الذي صدر في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بأمر من باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة آنذاك، والذي أقر فيه بأن الحصار سياسة عفا عنها الزمن وينبغي إنهاؤها.

والحصار على كوبا لا يزال ساريا، ويطبق بكل صرامة.

ففي الفترة المشمولة بهذا التقرير، جرى تشديد سياسة الحصار ببعديها المالي والبعد المتجاوز لحدود الولاية الإقليمية، وتفاقم ذلك الوضع منذ إدارة الرئيس باراك أوباما، حيث تجلّى في فرض غرامات على الشركات الأجنبية التي تدخل في تعاملات تجارية مع كوبا، ورفض المصارف والمؤسسات المالية الدولية إجراء معاملات مع كوبا خشية توقيع غرامات عليها، فضلا عن ملاحقة المعاملات المالية الدولية لكوبا.

وعلى الرغم من إعلان وزارة الخزانة بالولايات المتحدة في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٦ السماح لكوبا باستخدام دولار الولايات المتحدة في معاملاتها الدولية، وتقديم مصارف الولايات المتحدة ائتمانات للمستوردين الكوبيين من أجل شراء المنتجات الأمريكية المأذون بها، وحتى هذه اللحظة، لم تستطع كوبا إجراء أي عملية دولية ذات قيمة باستخدام هذه العملة. ويؤدي تنامي الخطاب الهجومى ضد بلدنا والتدابير المعلنة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى زيادة مشاعر انعدام الثقة والتشكك لدى المؤسسات المالية والموردين الأمريكيين ذاتم نتيجة التخوؤف، والمخاطر الحقيقية، من التعرّض لعقوبات إثر التعامل مع كوبا.

ويبين هذا التقرير الأساليب التي يشكل بها الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا العقبة الكبرى أمام تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد وأمام التنمية الشاملة لكافة إمكانات الاقتصاد ورفاه الشعب الكوبي، وكذلك أمام العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين كوبا والولايات المتحدة وسائر أنحاء العالم. ويتضمن التقرير أمثلة متعددة تبين الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن فرض الحصار خلال الفترة المشار إليها.

ويقدم التقرير شرحا للنطاق المحدود للتدابير التي اتخذتها إدارة الرئيس أوباما في العامين الأخيرين من ولايته.

وقد بلغت الأضرار المتراكمة جراء فرض الحصار على مدى ما يقرب من ستة عقود ما قيمته ٨٢٢ ٢٨٠ مليون دولار، مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض قيمة الدولار مقابل قيمة الذهب في السوق الدولية. وبالأسعار السائدة، تجاوزت الخسائر القابلة للقياس الناجمة عن الحصار مبلغ ١٣٠ ١٧٨ ٦٠٠ ٠٠٠ مليون دولار.

وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تسبب الحصار في خسائر لكوبا تقارب ٤ ٣٠٥ ٤٠٠ ٠٠٠ مليون دولار. ولوضع هذا الرقم في نصابه الصحيح، فإن كوبا تحتاج، وفقا لتقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط في كوبا، إلى مبلغ يتراوح ما بين ٢ بليون دولار و ٢,٥ بليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق التنمية الاقتصادية. أي أن التكلفة السنوية للحصار المفروض على كوبا تمثل حوالي ضعف ما تحتاجه لتنمية اقتصادها بالكامل.

ولا يزال الحصار يشكل انتهاكا جسيما وصارخا وممنهجا لحقوق الإنسان لجميع الكوبيين وتتوافر فيه مقومات الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وبشكل عقبة أمام التعاون الدولي.

فلا بد أن تمثل الولايات المتحدة إلى القرارات البالغ عددها ٢٥ قرارا التي اتخذها المجتمع الدولي في الجمعية العامة، التي دعت الدول الأعضاء فيها إلى وضع حد لتلك السياسة العنصرية، وأن يُرفع الحصار من طرف واحد ودون أي شروط.

ويجب أن ينتهي الحصار المفروض على كوبا نهائيا وبلا رجعة.

أولا - استمرار سياسة الحصار

١-١ سريان قوانين الحصار

على الرغم من التدابير التي اتخذتها حكومة الرئيس أوباما في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ من أجل تعديل تطبيق بعض جوانب الحصار، فإن القوانين واللوائح التي تقوم عليها هذه السياسة لا تزال سارية وتطبقها الوكالات الحكومية الأمريكية، ولا سيما وزارة الخزانة ووزارة التجارة، وتحديدًا مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية.

ويتضح ذلك من القوانين والأنظمة السارية المذكورة فيما يلي:

- يخول قانون التجارة مع العدو لعام ١٩١٧، المادة ٥ (ب)، لرئيس السلطة التنفيذية إمكانية تطبيق جزاءات اقتصادية في حالة الحرب أو في أي فترة أخرى من الفترات التي تعلن فيها الطوارئ الوطنية، ويحظر التجارة مع العدو أو حلفائه أثناء النزاعات المسلحة. وفي عام ١٩٧٧، قلّص قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية صلاحيات رئيس الجمهورية المتعلقة بفرض جزاءات جديدة بذريعة حالات الطوارئ الوطنية. إلا أن قانون التجارة مع العدو ظل مطبقا على كوبا، على الرغم من أن البيت الأبيض لم يعلن قط عن حالة طوارئ وطنية فيما يتعلق بكوبا. ومنذ ذلك الحين، استمر رؤساء الولايات المتحدة المتعاقبون في تمديد تطبيق هذا القانون على كوبا. وتحت مظلة هذا القانون، وهو الأقدم من نوعه، اعتمدت لوائح مراقبة الأصول الكوبية في عام ١٩٦٣، التي يُحظر بمقتضاها على المواطنين الأمريكيين أو الأشخاص الخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة إجراء معاملات مالية مع كوبا، وُجِّدت بموجبها الأصول الكوبية، وحُظر استيراد السلع كوبية المنشأ إلى الولايات المتحدة، في جملة قيود أخرى. وكوبا هي البلد الوحيد الذي يسري عليه هذا التشريع. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، جدد الرئيس أوباما الجزاءات المفروضة على كوبا بموجب هذا القانون عاما آخر.

- يخول قانون المساعدات الخارجية (١٩٦١) رئيس الولايات المتحدة فرض وإدامة "حظر" كامل على التجارة مع كوبا، ويحظر منح أي معونة للحكومة الكوبية. وينص القانون أيضا على أن الأموال التي ترصدها حكومة الولايات المتحدة للمساعدة الدولية وتسلمها إلى الوكالات الدولية لا يجوز أن تُستخدَم في برامج تتعلق بكوبا؛ ويحظر منح أي مساعدة من المساعدات المنصوص عليها بموجب هذا القانون أو أي فائدة أخرى من الفوائد المخولة بموجب

قانون آخر لكوبا إلى أن يقرر الرئيس أن كوبا قد اتخذت الإجراءات اللازمة التي تكفل استرداد المواطنين الأمريكيين والشركات الأمريكية ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من قيمة الممتلكات التي أمتتها الحكومة الكوبية بعد انتصار الثورة، أو دفع تعويض عادل عنها.

- يقضي الإعلان الرئاسي ٣٤٤٧، الصادر في ٣ شباط/فبراير ١٩٦٢ عن الرئيس جون ف. كيندي، بفرض "حظر" كامل على التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، وفقا للمادة ٦٢٠ (أ) من قانون المساعدات الخارجية.
- تنص لوائح وزارة الخزانة بشأن مراقبة الأصول الكوبية لعام ١٩٦٣ على تجريد جميع الأصول الكوبية في الولايات المتحدة؛ وفرض حظر على جميع المعاملات المالية والتجارية ما لم يتم الموافقة عليها بموجب ترخيص؛ وحظر جميع الصادرات الكوبية إلى الولايات المتحدة؛ ومنع أي شخص طبيعي أو اعتباري في الولايات المتحدة أو في أي بلد ثالث، من إجراء معاملات بالدولار الأمريكي مع كوبا، في جملة أمور أخرى.
- بموجب المادة ٢٤٠١ (ب) (١)، "مراقبة الأمن القومي"، "السياسة تجاه فرادى البلدان"، من نظام إدارة الصادرات لعام ١٩٧٩، وُضعت "قائمة مراقبة التجارة"، التي يدرج فيها رئيس الولايات المتحدة عددا من البلدان التي يجوز أن تُفرض عليها ضوابط خاصة في مجال التصدير لاعتبارات الأمن القومي. وكوبا مدرجة في تلك القائمة.
- تنص لوائح إدارة الصادرات لعام ١٩٧٩ على أحكام المراقبة العامة فيما يتعلق بالأصناف والأنشطة الخاضعة للمراقبة بموجب هذه اللوائح، وذلك تمشيا مع العقوبات التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وتنص هذه اللوائح على سياسة عامة تحظر التصدير وإعادة التصدير إلى كوبا.
- يحظر قانون إحلال الديمقراطية في كوبا أو قانون توريتشيللي لعام ١٩٩٢ على فروع الشركات الأمريكية في بلدان ثالثة الاتجار بالسلع مع كوبا أو مع مواطنين كوبيين. ويمنع سفن البلدان الثالثة التي ترسو في مرافئ كوبية من دخول الولايات المتحدة قبل انقضاء مدة ١٨٠ يوما، باستثناء تلك التي تحصل على ترخيص من وزير الخزانة.
- ينظم قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا أو قانون هيلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦ ترتيبات الحصار ويوسع نطاق تنفيذها خارج حدود الولاية الإقليمية عن طريق فرض جزاءات على مديري الشركات الأجنبية التي تجري معاملات مع ممتلكات أمريكية مؤمنة في كوبا والتهديد برفع دعاوى أمام محاكم الولايات المتحدة (لم يُنفذ هذا التهديد الأخير). وهو بالإضافة إلى ذلك يقلص صلاحيات رئيس الولايات المتحدة في رفع الحصار، إلا أنه ينص على أن يحتفظ الرئيس بصلاحياته التي تخوله الإذن بإجراء معاملات مع كوبا عن طريق إصدار التراخيص.
- تحظر المادة ٢١١ من قانون المخصصات الإضافية والطائرة للسنة المالية ١٩٩٩ اعتراف المحاكم الأمريكية بحقوق الشركات الكوبية في العلامات التجارية المرتبطة بممتلكات مؤمنة.
- يأذن قانون تعديل العقوبات التجارية وتوسيع الصادرات لعام ٢٠٠٠ بتصدير المنتجات الزراعية إلى كوبا، وذلك رهنا بالدفع نقدا ومقدما وبدون تمويل من الولايات المتحدة الأمريكية.

ويحظر سفر الأمريكيين إلى كوبا لأغراض السياحة، مع تعريف "النشاط السياحي" بأنه أي نشاط يشمل السفر من كوبا أو إليها أو داخلها دون إذن صريح بموجب العنوان ٣١ من المادة ٥١٥-٥٦٠ من مدونة اللوائح الاتحادية. وبعبارة أخرى، فإن هذا القانون يحظر السفر على غير الفئات الاثنتي عشرة المأذون لها عند صدوره.

٢-١ التدابير التنفيذية التي اتخذتها حكومة الرئيس أوباما وأوجه القصور فيها

خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، اتخذت حكومة الرئيس أوباما عدة تدابير رامية إلى تعديل تطبيق بعض جوانب الحصار. وبينما تشكل هذه التدابير خطوة إيجابية، فإنها لم تكن كافية، إذ ظلت عقبات كبيرة تعترض تنفيذها، وظلت بعض الجوانب الرئيسية للحصار سارية، فضلا عن العديد من القيود الناجمة عن هذه السياسة.

ففي مجال السفر، مُنح مواطنو الولايات المتحدة الإذن بزيارة كوبا بموجب ترخيص عام شريطة أن يكونوا ضمن الفئات الاثنتي عشرة من الأشخاص المأذون لهم قانونا بذلك؛ وتم الاتفاق على استئناف الرحلات الجوية المنتظمة بين كوبا والولايات المتحدة؛ وسمح بنقل الركاب الذين يدخلون في الفئات الاثنتي عشرة بحراً، وأذن بالزيارات التثقيفية "من شعب إلى شعب" على أساس فردي، وهو ما ألغته حكومة الرئيس دونالد ترامب حالياً. ولا يزال حظر سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا بحرية ساري المفعول.

وفي قطاع الاتصالات، أُذن بتصدير المنتجات والخدمات إلى كوبا، وتمويل إنشاء مرافق البنية التحتية، وإمكانية إقامة مشاريع مشتركة مع الكيانات الكوبية، واستيراد البرمجيات الكوبية المنشأ إلى الولايات المتحدة، والمدفوعات المباشرة إلى شركة اتصالات سلكية ولاسلكية في كوبا. بيد أن نطاق تطبيق هذه التدابير لم يشمل القطاعات الأخرى في الاقتصاد الكوبي التي لا تزال خاضعة للقيود الشديدة الناجمة عن الحصار.

أما فيما يتعلق بالتجارة، فإن قائمة المنتجات الأمريكية التي أصبح بالإمكان تصديرها إلى كوبا دون الحاجة إلى طلب الإذن من وزارة التجارة في الولايات المتحدة، تقتصر على منتجات وخدمات الاتصالات ومواد البناء والمعدات والأدوات اللازمة للقطاع الاقتصادي غير الحكومي، بما في ذلك قطاع الزراعة. ويُحظر بيع أي منتجات أو خدمات أمريكية أخرى لكوبا، ما لم يتم ذلك بإذن من وزارة التجارة عن طريق منح تراخيص مخصصة تنتهي صلاحيتها في وقت محدد.

ويقتصر الإذن باستيراد السلع والخدمات الكوبية إلى الولايات المتحدة على ما ينتجه القطاع غير الحكومي، ويستبعد أصنافاً لها أهمية بالغة في الاقتصاد الكوبي كالتبغ مثلاً. وإقضاء القطاع الحكومي في الاقتصاد، فيما عدا المنتجات الصيدلانية ومنتجات التكنولوجيا البيولوجية، أسقطت من هذه القائمة سلع وخدمات كوبية أخرى ذات شهرة عالمية من قبيل شراب الروم، والنيكل، والخدمات الطبية والتعليمية. وعلاوة على ذلك، فإن الرسوم الجمركية التي سُنِّفرض على منتجات كوبا، في حال السماح لها بدخول أراضي الولايات المتحدة، ستكون الأعلى في النظام الموحد للتعريف الجمركية للجنة الولايات المتحدة المعنية بالتجارة الدولية، لأن كوبا تخضع لأشد القيود فيما يخص رسوم الاستيراد إلى الولايات المتحدة، ولا تتمتع بمركز الدولة الأولى بالرعاية بسبب الحصار.

والتعديلات التي أُدخلت على أنظمة النقل البحري، لإجازة دخول الموانئ الأمريكية قبل مرور ١٨٠ يوماً بالنسبة إلى السفن التي تشارك في "مبادلات تجارية لأغراض إنسانية" مع كوبا أو التي تحمل سلع مدرجة على قائمة الرقابة التجارية التي وضعتها وزارة التجارة، إنما هي تعديلات عديمة الجدوى. فمن غير المرجح أن تقتصر سفن الشحن التجارية المتجهة إلى كوبا على نقل المنتجات التي أذنت بها الولايات المتحدة. فالممارسة الدولية تشير إلى أن العقود المبرمة مع شركات الشحن لا تقتصر على نقل نوع واحد من المنتجات.

وفي المجال المالي، على الرغم من صدور إذن باستخدام الدولار في المعاملات الدولية التي تجريها كوبا، والسماح لمصارف الولايات المتحدة بمنح قروض لمواطني كوبا الذين يستوردون منتجات الولايات المتحدة المأذون بها، فإنه لم يتمكن عملياً إجراء معاملات ذات قيمة بتلك العملة لأن المؤسسات المالية والموردين العاملين في الولايات المتحدة أنفسهم لا يزالون يخشون التعامل مع كوبا بسبب المخاطر التي يشكلها بلد خاضع لنظام جزاءات.

ويتمثل عائق رئيسي آخر في منع المؤسسات المالية الكويتية من فتح حسابات مراسلة في مصارف الولايات المتحدة، مما يحول دون إقامة علاقات مصرفية مباشرة بين البلدين، ويرفع تكلفة المعاملات التجارية القليلة القائمة مع ذلك البلد، بالنظر إلى ضرورة اللجوء إلى وسطاء ودفع عمولات لهم. ولا تزال الآثار السلبية للاضطهاد المالي المكثف الذي تعرضت له المعاملات الكويتية وطبيعته التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية بوضوح على مدى السنوات الإحدى عشرة الماضية ظاهرة في استمرار رفض مصارف الولايات المتحدة ودول أخرى إجراء التحويلات المتعلقة بكوبا، ولو كان ذلك بعملات غير دولار الولايات المتحدة.

٣-١ التدابير الجديدة التي اتخذتها الحكومة الأمريكية الحالية لتشديد الحصار

في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في إطار سياسته الجديدة تجاه كوبا، عن تدابير جديدة لتشديد الحصار المفروض على بلدنا.

ويرد فيما يلي التدابير المنصوص عليها في التوجيه الذي وقّعه الرئيس ترامب في نفس اليوم تحت عنوان "مذكرة الأمن القومي الرئاسية بشأن تعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا":

- ١ - حظر المعاملات الاقتصادية والتجارية والمالية بين الشركات والكيانات الأمريكية وبين الشركات والكيانات الكويتية ذات الصلة بالقوات المسلحة ووزارة الداخلية.
- ٢ - إلغاء الرحلات الفردية المدرجة تحت فئة عمليات التبادل "من شعب إلى شعب".
- ٣ - التطبيق الصارم، من خلال تعزيز الرصد، للحظر المفروض على السفر إلى كوبا خارج إطار الفئات الاثنتي عشرة المأذون بها بموجب القانون في الولايات المتحدة، والتي يُستبعد منها السفر لأغراض السياحة.
- ٤ - معارضة الولايات المتحدة للإجراءات الداعية إلى رفع الحصار في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية.

- ٥ - توسيع قائمة المسؤولين الحكوميين والمواطنين الكويتيين الذين لن يتمكنوا من الحصول على تأشيرات أو تحويلات مالية أو الدخول في معاملات مع كيانات أمريكية.
- ٦ - إلغاء التوجيه السياسي الرئاسي المسمى "تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا" الذي أصدره الرئيس أوباما في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.
- هذه الأحكام التنفيذية الجديدة تنقض التدابير التي اتخذتها إدارة الرئيس أوباما، والتي أقرت للمرة الأولى منذ فرض الحصار على كوبا بأن هذه السياسة فاشلة وبالية وينبغي إلغاؤها، وحثت الكونغرس الأمريكي على إلغاؤها.

وتمثل تشديد نظام الجزاءات الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا انتكاسةً في العلاقات الثنائية، تضع مزيداً من العراقيل أمام العلاقات الاقتصادية والتجارية المحدودة للغاية بين البلدين. والتدابير التي اعتمدها الرئيس ترامب لن تؤدي إلى تقليل سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا فحسب، وإنما ستضيف محظورات جديدة أيضاً وتضر بمصالح قطاع الأعمال التجارية في الولايات المتحدة.

وقد أصدرت منظمة Engage Cuba تقريراً في حزيران/يونيه ٢٠١٧، بالاشتراك مع مجموعة كبيرة من المؤسسات والشخصيات المنتمية إلى الولايات المتحدة والمناصرة لرفع الحصار عن كوبا، أفادت فيه بأن التدابير التي فرضتها حكومة الرئيس ترامب تحول، في الأجلين القصير والمتوسط، دون تهيئة ١٢ ٢٩٥ فرصة عمل في ذلك البلد، وستسبب في خسارة إيرادات تفوق ٦,٦ بليون دولار.

وتمثل تشديد الحصار على كوبا تجاهلاً لدعوة أعضاء الكونغرس، بمن فيهم الجمهوريون، وقطاع الأعمال التجارية ومنظمات متعددة والصحافة والرأي العام الأمريكي، إلى إقامة علاقة من شأنها أن تعود بالفائدة على الشعبين وحكومتيهما في شتى ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

٤-١ تدابير الحصار الرئيسية المطبقة منذ أيار/مايو ٢٠١٦

لا يزال الحصار على كوبا سارياً، كما يتضح من الأمثلة التالية على الأضرار الناجمة عن هذه السياسة على الكيانات الكويتية والأطراف الثالثة:

- في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أُفيد بأن مصرف Banco Santander أوقف تقديم خدمات نقاط البيع الطرفية إلى القنصلية العامة الكويتية في أشبيلية (إسبانيا)، على الرغم من توقيعه عقد خدمات بين الكيانين مسبقاً.
- في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أعادت شركة خدمات البريد والطرود الهولندية TNT إلى القنصلية العامة الكويتية في مدريد طردتين بريديين كانا مرسلين إلى سفارتي كوبا في الصين وإندونيسيا، وبداخلهما جوازات سفر لمواطنين كويتيين مقيمين في الخارج. وزعمت الشركة أنها أعادت الطردتين بسبب أوامر مؤسسية متعلقة بالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.
- في ١ آب/أغسطس ٢٠١٦، أوقفت الشركة الهولندية TNT تقديم خدماتها البريدية إلى القنصلية الكويتية في روتردام (هولندا).

- في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٦، رفض فرع شركة Amazon الأمريكية في المملكة المتحدة تجهيز طلبات مرسلة إلى السفارة الكويتية في لندن، باعتبار ذلك يشكل انتهاكا للوائح الاقتصادية التي يجب عليه الامتثال لها.
- في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أفيد بأن مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية أعلن رسميا في آب/أغسطس ٢٠١٥ فرض غرامة قدرها ١٠٠.٠٠٠ دولار على المواطن الأمريكي ألبرت أ. فوكس الابن، رئيس مؤسسة التحالف من أجل سياسة مسؤولة تجاه كوبا، بسبب انتهاك لوائح الحصار بموجب رحلتين إلى كوبا في آب/أغسطس ٢٠١٠ وأيلول/سبتمبر ٢٠١١. ولا تزال القضية في انتظار المحاكمة.
- في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، مدد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة آنذاك، تنفيذ الجزاءات الاقتصادية على كوبا لمدة سنة واحدة بموجب الإطار القانوني المنشأ في قانون التجارة مع العدو.
- في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، رُفضت عمليتي تحويل من حسابين ينتميان إلى السفارة الكويتية في تركيا وفي ألمانيا، على التوالي. ففي الحالة الأولى، رفض مصرف الأعمال التركي (Türkiye İş Bankası) إجراء تحويل قيمته ٦٠.٠٠٠ يورو موجهة للمساعدة في تعافي المناطق المتضررة من إعصار ماثيو. وفي الحالة الثانية، رفض المصرف الألماني Commerzbank (وسيط) إرسال نموذجي تغطية بنكية لتحويل باليورو إلى حساب السفارة الكويتية في بوتسوانا في مصرف Stanbik Bank، بحجة أن كوبا من البلدان الخاضعة للجزاءات المالية التي تفرضها الولايات المتحدة.
- في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اتفقت شركة النفط المتعددة الجنسيات National Oilwell Varco، الكائنة في تكساس، والشركتين التابعين لها Dresco Energy Services و National Oilwell Varco Elmar مع مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية على دفع غرامة قيمتها ٩٧٦.٠٢٨ دولارا بزعم انتهاك الجزاءات المفروضة على كوبا وإيران والسودان. ووفقا لنص العقوبة، فقد أجرت الشركة تابعة Dresco Energy Services ٤٥ معاملة في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩ متعلقة ببيع منتجات إلى كوبا بما قيمته ٩٦٤.٧٠٧ دولارا، في حين دخلت الشركة التابعة Elmar في معاملتين في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٨ متعلقتين ببيع سلع وخدمات إلى كوبا بما قيمته ١١٩.٣١٩ دولارا.
- في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، رفض المصرف الماليزي Maybank (Malayan Banking Berhad) إجراء تحويل مصرفي من سفارة كوبا في ذلك البلد إلى المحامي المسؤول عن مباني البعثة (والمقيم في الفلبين)، لكون كوبا خاضعة لنظام الجزاءات المفروض من جانب الولايات المتحدة.
- في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، فرض مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية غرامة قدرها ١٠.٠٠٠ دولار على مؤسسة التحالف من أجل سياسة مسؤولة تجاه كوبا وعلى أحد الأفراد، لإجراء معاملات غير مأذون بها مع ٢٠ شخصا وتقديم خدمات غير مأذون بها إليهم، فيما يتعلق برحلتين إلى كوبا في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١.

- في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، فرض مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية غرامة قدرها ١٠٥ ٥١٦ دولارات على المصرف الكندي Toronto-Dominion Bank والكيانين التابعين له Internaxx Bank و TD Waterhouse Investment Services (Europe) Limited. وُزِعَ أن المؤسسة المصرفية أجرت ٢٩ معاملة ذات صلة بكوبا، في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١، من خلال النظام المصرفي الأمريكي.
- في ٢ آذار/مارس ٢٠١٧، رفض الفرع البلجيكي للمصرف الفرنسي BNP-Paribas إجراء تحويل باليورو من السفارة الكويتية في إسبانيا إلى شركة European Forax Services، بذريعة "القيود الدولية المتعلقة بقبول معاملات باسم كوبا". وكان التحويل موجّهاً لدفع قيمة استهلاك البعثة الكويتية من الوقود.
- في ٩ آذار/مارس ٢٠١٧ رفض المصرف الهولندي Rabobank قبول تحويل من السفارة الكويتية في إسبانيا (عن الطريق المصرف الإسباني Sabadell) إلى الشركة الهولندية Bax Music Goes، بذريعة "احتمال فرض قيود من جانب مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية، نظراً لأن عملية الدفع قد تشتمل على عنصر أمريكي". وكان التحويل قيمته ٣١١ يورو واستُهدِف منه شراء لوازم لمسرح البعثة الكويتية في مدريد.
- في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، رفض مصرف HSBC Bank Canada الكندي، التابع للمجموعة المصرفية البريطانية HSBC Bank، قبول معاملة للشركة الكندية Reuven International، كانت مرسلة إلى الفنصلية الكويتية في تورونتو، لارتباطها بكوبا. وكانت المعاملة بالدولار الكندي.
- في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أغلقت شركة Amazon الأمريكية حسابات موظفي البعثة الدبلوماسية لكوبا لدى الأمم المتحدة، بدعوى ضرورة امتثالهم للوائح الولايات المتحدة.
- في ٩ أيار/مايو ٢٠١٧، رفضت شركة Super Micro Computer تقديم عرض أسعار إلى السفارة الكويتية في إسبانيا من أجل شراء معدات حاسوبية متنوعة عن طريق شركة Aryan Comunicaciones، متذرعاً بأن مقرها يقع داخل حدود الولايات المتحدة.
- في أيار/مايو ٢٠١٧، رفض مصرف ING الكائن في هولندا مدفوعات من كوبا لتسديد اشتراك عضويتها في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، الكائنة في بروكسل. وأشارت إدارة المصرف الهولندي في تبريرها للرفض إلى أن كوبا بلد خاضع لجزاءات من جانب مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية في الولايات المتحدة.
- في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧، فرض مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية غرامة قدرها ٢٥٥ ٨٧ دولاراً على شركة American Honda Finance Corporation لأن أحد فروعها في كندا، شركة Honda Canada Finance، أقرّ وموّل ١٣ اتفاقاً لتأجير السيارات بين السفارة الكويتية في كندا وأحد وكلاء شركة هوندا في أوتاوا في الفترة من شباط/فبراير ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٤. وتلك الشركة ذاتها كانت قد رفضت في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥ تحويل من السفارة الكويتية في كندا لسداد تكلفة استبدال أسطول المركبات من جانب الشركة.

ثانياً - الحصار ينتهك حقوق الشعب الكويبي: الأضرار التي لها أشد الأثر الاجتماعي

١-٢ الحق في الصحة والتغذية

تنص المادة ٥٠ من دستور جمهورية كوبا على أن يتمتع جميع المواطنين بالحق في الرعاية والحماية الصحية. ومنذ انتصار الثورة في عام ١٩٥٩، ظل ضمان الرعاية الطبية المجانية لجميع سكان البلد مبدأً مصنوعاً من مبادئ الحكومة الكوبية، رغم الأثر السلبي للحصار وغيره من الهجمات التي تعرضت لها كوبا طوال هذه السنوات.

وتعني محاولة تركيع الشعب الكويبي عن طريق الجوع والمرض أن قطاعي الصحة العامة والمواد الغذائية لا يزالان من بين القطاعات التي يستهدفها الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة.

ففي قطاع الصحة العامة، تبلغ قيمة الأضرار المالية المتراكمة منذ بداية الحصار ٦٠٠ ٠٠٠ ٢٧١١ دولار، في حين أن قيمة الأضرار بلغت أكثر من ٨٧ مليون دولار في الفترة المشمولة بهذا التقرير. وهذا يشكل زيادة تفوق ٤ ملايين دولار بالمقارنة مع الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٦. بيد أن هذا المبلغ لا يعكس الضرر الفعلي الذي لحق الصحة البشرية ككل، بما في ذلك الأثر النفسي، الذي لا يمكن قياسه بحكم طبيعته.

وتكمن الآثار الرئيسية لهذه السياسة على الشعب الكويبي في صعوبة النفاذ إلى أسواق الولايات المتحدة لشراء الأدوية والكواشف وقطع الغيار اللازمة لمعدات التشخيص والعلاج والأدوات الطبية والسلع الأخرى اللازمة لعمل القطاع. وفي السنة الماضية، قدمت الشركة الكوبية MediCuba، التي تستورد وتصدر المنتجات الطبية، عدة طلبات لشراء لوازم من ١٨ شركة من شركات الولايات المتحدة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم ترد أي إجابة من ١٤ من تلك الشركات، رغم الاتصال بالكثير منها في أكثر من مناسبة. وفي الحالات التي وردت فيها ردود إيجابية، فإن الشركات اضطرت إلى توجيه طلبات إلى وزارة المالية الأمريكية للحصول على تراخيص استغرق إصدارها في بعض الحالات ثمانية أشهر.

ورغم هذه الاتصالات المباشرة مع الموردين في الولايات المتحدة، ورغم العديد من عمليات التبادل العلمي والأكاديمي مع الولايات المتحدة، لا يزال من الضروري شراء المنتجات والتكنولوجيات المطلوبة في هذا القطاع من أسواق بعيدة جغرافياً في معظم الحالات، وبأسعار مرتفعة من حيث التكلفة والتأمين والشحن العابر وإعادة الشحن والمناولة والتخزين والوقت والاستعانة بالوسطاء في المعاملات التجارية.

ومن الأمثلة التي تبين الضرر الذي لحق قطاع الصحة خلال الفترة المرجعية ما يلي:

- ليست للدولة الكوبية مستشفيات مجهزة ببعض أحدث التكنولوجيات والمعدات التقنية التي تصنع حصراً في الولايات المتحدة لعلاج بعض الأمراض. ولذلك السبب، ومن أجل ضمان حصول جميع مواطنيها على خدمات صحية مجانية عالية الجودة دون تمييز من أي نوع، اضطرت كوبا إلى إرسال مجموعة من المرضى ومرافقيهم، لتلقي العلاج في مستشفيات في الخارج بتكلفة ٦٠٠ ٠٦٦ دولار. ولولا الحصار، لأمكن استيراد تلك التكنولوجيات من الولايات المتحدة وتلقى أولئك المرضى العلاج في بلدهم.

- في شباط/فبراير ٢٠١٧ قالت الشركة الألمانية Otto Bock، التي تورد أجهزة تعويضية لتقويم العظام، أنها بسبب الحصار، لا يمكنها تزويد شركة MediCuba بعناصر الأطراف الاصطناعية السفلى التي طلبتها. ونتيجة لهذا الرفض، كان من الضروري شراء منتجات أخرى ماثلة لكنها أقل جودة. والأجهزة التعويضية الحديثة التي تورها شركة Otto Bock تزيد بقدر كبير حظوظ الأشخاص الذين بُترت أطرافهم السفلى في الاحتفاظ بقدراتهم على التنقل أو استرجاعها، مما يؤثر تأثيراً كبيراً على نوعية حياة هؤلاء المرضى الكويتيين.
- في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧، تلقت شركة MediCuba رسالة من شركة التوريد الإسبانية Lindmed Trade ذكرت فيها أنها لا تستطيع توفير المضاد الحيوي Ciprofloxacin lactate في شكل حقن بحجم ٢٠٠ ميليغرام لأن شركة Claris Otsuka التي تصنعها رفضت أن تباع تلك البضاعة بدعوى أن كوبا خاضعة للجزاءات التي فرضها مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية، ومن ثم فإن الشركة المذكورة لا تستطيع تزويد كوبا بأي منتجات بشكل مباشر أو غير مباشر. وفي المستشفيات الكويتية، لا يمكن استخدام هذا المضاد الحيوي الواسع الطيف، الذي يحقن عبر الأوردة لعلاج الكبار والأطفال المرضى الذين ينقلون إلى المستشفى لإصابتهم بالتهابات الجهاز التنفسي والجلد والأنسجة الرخوة والعظام والمفاصل التي تسببها البكتيريا الحساسة.
- في نيسان/أبريل ٢٠١٧، رفضت شركة التوريد الألمانية Eckert and Ziegler Radiopharma تزويد شركة MediCuba بمولد من طراز Ge-68/Ga-68 Gallia Pharm مع مكوناته. وتستخدم هذه المعدات في تشخيص سرطان البروستاتا. وأفادت الشركة الألمانية أنها لا تستطيع تزويد هذا المنتج إلى كوبا بشكل مباشر أو عبر بلد ثالث بسبب الحصار.
- أفاد مركب فرانك باييس الدولي لجراحة تقويم العظام في هافانا بأنه لا يستطيع الحصول على المعدات واللوازم من الشركة الأمريكية Arthrex، وهي المؤسسة الرائدة في مجال جراحة المفاصل بتقنية المنظار الداخلي. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، قُدم طلب لشراء هذه المعدات عن طريق شركة MediCuba. وللأسف، لم ترد عليه إجابة حتى الآن. ويذكر الموقع الشبكي لشركة Arthrex بوضوح أن جميع الشركات الفرعية التابعة لها، سواء في الولايات المتحدة أو في بلدان أخرى، يجب أن تطلب تراخيص خاصة للتصدير قبل بيع منتجاتها إلى بلدان معينة، من بينها كوبا. ومن شأن شراء واستخدام معدات Arthrex أن يمكن من زيادة جودة الرعاية المقدمة للمرضى الكويتيين.
- تحتاج شعبة الأمراض التشريحية في مستشفى Hermanos Amejeiras الجراحي السريري الشهير على الصعيد الوطني، والذي يقوم بالتشخيص في حالات معقدة للغاية، إلى مجهر إلكتروني عالي الدقة للقيام بعملها. ويملك هذا المستشفى حالياً مجهراً من طراز Hitachi لا يمكن إصلاحه لأن أكثر من ٨٠ في المائة من قطع غياره تأتي من الولايات المتحدة. وقد أطلع مديرو شركة Hitachi على ذلك بأنفسهم أثناء زيارتهم للمستشفى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.
- تحتاج شعبة طب القلب في المستشفى السالف الذكر إلى جهاز مساعد للدورة الدموية من قبيل منظومة Impella الذي تبيعه الشركة الأمريكية Abiomed، وهي الشركة الرائدة في هذا المجال. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، قُدم طلب عن طريق MediCuba للحصول على معدات من

Abiomed، ولكن لم ترد عليه إجابة حتى الآن. وتستخدم هذه المعدات على نطاق واسع في حالات الصدمات القلبية وجراحة القلب والفيزيولوجيا الكهربائية لتمكين المرضى من الانتعاش من النوبات القلبية، وبالتالي من إنقاذهم. ولا تستخدم في هذا المستشفى حالياً إلا تقنية النبض المضاد بالونات الشرايين، وهي تقنية ليست لها نفس مزايا منظومة Impella.

وقد حالت القيود المفروضة بموجب الحصار على المعاملات المالية الدولية التي تشترك فيها كوبا دون حصول باحث من معهد Pedro Kouri للطب المداري على أجره مقابل نشر مقالة علمية من تأليفه في مجلة *Journal of Parasitology Research*. وأثر الحصار كذلك على التبادل الأكاديمي والعلمي بين المهنيين والفنيين الصحيين الكوبيين ونظرائهم في الولايات المتحدة بسبب التأخر في منح التأشيرات اللازمة للمشاركة في المؤتمرات التي تعقد في الولايات المتحدة^(٤).

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أعيد التأكيد على ضرورة تحسين الأحوال المعيشية للشعب الكوبي، مع التركيز على التغذية وغيرها من القطاعات الرئيسية، باعتبار ذلك أحد الأهداف والأولويات الدائمة في البلد. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا لعام ٢٠٣٠ تجعل الحاجة إلى تطوير الأعمال التجارية الزراعية من غير قطاع السكر باعتبارها قطاعاً استراتيجياً، ولا سيما من أجل إدماج الصناعة في قطاع الزراعة الأولية وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الغذائية.

ويراد من هذه الإجراءات الحفاظ على المكاسب التي حققتها كوبا في مجال الأمن الغذائي، على نحو ما أقرته الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

وقد عرقل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة تنمية قطاع الأغذية في كوبا منذ أكثر من ٥٥ سنة. وبلغت الخسائر التي تكبدها قطاع الأغذية والزراعة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ٣٤٧ ٥٩٨ ٠٠٠ دولار.

وتضطر الشركات الكوبية العاملة في مجال إنتاج الأغذية إلى استيراد نحو ٧٠ في المائة من المواد الخام الأساسية التي تحتاجها من أسواق مختلفة، منها الأرجنتين والبرازيل وكندا والجمهورية الدومينيكية والهند وإيطاليا والمكسيك وإسبانيا. بيد أن الحصار يحول حتى الآن دون شراء مواد من أسواق الولايات المتحدة، وهي أسواق جذابة جداً من حيث الأسعار وقرب المسافة، إضافة إلى تنوع إمداداتها من المواد الخام والسلع الأساسية والمعدات اللازمة لتحديث خطوط الإنتاج. ومن شأن عمليات الشراء المذكورة أن تؤدي أيضاً إلى انخفاض كبير في المخزونات التي ينبغي الحفاظ عليها لأسباب واضحة، مما يعني أن رؤوس الأموال تظل جامدة.

٢-٢ الحق في التعليم والرياضة والثقافة

التعليم حق غير قابل للتصرف مدى الحياة لجميع الكوبيين. وهو هدف أساسي من أهداف الثورة المكرسة في الدستور وأولوية لا جدال فيها من أولويات الدولة. ويتجلى ذلك في الميزانية التي اعتمدها الحكومة الكوبية لعام ٢٠١٧، التي حُصصت فيها للتعليم نسبة ٢٣ في المائة من نفقات

(٤) لم يتمكن هؤلاء الأخصائيون من حضور مؤتمر بورتوريكو بشأن الصحة العامة (المعقود في الفترة من ٢ إلى ٥ أيار/مايو ٢٠١٦)، وحلقة عمل بشأن قياس الإعاقة لدى الأطفال في الأمريكتين (نيويورك، من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦)، ودورة دراسية في طب الغدد الصماء باللغة الإسبانية (ميامي، من ٧ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)، والجلسات العلمية للرابطة الأمريكية لداء السكري (نيو أورلينز، من ١٠ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦).

الميزانية، وهو مبلغ يعادل ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية. ويكفل ذلك أداء ٩ ٤٣٣ مدرسة ابتدائية وإعدادية وثانوية لوظائفها (يقدر عدد طلابها بنحو ٨٠٠ ٧٧١ ١)، كما يكفل سير التعليم الجامعي الذي يتابعه ١٤٥ ٧٧٠ من الطلاب. وهناك أيضا ٦١٠ ١٤٠ من أطفال في مراكز الرعاية النهارية.

ويؤثر الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على البرامج الكوبية الرامية إلى ضمان وتعميم التعليم المجاني العالي الجودة في جميع المستويات. وقد تكبد قطاع التعليم في كوبا خسائر بلغت ٢ ٨٣٢ ٨٣٠ دولار خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. ونجمت هذه الخسائر في المقام الأول عن زيادة تكاليف الشحن عند استيراد اللوازم المدرسية من بلدان ثالثة بسبب استحالة شرائها من الولايات المتحدة.

وقد استوردت كوبا من الصين ٥٩٠ حاوية محملة بمعظم اللوازم التعليمية للسنة الدراسية الحالية. وتكلفت حاويات الشحن الصينية بحجم ٢٠ قدما نحو ٣ ٢٠٠ دولار، وتبلغ تكلفة الحاويات بحجم ٤٠ قدما نحو ٥ ٢٠٠ دولار في المتوسط. وتبلغ أسعار نفس الحاويات من الولايات المتحدة ١ ٣٠٠ دولار و ٢ ٠٠٠ دولار على التوالي. وقد اضطرت كوبا إلى تحمّل تكاليف عالية جدا كل عام لتتمكن من ضمان التزويد باللوازم المدرسية لا لسبب غير رسوم الشحن.

وفيما يتعلق بالتعليم العالي، فإن الحصار يحول دون الحصول على التكنولوجيات والمعدات اللازمة لأغراض التدريس والبحث العلمي، ولنشر نتائجه ودفع أجور مناسبة عنه، ولشراء اللوازم والأدوات والأجهزة، والقيام بأعمال التوعية الجامعية والتنمية المحلية.

وفيما يلي بعض الأمثلة الملموسة التي لوحظت في الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل ٢٠١٦ و آذار/مارس ٢٠١٧:

- دأبت جامعات كوبا وجامعات بورتوريكو منذ سنوات عديدة على إجراء تبادلات فيما بينها. ومع ذلك، ونتيجة للحصار، يُحظر على طلاب بورتوريكو الحصول على التدريب الداخلي في الجامعات الكوبية. وعلى سبيل المثال، تقدر جامعة منطقة بينار دل ريو بتحفظ أن من الممكن أن يشارك نحو ١٥٠ طالبا في برامج التدريب الداخلي في الجامعة كل عام بتكلفة متوسطها ٢٠٠ دولار في اليوم. وبالتالي فإن الجامعة تُحرّم بسبب الحصار من مبلغ قدره ٣٠ ٠٠٠ دولار كان يمكن خلاف ذلك استخدامه في تطوير الجامعة.
- خلال الفترة قيد الاستعراض، حُرمت جامعة José Antonio Echeverría التكنولوجية في هافانا من إيرادات قدرها ٢٨ ٠٠٠ دولار من حلقات العمل الدولية و/أو دورات التدريب الداخلي في كليتها لأنها لم تكن قادرة على استقبال طلبة من الولايات المتحدة.
- أفادت جامعة Martha Abreu المركزية في لاس فياس أنها تعاني من عجز قدره ٢٢١ ٣٠٠ دولار نجم عن اضطرابها إلى شراء معدات لثلاثة مختبرات متخصصة في الهندسة الكهربائية والقياس والتشغيل من السوق الصينية، في حين أنه كان من الممكن شراؤها من أسواق الولايات المتحدة مقابل نصف السعر الذي دفعته أو ثلثه.

• كان يمكن لقطاع التعليم العالي أن يحقق وفورات قدرها ١١٢ ٠٠٠ دولار لو تمكن من استيراد ٩٦ حاوية محملة بالمواد اللازمة لجامعات البلد من ميناء ميامي. بيد أن بسبب الحصار، كان لا بد من استيراد تلك السلع من الموانئ الأوروبية والصينية. وكلفت ٦٤ حاوية من الصين ٤٠٠ ١٠٢ دولار، في حين كلفت ٣٢ حاوية من أوروبا ٢٠٠ ١٣١ دولار. ولو أمكن نقل تلك الحاويات من ميامي، لما تجاوزت تكلفة كل حاوية ٢٠٠ دولار.

• يحول الحصار دون حصول الجامعات الكوبية على البرامجيات المهنية الحديثة التي تطورها الشركات في الولايات المتحدة، مثل برامجيات الهندسة المعمارية المكتبية AutoCAD، وبرامجيات محاكاة مقارنة العمليات الكيميائية، والبرامجيات الإحصائية اللازمة لدراسة علم الاقتصاد، وبرامجيات وضع التصاميم، وبرامجيات محاكاة العناصر المحدودة، وبرامجيات الحوسبة الرقمية من قبيل Solidworks و AutoCad و Abaqus و MathCad و MATLAB. ولا يمكن تجهيز الحواسيب بهذه البرامجيات واستخدامها لاحقاً دون الحصول على تراخيصها. وتُمنع كوبا من استخدام منظومتي البرمجة التعاونية Google Code و SourceForge، وهما أهم منظومتين في العالم بالنسبة لمطوري البرامجيات وتحتويان على عناصر وقوائم خدمات من المصادر المفتوحة.

وتنال الرياضة الكوبية اعترافاً عالمياً إذ تترك أثرها في العديد من المباريات في جميع الفئات. ويواجه هذا القطاع أيضاً قيوداً شديدة على تنميته من جراء سياسة الحصار.

وتترتب الآثار الرئيسية المبلّغ عنها على عوامل منها الاضطرار إلى دفع رسوم الشحن غير الضرورية لنقل المنتجات التي يتم شراؤها في أسواق بعيدة؛ ونقص أو عدم كفاية بعض الوسائل والموارد اللازمة للتدريس والبحث؛ ومحدودية فرص الحصول على البيانات العلمية والأدوات الحاسوبية اللازمة للإنتاج المتعدد الوسائط لأغراض التعليم على مختلف مستويات التعليم الرياضي؛ والعقبات التي تحول دون تلقي المدفوعات مقابل الخدمات المهنية المقدمة في الخارج. ولو تمكنت كوبا من الوصول إلى أسواق المعدات الرياضية في الولايات المتحدة لأمكنها استيرادها بأسعار تقل عن الأسعار المدفوعة بالفعل بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ في المائة.

ولم يتمكن الرياضيون الكوبيون الذين تدرّبوا للمشاركة في مباريات رماية السهام وسباقات الزوارق الشراعية في الألعاب الأولمبية في ريو دي جانيرو، البرازيل، في صيف عام ٢٠١٦ من شراء معدات الدرجة الأولى الضرورية التالية نتيجة لسياسة الحظر:

• معدات رماية السهام من طراز Easton، وهي العلامة التجارية التي تنتج أكثر المعدات تقدماً من الناحية التكنولوجية لهذه الرياضة، وهي تصنع في الولايات المتحدة. ولم ترد من الشركات الأمريكية التي تباع هذه المعدات إجابة على طلبات الشراء التي قدمها الاتحاد الكوبي لرماية السهام. واضطرت كوبا إلى البحث عن مؤسسة لتوريد معدات رماية السهام في بلد آخر. ولم يرد عليها إلا عرض واحد من مورد إسباني أراد أن يحملها قرابة ٥٦٩ ١٧ دولار دون احتساب تكلفة الشحن من أوروبا، مما جعل شراء تلك المعدات أمراً مستحيلاً. ولو أمكن شراء تلك المعدات مباشرة من الولايات المتحدة لما تجاوز سعرها ٤٨٠ ١٢ دولار.

• واجه الرياضيون الكوبيون المشاركون في سباقات الزوارق الشراعية ظروفًا مماثلة. فأحدث جيل من تلك الزوارق يصنع في الولايات المتحدة بسعر حوالي ٣٢٠ ٨ دولار. ويحول الحصار

دون استيرادها إلى كوبا. وتبلغ أسعار العروض الأوروبية حوالي ٣٥٠ ١٨ دولار. ولم يتمكن البلد من دفع أسعار بذلك القدر.

وطيلة عدد من السنوات، شارك فريق كوبا في رياضة البيسبول باعتباره فريقاً ضيفاً في دورات منطقة البحر الكاريبي. وقد أعرب الاتحاد الكوبي لرياضة البيسبول عن رغبته في الانضمام إلى الأعضاء الدائمين لتكون له جميع الحقوق وعليه جميع الواجبات. ومن دواعي الأسف أن هذه الرغبة أحبطت بسبب رفض حكومة الولايات المتحدة. بل إن رئيس الاتحاد الكاريبي لمحتري رياضة البيسبول، خوان فرانسيسكو بويلو، أكد ذلك حين أعلن أثناء آخر دورة في شباط/فبراير ٢٠١٧ أن مشاركة الفريق الكوبي في المستقبل ستوقف على القرار الذي تتخذه حكومة الولايات المتحدة.

وخلال هذه الدورة، تم اختيار ثلاثة من الرياضيين الكوبيين للانضمام إلى فريق النجوم المشارك في دورة البحر الكاريبي اعترافاً بأدائهم المتميز. وقد حالت القيود المفروضة بموجب الحصار دون تمكن الرياضيين الكوبيين من الحصول على الجوائز النقدية التي فازوا بها.

وأعطت الحكومة الثورية الكوبية الأولوية لحماية وتنمية تراث الأمة الثقافي المادي وغير المادي، إلى جانب الجهود المبذولة لنشر المعلومات عنه وزيادة الوعي به باعتباره عنصراً أساسياً في تحقيق العدالة الاجتماعية الكاملة والتنمية الشاملة للمجتمع. وخصصت الدولة الكوبية موارد كبيرة لتطوير الثقافة الكوبية ونشرها.

وأثر تطبيق سياسة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا على فرص التبادل الثنائي في مجال الثقافة. وفي الفترة قيد النظر في هذا التقرير وحدها، تقدر الخسارة التي تكبدها القطاع الثقافي الكوبي بما لا يقل عن ٣٥ ٣١٤ ٠٠٠ دولار، أي بزيادة نسبتها ١٦ في المائة بالمقارنة مع الفترة نفسها من السنة السابقة.

ويحول الحصار دون الترويج على نحو كاف للمواهب الفنية الكوبية ونشرها وبيعها، إذ يتم تخفيض أسعار المنتجات والخدمات الثقافية الكوبية إلى أدنى قدر، ويتم الحد من تمتع الجمهور الدولي بالموسيقى الكوبية، وذلك من خلال السيطرة التي تمارسها الشركات عبر الوطنية الكبيرة على المنتجات الفنية والموسيقية، ومقرات معظمها في الولايات المتحدة.

وفي حالة الأعمال الموسيقية والحفلات الموسيقية الساهرة التي يقيمها الفنانون الموسيقيون الكوبيون في الولايات المتحدة، فيجب أن تكون في إطار التبادل الثقافي بدون عقود تجارية بين الأطراف. ولا تحقق الشركات الكوبية أرباحاً لأنها لا تستطيع القيام بأعمال تجارية في الأسواق الأخرى أثناء فترات التبادل مع الولايات المتحدة.

وظل بيع المنتجات الفنية الكوبية والترويج لها خاضعاً لأحكام وزارة المالية الأمريكية على الرغم من أن تعديل بيرمان يسمح بشراء المنتجات الفنية الكوبية.

وتشمل الأضرار التي حدثت في ميدان الثقافة في الفترة المشمولة بالتقرير ما يلي:

- في مجال الموسيقى، جرت ٤٦ من عمليات التبادل الثقافي مع الولايات المتحدة في الفترة التي تم تقييمها في هذا التقرير، وذلك بمشاركة ٣٠٨ فنانين موسيقيين. ولو أبرمت عقود تجارية بشأن تلك العروض لحصل البلد على نحو ٦٧٣ ٣٠٠ دولار حسب التقديرات المتحفظة.

• لولا القيود التي يفرضها الحظر، تشير التقديرات إلى أن بإمكان الفرق الموسيقية الكوبية أن تكسب أكثر من ٣ ملايين دولار في السنة، بالنظر إلى جودة الموسيقى الكوبية وشعبيتها في أسواق الولايات المتحدة. ويستند هذا التقدير إلى إيرادات بعض أشهر الفرق اللاتينية التي تعزف مقطوعات موسيقية كوبية في الحفلات التي تقام في الولايات المتحدة، إذ يقدر أن متوسط الإيرادات يبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار. ومن شأن هذا المبلغ أن يزيد إذا أمكن لأكثر من ١٠ من الفرق الكوبية الرئيسية أن تقيم حفلات تجارية في الولايات المتحدة، ولم يتجاوز ذلك ثلاث حفلات موسيقية في السنة.

• خلال هذه الفترة، ونظرا لفرض الحصار، لم تتمكن شركة Empresa de Grabaciones y Ediciones Musicales (EGREM) من إبرام عقود مع نظيراتها Blue Night Entertainment و Magnus Media و My Latin Thing و Los Canarios Music لإقامة حفلات موسيقية في الولايات المتحدة تقوم بالعزف فيها فرقة Buena Fe وفرقة Leoni Torres وفرقة Salsa Mambo وفرقة Cha Cha Chá وفرقة Septeto Santiaguero. ونتيجة لذلك، ضاعت من الشركة المذكورة إيرادات تبلغ قيمتها حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ دولار.

وفيما يتعلق بمسائل حقوق التأليف الموسيقي بين كوبا والولايات المتحدة، لا تزال الأطراف في البلدين غير قادرة على إبرام عقود التمثيل المتبادل. وتعترف قوانين معظم بلدان العالم بضرورة احترام حقوق التأليف والنشر ودفع ما يقابلها من مبالغ الريع إلى أصحاب الحقوق. وتنص الاتفاقيات الدولية التي أصبحت كوبا والولايات المتحدة دولتين طرفين فيها على مبادئ حقوق التأليف والنشر. وتشمل الأضرار الناجمة عن الحصار في هذا المجال ما يلي:

• لم تتمكن الرابطة الكوبية لحقوق النشر والتأليف الموسيقي من التوقيع على عقد للتمثيل المتبادل مع الجمعية الأمريكية للناشرين والمؤلفين والملحنين، رغم توصل المؤسستين إلى الاتفاق والتفاهم في ذلك الشأن.

• لم يتمكن ثلاثة من أعضاء الرابطة الكوبية لحقوق النشر والتأليف الموسيقي من إكمال الدورة الدراسية الإلكترونية بشأن حقوق النشر والتأليف والإدارة الجماعية التي يقدمها الاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين. فقبل نهاية الدورة، أخطر الاتحاد ممثلي كوبا المسجلين بأن الدورة ستعلق في وجههم لأن كوبا تخضع لجزاءات حكومة الولايات المتحدة. ويمكن الاطلاع على هذا الإخطار بوضوح على الموقع الشبكي [https://www.futurelearn.com/territories-blocked-](https://www.futurelearn.com/territories-blocked)

ويضم صندوق الملكية الثقافية الكوبية مجموعة واسعة من الفنانين والحرفيين والمصممين. ويقوم نحو ٨ ٠٠٠ مبدع بتسويق منتجاتهم من خلال شبكة المتاجر والمعارض الفنية التابعة للصندوق ومن خلال سلسلة المناسبات التي ينظمها، مثل المعارض الحرفية ومعارض الفنون الجميلة، بالإضافة إلى إنجاز أعمال تحت الطلب. وفي الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧، بلغت قيمة صادرات الصندوق ما قدره ١ ٩٤٢ ٢٠٠ دولار. ولم يتمكن الصندوق من تصدير منتجات إلى أسواق الولايات المتحدة.

وبالنظر إلى طاقات الفنانين الكوبيين وجمالية أعمالهم وإلى الأسواق الطبيعية المتاحة لهم في الولايات المتحدة في مجال الفنون الجميلة والتطبيقية، يرى الصندوق أن التصدير إلى تلك الأسواق يمكن أن يدر ما لا يقل مجموعه عن ١٢ مليون دولار سنويا لولا القيود المفروضة بموجب الحصار. ويستند هذا التحليل إلى قيمة صادرات الجمهورية الدومينيكية والمكسيك في عام ٢٠١٦، التي تشمل منتجات بجودة مماثلة لما يتوفر في كوبا وبنفس القدرة الإنتاجية تقريبا.

وتتضرر الصناعة السينمائية في كوبا أيضا بشدة من الشروط المفروضة بموجب الحصار. وترد أمثلة على تلك الأضرار فيما يلي:

- يفيد قطاع الفن السينمائي أنه نتيجة للحصار، لا يمكنه استخدام التكنولوجيا التي طورتها شركة Dolby الأمريكية المرموقة التي توزع تكنولوجيات الصوت المستخدمة في الصناعة السينمائية. ولا بد لعمليات تسجيل الصوت عند إنتاج الأفلام في جميع أنحاء العالم أن تستخدم التكنولوجيات التي تعرضها هذه الشركة لأن الوصول إلى الأسواق الدولية يكاد يكون مستحيلا دون تسجيل الصوت بنظام Dolby. وهذا يرغم كوبا على الدخول في شراكات لا لزوم لها مع منتجين أجانب من أجل الحصول على التراخيص المناسبة، كما يجبرها على منح أولئك المنتجين حصة من السوق الكوبية المحتملة.
- لا تستطيع استوديوهات إنتاج أفلام الرسوم المتحركة الحصول على تراخيص البرمجيات اللازمة لعمليات الإنتاج. ويتمثل البديل الممكن الوحيد، كما هو الشأن في الحالة السابقة، في إقامة شراكات مع منتجين أجانب، مما يعني تقاسم الإيرادات التي تنأى من تلك المنتجات.

٣-٢ الحق في التنمية

على الرغم من تبادل الآراء وتحقيق بعض المشاريع التعاونية مع وفود أمريكية من قطاعات الأعمال التجارية والعلوم، لا يزال قطاع التكنولوجيا الأحيائية في كوبا يعاني من حصار الولايات المتحدة.

وقد أثبت هذا القطاع قدرته على تطوير منتجات وأدوية ومعدات وخدمات مبتكرة ومتقدمة تكنولوجياً من أجل تحسين صحة الشعب الكوبي، وإنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير، وتطوير تكنولوجيات متقدمة لإنتاج الأغذية. والحصار يمنع مواطني الولايات المتحدة من الاستفادة بصورة مباشرة من التكنولوجيا الأحيائية والمنتجات الصيدلانية التي تم تطويرها في كوبا دون انتهاك قوانين بلدهم. ويبلغ مجموع الخسائر الناجمة عن تطبيق سياسة الحصار خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ما قدره ٦٠٠ ٩٩٣ ٣٢٢ دولار. وترد أدناه بعض الأمثلة الملموسة على هذا الضرر:

- شركة Laboratorios MedSol هي أكبر مؤسسة لتوريد الأدوية الجينية المدرجة في القائمة الكوبية الأساسية للعقاقير الصيدلانية، وخاصة منها الأدوية المُعدَّة في شكل أقراص. ويتطلب مثل هذه المواد تغليفها بكلوريد البوليفينيل^(٥). وبلاستعانة بجهة وسيطة، تم توقيع عقد لشراء

(٥) Polyvinyl chloride (PVC) هو أكثر مشتقات البلاستيك مرونة، ويستخدم على نطاق واسع في الصناعة نظرا لليونته ومتانته واستقراره أبعاده وقدرته على التكيف البيئي. وعلاوة على ذلك، فإنه قابل لإعادة التدوير باستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب.

مواد التغليف من الشركة الألمانية Klöckner Pentaplast. وأبلغت الشركة الألمانية الجهة الوسيطة بأنها ستُدرج في سوق الأسهم في الولايات المتحدة ابتداءً من عام ٢٠١٧، وبالتالي فقد أمرت بعدم إجراء أي معاملات مباشرة أو غير مباشرة مع كوبا.

- لم يتمكن مركز المنتجات الطبيعية، وهو جزء من المركز الوطني للبحوث العلمية، من شراء قطع غيار لجهازين من أجهزة الفصل اللوني من طراز Agilent لأن الشركات الأمريكية التي تصدرها لا تبيعها إلى كوبا بسبب الحصار. وهذه الأجهزة ضرورية لمراقبة جودة المنتجات التي يقوم قسم الكيمياء الصيدلانية في المركز ببحثها وتطويرها. ونظرا لتعطل هذين الجهازين، اضطر الموظفون إلى الإفراط في استعمال بقية المعدات في المختبر، مما أسفر عن خسائر بلغت ٦ ملايين دولار.
- واجه مركز الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الأحيائية صعوبات في الحصول على المدخلات والمنتجات المستخدمة في هذا الميدان مع نحو ٢٠ من الموردين، منهم مصنعون مرموقون مثل Agilent و Bio-Rad و Abcam و PanReac، الذين سحبوا إمداداتهم للجهاز الوسيطة عندما اكتشفوا أن تلك المعاملة التجارية تجرى لفائدة كوبا، مما أسفر عن خسارة أكثر من ٣٦٨ ٠٠٠ دولار.
- تشمل المنتجات التي لم يتمكن المركز من الحصول عليها بسبب الحصار مضخة ثانوية تصنع في الولايات المتحدة وطلبت من الشركة الألمانية Sartorius. ولا بد من هذه المضخة لتشغيل ثلاث قطع أخرى من معدات الإنتاج. ونتيجة لذلك، فإن تلك المعدات معطلة في الوقت الحالي، مما أثر في إنتاجية هذا المركز الهام وتسبب في خسائر تبلغ ٣٢٦ ٠٠٠ دولار.
- تضم شركة Empresa de Servicios Ingenieros Especializados شعبة مسؤولة عن معايرة المعدات المستخدمة في الصناعة، وهو أمر حيوي لتشغيلها على النحو السليم. ويجب أن تنجز هذه الأعمال في الوقت الراهن عن طريق بلدان ثالثة مع الانتظار أكثر من خمسة أشهر بسبب عدم التمكن من الاستفادة من خدمات أسواق الولايات المتحدة. وقد أدت هذه الحالة إلى خسائر بلغت ٢١ ٧٨٤,٣٢ دولار.

وقطاع السياحة في كوبا أيضا عن أضرار كبيرة من جراء الحصار. ففي الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت الخسائر الناجمة عن هذه السياسة ما قدره ١ ٧٠١ ٩٦٠ ٠٠٠ دولار.

وتشير التقديرات المستندة إلى البيانات التي تنشرها منظمة السياحة في منطقة البحر الكاريبي إلى أن عدد الزوار إلى المنطقة نما بنسبة ٤,٢ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٥، وأن مواطني الولايات المتحدة يمثلون ما يقرب من ٥٠ في المائة من هذا الرقم. ويعادل ذلك ١٤,٦ مليون من المواطنين الأمريكيين الذين اختاروا قضاء عطلهم في منطقتنا، وأنفقوا ما متوسطه نحو ١ ٠٠٠ دولار. وهناك دراسات تبين أن ما متوسطه، ١,٥ مليون من المواطنين الأمريكيين الذين اختاروا منطقة البحر الكاريبي وجهة سياحية ربما سافروا إلى كوبا لو لم تمنعهم من ذلك القواعد التنظيمية التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة.

ونتيجة لذلك، خسر القطاع السياحي الكوبي نحو ١,٥ مليار دولار بحسب العدد المحتمل الذي سبق ذكره من السياح الأمريكيين ومتوسط ما ينفقونه في كل زيارة.

وفي الولايات المتحدة، يمارس نحو ٧٣ مليون شخص سنويا أنشطة الملاحة البحرية ويملكون حوالي ١٧,٧ مليون مركب من مختلف الأحجام. ويبحر العديد من تلك المراكب قريبا جدا من الشواطئ الكوبية في اتجاه البحر الكاريبي. بيد أن الحصار يمنعها من الوصول إلى مرافق الموانئ الكوبية. وكوبا مكان جذاب لرسو اليخوت والسياحة البحرية عموما، بالنظر إلى موقع الجزيرة وخصائصها الجغرافية.

وتملك شركة Empresa de Marinas y Náuticas Marlin حاليا نحو ٧٠٠ من المراسي التي يمكنها أن تستقبل يوميا حوالي ٦٠٠ ١٩١ من المراكب في السنة، حيث لا تتجاوز نسبة إشغالها ٧٥ في المائة. وإذا يبلغ متوسط مدة الرسو سبعة أيام، يمكن أن يرسو في كوبا ٤٠٠ ٢٧ مركب، وهو ما من شأنه أن يدر على البلد دخلا قدره ٦,٢ مليون دولار من رسوم الرسو وحدها. وبإضافة خدمات أخرى مثل مياه الشرب والكهرباء وخدمات الإرساء والمتاجر التعاونية والوقود والمحلات التجارية وخدمات إصلاح اليخوت وغيرها من الإصلاحات، يمكن أن يرتفع الدخل إلى حوالي ١٥ مليون دولار.

وفي قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية، بلغت الخسائر المتكبدة في الفترة المشمولة بهذا التقرير ما قدره ١٠٠ ٩٢٢ ٦٨ دولار. ويمثل ذلك زيادة قدرها ٩ ٧١٣ ٠٠٠ دولار عن الفترة نفسها من السنة السابقة.

وأدى استئناف العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة إلى إبرام اتفاقات الارتباط المباشر مع أربع شركات أمريكية تعمل في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. ومع ذلك، لم يكن من الممكن تعزيزها لتؤدي دورا هاما في خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية بسبب استمرار المخاطر التجارية والمالية الناجمة عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة. وتتمثل الأضرار الرئيسية التي تلحق هذا القطاع فيما يلي:

- استحالة إقامة علاقات مصرفية مباشرة بين كوبا والمؤسسات المالية الأمريكية
- استحالة الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة لشراء المعدات التكنولوجية اللازمة؛ ونتيجة لذلك، تضطر كوبا إلى التوجه إلى أسواق بعيدة منها آسيا مع ما يوافق ذلك من ارتفاع في تكاليف الشحن
- استحالة الحصول على أحدث الأصناف العالية الأداء من معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية التي توزعها الشركات الأمريكية أو الخاضعة لبرائتها، بما في ذلك الهواتف الثابتة والمحمولة، والنظم الحاسوبية والهوائيات، ولو كان ذلك لشراؤها من شركات فرعية في بلدان ثالثة
- مخاطر تعرض شركات التصنيع والتبادل التجاري لغرامات باهظة حين تتجاوز نسبة التكنولوجيا الواردة من الولايات المتحدة ١٠ في المائة

وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، ظلت الحالة في كوبا شديدة التوتر نتيجة الجفاف الذي طال أمده. وبحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠١٧، كانت نسبة ٧١ في المائة من الأراضي الوطنية تعاني من جفاف صنفت ٣٣ في المائة منه على أنها معتدلة أو شديدة. وتشير التقديرات إلى أن ٦٩٤ ٠٠٠ شخصا تضرروا جزئيا وأن ٥٨ ٧٠٠ شخصا تضرروا بشكل كامل. واستنادا إلى إفادات المتخصصين في

المناخ، يمثل ذلك اتجاهها لن يتغير في الأمد القصير، ولذلك اتخذت الحكومة الكويتية خطوات تتوخى الاستخدام الرشيد للمياه.

ويتفاهم هذا الوضع بسبب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، والذي يؤثر على تطوير البنية التحتية المائية في البلد. وقد أسفرت هذه السياسة عن خسائر في هذا القطاع تقارب ١١٧ ٣٥٨ ٢ دولار.

وفيما يخص برنامج إعادة تأهيل شبكات مياه الشرب وأنابيب المياه في أكبر مدن البلد، لا تستطيع كوبا الحصول على أحدث التكنولوجيات المتاحة في أسواق الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، يضطر البلد إلى إنفاق مزيد من الأموال لاستيراد معدات من بلدان ثالثة. وتشير تقديرات الشركة المستوردة Cubahidráulica إلى أنها، لولا الحصار، لاستطاعت أن تستورد من الولايات المتحدة نحو ١٥٢ حاوية من المواد الهيدروليكية التي تستوردها حاليا من بقية بلدان العالم. وفي أوروبا، تكلف هذه الحاويات نحو ٣٩٠ ٣٠٧ دولار. بيد أنه إذا تم استيرادها من الولايات المتحدة، لن يكون ذلك المبلغ سوى ١٣٦ ٠٩٣ دولار. ولذلك اضطر البلد إلى أن ينفق مبلغا إضافيا قدره ٢٩٧ ١٧١ دولار.

ويمثل تغيير مزيج الطاقة وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها الدولة الكويتية. ومن أهداف الخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لعام ٢٠٣٠ التوصل إلى استخدام مصادر متجددة للطاقة لإنتاج ٢٤ في المائة من الكهرباء؛ ويبلغ هذا الرقم حاليا ما يزيد قليلا عن ٤ في المائة. بيد أن قطاع الطاقة والتعدين في كوبا هو أحد أشد القطاعات تضررا من تنفيذ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي. وخلال الفترة المستعرضة في هذا التقرير، أسفر تنفيذ هذه السياسة عن خسائر لهذا القطاع بلغت ٧٠٨ ٥٨٤ ١٢٢ دولار. ويمثل هذا الرقم زيادة عن العام السابق بما قدره ١٤٧ ٢٣٢ ١٦ دولار.

وترد فيما يلي بعض الأمثلة عن ذلك:

- عجزت شركة Comandante Ernesto "Che" Guevara عن تصدير نحو ٣ ٥٠٠ طن من كبريت النيكل التي تم إنتاجها خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بسبب التطبيق خارج الحدود الإقليمية لحصار الولايات المتحدة، مما جعل من الصعب العثور على مؤسسة مصرفية تقبل فتح خطاب اعتماد في الخارج. وهذا يعني أن الاقتصاد الكويتي خسر إيرادات قدرها ٦٠٠ ٠٠٠ ٢٣ دولار.
- يحظر على المشروع المشترك Moa Nickel أن يستورد من الولايات المتحدة الكبريت الذي يحتاجه لأغراض الإنتاج. ونتيجة لذلك، يضطر المشروع المشترك إلى استيراد الكمية المطلوبة من الشرق الأوسط لضمان إنتاج النيكل في البلد، مما يرفع تكلفة استيراد الكبريت بحوالي ٢٥ في المائة. وبناء على ذلك، تكبد الاقتصاد الكويتي خسائر قدرها نحو ١ مليون دولار.
- اضطرت مجموعة الأعمال التجارية Energoimport إلى دفع مبلغ إضافي قدره ٩٦٧ ٠٣٦ ٤ دولار لإصلاح محطة ماناتاساس للطاقة الحرارية المقرر أن يتم في عام ٢٠١٦. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وبناء على الترخيص CU-2015-321998-1، أذن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية لشركة جنرال إلكتريك وفروعها بالقيام بجميع العمليات اللازمة لصيانة محطة الطاقة. غير أن شركة جنرال إلكتريك رفضت القيام بالأعمال المطلوبة لأنها لم تحصل على

ضمانات من مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية بأنه لن يفرض عليها غرامة لتنفيذها عمليات في كوبا. ونتيجة لذلك، اضطرت محطة إنتاج الطاقة إلى إبرام عقد بشأن خدمات التصليح وشراء قطع الغيار مع شركة أخرى، مما أدى إلى زيادة تكاليف الصيانة.

ومن أولويات كوبا قيامها بالتطوير الشامل لفروع الصناعة التي تساهم في تعزيز القطاعات الاستراتيجية الواردة في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٣٠. وتتضرر هذه القطاعات أيضا بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة. فخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تعرضت الصناعة الكوبية لخسائر مالية تقارب ٩٣٦ ٢٢٥ ٥٩ دولار.

ومرة أخرى لم تتمكن الشركة الكوبية Quimimpex، وهي متخصصة في استيراد المنتجات من أجل تنمية الصناعة الكيميائية في كوبا، من شراء ما يلزمها من المواد الخام وقطع الغيار والمعدات من أسواق الولايات المتحدة. وذكرت الشركات التي تم الاتصال بها أن القوانين التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة على كوبا لا تزال سارية. ولذلك دفعت كوبا زيادة قدرها ٢٠ في المائة مقابل تلك المنتجات بسبب تكاليف استيرادها من بلدان ثالثة.

واضطرت هذه الشركة إلى دفع تكلفة إضافية تجاوزت ١١١ دولار لكل طن متري لشراء ٩٨ في المائة من الكلور السائل. وتعرضت الجهة التي تعاقدت معها كوبا لضغط كبير من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عندما علم المكتب أن تلك الواردات ستوجه إلى كوبا. وكان من المفترض أن ترد هذه المنتجات مباشرة من كولومبيا إلى كوبا، ولكن الأمر تطلب مرورها عبر بنما. ولم يكن من الممكن الحصول على قطع الغيار اللازمة لمعدات Burton Corblin أو معدات Garo بسبب وجود مساهمين أمريكيين بين مقدمي الخدمات. وهذه الحالة تعرض إنتاج الكلور في كوبا إلى مخاطر كبيرة.

ولم تتمكن شركة التوزيع BK-Import-Export، المسؤولة عن ضمان الإنتاج وعن طائفة واسعة من المشاريع في قطاع الصناعة المعدنية الميكانيكية، من استيراد اللوازم الضرورية لعملياتها من الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، اضطرت إلى إنفاق مبلغ إضافي قدره ٦٤٣ ٥٠٢٤ دولار بسبب ارتفاع تكلفة شحن وارداتها من الصين. وكان يمكن للصناعة الكوبية أن تقتني بعضا من المعدات التالية بالمبلغ الذي أنفق بشكل لا مبرر له:

- ٢ ٥٦٣ محركا كهربائيا (تتراوح طاقتها بين ٠,١٢ كيلوواط و ٢٨ كيلوواط)
- ١٣ ٩٢٨ مجموعة من عناصر السخانات الشمسية بحجم ٩٠ لترا من طراز LPC47
- ٤١٢ آلة تلحيم بثاني أكسيد الكربون
- ١٣٨ مضغطا للهواء
- ١٤٦ جهاز تحكم متعدد السرعات بالتيار المتردد

ولنفس السبب، تكبدت مجموعة Grupo Empresarial de la Industria Sidero Mecánica لصناعة الصلب خسائر قاربت ١٧٣ ٦٢٥ دولار، أي ما يعادل نسبة ١٠ في المائة من مجموع عملياتها. ولو لم تتحمل المجموعة هذه التكاليف لاستطاعت أن تقتني بعضا من الإمدادات التالية:

- ١٩ ٥٠٥ طن من بكرات الصلب المغلفن لسقوف المنازل والمتاجر والمراكز الصناعية

- ٢٢٥ ١ طنا من الأنايب والألواح لصنع وإصلاح أثاث المستشفيات
- ١٩٣ ٣ طنا من المعادن المتنوعة لصنع آلات ونظم الري
- ١٧١ ٣ طنا من الرقائق المتنوعة لإصلاح وتصنيع مقطورات نقل قصب السكر
- ١٠ مجموعات من القطع المفككة لصنع آلات حصاد قصب السكر
- ١٣٠ ٢ طنا من القضبان والنوابض المصنوعة من الصلب لإنتاج وإصلاح الاسطوانات الهيدروليكية لمعدات حصاد قصب السكر
- ٨٧٨ طنا من صحائف الصلب لإنتاج المعدات الزراعية
- ٨٢٠ ١ سخانا شمسية للمستشفيات والفنادق ومرافق الإنتاج
- ٢٠ محزمة للورق والكرتون
- ١٧٣ مصعدا للاستخدامات المختلفة في المستشفيات والفنادق والمباني السكنية

وبلغ مجموع الخسائر التي تكبدها القطاع الصناعي الكوبي بسبب الحصار ما يعادل الاستثمار المطلوب لتزويد خط إنتاج جديد في شركة الأجهزة الإلكترونية "Che" Comandante Ernesto Guevara في منطقة بينار دل ريو لإنتاج ألواح الطاقة الشمسية الفولطاضوية القادرة على توليد الكهرباء الكافية لمنشأة بطاقة ٥٠ ميغاواط، واستيراد المعدات الأخرى التي تحتاجها الشركة.

وفي قطاع البناء، بلغ مجموع الخسائر ١٢ ٤٠٦ ٧٠٠ دولار. والسبب الرئيسي في هذه الخسائر هو عدم إمكانية الحصول على تكنولوجيا البناء الأكثر كفاءة المتاحة في أسواق الولايات المتحدة، أو التي تنتجها فروع شركات مقرها هناك. ولذلك اضطرت شركات كوبية مثل Imeco و Construimport و Unión de Empresas Constructoras Caribe إلى استيراد تلك المنتجات من أسواق بعيدة مثل آسيا وأوروبا، مما أدى إلى زيادة تكاليف وخسائر الاستيراد بسبب تكاليف الشحن والتأمين.

وفي الفترة المشمولة بالتقرير، تكبد قطاع النقل خسائر قدرها ١٢٢ ٣٩٧ ٠٠٠ دولار نتيجة لسياسة الحصار. وكان لهذه الخسائر أثر سلبي على جميع كيانات القطاع، وكانت أكثرها تضررا شركة Empresa Cubana de Aeropuertos y Servicios (الشركة الكوبية للمطارات والخدمات) وشركة الخطوط الجوية الوطنية Cubana de Aviación. وبلغت الخسائر التي تكبدها هاتان الشركتان ما قدره ٤٩ ١١٣ ٠٠٠ دولار و ٢١ ٦١٧ ٠٠٠ دولار على التوالي.

ثالثا - الأضرار المترتبة على الحصار في القطاع الخارجي من الاقتصاد الكوبي

١-٣ التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي

تقدر الخسائر الكلية التي تكبدها قطاع التجارة الخارجية في الفترة المشمولة بالتقرير من جراء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا بما يبلغه ٩٩٦,٣٢ ٩٩٣ ٥٢٤ ٣ دولارا. وعلى غرار السنوات السابقة، كان المؤشر الأكثر تبيانا للضرر هو مؤشر خسائر العائدات المتأتمية من تصدير السلع

والخدمات، الذي سجل نسبة ٨٣,٦ في المائة من مجموع الخسائر. وفي هذه الفترة، زادت أيضا تكلفة التمويل بنسبة ٤٢ في المائة بفعل تقديرات المخاطر القطرية.

وترد فيما يلي أمثلة على كيفية تأثير هذه السياسة سلباً على نمو الاقتصاد الكوبي:

قام مركز هندسة الجينات والتكنولوجيا الحيوية بتطوير منتج Heberprot-P، وهو دواء جديد وفريد لعلاج قرحة القدم الشديدة المرتبطة بالسكري. وحتى الآن، استفاد من هذا العلاج أكثر من ٢٣٠ ٠٠٠ مريض في جميع أنحاء العالم. وقد سُجل في ٢١ بلداً وتحميه أكثر من ٣٠ براءة اختراع.

وتشير الإحصاءات إلى أن معدل انتشار مرض السكري في الولايات المتحدة يبلغ ٩,٣ في المائة^(٦)، أي ما يعادل زهاء ٢٩,٢ مليون شخص. ووفقاً لمصادر في الولايات المتحدة، يصاب ٣,٥ في المائة^(٧) منهم بقرحة القدم المرتبطة بالسكري، أي ما يفوق مليون شخص كل سنة. ويمكن أن يبلغ ٢٩٦ ٢٠٤ شخصا من هؤلاء مرحلة متقدمة من الإصابة بقرحة القدم المرتبطة بالسكري.

ولو أن دواء Heberprot-P تم تصديره ليستفيد منه مواطنو الولايات المتحدة الذين يصابون بمرحلة متقدمة من قرحة القدم المرتبطة بالسكري سنوياً، ونسبتهم ٥ في المائة، لتسنى لصناعة التكنولوجيا الحيوية في كوبا أن تحقق عائدات تزيد على ١٢٢ مليون دولار في السنة. ولكان ذلك كفيلاً بالحد من العدد الكبير لعمليات بتر الأطراف التي تجرى سنوياً لمرضى السكري في الولايات المتحدة، الذي يتجاوز ٧٠ ٠٠٠ عملية^(٨).

وطرح مركز هندسة الجينات والتكنولوجيا الحيوية لقاح Gavac في السوق كبديل لمكافحة القراد. وهو مصمم خصيصاً لاستهداف الأنواع المختلفة من جنس مروحية الرأس.

وفي ولاية تاماوليباس المكسيكية المتاخمة لإقليم الولايات المتحدة، حيث يستوطن هذا القراد، أجريت دراسة تبين أن اللقاح فعال بنسبة ٩٩ في المائة. وفي عام ٢٠١٢، أجرى مختبر مركز بحوث القراد في دائرة البحوث الزراعية التابعة لوزارة الزراعة بالولايات المتحدة تقييماً للقاح Gavac، وتبين أنه فعال في مكافحة القراد بنسبة ٩٩,٩ في المائة.

وتستورد الولايات المتحدة حوالي مليون رأس من الماشية سنوياً من الولاية المكسيكية المذكورة. ومن شأن استخدام Gavac، وهو لقاح إيكولوجي تماماً، أن يقلل من مخاطر هذا التلوث على جانبي الحدود ومن الإصابة بالأمراض المنقولة بالقراد. ولولا الحصار لتمكنت كوبا من توفير هذا المنتج للولايات المتحدة، وخاصة مناطق تربية المواشي في تكساس وكاليفورنيا. ولكان من شأن ذلك أن يعود على كوبا

(٦) United States, *National Diabetes Statistics Report, 2014*.

(٧) انظر: "Advances in wound care offer hope to millions of Americans"، Wound Healing Society، ويمكن الاطلاع على هذا المنشور في الموقع الشبكي التالي: www.prnewswire.co.uk/news-releases/advances-in-wound-care-offer-hope-to-millions-of-americans-156809545.html.

(٨) United States, *National Diabetes Statistics Report, 2014*.

بإيرادات قدرها ٢ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار وأن يحقق تحسنا كبيرا في هذا القطاع الذي تقدر الأضرار التي يتكبدها بسبب القراد بحوالي ١٠٠ مليون دولار سنويا^(٩).

• لاحظ مركز المعالجة النسيجية المشيمية قلة فرص مواطني الولايات المتحدة في الحصول على المنتجات الكويبية مثل عقار Melagenina Plus^(١٠) وعقار Coriodermina وِعَسول منع تساقط الشعر. وتعالج هذه المنتجات بفعالية البهاق والصدفية والثعلبة. ويبلغ معدل انتشار البهاق في الولايات المتحدة ١ في المائة^(١١) والصدفية ٣,١٥ في المائة^(١٢)، بينما تعتبر الثعلبة البقعية السبب في إجراء ٢,٤ مليون زيارة لطبيب في البلد كل سنة. ولو زاد عدد المرضى الذين يستقبلهم مركز المعالجة النسيجية المشيمية، لأدى ذلك إلى ارتفاع كبير في إيراداته من الاستشارات الطبية ومبيعات الأدوية ومستحضرات التجميل.

• استحدثت مركز بحوث المناعة الجزئية لقاح Cimavax-EGF، الذي تبين أثناء تطويره الإكلينيكي أن له أثرا طيبا في علاج الحالات المتقدمة من سرطان الرئة ذي الخلايا غير الصغيرة، حيث اعتبر علاجاً آمناً يمكن للمرضى تحمله دون التعرض لآثار جانبية خطيرة.

ووفقا لتقديرات المعهد الوطني للسرطان في الولايات المتحدة، بلغ عدد المرضى الذين تبين بتشخيص حالتهم أنهم مصابون بسرطان الرئة في عام ٢٠١٦ ما مجموعه ٣٩٠ ٢٢٤ شخصا، وتود نسبة ٩٠ في المائة على الأقل من هؤلاء الحصول على العلاج المذكور لما له من نتائج واعدة. ولو أن كوبا تمكنت من النفاذ إلى هذه السوق بنسبة قصوى لا تتعدى ٢,٦ في المائة^(١٣) كمرحلة أولية، حصلت على إيرادات تقدر بمبلغ ١٥٥ مليون دولار.

كما أكدت دراسة المعهد الوطني للسرطان أن التكلفة السنوية التي يتحملها مريض السرطان في الولايات المتحدة تتراوح بين ٧٠ ٠٠٠ دولار و ١٥٠ ٠٠٠ دولار. ولكن الحسابات التي أجراها المتخصصون في مركز بحوث المناعة الجزئية أفضت إلى تقدير محافظ لتكلفة ذلك المنتج تناهز ٥٠ ٠٠٠ دولار^(١٤).

وقد سُجلت براءة اختراع لقاح Cimavax-EGF في الولايات المتحدة منذ عام ٢٠١٤. ولم يصدر حتى أواخر عام ٢٠١٦ الإذن بإجراء تجارب سريرية في ذلك البلد. ولولا الحصار، لتسنى إحراز تقدم في التجارب السريرية وأمكن تسويق هذا العلاج في سوق الولايات المتحدة منذ فترة طويلة،

(٩) انظر: Robert Miller et al., "Exploring the use of an anti-tick vaccine as a tool for the integrated eradication of the cattle fever tick, rhipicephalus (boophilus) annulatus", Vaccine, vol. 30 (2012), pp. 5682-5687

(١٠) هذا الدواء تحميه براءة اختراع في الولايات المتحدة.

(١١) انظر: A.B. Lerner and J.J. Nordlund, "Vitiligo: What is it? Is it important?", Journal of the American Medical Association, vol. 239 (1978), pp. 1183-1187

(١٢) انظر: Vinod Chandran and Siba P. Raychaudhuri, "Geopidemiology and environmental factors of psoriasis and psoriatic arthritis", Journal of Autoimmunity, vol. 34 (2010), pp. J314-J321

(١٣) انظر: Racotumomab, Nimotuzumab o Docetaxel para el tratamiento de cáncer de pulmón de células no pequeñas avanzado (عقار راکوتوموماب أو نيموتوزوماب أو دوسيتاكسل لعلاج سرطان الرئة ذي الخلايا غير الصغيرة)، في الموقع الشبكي التالي: <http://registroclinico.sld.cu/ensayos/RPECC00000179-Sp>.

(١٤) انظر: Ryan Million, "Drug Pricing: Oncology in the United States", Trinity Partners.

وهو ما كان من شأنه أن يحسن نوعية الحياة بالنسبة للعديد من مواطني الولايات المتحدة الذين يعانون من هذا المرض الخطير.

ولا تزال شركة البحر المتوسط للشحن البحري (Mediterranean Shipping Company) غير قادرة على تشغيل عدد كبير من الحاويات لتصدير أو استيراد البضائع من كوبا وإليها، إذ تحدد هذا العدد بصورة تمييزية اللائحة التجارية BR259. وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، اعتمدت الإدارة القانونية بمقر شركة البحر المتوسط للشحن البحري حظرا على استخدام عدد كبير من الحاويات المملوكة لهذه الشركة التابعة للولايات المتحدة أو فروعها. وبناء على ذلك، أعدت الشركة قائمة بحاويات لا يُستخدم غيرها في أي أنشطة تجارية مع كوبا، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على الوقت الذي يستغرقه شحن المنتجات من الجزيرة وإليها.

وتقدم الشركة التجارية للخدمات الطبية في كوبا (Comercializadora de Servicios Médicos Cubanos) أشكالاً مختلفة من خدمات الرعاية والخدمات الأكاديمية إلى الأجانب الموجودين في كوبا. ومنذ استئناف العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة، لوحظت زيادة في عدد الزوار المشمولين بأنواع التراخيص الاثني عشر. ومع ذلك، لا تزال هناك قيود مفروضة على حرية التنقل تؤثر بشكل مباشر على مواطني الولايات المتحدة الراغبين في الدراسة أو تلقي الرعاية الطبية في كوبا. وفي الفترة قيد الاستعراض، بلغت الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالقطاع من جراء ذلك ما قدره ٣٥ ١٢٠ ٠٠٠ دولار.

وفي الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٦ وأذار/مارس ٢٠١٧، سجل قطاع الزراعة في كوبا خسائر تقدر بمبلغ ٢٢٨ ٦٨٠ ٠٠٠ دولار، وهو ما يُعزى إلى عدم القدرة على تصدير سلع هذا القطاع وخدماته إلى أسواق الولايات المتحدة. وكان من شأن هذه الموارد التي تقدر بالملايين أن تساعد على تطوير هذا القطاع الهام في كوبا. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- تمكنت شركة Cítricos Caribe التابعة للمجموعة التجارية للأنشطة الزراعية بكوبا (Grupo Empresarial Agrícola de Cuba) من تطوير نوعية من ثمار الأناناس ذات شهرة دولية حازت على جوائز مرموقة في المعارض الدولية لما تتميز به من جودة. ويُذكر أن الولايات المتحدة هي المستهلك الرئيسي للأناناس على الصعيد العالمي. وتشير التقديرات الكوبية إلى إمكانية تصدير ١٢٥,١ طنا تقريبا من هذا المنتج إلى الولايات المتحدة سنوياً، ومن شأن ذلك أن يعود على كوبا بإيرادات تقدر بما يبلغه ٨١ ٩٤٠ دولاراً.
- يتمتع السيجار الممتاز الذي تنتجه كوبا بشهرة كبيرة ويشهد الطلب عليه على الصعيد الدولي، وهو يستأثر بنسبة ٧٠ في المائة من العرض ونسبة ٨٠ في المائة من المبيعات في الأسواق التي يمكنه النفاذ إليها. وتبلغ مبيعات السيجار الممتاز في سوق الولايات المتحدة حوالي ٢٥٠ مليون وحدة سنوياً. ويمنع الحصار بيع التبغ الكوبي في تلك السوق الهامة. ولو أن هذه القيود رفعت عن كوبا، لقدر حجم مبيعاتها في السنوات الأولى بما يناهز ٥٠ مليون وحدة بسعر ٢,٣٥ دولاراً لكل وحدة، وهو ما من شأنه أن يجلب للبلد إيرادات تقدر بنحو ١١٧ ٥٠٠ ٠٠٠ دولاراً.

٢-٣ التمويل

في آذار/مارس ٢٠١٦، أذن باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة آنذاك، باستخدام دولار الولايات المتحدة في المعاملات التجارية التي تجريها كوبا مع العالم الخارجي. وسمح للمؤسسات المصرفية التابعة للولايات المتحدة بفتح مكاتب في الجزيرة وتقديم خدمات أخرى منها السماح بفتح وتعهد حسابات مصرفية للمواطنين الكوبيين في الولايات المتحدة. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم تكن هذه التدابير قد نُفذت بصورة فعالة بعد.

وقد مضى أكثر من عام على إعلان هذه التدابير، غير أن النظام المصرفي الكوبي لا يزال هدفا مباشرا للحصار وللتدابير المحجفة التي تُفرض على أصوله المالية في الخارج. ولم يتسنى تطبيع العلاقات المصرفية مع الكيانات التابعة للولايات المتحدة. ولا تزال الصعوبات تعترض استخدام دولار الولايات المتحدة بصورة طبيعية في المعاملات التجارية والمالية الكوبية، ويعزى ذلك أساسا إلى الغموض الذي يشوب نص الأنظمة السارية ومخاوف المصارف والكيانات التجارية التي كانت دوما مستهدفة بالغرامات والجزاءات. ويُذكر أن المعاملات القليلة التي تمت بالدولار في الفترة قيد بالاستعراض تطلبت رسدا وتنسيقا مسبقين فيما يعتبر إجراء استثنائيا للغاية في سياق الممارسات المصرفية الدولية.

ولم تقم بعمليات مباشرة مع كوبا إلا مؤسسة واحدة من المؤسسات المرخصة في الولايات المتحدة. ولا يوجد في هذا السياق أي شكل من أشكال المعاملة بالمثل فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الكوبية، مما يعترض ويعرقل إدارة المصارف الكوبية لمواردها الخارجية بشكل سليم في علاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة.

ولم يسمح حتى الآن باستخدام بطاقات الائتمان أو بطاقات السحب من الحسابات الجارية في كوبا سوى ثلاثة مصارف تابعة للولايات المتحدة، رغم أن هذا التدبير كان ضمن التعديلات الأولى التي شملتها الأنظمة الصادرة بعد ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وليس الإعلان عن السماح باستخدام دولار الولايات المتحدة في التجارة الدولية بكافٍ، بل ينبغي أن يصاحبه سند قانوني أو بيان عام يضمن لمصارف البلدان الثالثة أنها لن تتعرض لجزاءات بسبب إجرائها معاملات مع المصارف الكوبية.

ويتبدى طابع سياسة الحصار الذي يتجاوز حدود الإقليم الوطني في الإجراءات المالية المحجفة التي تتعرض لها مصارف البلدان الثالثة وفي الغرامات الجديدة التي تُفرض على المؤسسات بدعوى انتهاكها للقوانين التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق بكوبا. وهو ما دفع العديد من المؤسسات المصرفية إلى إقفال الحسابات الكوبية واتخاذ تدابير تعرقل وتعقد الأداء الطبيعي للنظام المصرفي في الجزيرة.

ورغم إجراء كوبا معاملات تجارية في الفترة قيد الاستعراض، استحال عليها الوصول إلى مصادر التمويل عن طريق مصارف الولايات المتحدة أو غيرها من القنوات التجارية، وهي الممارسة المعتادة في سياق التجارة العالمية.

وفي الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧، تكبدت كوبا خسائر ناجمة عن تطبيق سياسة الحصار، خاصة طابعه الذي يتجاوز حدود الإقليم الوطني، في تعاملها مع ما يزيد على ١٠٠ مصرف أجنبي، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- إغلاق الحسابات المصرفية الكويتية في أربعة مصارف، اثنان منها في أوروبا واثنان في أمريكا اللاتينية.
 - إلغاء ١٤ كيانا رموز تطبيق إدارة العلاقات المصرفية (RMA) التي تستخدم في التراسل بنظام SWIFT؛ ومن بين هذه الكيانات ١١ مؤسسة أوروبية واثنان من أمريكا اللاتينية وواحدة من منطقة أوقيانوسيا.
 - الحجز على حسابات في ٥ مصارف، منها ٣ مصارف أوروبية ومصرف من أمريكا الشمالية وآخر من آسيا.
 - رفض ١٩ كيانا تقديم الخدمات المصرفية، ومن بين هذه الكيانات ١١ مؤسسة أوروبية و ٣ من أمريكا اللاتينية و ٣ من آسيا و ٢ من أمريكا الشمالية.
 - رفض تجهيز الاعتمادات المستندية و/أو الإخطار بها لصالح ٣٦ مؤسسة، منها ٦ مؤسسات أوروبية و ٣٠ من آسيا.
 - إعادة ٢٧ كيانا لمعاملات مصرفية؛ ومن هذه الكيانات ١٥ مؤسسة أوروبية و ٤ مؤسسات من أمريكا اللاتينية و ٨ مؤسسات آسيوية.
 - إلغاء معاملات واتفاقات مصرفية موقعة مع مصرفين أوروبيين.
- ومن المهم التنويه بأنه، إلى جانب الأمثلة التي أبلغ عنها في التقرير السابق، أذعن في الفترة قيد الاستعراض ٤٠ مصرفاً آخر لسياسة التحرش التي ينطوي عليها الحصار المفروض من قبل الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي يضر بالأداء الطبيعي للمؤسسات المصرفية الكويتية وبقدرتها على العمل.
- وترد فيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:
- في أيار/مايو ٢٠١٦، نُشر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بيان خطي لمدير المصرف البريطاني The Co-operative Bank أكد فيه قرار إغلاق الحسابات المصرفية الخاصة بحملة التضامن مع كوبا في المملكة المتحدة. وكان الدافع وراء اتخاذ هذا القرار هو خشية المصرف من التعرض للغرامة من جانب مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.
 - حال الحصار المفروض من قبل الولايات المتحدة دون قيام مصرف سانتاندر الإسباني بتقديم خدماته إلى البعثات الدبلوماسية الكويتية في إسبانيا، إذ رفض المصرف تزويد القنصليات العامة لكوبا في مدن برشلونة وإشبيلية وسانتياغو دي كومبوستيلا بأجهزة نقاط البيع. وقد رُفض تقديم هذه الخدمة بعد مضي بضعة أشهر على إعلان وزارتي الخزانة والتجارة بالولايات المتحدة أنهما ستسمحان لمصارف الولايات المتحدة بقبول معاملات المصارف الكويتية.
 - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، فرضت وزارة الخزانة بالولايات المتحدة غرامة قدرها ٩٥٥ ٧٥٠ دولاراً على المصرف الكندي Toronto-Dominion بدعوى خرقه لأنظمة الحصار المفروض على الجزيرة. وأفاد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بأن المصرف الكندي المذكور نفذ عن طريق النظام المالي للولايات المتحدة معاملات تمت لفائدة منشأة كندية مملوكة لشركة كويتية، شملت تمويل أنشطة تجارية محظورة بموجب تدابير الحصار.

- في شباط/فبراير ٢٠١٧، رفض فرع مصرف Scotia Bank الكندي في دومينيكا السماح للسفارة الكويتية في ذلك البلد بإيداع مبلغ بدولارات المصرف المركزي لشرق الكاريبي في حسابها، وهو إيداع اعتادت السفارة على تنفيذه في المصرف المذكور. ودفع المصرف بأنه لا يستطيع تنفيذ هذا الإيداع لأن الدولارات المودعة تأتت من عملية صرف أجنبي بدولارات الولايات المتحدة مما يوجب عليه رفضها تنفيذا لقوانين مكتب مراقبة الأصول الأجنبية وإلا تعرض لجزاءات من جانب حكومة الولايات المتحدة.
- في آذار/مارس ٢٠١٧، رفض مصرف Banco Corporativo، وهو مصرف نيكاراغوي خاص، فتح حساب لمكتب الخطوط الجوية الكويتية (Cubana de Aviación) في ذلك البلد. وأوضحت إدارة المصرف أنها لا تستطيع تقديم هذه الخدمة لأن الخطوط الجوية الكويتية مدرجة في قائمة البلدان والمنظمات والأشخاص المحظور عليها إجراء أعمال تجارية أو معاملات معهم، بما فيها قائمة الرعايا المدرجة أسماءهم في قائمة الجزاءات لأسباب استثنائية الصادرة عن مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية والتي يتعرض المخالفون لها للغرامة.
- في آذار/مارس ٢٠١٧، أفادت سفارة كوبا في الكويت بأن بنك الكويت الوطني رفض اعتمادا مستنديا خاصا بعقد ميرم مع شركة Unicor الألمانية، ووفق عليه لصالح الشركة الكويتية لاستيراد المعدات الهيدروليكية (Cubahidráulica) من قبل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. وقرر المصرف قراره هذا بأن هذه الأداة المالية لا يمكن قبولها لأن "كوبا خاضعة لجزاءات دولية".
- أوقف مصرف ING في بلجيكا تحويلا بين جامعة غينت والمركز الوطني للعلوم الزراعية، كان الغرض منه استيراد مركبة لمشروع التعاون التابع لمجلس الجامعات الفلمنكية (VLIR) بدعوى أن المصرف لا يستطيع إجراء معاملات مصرفية مباشرة مع كوبا. وقد حال ذلك دون إيداع مصرف Banco Financiero Internacional الكوبي المبلغ المطلوب لشراء المركبة، وقدره ٣٧ ١٥٠ دولارا.
- يرفض مصرف UBS منذ عام ٢٠١٥ أي إيداعات ترد من مؤسسات كويتية لدفع رسوم اشتراك كوبا في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وشبكة التدريب البيئي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للبرنامج المذكور، وفي الهيئات القائمة على تنفيذ بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقيات بازل وروتterdam وستوكهولم. وقد أدى هذا الوضع إلى عجز كوبا عن سداد الرسوم المستحقة عليها إلى الوكالات المعنية في الوقت المناسب، مما تسبب في عدم استيفائها منذ عام ٢٠١٦ لشروط الاستفادة من مشاريع و/أو أنشطة التعاون التقني المنفذة في إطار اتفاقيات بازل وروتterdam وستوكهولم المتعلقة بالإدارة الآمنة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة.
- رفض مصرف أوروبي تنفيذ عمليات مصرفية لحساب شركة كويتية عن طريق مصرف كويتي، بحجة أن الشركة ورد اسمها في قائمة الرعايا المدرجة أسماءهم لأسباب استثنائية والأشخاص المجمدة أموالهم الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

• أفاد مصرف كوبي بأن مكتب منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا لم يستطع تحويل أموال لحسابه المصرفي في بلد ثالث، رغم أن طلبه مدعوم بترخيص عام من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية يميز هذا النوع من المعاملات. ويبرهن ذلك على طابع الحصار المالي الذي يتجاوز حدود الإقليم الوطني.

ولم تكن صناعة المستحضرات الصيدلانية البيولوجية في كوبا بمنأى عن الإجراءات المالية المحجفة الناجمة عن سياسة الحصار، حيث لحقت بها أضرار قدر مجموعها بما يبلغه ١٠٠ ٤٢٥ ٢٠ دولار. ومن أمثلة الأضرار المذكورة الخسائر التي تكبدتها شركة FarmaCuba للاستيراد والتصدير، التي واجهت صعوبات حالت دون الاختتام الناجح لمفاوضاتها مع شركة Sejong Pharmatech الكورية من أجل استيراد معدة لطلي الأقرص الدوائية ذات أهمية شديدة بالنسبة لصناعة المستحضرات الصيدلانية. وبسبب القيود التي يفرضها الحصار، تعين إعادة توجيه العملية المصرفية من خلال مصرف أوروبي وسيط من أجل شراء هذه المعدة مما أدى إلى تكبد الشركة تكلفة إضافية قدرها ٢٥٠ ألف دولار.

• أفاد مركز بحوث المناعة الجزيرية بأن شركة Inno Biologics الماليزية عليها متأخرات مستحقة السداد قدرها ١٥٠ ألف دولار، وذلك لأنها عجزت عن تحويل الأموال إلى كوبا بسبب الحصار. وقد جرى التشاور مع عدد من المصارف منها مصرفا Maybank و Public Bank بغية فتح حسابات مصرفية تتيح للشركة المذكورة تحويل المبالغ إلى كوبا، غير أن هذه الجهود ذهبت سدى.

• تواجه هذه الصعوبات أيضا منشأة Innocimab المشتركة التي يملكها المركز في سنغافورة، حيث لديها مدفوعات مستحقة السداد قدرها ١ ٢٢٥ ٠٠٠ دولار. وقد سعت هذه الشركة إلى إيجاد سبل بديلة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها، إلا أن محاولاتها باءت بالفشل بسبب قوانين الحصار.

وأفادت الشركة الكوبية للتأمين الدولي (Empresa de Seguros Internacionales de Cuba) بأنها لاحظت في الفترة المشمولة بهذا التقرير تشديداً للحصار على عمليات التعاقد من أجل شراء خدمات إعادة التأمين لحماية الحوافز التأمينية الكوبية. وترد فيما يلي بعض الأمثلة على الأضرار المتكبدة:

• الشركة الكوبية للتأمين الدولي غير قادرة على الوصول إلى كامل قدرات إعادة التأمين على الصعيد العالمي، مما يؤثر سلباً على موقفها التفاوضي. وقد ازدادت حدة هذه القيود لعدم القدرة على التواصل مع الكيانات المالية المساعدة لعمليات إعادة التأمين. ويؤدي ذلك إلى تعقد عملية تحصيل ودفع مستحقات إعادة التأمين، ويزيد من تفاقم الوضع استحالة التحصيل من الجهات الخارجية أو السداد لها بدولار الولايات المتحدة رغم إعلان رئيس الولايات المتحدة، باراك أوباما، رفع هذه القيود.

• لا تستطيع شركات التأمين الكوبية الحصول على ضمانات إعادة التأمين من شركات الولايات المتحدة. بل إن التعامل مع هذه الشركات سيكون من باب العبث حتى لو قبلت هي بذلك، لأنها ستعتمد عند حلول موعد سداد التعويضات إلى تجميد الأموال أو الحجز عليها. وينطبق ذلك أيضا على شركات البلدان الثالثة التي يمتلك مواطنو الولايات المتحدة حصصاً فيها، وهو الأمر الذي شاع في السنوات الأخيرة مع ازدياد عمليات دمج الشركات والاستحواذ عليها في سياق الاقتصاد العالمي، ولا سيما في قطاع التأمين والخدمات المالية.

ولم يسلم قطاع الخدمات القانونية في كوبا من الأضرار الناجمة عن الحصار. فقد تكبد خسائر قدرت قيمتها بمبلغ ٤١٦ ١٥٨ دولارا، تعزى إلى التغير في أسعار الصرف، والاستعانة بوسطاء من أجل تحصيل تكاليف الخدمات من أطراف ثالثة، وعدم القدرة على التحصيل في بعض الحالات. وفيما يلي مثال على ذلك:

- تكبدت شركة المستشارين القانونيين ووكلاء براءات الاختراع والعلامات المسجلة (Consultores Legales y Agentes de Inveniones y Marcas)، وهي شركة متخصصة في شؤون الملكية الصناعية، خسائر ناجمة عن تقلب أسعار الصرف المرتبطة بعمليات مالية وعمليات تبادل تجاري مع الخارج، وذلك لعدم قدرتها على الحصول على دولار الولايات المتحدة. وقد حققت الشركة المذكورة مبيعات إجمالية من تصدير الخدمات تعادل ٤٠٤ ٦٤٢ دولارا خلال الفترة قيد الاستعراض، وتكبدت خسائر ناجمة عن تكاليف مالية تقدر بمبلغ ٩٨٦ ١٠٦ دولارا، منها خسائر بمبلغ ٦٦٩ ٩٥ دولارا ترتبط بالتغير في أسعار الصرف ونفقات التحصيل عبر شبكة الإنترنت لاستخدامها مواقع بديلة عند تعاملها مع عملاء يستخدمون بطاقات الائتمان فيزا وماستركارد التي تحظر الولايات المتحدة استعمالها في كوبا.

رابعا - ينتهك الحصار أحكام القانون الدولي. تطبيق تدابير الحصار خارج حدود الإقليم الوطني

١-٤ الأضرار اللاحقة بالكيانات الكويتية

على نحو ما بينته الفصول السابقة، استمر في الفترة المشمولة بهذا التقرير تطبيق الولايات المتحدة تدابير الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته على كوبا. وتنطوي هذه السياسة على جانب كبير من التدابير المطبقة خارج حدود الإقليم الوطني، وهو ما يتبين فيما يلي:

- أوقفت شركة التأمين XChanging معاملاتهما مع كوبا، وهي شركة تقوم بتجهيز عمليات تحصيل ودفع أقساط التأمين والمطالبات المتعلقة بعملاء لويديز والشركات الكائنة في لندن. وقد دخلت هذه الشركة في مفاوضات مع شركة تابعة للولايات المتحدة ترغب في الاستحواذ عليها. ولمواصلة التعامل مع كوبا، يتعين على المالك الجديد أن يستصدر ترخيصا من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية من أجل تيسير تجهيز المعاملات التجارية المتعلقة بالتأمين وإعادة التأمين. وليس الحصول على هذا الترخيص بالأمر المضمون، وحتى إذا قرر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إصداره فسيستغرق نفاذه عدة أشهر. ولهذا السبب، أعلنت شركة XChanging توقفها بأثر فوري عن تجهيز أي معاملات كويتية.
- في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أفيد بأن الشركة الصينية Huawei تلقت أمرا بالحضور من وزارة التجارة بالولايات المتحدة للرد على مزاعم بقيامها خلال السنوات الخمس الماضية بتصدير أو إعادة تصدير تكنولوجيا أمريكية إلى كوبا وبلدان أخرى خاضعة لجزاءات. وقد دامت هذه التحقيقات طوال عام ٢٠١٦ واستؤنفت في نيسان/أبريل ٢٠١٧ عندما قررت وزارة الخزانة أن تدقق على نطاق أوسع في الأنشطة التجارية للشركة المذكورة مع البلدان الخاضعة لجزاءات فرضتها الولايات المتحدة، ومن بينها كوبا.

- في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ألغى مصرف Rabobank الهولندي خدمات مالية تتصل بكوبا قدمها إلى شركة Vereenigde Octrooibureaux، مبررا ذلك بأنظمة الحصار. وشركة Vereenigde Octrooibureaux هي الشركة المسؤولة عن تجديد براءات الاختراع الخاصة بالمجموعة التجارية الكوبية BioCubaFarma، التي ستعجز نتيجة لذلك عن دفع الرسوم المطلوب سدادها لشركة Vereenigde Octrooibureaux من أجل الاحتفاظ ببراءات الاختراع الأوروبية لعدد كبير من الاختراعات العلمية المرتبطة بمنتجات صيدلانية بيولوجية.
- في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أفيد بأن ستة مصارف كائنة في باكستان رفضت في الفترة الممتدة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر من ذلك العام فتح اعتماد مستندي لصالح كوبا. وكانت شركة التكنولوجيا الحيوية الباكستانية Macter International قد طلبت فتح الاعتماد المذكور من شركة Heber Biotech الكوبية لتمكينها من شراء عدد ١٠٠ ألف من لقاحات التهاب الكبد ب. وكان سبب الرفض هو أن كوبا مدرجة في قائمة البلدان الخاضعة لجزاءات من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.
- في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أفيد بأن مصرف UBS السويسري رفض قبول تحويل قيمته ٢٠٠٠٠ فرنك سويسري من كوبا، وهو المبلغ المطلوب من أجل دفع الاشتراك السنوي للجمعية الوطنية للسلطة الشعبية بكوبا في الاتحاد البرلماني الدولي الكائن مقره في جنيف.
- في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، رفض مصرف Fintro البلجيكي، وهو مصرف تابع لمجموعة BNP Paribas Fortis، إجراء تحويل من مواطن بلجيكي إلى مواطن كوبي تضرر من إعصار ماثيو. وكان مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قد عاقب مصرف BNP Paribas في عام ٢٠١٤ بغرامة قدرها ٨,٩٧ بليون دولار لانتهاكه الجزاءات المفروضة على كوبا وجمهورية إيران الإسلامية وميانمار والسودان.
- ورفضت فروع أخرى لمصرف BNP Paribas إجراء تحويل بمبلغ ٩ ٣١٠ دولارات من مواطن بلجيكي إلى شركة Ecotur الكوبية بسبب أنظمة الحصار. كما رفض المصرف تمويل حملة دعائية لوكالة الاتصالات البلجيكية ECL-TMS لتبينه أن كوبا هي المستفيد النهائي من الحملة المذكورة واستحالة مشاركة المصرف في أي نوع من الأنشطة ذات الصلة بالجزيرة لكونها من البلدان الخاضعة لجزاءات فرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.
- في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، رفض فرع الشركة اليابانية Tokio Marine Insurance في ماليزيا تجديد عقد التأمين على سيارات البعثة الدبلوماسية الكوبية في ماليزيا، بدعوى أن كوبا بلد خاضع لجزاءات من جانب الولايات المتحدة.
- في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، قطع الفرع الكندي لشركة إكسبديا (Expedia) التابعة للولايات المتحدة المفاوضات الجارية بينه وبين وكالة السفر Hola Sun، الممثلة لشركة Havanatur في كندا، التي كان الهدف منها تنفيذ اتفاق لبيع تذاكر السفر إلى كوبا. وادعت إكسبديا أن شركة Hola Sun يرد اسمها في قائمة الرعايا المدرجة أسماءهم في قائمة الجزاءات لأسباب استثنائية والأشخاص المجرمة أصولهم التي أصدرها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، مما يحول دون تنفيذ الاتفاق.

٢-٤ الأضرار التي لحقت بالتعاون الدولي

- أفادت الوحدة المركزية للتعاون الطبي في كوبا بأنها واجهت، في الفترة المشمولة بهذا التقرير، صعوبات في تعاملها مع مصارف مالية في جيبوتي وأوغندا في سياق عملية تحويل طلب إجراؤها لسداد تكاليف الخدمات الطبية التي توفرها كوبا لهذين البلدين. فقد تحججت هذه المصارف الأفريقية بأن لها مصرفا مراسلا في الولايات المتحدة يُرجح أن يعمد، بموجب أنظمة الحصار، إلى احتجاز هذه المبالغ قبل وصولها إلى الجهة المستفيدة.
- في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، رفض فرع مصرف كندا الملكي بجزر البهاما إجراء تحويل طلبه أربعة أخصائيين طبيين كوبيين يعملون في ذلك البلد إلى حساب بمصرف Scotiabank (في جزر البهاما أيضا) بسبب القيود الناجمة عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.
- في آذار/مارس ٢٠١٧، أفادت سفارة كوبا بإيطاليا بأن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واجهت صعوبات في شراء حواسيب يُرمع استخدامها في مشروع للأمن الغذائي ينطوي على تكنولوجيات خاصة ببرنامج "غوغل إيرث"، لا لشيء إلا لكونها تمت بصلة لكوبا التي هي أيضا وجهتها النهائية.
- في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧، أفيد بأن فرع مصرف Scotiabank الكندي في أنتيغوا وبربودا رفض أن يقدم إلى رعايا كوبيين يعملون في ذلك البلد خدمات الصرف الأجنبي من العملة المحلية لدولارات الولايات المتحدة والعكس، كما رفض السماح لهم بسحب أموال مودعة في كوبا ببطاقات سحب من الحساب الجاري صادرة عن المصرف نفسه. ورفض المصرف في الوقت نفسه فتح حسابات شخصية أو إصدار بطاقات سحب من الحساب الجاري لموظفي السفارة الكوبية. وتذرع بأن كوبا بلد خاضع لجزاءات وبأن المعاملات ستتم حتما عبر مصارف الولايات المتحدة.

٣-٤ أضرار أخرى ناجمة عن التطبيق خارج حدود الإقليم الوطني

- في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٦، ألغى مصرف سيتيبانك التابع للولايات المتحدة تحويلات أجريت لسداد تكاليف خدمات قدمتها شركة Havanatur للخطوط الجوية الكولومبية أفيانكا (Avianca)، وألغى المصرف الإسباني سانتاندير تحويلات لصالح شركة Puro Tabaco الكوبية، وهي الموزع الوحيد لشركة Corporación Habanos في الأرجنتين وأوروغواي وشيلي. وتذرع المصرفان المذكوران بالجزاءات المفروضة على كوبا من جانب مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.
- قامت شركة PayPal التابعة للولايات المتحدة باحتجاز مبلغ دفعته مواطنة أمريكية عبر الشركة لأنها كتبت في الرسالة المصاحبة لعملية الدفع كلمة "كوبا"، وهو ما قد يعتبر انتهاكا لأنظمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. كما جمدت الشركة حساب عميل دفع مبلغا من المال لصديق له لقاء سيغار كوبي اشتراه في المكسيك، معللة ذلك بأن العميل المذكور كان يروج لمعاملات يتجر فيها بمنتجات تحظرها حكومة الولايات المتحدة.

وألغت الشركة نفسها عمليات سداد قام بها أكثر من ١٠٠ عميل حاولوا شراء تذاكر للحفل الافتتاحي الذي أقامته دور سينما أوروبية لعرض الفيلم الوثائقي "قمر هافانا - فرقة الرولينغ ستونز تحيي حفلا غنائيا في كوبا" بدعوى أن وصف المعاملة وردت فيه كلمة "هافانا" أو "كوبا"، وهو ما يشكل انتهاكا لأنظمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

- في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، قام المصرف البريطاني Standard Chartered بإلغاء حساب بدولارات الولايات المتحدة باسم سفير غامبيا في كوبا لكونها بلدا مفروضة عليه جزاءات بموجب قوانين الولايات المتحدة.
- في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، قامت شركة PayU الهولندية للمدفوعات الإلكترونية بإيقاف التعامل بشكل نهائي مع جميع العملاء ذوي الصلات بكوبا وبررت قرارها هذا بالتزامها بأنظمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. وفي وقت لاحق، ألغت هذه الشركة خدمات بوابة دفع الأموال التي كانت شركة Havanatur Argentina تستفيد منها، وعللت ذلك بأنظمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية والضغط المستمرة التي تتعرض لها بسبب صلاتها بكوبا.
- في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، رفض مصرفا Commerzbank و Unicredit Banca Di Roma استلام دفعتين من الأموال المحولة من حساب لوزارة السياحة الكوبية في مصرف Banco Financiero Internacional لصالح شركة Keko Publishing الإيطالية وشركة Air Berlin الألمانية على اعتبار أن التحويلين المذكورين معاملتان منشؤهما كوبا. وتُنفذت عمليتا الدفع باليورو، وهما ترتبطان بأنشطة الترويج للسياحة الكوبية في هذين البلدين.
- في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أوقف المصرف التجاري الوطني بجامايكا التحويلات التي يرسلها إلى كوبا كل من شركة Caribbean Cable الجamaيكية ومكتب تمثيل شركة الطيران الكوبية إيروغافيوتا (Aerogaviota) في كينغستون، إذعانا لقرار المصرف الوسيط في كندا.
- ألغت شركة Eurosports الأوروبية اتفاقها المبرم مع شركة Brandworks الكندية لبث الأخيرة الحملة الدعائية "Auténtica Cuba" الخاصة بوزارة السياحة الكوبية، بعد أن اشترى فرع لشركة Discovery Channel الأمريكية الشركة الأوروبية وقرر قسم الشؤون القانونية به استحالة الاستمرار في الاتفاق بسبب أنظمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية المتعلقة بكوبا.
- في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، رفض مكتب ميامي التابع لاتحاد النقل الجوي الدولي طلب العضوية الذي تقدمت به وكالة Havanatur Argentina لكونها مدرجة في قائمة الرعايا المدرجة أسماءهم في قائمة الجزاءات لأسباب استثنائية والأشخاص المجرمة أصولهم التي صدرت عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.
- في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ألغى فرع مصرف سانتاندير الإسباني بالمكسيك حسابين لشركة الخطوط الجوية الكوبية Cubana de Aviación لأسباب تتصل بالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وكان أحد الحسابين مخصصا للمعاملات التي تتم بالبيسو المكسيكي والآخر للمعاملات التي تتم بدولارات الولايات المتحدة.

- في شباط/فبراير ٢٠١٧، رفض مصرف Credicoop الأرجنتيني عدة شيكات أودعتها شركة Havanatur Argentina في حساب الخطوط الجوية Avianca، متذرعاً بأنظمة الحصار.
- في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧، أفيد بأن مصرف BNP Paribas رفض تلقي تحويلات أجراها اتحاد النقل الجوي الدولي لحساب فرع شركة الخطوط الجوية الكوبية Cubana de Aviación بباريس، استناداً إلى أنظمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.
- لا يستطيع المواطنون البريطانيون السفر إلى كوبا من الولايات المتحدة حاملين بطاقات السياحة التي تبعتها إليهم الفنصلية الكوبية في المملكة المتحدة وحدها. بل تطالبهم حكومة الولايات المتحدة بشراء تأشيرات دخول على خطوط جوية أخرى تابعة للولايات المتحدة تباع بأسعار تزيد عن أسعار الرحلات المباشرة من بلدهم الأصلي. إضافة إلى ذلك، يضطر المواطنون البريطانيون لملاء الإفادات التي تشير إلى فترات السفر الاثنتي عشر التي أذن بها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بترخيص عام، وهي الإفادات التي يُلزم بملئها مواطنو الولايات المتحدة فقط.
- تعذر على موظفي البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة بنيويورك إجراء مشتريات بأحد فروع شركة Costco للمبيعات بالجملة، لإصدار الشركة توجيهها يحظر تقديم الخدمات إلى رعايا كوبا ذوي الصلات ببعثاتها الدبلوماسية. ويأمر هذا التوجيه موظفي Costco أيضاً بإلغاء عضوية هؤلاء الأشخاص بمحال الشركة. وقد جددت الشركة التوجيه المذكور حتى بعد قيام الرئيس أوباما برفع اسم كوبا من قائمة الدول الراحية للإرهاب الدولي.
- في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أفيد بأن محفل التعلم الإلكتروني Future Learn المملوك لمؤسسة حكومية تابعة للمملكة المتحدة، هي الجامعة المفتوحة، عطّل اشتراك العديد من أعضاء الرابطة الكوبية لأخصائيي التخدير والإنعاش لأن اسم كوبا مدرج في قائمة البلدان الخاضعة لجزاءات تفرضها الولايات المتحدة.
- في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ألغى مصرف Prohubanco الإكوادوري معاملات مالية ذات صلة بكوبا، بعد شراء مجموعة Grupo Promérica (التي تملك المصرف) حصصاً تجارية جديدة في شركات تابعة للولايات المتحدة.
- في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، قام فرع العمليات المالية التابع لشركة Pago Fácil للدفع الإلكتروني بالأرجنتين بإلغاء عقد ومعاملات ترتبط جميعها بشركة Havanatur Argentina. ويُعزى وقف هذه المعاملات إلى ورود تعليمات من الشركة الأم Western Union المالكة لشركة Pago Fácil، والتي تذرعت بنظام الجزاءات الاقتصادية المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة.

خامسا - الرفض العالمي للحصار

١-٥ معارضة سياسة الحصار داخل الولايات المتحدة

تتنامي في الولايات المتحدة شرائح من المجتمع تعارض سياسة الحصار العنيفة المفروضة على كوبا، ويزداد تنوعها. وقد تضاعفت هذه الشرائح في السنوات الأخيرة، ولا سيما بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وترتفع داخل الولايات المتحدة أصوات عديدة تنادي بوقف هذه السياسة، بما في ذلك أصوات منظمات مثل منظمة "كوبا الآن" (CubaNow) التي أنشئت في عام ٢٠١٤ ومنظمي "كوبا كونسورتيوم" (Cuba Consortium) و "شارك كوبا" (Engage Cuba) المنشئتين في عام ٢٠١٥ بهدف تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين ورفع الحصار بصورة نهائية.

ونشاط هذه الجماعات آخذ في الازدياد وهو يتجاوز، في معظم الحالات، المجالين الاقتصادي والاجتماعي، إذ تسعى هذه المنظمات إلى ممارسة ضغوط سياسية على الجهازين التنفيذي والتشريعي، في الحكومة الاتحادية وفي الولايات على حد سواء. وقد أنشأت منظمة "شارك كوبا" ١٦ مجلسا على صعيد الولايات في إقليم الولايات المتحدة.

وكان إبرام بعض الصفقات التجارية بين شركات تابعة للولايات المتحدة وأخرى كويبية مثالا حيا على المعارضة المتزايدة لسياسة الحصار داخل الولايات المتحدة، وهو ما يتبين أيضا من نتائج العديد من استطلاعات الرأي التي نفذتها شركات ذائعة الصيت مثل شركة بيو للبحوث (Pew Research) وشركة يوغوف (YouGov) ومحطة CBS التلفزيونية وجمع فكر مجلس الأطلسي (Atlantic Council) وجامعة فلوريدا الدولية.

ووفقا لاستطلاعات للرأي أجريت في الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة، يؤيد رفع الحصار ٧٣ في المائة من مجموع مواطني الولايات المتحدة و ٦٣ في المائة من الكوبيين المقيمين بها و ٦٢ في المائة من الجمهوريين أنفسهم. ويؤيد تطبيع العلاقات الثنائية ٧٥ في المائة من مواطني الولايات المتحدة، أي ثلاثة أرباع السكان، و ٦٩ في المائة من الكوبيين المقيمين بها، و ٦٢ في المائة من الجمهوريين.

وفيما يلي بعض الأمثلة على معارضة سياسة الحصار داخل الولايات المتحدة:

- في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أنشأت منظمة "شارك كوبا" مجلسا من مجالس الولايات في ولاية أركنساس بهدف تشجيع التبادل التجاري بين كوبا والولاية المذكورة والمناداة برفع الحصار.
- في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أعلن النائب الجمهوري لولاية أركنساس، ريك كروفورد، أن إلغاء شرط الدفع المسبق عن الصادرات الزراعية هو أفضل طريقة لإحراز تقدم في مجال تطبيع العلاقات التجارية مع كوبا.
- في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، تحدثت بني بريتركر، وزيرة التجارة آنذاك، عن سياسة عزل كوبا في حفل غداء عُقد في نادي الصحافة الوطني، فقالت إنها سياسة لم تحقق نجاحا وإن من اللازم في ضوء ذلك تجربة النهج التوفيقية.

- في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أبدى النائبان الديمقراطيان لولايتي فلوريدا وماساتشوستس، تيد دويتش وبيبل كيتينغ، والنواب الجمهوريون لولايتي إيلينوي وجورجيا، رودني دايفس وروب وودال وأوستين سكوت وتوم غراف، تأييدهم لاستخدام مسارات جوية متعددة للسفر جوا إلى كوبا.
- في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٦، أكد عضو مجلس الشيوخ الديمقراطي عن ولاية بنسلفانيا، روبرت كاسي، "أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوات طموحة من أجل إقامة علاقات أكثر انفتاحا مع شعب كوبا، بدءا بالسماح لمواطني الولايات المتحدة بالسفر إلى كوبا دون قيود".
- في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦، أبرم الائتلاف الزراعي بالولايات المتحدة من أجل كوبا والمجموعة التجارية للأنشطة الزراعية بكوبا (Grupo Empresarial Agrícola de Cuba) مذكرة تفاهم من أجل الترويج لسوق المنتجات الغذائية والزراعية بين البلدين.
- في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٦، قال توم فيلساك، وزير الزراعة آنذاك، إن ترسيخ الصلات بين البلدين سيزيد من قوة الحجّة السياسية للمنادين برفع الحصار وسيفضي في نهاية المطاف إلى توافر دعم كاف في الكونغرس للتغلب على حجة الراضين لإنهائه.
- في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أرسلت وزارة الخزانة بالولايات المتحدة بيانا إلى صحيفة El Nuevo Herald تفيد بأن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية لا يرى في استخدام مواطني الولايات المتحدة المسافرين إلى كوبا بموجب إذن بذلك بطاقات ائتمان أمرا يتعارض مع المادة ١٠٣ من قانون هيلمز - بيرتون التي تحظر المعاملات ذات الصلة بمتلكات مؤمنة.
- في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، أشار عضو مجلس الشيوخ الجمهوري عن ولاية أريزونا، جيف فلايك، في نشرة صحفية صادرة عن مكتبه إلى أن الوقت قد حان لأن يلغي الكونغرس القيود المفروضة على سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا.
- في ٧ تموز/يوليه و ٢ آب/أغسطس ٢٠١٦، أعلنت منظمة "شارك كوبا" إنشاء مجلسين من مجالس الولايات في ولايتي أيداهو وكولورادو على التوالي، بهدف تشجيع التجارة بين كوبا وهاتين الولايتين، ومن ثم الإسهام في رفع الحصار وفي مساعي تطبيع العلاقات بين البلدين.
- في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٦، قال غاري جونسون، المرشح الرئاسي للحزب الليبرالي آنذاك، إنه "يؤيد التغييرات التي أدخلها أوباما على سياسة [الولايات المتحدة] تجاه كوبا وإنه يتفهم ما لدى الجالية الكوبية الأمريكية من تحفظات". وأضاف أن "أفضل طريقة للتشجيع على التغيير في كوبا هي فتح باب التجارة الحرة أمامها".
- في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦، وافق مجلس الشيوخ بولاية كاليفورنيا على مشروع قرار مشترك يحث كونغرس الولايات المتحدة على دعم مبادرة الرئيس الرامية إلى تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع كوبا وإحراز تقدم في وضع تشريعات تساعد على التوسع في التجارة مع الجزيرة.
- في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، نشرت صحيفة Miami Herald مقالة افتتاحية تتناول استطلاع للرأي أجرته جامعة فلوريدا الدولية وتبين منه أن أكثر من نصف المنحدرين من أصل كوبي في ميامي يعارضون القيود الناجمة عن الحصار.

- في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أشار عضو مجلس الشيوخ الجمهوري عن ولاية أركنساس، جون بوزمان، على حسابه بموقع تويتر إلى الفوائد التي يمكن أن يجنيها مزارعو الأرز في أركنساس وباقي أنحاء البلاد من تغيير سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا، في ضوء أهمية الأرز كمكون أساسي من مكونات النظام الغذائي الكوبي.
- في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أشارت المرشحة الرئاسية للحزب الديمقراطي آنذاك، هيلاري كلينتون، في مقال نشر في صحيفة El Nuevo Herald إلى ضرورة أن تقدم الولايات المتحدة الدعم للشعب الكوبي لا أن تعود إلى سياسات الماضي؛ وأوردت عددا من الخطوات التي اتخذها الرئيس أوباما لتطبيع العلاقات مع كوبا، وتعهدت بالعمل مع الكونغرس على استكمال هذه الجهود.
- في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أصدر الرئيس أوباما توجيهها رئاسيا بشأن السياسة العامة تجاه كوبا، أقر فيه بأن سياسة الحصار سياسة أثبتت فشلها وأوعز إلى الوزارات والوكالات التابعة لحكومة الولايات المتحدة بالتحرك صوب تطبيع العلاقات مع كوبا.
- في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أصدر رئيس مجلس الأعمال التجارية بين الولايات المتحدة وكوبا بغرفة التجارة للولايات المتحدة، كارلوس غوتيريس، بيانا أثنى فيه على التعديلات الجديدة المدخلة على أنظمة الحصار المفروض على كوبا وأشاد بالتوجيه الرئاسي المتعلق بالسياسة العامة الذي وقعه رئيس الولايات المتحدة آنذاك بشأن كوبا.
- في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أعلن نائب مستشار الأمن القومي لشؤون الاتصالات الاستراتيجية آنذاك، بن رودز، في موقعه الشبكي الرسمي وفي حسابه على موقع تويتر، أن الولايات المتحدة ستمتنع للمرة الأولى عن التصويت في الجمعية العامة على القرار الداعي إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا لأنه لا داعي للتصويت دفاعا عن سياسة فاشلة تعارضها الولايات المتحدة.
- في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أعلنت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة آنذاك، سامانثا باورز، أمام الجمعية العامة أن حكومة بلدها ستمتنع عن التصويت على قرار الحصار المفروض على كوبا وذكرت أن هذه السياسة تعزل الولايات المتحدة عن باقي الأعضاء.
- في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، نشرت الوكالة الإخبارية Politico العاملة في الولايات المتحدة مقالة افتتاحية سلطت الضوء على الأثر الواسع النطاق والمتنوع الأبعاد الذي تمخض عنه امتناع الولايات المتحدة عن التصويت في الجمعية العامة ضد إنهاء الحصار المفروض على كوبا.
- في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أقر بن رودز، في مقابلة عبر تطبيق فيسبوك لايف أجريت على الموقع الشبكي لقناة CNN الإخبارية، بأن حكومة الولايات المتحدة عازفة عن الدفاع عن تشريعاتها المتعلقة بالحصار على الصعيد الدولي لأنها ترى أن الحصار أثبت فشله. وأيد المسؤول المذكور قرار الولايات المتحدة الامتناع للمرة الأولى عن التصويت في الجمعية العامة، بعد تصويتها كل سنة على مدى السنوات الأربع والعشرين الماضية.

- في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، شارك في معرض هافانا الدولي لعام ٢٠١٦ ما يقرب من ٩٣ شركة تابعة للولايات المتحدة وأكثر من ٢٣٠ مسؤولاً تنفيذياً على رأسهم وزير التجارة السابق كارلوس غوتيريس. وحضرت المعرض أيضاً وفود من أربع ولايات ومن رابطات رجال الأعمال الأخرى.
- في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أعلن رئيس منظمة "شارك كوبا"، جيمس ويليامز، في إطار معرض هافانا الدولي، أن شركات الولايات المتحدة ستظل على هامش المنافسة مع الشركات الأجنبية التي تتحرك نحو الأسواق الكوبية الآخذة في الاتساع، ما لم يرفع الكونغرس الحصار بالكامل.
- في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بعث النائبان الجمهوريان عن ولايتي مينيسوتا وأركنساس، توم إيمير وريك كروفورد، بالاشتراك مع زميلتيهما الديمقراطيتين من ولايتي فلوريدا وكاليفورنيا، كاثيري كاستور وباربرا لي، وأعضاء آخرين في فريق مجلس النواب العامل المعني بكوبا، برسالة إلى الرئيس المنتخب دونالد ترامب لمطالبته بدعم استئناف العلاقات التجارية مع كوبا.
- في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، نشرت شركة ييو للبحوث المتخصصة في إجراء استطلاعات الرأي نتائج استطلاع للرأي تبين فيه أن ٧٥ في المائة من البالغين في الولايات المتحدة يؤيدون استئناف العلاقات مع كوبا وأن ٧٣ في المائة يؤيدون إنهاء الحصار.
- في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ذكر النائب السابق لمستشار البيت الأبيض، بن رودز، في مقابلة مع قناة MSNBC الإخبارية أنه إذا قررت الحكومة الجديدة للرئيس المنتخب العودة إلى السياسة السابقة تجاه كوبا، فلن يكون هذا القرار قراراً جانبه الصواب فحسب بل إنه سيواجه بالرفض من قبل طائفة كبيرة من المؤسسات في الولايات المتحدة.
- في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أنشأت منظمة "شارك كوبا" مجلساً من مجالس الولايات في ولاية فرجينيا بغية تعزيز الصلات مع كوبا وإزالة القيود التجارية المفروضة على بلدنا.
- في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٧، أشار النائب الجمهوري عن ولاية مينيسوتا، توم إيمير، إلى أهمية تطبيع العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وكوبا. وأضاف أنه يركز جهوده على توعية أعضاء الكونغرس والرئيس ترامب بالفوائد الاقتصادية وتلك المتعلقة بالأمن القومي التي تترتب على رفع الحصار المفروض على كوبا.
- في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، نشرت صحيفة Pittsburgh Post-Gazette مقالة افتتاحية أبرزت فيها سفر وفد من ٦٥ شخصاً من مدينة بيتسبرغ إلى كوبا، بهدف استطلاع الفرص المتاحة في مجالات العمل التجاري والثقافة والسياحة.
- في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، قام عضو مجلس الشيوخ الجمهوري عن ولاية كنساس، جيرى موران، بعرض مشروع قانون لرفع الحصار المفروض على كوبا. وقال عضو مجلس الشيوخ المذكور في مقابلة صحفية إن "كوبا تقع على بُعد ٩٠ ميلاً فقط من حدودنا، ولذلك فهي سوق طبيعية للمزارعين ومربي الماشية في بلدنا. إننا نحتاج لمزيد من الأسواق أكثر من أي وقت مضى، ورفع الحصار عن كوبا وفتح أبوابها أمام المنتجات الزراعية للولايات المتحدة أمر

من شأنه أن يساعد على زيادة الصادرات وأن يوجد فرص عمل جديدة وبحقق النمو لاقتصاد الولايات المتحدة“.

- في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧، رد النائب الجمهوري عن ولاية أركنساس، ريك كروفورد، هاتفياً على أسئلة رجال الأعمال والمزارعين بشأن التجارة مع كوبا، وسلط الضوء على توافر دعم واسع النطاق من ممثلي الحزبين في قطاع الأعمال التجارية الزراعية لرفع الحصار المفروض على كوبا.
- في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٧، أصدر الائتلاف الزراعي بالولايات المتحدة من أجل كوبا إعلاناً جاء فيه أنه ”يؤيد بشدة قانون التجارة مع كوبا، ويثني على سيناتور موران لدوره القيادي في الماضي قدما بفرص النمو البالغة الأهمية بالنسبة لقطاع الزراعة في الولايات المتحدة“. وأتى في الإعلان أيضا أن الائتلاف ”يأمل أن يوافق مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة على مشروع القانون هذا حتى يبدأ العمل على إقامة علاقات تجارية كاملة مع كوبا“.
- في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٧، أيد رئيس الرابطة الوطنية لمنتجي القمح مشروع القانون الذي قدمه عضو مجلس الشيوخ الجمهوري لولاية كنساس، جيرى موران، من أجل رفع الحصار وذكر أن الحصار قد فشل وأن الوقت حان لفتح باب التجارة مع كوبا.
- في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٧، أعلن المرشح لمنصب وزير الزراعة في حكومة دونالد ترامب، ساني بيردو، أثناء جلسة إقراره أنه ”نبن أثناء زيارة قام بها إلى كوبا في عام ٢٠١٠ أن بلدنا يفتقر إلى القدرة على سداد المستحقات وأنه يعاني من قيود التمويل، ولذلك فإنه سيدعم الجهود الرامية إلى تمكين كوبا من الحصول على منتجات الولايات المتحدة إذا وفر القطاع الخاص التمويل لهذه العمليات“.
- في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧، نشر النائب الجمهوري لولاية كنتاكي، جيمس كومر، مقالا في صحيفة The Gleaner أعرب فيه عن تأييده لرفع الحصار عن كوبا بعد زيارة قام بها للجزيرة وعن رغبته في أن يكون هذا الموضوع من الأولويات التي يعتمدها في عمله.
- في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧، اعتمد مجلس مدينة هارتفورد، عاصمة ولاية كونيتيكت، قرارا يحث الرئيس دونالد ترامب وكونغرس الولايات المتحدة على إنهاء الحصار المفروض على كوبا. ويطلب القرار أيضا برفع القيود التي تحول دون سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا بحرية.
- في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، قال جيمس ويليامز، رئيس منظمة ”شارك كوبا“ إن قيادات مكتب الشؤون الزراعية بالولايات المتحدة وغرفة التجارة بالولايات المتحدة والمشرعين الجمهوريين حثوا الرئيس ترامب على تغيير ”سياسة الحصار التي أثبتت فشلها“ وأضاف أن التوسع في التجارة مع كوبا من شأنه أن يهيئ الآلاف من فرص العمل في الولايات المتحدة.
- في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، اعتمد مجلس الشيوخ بولاية ميتشيغان قرارا يشجع كونغرس الولايات المتحدة على تطوير وتحسين العلاقات التجارية مع كوبا ويطلب إليه ذلك.
- في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧، قام أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيون، آيمي كلوبوتشتر (مينيسوتا)، وكريس ميرفي (كونيتيكت)، وديك ديربن (إيلينوي)، وديبي ستابناو (ميتشيغان)،

وشيلدون وايتهاوس (رود آيلاند)، وإليزابيث وارين (ماساتشوستس)، وآل فرانكن (مينيسوتا)، وبرين شاتز (هاواي)، ومايكل بينيت (كولورادو)، وجون تستر (مونتانا)، وباتريك ليهي (فيرمونت)، ورون وايدن (أوريغون)، وكليمر ماكاسكيل (ميسوري)، وجان شاهين (نيو هامبشير) بإرسال خطاب مفتوح إلى وزير الخارجية، ريكس تيلرسون، ينادون فيه بالحفاظ على الروابط الاقتصادية والسياسية مع كوبا والتوسع فيها ويطالبون برفع الحصار عن الجزيرة.

- في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أصدر نائب الرئيس التنفيذي ورئيس الشؤون الدولية بغرفة التجارة بالولايات المتحدة، مايرون برليانت، بياناً أكد فيه التزام غرفة التجارة بالتخلص من الحصار المفروض على كوبا باعتباره "سياسة عفا عليها الزمن".
- في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، قام المدير التنفيذي للرابطة الأمريكية للنهوض بالعلوم، راش هولت، بنشر بيان أعرب فيه عن قلق الرابطة إزاء الإعلان الذي أصدره الرئيس ترامب عن سياسته تجاه كوبا وأكد فيه مجدداً التزام الرابطة بتبادل المعارف العلمية بين البلدين.
- في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، قامت نائبة الرئيس التنفيذي لرابطة المعلمين الدوليين المعنية بالسياسة العامة، جيل ويلش، بإصدار بيان وصفت فيه تغيير السياسة العامة المعتمدة تجاه كوبا بأنه ضار واعتبرت سياسة الحصار سياسة فاشلة عفا عليها الزمن، وحثت الكونغرس على أن يلغي بأثر دائم القيود المفروضة على السفر إلى بلدنا والتجارة معه.

٢-٥ معارضة المجتمع الدولي لسياسة الحصار

تتسم المعارضة الدولية للحصار بطابعها العالمي. وتزايد المحافظ التي اعتمدت فيها بيانات خاصة وإعلانات تطالب بإنهاء هذه السياسة. ويرد فيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- في المناقشة العامة التي عُقدت في افتتاح الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أعرب ٣٩ من رؤساء الوفود، بمن فيهم ٢١ رئيس دولة أو حكومة، عن تأييدهم لرفع الحصار.
- في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اعتمدت الجمعية العامة للمرة الخامسة والعشرين على التولي قراراً بعنوان "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" بأغلبية ١٩١ صوتاً وامتناع عضوين، هما الولايات المتحدة وإسرائيل، عن التصويت.

وقد شارك في مناقشة القرار ما مجموعه ٤٢ متكلماً من جميع أنحاء العالم طالبوا برفع الحصار فوراً. وكان من بين هؤلاء سبعة ممثلين عن أفرقة تنسيق ومنظمات إقليمية ودون إقليمية هي: مجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة بلدان عدم الانحياز، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، ومجموعة الدول الأفريقية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

- في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، جرى في إطار الدورة العادية الثالثة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان التنديد بالآثار السلبية الناجمة عن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ونودي برفعه تماماً. وشارك في الحوار التفاعلي مع المقرر الخاص

المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان أكثر من ٣٠ بلدا ناميا، إضافة إلى جهات أخرى منها حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول العربية.

- خلال مؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، في جزيرة مارغريتا، فنزويلا، أعرب عدد من رؤساء الوفود عن معارضتهم للحصار المفروض على كوبا. وأعلنت فنزويلا الالتزامات الإحدى عشر التي قدمتها بصفقتها رئيسا للحركة، ومن بينها العمل على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.
- في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أصدر وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين بيانا وزاريا أعربوا فيه مرة أخرى عن رفضهم لتطبيق سياسة الحصار على كوبا وللتدابير القسرية الانفرادية التي تتخذ ضد بلدان نامية. وتم اعتماد هذا النص في الاجتماع الوزاري الأربعين لمجموعة ال ٧٧ الذي عُقد في إطار الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة بنيويورك.
- أصدر مؤتمر القمة الإيبيرية - الأمريكية الخامس والعشرون لرؤساء الدول والحكومات المعقود في كارتاخينا دي إندياس (كولومبيا) في ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بيانا خاصا عن ضرورة إنهاء الحصار، بما في ذلك قانون هيلمز بيرتون، كرر فيه مجددا "تأكيد رفضه القاطع لتطبيق قوانين وتدابير تتعارض مع القانون الدولي". ووجه مؤتمر القمة نداء إلى رئيس الولايات المتحدة يدعو فيه إلى اتخاذ التدابير اللازمة في حدود سلطاته من أجل وضع حد لهذه السياسة. وكرر البيان أيضا تأكيد "انزعاج [المشاركين] إزاء التوسع في تدابير الحصار المطبقة خارج حدود الإقليم الوطني ورفضهم لها، فضلا عن اتساع نطاق التعامل المحجف مع المعاملات المالية الدولية التي تجربها كوبا".
- في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اعتمد مجلس أمريكا اللاتينية بالمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، خلال اجتماعه العادي الثاني والأربعين المعقود كجلسة وزارية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، إعلاناً بشأن "إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، طلب فيه إلى الولايات المتحدة الامتثال لقرارات الجمعية العامة في هذا الصدد.
- في مؤتمر القمة الخامس لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في بونتاكانا (الجمهورية الدومينيكية) في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أيد المؤتمر في الإعلان السياسي الذي أصدره "النداء الموجه إلى حكومة الولايات المتحدة لكي تنتهي الحصار دون أي شروط". واعتمد أيضاً بيان خاص وردت فيه جملة أمور منها تكرار النداء الموجه إلى رئيس الولايات المتحدة لدعوته إلى "اتخاذ جميع الإجراءات في إطار سلطاته التنفيذية لإدخال تعديل جوهري على تطبيق الحصار المفروض على كوبا". وحث البيان "كونغرس الولايات المتحدة على الشروع" في رفع الحصار.

- للمرة الثامنة على التوالي، طالب رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في مؤتمر القمة الثامن والعشرين للاتحاد الذي انعقد في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في أديس أبابا برفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وفي الوقت نفسه، حث رؤساء الدول والحكومات رئيس الولايات المتحدة على أن يأخذ في الاعتبار النتائج الإيجابية التي شهدتها العلاقات الثنائية بين البلدين في السنوات الأخيرة.
- في الإعلان الختامي الصادر عن الاجتماع الخامس لوزراء خارجية الجماعة الكاريبية المعقود في جمهورية كوبا في ١١ آذار/مارس ٢٠١٧، كرر المشاركون مجددا توجيه "نداء إلى الولايات المتحدة لكي تنهي بلا أي شروط الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا منذ أكثر من خمسة عقود". وعبّر الإعلان أيضا عن "القلق البالغ والرفض الشديد لتدابير الحصار المطبقة خارج حدود الإقليم الوطني، وللتعامل المححف مع المعاملات المالية الدولية التي تجريها كوبا"، وحث "رئيس الولايات المتحدة على استخدام سلطاته التنفيذية الواسعة النطاق لإجراء تعديل جوهري على تدابير تطبيق الحصار، كما حث كونغرس الولايات المتحدة على الشروع في إنجائه".
- وخلال الفترة قيد الاستعراض، سُجل في الموقع الشبكي www.cubavsbloqueo.cu/ ما يزيد على ٢٠٠ إعلان وبيان تنديد بالحصار من جانب حركات تضامنية ورابطات صداقة ومن قبل كوبيين مقيمين في الخارج والعديد من المنظمات غير الحكومية وحكومات المقاطعات والبلديات في شتى البلدان. وتضاف إلى بيانات التنديد هذه التصريحات الصادرة عن مختلف البرلمانات والأحزاب السياسية وشتى المسؤولين الحكوميين والمفكرين البارزين. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:
- في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أكد رئيس الدورة السبعين للجمعية العامة، موغنز ليكتوفت، خلال زيارة رسمية لكوبا أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يلقى اليوم رفض الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي وأشار إلى ضرورة إنهاء هذا التدبير التقييدي الذي تطبقه واشنطن على الجزيرة.
- في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، كرر أعضاء القافلة السابعة والعشرين لمنبر التفاهم بين الأديان "قساوسة من أجل السلام" رفضهم للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وطالبوا بالوقف الفوري لتلك السياسة. وفي زيارة لكوبا، طالبت غايل ووكر، المديرية التنفيذية لمنظمة "قساوسة من أجل السلام"، بأن يعيد البيت الأبيض إلى السيادة الكوبية الأراضي التي تشغلها بصورة غير قانونية قاعدة غوانتانامو البحرية في الجزء الشرقي من الجزيرة، كما طالبت بوقف محاولات إسقاط العملية الثورية في كوبا.
- في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٦، أفيد بأنه في إطار الألعاب الأولمبية في ريو دي جانيرو لعام ٢٠١٦ قامت لجنة ريو دي جانيرو للتضامن مع كوبا بحملة مرئية لإنهاء الحصار المفروض على كوبا. ويأذن من اللجنة الأولمبية الدولية، أُلصقت إعلانات على حافلات نقل الرياضيين والمتفرجين خلال فترة انعقاد الألعاب الأولمبية، مع رسالة كان نصها: "أمهوا الحصار المفروض على كوبا".

- في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، خلال الاحتفال التقليدي المعقود في فرنسا بمناسبة عيد الإنسانية، طالب مدير صحيفة L'Humanité الفرنسية والنائب بالبرلمان الأوروبي، باتريك لو إياريك، بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة معتبرا إياه سياسة إجرامية وجائرة.
- في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، اتخذ مجلس الشيوخ في الجمهورية الدومينيكية قرارا يندد بالحصار المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة. وجاء في نص قرار مجلس الشيوخ الدومينيكي أن الجمعية العامة أعلنت معارضتها للحصار المفروض على كوبا والمنفذ عن طريق ما يسمى قانون هيلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦، معتبرة إياه انتهاكا لمبادئ القانون الدولي السارية ومبادئ منظمة التجارة العالمية.
- في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، قال رئيس منغوليا، تساخياجين إلغدورج، أثناء زيارته الرسمية لكوبا، إن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لا معنى له، ووجه الانتقاد لهذه السياسة المتبعة من جانب واحد.
- في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، قامت رابطات المهاجرين الكوبيين في ميامي، التي تكوّن مجتمعةً تحالف الائتلاف المرئي [Alianza Martiana]، بتنظيم قافلة كبيرة من السيارات لكي تطالب مجدداً بالإلغاء الفوري لكل القوانين والأنظمة التي تشكل جزءاً من سياسة الحصار القاسية واللاإنسانية.
- في مقابلة مع الوكالة الإخبارية Prensa Latina أجريت في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، طالب وزير خارجية إكوادور آنذاك، غيوم لونغ، برفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ووصفه بأنه جائر وغير مشروع واعتبره سياسة عفا عليها الزمن. وأكد أن "كوبا تتمتع بكامل الدعم من إكوادور (...). وأن إكوادور، ورئيسها رافائيل كوريا، كانت دوماً شديدة الحزم في رفضها للحصار".
- في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أصدرت جمعية أمهات ساحة أيار/مايو الأرجنتينية بيانا جاء فيه أن الجمعية "ترفض وتدين الحصار القاتل الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ويتسبب في أضرار ومعاناة كبيرة للسكان". ودعت جمعية أمهات ساحة أيار/مايو في هذه الرسالة المؤثرة "جميع مواطني العالم إلى إدانة الحصار والتعبير عن رأيهم هذا حتى يكون الرفض العالمي لهذا التدبير واضحا للعيان".
- في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ذكر رئيس وزراء مملكة ليسوتو، باكاليتا بيثويل موسيسيلي، أثناء زيارته الرسمية لكوبا أنه لن يتوقف عن المناداة برفع الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا.
- في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وخلال زيارة رسمية قام بها إلى أوغندا نائب رئيس مجلس الدولة في جمهورية كوبا، سلفادور فالديس ميسا، أدانت رئيسة البرلمان الأوغندي، ريكيا كاداغا، الجزاءات التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من ٥٠ عاما، مطالبةً بأقوى العبارات برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

- في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أعلن مجلس النواب المكسيكي تأييده لإنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وحث المجلس في بيان له الحكومة المكسيكية على الدفاع عن ذلك الموقف أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ودعا كونغرس الولايات المتحدة إلى إنهاء سياسة الحصار التي يفرضها على الجزيرة الواقعة في البحر الكاريبي.
- في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اعتمدت الجمعية الوطنية في إكوادور قراراً تتضامن فيه مع كوبا وتطالب بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تواصلت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فرضه على كوبا. وإلى جانب الإعراب عن التضامن مع الشعب الكوبي، جاء في الوثيقة أنه ”ما دام الحصار قائماً والاحتلال (القاعدة البحرية للولايات المتحدة في غوانتانامو) مستمراً، فلن يكون بالإمكان تطبيع العلاقات“ بين كوبا والولايات المتحدة رغم بدء مساع ترمي إلى استئنافها.
- في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بعث الأكاديمي الروسي، زوريس ألفيروف، الحائز على جائزة نوبل للفيزياء في عام ٢٠٠٠، برسالة مفتوحة أعرب فيها عن رفضه للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وجاء في الرسالة التي بعث بها هذا العالم المرموق ما يلي: ”فلتكن إدارة الولايات المتحدة جديراً بالحفاظ على التقاليد الديمقراطية لذلك البلد، فلتُنه الحصار المفروض على كوبا وتوقف احتلال غوانتانامو!“
- في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ألقى رئيس فرنسا آنذاك، فرانسوا أولاند، كلمة بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشاء دار أمريكا اللاتينية في باريس، دعا فيها إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا معتبراً أنه أصبح اليوم سياسة عبثية. وأعرب الرئيس عن رفضه للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي ”يسبب المعاناة للشعب الكوبي“.
- في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، دعا الاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي جميع المنظمات الأعضاء فيه إلى الانضمام للحملة الدولية ضد الحصار الجائر الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على الشعب الكوبي منذ أكثر من خمسة عقود، والذي لا يزال قائماً حتى بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وشجب الاتحاد بشدة هذه السياسة الانفرادية التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه كوبا، والتي ”ينبغي إنهاؤها بلا أي شروط ودون تأخير“.
- في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اعتمد البرلمان البرتغالي بالإجماع قراراً يطالب بإنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أمد طويل. وحث القرار حكومة البرتغال على أن تساند في سياق الجمعية العامة للأمم المتحدة المساعي الرامية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على الجزيرة.
- في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ألقى الخبير المستقل لمجلس حقوق الإنسان المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، ألفريد دي زاياس، كلمة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك أشار فيها إلى الحصار الذي تطبقه الولايات المتحدة على كوبا خارج حدود إقليمها الوطني واصفاً إياه بالأمر المشين. وفي مقابلة مع الوكالة الإخبارية Prensa Latina، ذكر الخبير المستقل أنه سيتعين على المحاكم في يوم ما أن تبت في مسألة دفع تعويضات إلى الجزيرة لجبر الأضرار الناجمة عن الحصار، وهي أضرار تقدر بالآلاف الملايين من الدولارات.

- في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اعتمد برلمان جامايكا للمرة الثامنة على التوالي اقتراحاً يدعو إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وجرى لأكثر من ساعة تبادل للآراء بمشاركة البرلمانيين من أعضاء أكبر حزبين سياسيين في جامايكا، وتناول المشاركون هذه السياسة الإجرامية التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من ٥٠ عاماً.
- في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اعتمد مجلس الاتحاد الروسي (مجلس الشيوخ الروسي) بالإجماع قراراً يدين الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من نصف قرن. وأشارت رئيسة مجلس الشيوخ الروسي، فالنتينا ماتفينينكو، إلى الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تمارسه واشنطن، فقالت إن "الوقت قد حان لإنهاء الحصار ضد الشعب الكوبي الباسل".

خلاصة

ما برحت حكومة الولايات المتحدة تشدد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا وتطبقه بصرامة. ولا تزال هذه السياسة تشكل عقبة كأداء تحول دون تنمية الاقتصاد الكوبي وتمتع شعب كوبا بجميع حقوق الإنسان الواجبة له.

وقد أعلنت حكومة الرئيس دونالد ترامب في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ فرض تدابير لتشديد الحصار لن يقتصر أثرها وضررها على الشعب الكوبي فحسب، بل إن هذا الأثر والضرر سيمتد ليشمل مواطني الولايات المتحدة والكيانات التابعة لها على نحو يجد من فرصهم في الدخول في أعمال تجارية مع أفراد كوبيين أو شركات كوبية ومن قدرتهم على ممارسة حقهم الدستوري الذي يتيح لهم السفر بحرية.

ولا تزال المخاوف تسيطر على القطاع المصرفي في الولايات المتحدة وفي البلدان الأخرى وتحول دون إقامة الصلات مع كوبا حتى بعد السماح باستخدام دولار الولايات المتحدة في المعاملات المالية الدولية للجزيرة. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لم تُجر أي معاملات هامة بتلك العملة.

وفي الفترة قيد الاستعراض، تزايد رفض المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية التعامل مع كوبا. وقد أسفر ذلك عن توقف العمليات وإغلاق الحسابات الكوبية في الخارج ورفض تنفيذ التحويلات من كوبا وإليها، بما في ذلك بعمليات غير دولار الولايات المتحدة.

وقد بلغت الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالشعب الكوبي جراء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض قيمة الدولار مقابل قيمة الذهب في السوق الدولية، ما قدره ٨٢٢ ٢٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار. وبالأسعار السائدة، يكون الحصار المفروض طوال هذه السنين قد خلف حتى الآن أضراراً تتجاوز قيمتها ١٣٠ ١٧٨ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار.

ويبين هذا التقرير بوضوح أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ليست مجرد مسألة ثنائية بين الولايات المتحدة وكوبا. فطابعه الذي يتجاوز حدود الإقليم الوطني لا يزال مستمراً ويطبق بصرامة، دون أن يخشى واضعوه أي عقاب، وفي انتهاك واضح للقانون الدولي.

ولا بد من إنهاء الحصار المفروض على كوبا. فهو أفسى وأطول نظام جزاءات انفرادية يطبق ضد بلد وأكثرها جوراً. وقد أصدرت الجمعية العامة في ٢٥ مناسبة قرارات لصالح احترام القانون الدولي والامتثال للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة اتخذت بأغلبية ساحقة.

إن حكومة الولايات المتحدة يجب أن تنهي تماما الحصار الذي تفرضه على كوبا، وعليها أن تقوم بذلك من جانب واحد ودون أي شروط. وسوف يلي ذلك مطالب الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي والأغلبية الكبيرة من الأصوات الكثيرة والمتنوعة التي تنادي من داخل الولايات المتحدة بوقف هذه السياسة الجائرة.

وتعرب كوبا، بالأصالة عن نفسها وباسم شعبها، عن اطمئنانها إلى تأييد المجتمع الدولي لها في مطالبها المشروعة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه عليها حكومة الولايات المتحدة.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

صوتت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تأييدا للقرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتدين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا بوصفه تعديا فعليا على سيادتها، وجريمة ضد الإنسانية وخرقاً لحقوق الإنسان، مما يمثل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة.

وما برحت الولايات المتحدة تفرض حصارا اقتصاديا وتجاريا وماليا بصورة انفرادية على جمهورية كوبا منذ اليوم الأول لتأسيسها.

إن الحصار الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة، الذي يهدد سيادة كوبا وحقوقها في الوجود، هو نتيجة السياسة العدائية التي تمارسها الولايات المتحدة ضد كوبا.

ويُقدَّر أن قيمة الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الكوبي بسبب الحصار الاقتصادي من جانب الولايات المتحدة قد بلغت أرقاما فلكية.

وعلى الرغم من إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين في العام الماضي، لا يزال الحصار الاقتصادي الفظيع الذي تفرضه الولايات المتحدة مستمرا حتى يومنا هذا.

ولم تُجر سوى حفنة من التعديلات على أساليب تنفيذه، ولكن مجمل سياسة الولايات المتحدة من أجل "تغيير النظام" في كوبا عن طريق الحصار الاقتصادي لم تتغير.

إن اتخاذ هذا القرار بموافقة الأغلبية الساحقة في هذه الدورة، في إطار متابعة الدورات السابقة، إنما يعكس النوايا الحسنة للمجتمع الدولي الذي هو على استعداد لإظهار دعمه وتضامنه تجاه النضال المشروع لحكومة كوبا وشعبها.

وتود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تكرر تأكيد دعمها القوي لحكومة وشعب كوبا وتضامنها معهما، في سعيهما للحفاظ على كرامة الأمة وسيادتها، ومناهضة استمرار الحصار المفروض على أساس انفرادي من جانب الولايات المتحدة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

[الأصل: بالفرنسية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تنني حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على استمرار الأمين العام في إيلاء الأهمية لمسألة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا رغم القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة والتي تدعو فيها إلى رفعه.

وترحب بالتدابير التي اتخذها مؤخرا رئيس الولايات المتحدة لإنهاء بعض الجزاءات، ومنها على الخصوص القيود المفروضة على السفر لأسباب عائلية والتحويلات المالية، وبمنح الإذن بتطوير خدمات الاتصالات بين البلدين وإعادة فتح السفارتين الأمريكية والكوبية في هافانا وواشنطن. ولقد شعرت بارتياح بالغ لامتناع الولايات المتحدة، للمرة الأولى، عن التصويت خلال نظر الجمعية العامة في هذه المسألة يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

ولا يمنع ذلك أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤيد إرادة المجتمع الدولي المعرب عنها باتخاذ ١٩١ دولة عضوا قرار الجمعية العامة ٥/٧١، وتؤيد أي قرار جديد وأي مبادرة تسعى لإقامة حوار بناء ومثمر بين كوبا والولايات المتحدة هدفه الرفع التام للحصار.

جيبوتي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

تود جمهورية جيبوتي أن تؤكد من جديد التزامها الأساسي بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، صوتت جمهورية جيبوتي تأييدا لقرار الجمعية العامة ٥/٧١، ومن ثم، لم تُصدر أو تطبق أي قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور أعلاه، وبالتالي، لا حاجة لها إلى إلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا القبيل.

دومينيكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

لم يُصدر كومنولث دومينيكا ولم يطبق أي قوانين أو تدابير من شأنها أن تعوق بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة مع جمهورية كوبا.

ويعارض كومنولث دومينيكا دون أي تحقُّظ تطبيق تشريعات وطنية، دون موافقة الأمم المتحدة، خارج الحدود الإقليمية للدولة التي تصدرها، مما ينم عن استخفاف بسيادة الدول الأخرى

ويؤدي إلى تفويضها. ويرى كومنولث دومينيكا أن هذه الإجراءات الانفرادية تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والأعراف الدولية ومبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ولقد رحبت حكومة كومنولث دومينيكا وستستمر في الترحيب بحكومة جمهورية كوبا وشعبها، بوصف كوبا عضواً في الأمم المتحدة، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا - معاهدة تجارة الشعوب، وبلداً شقيقاً من منطقة البحر الكاريبي. فعلى مدى أكثر من ٣٥ عاماً، جمعت بين حكومتي البلدين وشعبيهما روابط ثقافية وسياسية متينة، وأواصر التضامن في عدد من مجالات التعاون، ومنها على الأخص التعليم والصحة والرياضة.

وتعتقد حكومة كومنولث دومينيكا أن إقامة علاقات دبلوماسية بين الولايات المتحدة وجمهورية كوبا والزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس أوباما إلى جمهورية كوبا في عام ٢٠١٦ تشكلان خطوات تدريجية نحو إنهاء السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة ضد حكومة جمهورية كوبا وشعبها والتي تجاوزها الزمن.

وتدعو حكومة كومنولث دومينيكا إلى التنفيذ الفوري للإجراءات التي من شأنها أن تفضي إلى الاندماج الكامل لكوبا في الاقتصاد الدولي والنظم المالية والتجارية، وإلى إنهاء معاناة الشعب الكوبي.

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧]

تكرر الجمهورية الدومينيكية دعوتها إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، نظراً إلى أن وضع العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وكوبا قد تغير ولم يعد هناك ما يبرر استمرار هذه التدابير الانفرادية. وفي هذا السياق، لن تعتمد الجمهورية الدومينيكية أو تشجع أو تطبق أي تدابير تنطوي على تدخل في الشؤون الداخلية للدول.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

لم تُصدر إكوادور ولا تطبق أي قوانين أو تدابير قد تشكل حصاراً اقتصادياً وتجارياً ومالياً على كوبا، وذلك اتساقاً مع سياستها الراسخة التي دأبت فيها على شجب الحصار غير القانوني الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وشعبها منذ عدة عقود.

وفي الوقت ذاته، تطالب إكوادور بأن يتم فوراً ودون شرط رفع جميع ما تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد هذا البلد الكاريبي من تدابير انفرادية تتسبب له بأضرار اقتصادية واجتماعية فادحة، وتعرض سكانه لأزمة إنسانية واسعة النطاق.

وتجسيدا لموقف إكوادور التي ترى أنه من غير المقبول إطلاقاً أن تُفرض على بلد ثالث تدابير انفرادية تتجاوز آثارها حدود ولاية الدولة، كالتدابير الواردة في قانون الولايات المتحدة الأمريكية بشأن "إحلال الديمقراطية في كوبا" لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦ (قانون الحرية والتضامن

الديمقراطي في كوبا)، فقد دأبت على تأييد القرارات المتعاقبة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع.

وترحب حكومة إكوادور كذلك بقيام إدارة الرئيس باراك أوباما بإلغاء سياسة "الأقدام الجافة، الأقدام المبللة" في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، التي تعدل قانون تسوية وضع الكوبيين لعام ١٩٦٦؛ ويتسق هذا القرار تماما مع الآراء التي أعرب عنها المجتمع الدولي في مختلف قرارات الجمعية العامة.

مصر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧]

صوتت جمهورية مصر العربية لصالح قرار الجمعية العامة ٥/٧١ اتساقا مع وجهة نظرها الثابتة التي مفادها أن فرض جزاءات انفرادية خارج إطار الأمم المتحدة ليس من أساليب العمل التي يمكن أن تتغاضى عنها مصر.

ويشكل هذا الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا انتهاكا واضحا لمبادئ تعددية الأطراف وخرقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولمبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية والثقة المتبادلة.

ويسبب هذا الحصار الجائر وغير المبرر ضائقة اقتصادية واجتماعية لا مبرر لها للشعب الكوبي. كما أنه يؤثر في القطاعات الحيوية للاقتصاد الكوبي. فهذا الحصار مفارقة تاريخية من عهد باند ويجب رفعه. وله تداعيات تطل شركات ومواطنين في دول ثالثة. وتشكل هذه الآثار التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية انتهاكا للحقوق السيادية للكثير من الدول الأعضاء. ويساور مصر قلق بالغ إزاء اتساع رقعة تنفيذ الحصار خارج حدود الولاية الإقليمية، مما يشكل حجة إضافية للمطالبة بإنهاء هذه الجزاءات غير المبررة على الفور.

وترحب مصر بإقامة علاقات دبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة، وبالزيارة التاريخية التي قام بها رئيس الولايات المتحدة إلى كوبا في عام ٢٠١٦ وبسجل التصويت على قرار الجمعية العامة ٥/٧١، دون تصويت أية دولة من الدول الأعضاء ضده.

وتقرُّ مصر أيضا بالتقدم المحرز في بعض المجالات في ما يتعلق بالأنظمة التي أصدرتها حكومة الولايات المتحدة. وتأمل مصر أن تمهد هذه الخطوات الطريق صوب تطبيع جميع جوانب العلاقات الثنائية بين البلدين.

وفي حين أن هذه التطورات تشكل خطوة في الاتجاه الصحيح، فإنها لا تزال غير كافية، حيث لم يطرأ أيّ تغيير على فرض الحصار ولا تزال القوانين والأنظمة التي يتركز عليها سارية وتنفذ بأقصى قدر من الشدة.

وترى مصر أنه لا تزال هناك حاجة إلى أن تتخذ الولايات المتحدة العديد من الخطوات والقرارات الشجاعة من أجل الرفع الفوري للحصار المفروض على كوبا لإتاحة التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين.

وترى مصر أن الحصار لا يزال يمثل سياسة عبثية ليس لها ما يبررها أخلاقياً، فشلت في تحقيق الهدف المتوخى منها وهو كسر إرادة الشعب الكويتي في تقرير مستقبله. وبالرغم من جميع التداعيات الضارة والآثار السلبية للحصار، بذلت حكومة كوبا جهوداً جبارة للوفاء باحتياجات شعبها.

وما ثبت على مدى أكثر من ٥٥ عاماً من الحصار المفروض على كوبا هو أنه في هذا العالم المتسم بالعمولة، ما زال الشعب الكويتي قادراً على البقاء بفضل المثابرة والمقاومة والأمل.

وتأمل مصر أن يؤدي الحوار بين البلدين على أساس الاحترام المتبادل والتقيّد بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، إلى الرفع الفوري للحصار وتطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين في جميع جوانبها.

وفي ظل هذا السياق الجديد، تحث مصر مرة أخرى الولايات المتحدة على اغتنام هذه الفرصة التاريخية للامتثال فوراً وبالكامل لجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اتخذتها الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي، وعددها ٢٤ قراراً، وإنهاء الحصار غير المبرر، الذي ما كان ينبغي له أن يفرض أصلاً ولا بد من وضع حد نهائي له.

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]

[١٩ أيار/مايو ٢٠١٧]

إن جمهورية السلفادور، انطلاقاً من حرصها على احترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والقانون الدولي، وإدراكها التام لضرورة إلغاء التطبيق الانفرادي لأي تدابير اقتصادية وتجارية ومالية تضر بدولة أخرى وتؤثر في تنمية شعبها، تكرر تأكيد تأييدها الراسخ للمطالبة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وبعد مرور حوالي سنتين على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، يتبين أنه لا سبيل لإيجاد الحلول لمختلف التحديات إلا بالعمل معاً. وبالتالي، فلا يمكن السماح بتجاهل المبادئ والحريات الأساسية على نحو ما ينطوي عليه الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

كما لا يخفى على أحد أن الحصار المفروض على كوبا لا يضر بالاقتصاد فحسب بل كذلك بقطاعات ذات أهمية حيوية للشعب الكويتي، مثل الصحة والتعليم والتغذية والرياضة والثقافة. ولذلك، ترى السلفادور أن الحصار عمل مشين أسفر عن تداعيات خطيرة على تقدم وتنمية دولة ذات سيادة، وامتهن كرامة الأمة وسيادتها.

وتجدر الإشارة إلى أن كوبا، على الرغم من التدابير الانفرادية، استطاعت بفضل مثابرتها وعزمها أن تتغلب على ما تواجهه من عقبات وصعاب. وفي ضوء ذلك، ترحب السلفادور بما يبذلها البلد من جهود على صعيد انفتاح وتعزيز اقتصاده وتحسين العمليات الإنتاجية.

وتعتبر السلفادور أن الإجراءات الانفرادية مثل الحصار المفروض على الشعب الكوبي تقوض على نحو خطير جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز السلام والتعاون والتنمية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والوحدة والتضامن بين البلدان.

وأخيراً، تسلم جمهورية السلفادور بالقوة المتنامية لدعوة المجتمع الدولي إلى رفع الحصار، وتضم صوتها مرة أخرى إلى هذه الدعوة وتكرر تأكيد الضرورة الملحة لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

غينيا الاستوائية

[الأصل: بالإسبانية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٧]

دأبت جمهورية غينيا الاستوائية، من خلال بياناتها المختلفة بشأن ضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا، على الإشارة إلى الضرورة الملحة لإنهاء الحصار الاقتصادي والعزلة اللذين تخضع لهما كوبا منذ سنوات عديدة، وركزت على ذلك بإصرار.

وفي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٦، حصلت تطورات إيجابية للغاية، شملت المبادرة التي اتخذها رئيس الولايات المتحدة آنذاك، باراك أوباما، لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا، وإعادة فتح سفارتي البلدين في وقت لاحق، بالإضافة إلى الزيارة التي قام بها السيد أوباما إلى كوبا.

وتدعو جمهورية غينيا الاستوائية إلى مواصلة هذا الاتجاه الإيجابي الذي أثار الكثير من التفاؤل، وإلى دعم وتعزيز المبادرة التي اتخذها السيد أوباما بإجراءات وخطوات وقرارات من جانب حكومة الولايات المتحدة الحالية، تفضي إلى رفع تام ولا رجعة فيه للحصار المفروض على كوبا بجميع جوانبه الاقتصادية والتجارية والمالية.

ومن شأن هذه التدابير أن تسمح لكوبا بتحقيق كامل قدراتها الإنمائية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

إريتريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧]

لم تُصدر حكومة دولة إريتريا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٥/٧١.

ولكن كانت إريتريا تنظر إلى التطورات الدبلوماسية الأخيرة بين الولايات المتحدة وكوبا نظرة إيجابية، فإنها ما برحت تعارض بشدة استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي ويقوض جهود كوبا وشعبها من أجل تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، تضم إريتريا صوتها إلى أصوات الدول الأخرى في مطالبة الولايات المتحدة بالإلغاء أو الإبطال الفوري لجميع القوانين أو التدابير التي ما زالت تؤثر سلباً على سبل عيش الشعب الكوبي والمواطنين الكوبيين المقيمين في بلدان أخرى.

إثيوبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

ترى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية أن استمرار فرض حظر اقتصادي وتجاري ومالي على كوبا انتهاك لمبادئ تعددية الأطراف، ولبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولبدأ احترام السيادة والسلامة الإقليمية، والثقة المتبادلة.

فما فتى التدبير الانفرادي المتخذ من الولايات المتحدة ضد كوبا يتسبب في مشاكل اجتماعية واقتصادية في كوبا، مما يؤثر سلباً على الأحوال المعيشية للشعب الكوبي.

وبالتالي، تود حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية أن يُرفع الحصار لكي يتسنى لشعب كوبا وحكومتها التمتع بسيادتهما وفقاً للمبادئ والقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤمن جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية بأن الحوار البناء ضروري لتعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم بين أمم العالم.

الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٧]

يرى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن التدابير الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة ضد كوبا أصبحت مُتجاوزة على نحو متزايد وينبغي إلغاؤها. والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة يفاقم المشاكل الاقتصادية في كوبا، مما يؤثر سلباً على مستويات معيشة الشعب الكوبي، وتترتب عليه كذلك عواقب في المجال الإنساني. وتؤثر التدابير المتخذة ضد كوبا سلباً في مصالح الاتحاد الأوروبي وتشكل انتهاكا لقواعد التجارة الدولية المقبولة بشكل عام.

وما فتى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تُعرب بوضوح عن معارضتها لتوسيع نطاق الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة خارج حدودها الإقليمية، حسبما ورد في قانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، اعتمد مجلس الوزراء في الاتحاد الأوروبي قانوناً وإجراء مشتركاً لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في الاتحاد الأوروبي من الآثار المترتبة على تطبيق قانون هيلمز - بيرتون خارج الحدود الإقليمية للدولة التي أصدرته، وذلك عن طريق حظر الامتثال لهذا القانون. وعلاوة على ذلك، تم التوصل في مؤتمر قمة لندن المشترك بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، المعقود في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨، إلى اتفاق بشأن مجموعة من التدابير تشمل استثناءات من انطباق البندين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بيرتون؛ والتزاماً من جانب حكومة

الولايات المتحدة بالامتناع في المستقبل عن سن قوانين أخرى من هذا القبيل يتجاوز نطاقها الحدود الإقليمية؛ ومذكرة تفاهم بشأن قواعد لتعزيز حماية الاستثمارات. ويدعو الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة إلى تنفيذ الجانب الذي يخصها من مذكرة التفاهم الموقعة في ١٨ أيار/ مايو ١٩٩٨.

وعلاوة على ذلك، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ألغى الاتحاد الأوروبي موقفه الموحد بشأن كوبا المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ووقع الاتحاد الأوروبي والحكومة الكوبية، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتفاقاً للحوار السياسي والتعاون، يعزز اقتناع الاتحاد الأوروبي بأن الحوار مع كوبا هو النهج الصحيح للإسهام في تحديث البلد وإحداث التغيير الإيجابي فيه.

فيجي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٧]

فيما يتعلق بالدعوة في قرار الجمعية العامة ٥/٧١ إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، تؤكد حكومة فيجي من جديد تأييدها للقرار.

وتكرر حكومة فيجي تأكيد موقفها الداعي إلى أن تمتنع جميع الدول عن فرض جزاءات اقتصادية من النوع المشار إليه في القرار، وبذلك تفي بالالتزامات المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وتود حكومة فيجي أن تؤكد من جديد أنها لم تتخذ أي تدابير من شأنها أن تضر بالعلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين كوبا. وفيجي، على العكس من ذلك، عاقدة العزم على تطوير علاقات التعاون مع جميع البلدان، وتؤيد في هذا الصدد تأييداً تاماً النداء الداعي إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

غابون

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

صوتت حكومة غابون دائماً لصالح القرار ٥/٧١، مؤكدة من جديد التزامها بتحقيق السلام من خلال التسوية السلمية للمنازعات. وجاء هذا التصويت وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وعملاً بمقاصد هذا الصك ومبادئه التي تستند إلى التعاون بين الدول. وتعمل غابون جاهدة باستمرار على تعزيز العلاقات الودية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وترحب غابون بالتقدم المحرز في الفترة الأخيرة التي شهدت على وجه الخصوص تقارباً دبلوماسياً بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتناشد البلدين المضي قدماً في هذا الاتجاه.

بيد أن القلق لا يزال يساورها إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وإزاء ما يترتب عليه من آثار على سكان كوبا ومواطنيها المقيمين في الخارج.

وتعرب غابون عن رغبتها الشديدة في أن تُحترم وتُنفذ قرارات الأمم المتحدة التي تعبّر عن النداء الجماعي المؤيد لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، على نحو يسمح لهذه الأخيرة بالمشاركة في التجارة الدولية والاستفادة منها. وتدعو غابون أيضا المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده الرامية إلى كفالة تطبيع العلاقات بين البلدين بصورة نهائية.

غامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٧]

لم تصدر حكومة غامبيا ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٥/٧١. وبناء على ذلك، تعارض غامبيا استمرار سن قوانين أو تدابير أو إجراءات من هذا القبيل أو تطبيقها على كوبا بما يعيق حرية تدفق التجارة والملاحة الدوليتين. ويتعارض الحصار المفروض على كوبا مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة والمعايير والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول، مما يشكل انتهاكا لتساوي الدول في السيادة ومبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الأخرى وعدم التعرض لها. وليس هناك ما يبرر هذا الحصار من الناحيتين القانونية والأخلاقية، إذ ما فتى ينتهك الحقين الأساسيين لشعب كوبا في التحرر الاقتصادي وتحقيق التنمية؛ ولا بد من إنمائه على الفور.

ولذلك، فإن غامبيا، من منطلق إحساسها بالمسؤولية باعتبارها عضوا من أعضاء المجتمع الدولي، تضم صوتها إلى أصوات الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى الإلغاء أو الإبطال الفوري لهذه القوانين أو التدابير أو السياسات التي تعرقل حرية تدفق التجارة والملاحة الدوليتين لأنها تتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومع القانون الدولي.

وتحدونا رغبة شديدة في أن تُحترم وتنفذ دون مزيد من التأخير قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تعكس الانشغال الجماعي بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

تؤكد جورجيا من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة ٥/٧١. ولم تصدر جورجيا ولم تطبق أي قوانين ولم تتخذ أي تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر أو تقيد العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين كوبا.

غانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٧]

تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية للقانون الدولي، تواصل حكومة غانا التمسك بمبدأي المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة. وعلاوة على ذلك، تؤمن الحكومة بحريتي التجارة والملاحة وحقوق الدول ذات السيادة في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بغية تحقيق تطلعات شعوبها الجماعية.

ولذلك، وامتثالاً لقرارات الجمعية العامة، بما في ذلك الفقرة ٢ من القرار ٥/٧١، امتنعت حكومة غانا باستمرار عن وضع تشريعات وإصدار تدابير تهدف إلى التأثير سلباً في المصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لحكومة وشعب جمهورية كوبا.

وفي الواقع، تقيم غانا علاقات ودية جداً وذات منفعة متبادلة مع كوبا ازدادت متانة باستمرار، ولا سيما في مجالي التعليم والصحة، حيث تمكنت كوبا من تحقيق مستويات عالية جداً في تقديم الخدمات لصالح الملايين من الناس في العالم.

وصوتت حكومة غانا دائماً لصالح القرارات ذات الصلة التي تدعو إلى إنهاء الحصار التجاري المفروض على كوبا، ولذلك فهي ترحب بالتقارب الإيجابي في العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا منذ تموز/يوليه ٢٠١٥ والزيارة التاريخية التي قام بها بعد ذلك الرئيس السابق، باراك أوباما، إلى هافانا في آذار/مارس ٢٠١٦.

ولئن كانت حكومة غانا تشيد ببادرة حسن النية هذه للولايات المتحدة الأمريكية نحو تطبيع العلاقات مع كوبا، فهي تود أن تدعو إلى الرفع الكامل للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ولا تزال حكومة غانا تشعر بالقلق لأن هذه القيود القائمة قد تكون لها آثار سلبية على التطلعات الإنمائية لكوبا في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونحن نؤكد على حق الشعب الكوبي في أن يتبع بحرية نظمه السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولذلك، تكرر غانا دعوتها للولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل الرفع الكامل للحصار المفروض على كوبا.

غرينادا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ أيار/مايو ٢٠١٧]

ما فتئت غرينادا، باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة ولها إيمان راسخ بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، تقر بمبادئ الأمم المتحدة، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول، وتدعمها وتتمسك بها.

وفي ظل هذه الخلفية، ما فتئت غرينادا ترحب بالخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة وكوبا نحو التقارب في علاقتهما واعتراف الولايات المتحدة الأمريكية الحقيقي بالمساواة في السيادة بينها وبين جمهورية كوبا.

وتؤكد غرينادا من جديد أنها لم تصدر ولم تطبق أو تتغاضى عن أي قوانين وتدابير تخرق أو تقوض الحقوق السيادية لأي دولة، كما لا تطبق أو تتغاضى عن أي قوانين تفرضها دولة معينة بغرض تقييد أو عرقلة التجارة أو الملاحة على الصعيد الدولي. وبالتالي، توجه غرينادا من جديد نداء واضحا تدعو فيه إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على حكومة كوبا وشعبها.

ومنذ أكثر من ٥٠ عاماً، ألحقت التدابير المدرجة في إطار هذا الحصار معاناة لا توصف بالشعب الكوبي وأدت إلى نتائج عكسية فيما يتعلق بهدف تحقيق التنمية البشرية؛ كما أنها شكلت انتهاكا للحقوق السيادية لجميع الكوبيين؛ وانتهكت مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ ولم تعط مصداقية للخطوات التي تتخذها الولايات المتحدة وكوبا لتحقيق التقارب والتعايش السلمي بين البلدين داخل مجتمع دولي مستقر.

وبالتالي تؤيد غرينادا دون تحفظ قرار الجمعية العامة ٥/٧١، الذي يدعو إلى الامتنال الدقيق للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ويشير إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وتضم غرينادا صوتها إلى صوت المجتمع الدولي للإعراب عن الأمل في أن يُزال قريباً هذا التدبير الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة، انسجاماً مع روح التقارب الحقيقي والصادق.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٦ أيار/مايو ٢٠١٧]

لم تُصدر دولة غواتيمالا ولم تطبق أي قوانين أو تدابير مخالفة للمبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة أو تدابير مخالفة لحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وترفض غواتيمالا أي تدابير انفرادية تتعارض مع مبادئ حرية التجارة والقانون الدولي، وتحث البلدان التي ما زال نظامها القانوني الداخلي يتضمن أحكاماً من هذا القبيل على اتخاذ التدابير الضرورية لإلغائها أو إبطالها.

وعليه، توضح غواتيمالا أنه ليس لديها أي موانع قانونية أو تنظيمية من شأنها أن تعيق حرية العبور الحر أو التجارة الحرة بينها وبين كوبا.

وترحب غواتيمالا بالتقدم المحرز في إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا، وهي على ثقة بأن ذلك سيؤدي إلى التطبيع السريع للعلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بينهما.

وتدعو غواتيمالا إلى مواصلة الحوار المثمر بين الطرفين، وتناشد المجتمع الدولي أن يواصل دعم الهدف المتمثل في إنهاء الحظر المفروض على كوبا.

غينيا

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٧]

ترحب حكومة جمهورية غينيا بتحسين العلاقات الثنائية بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية.

فالتقدم الكبير المحرز في مجالي البحوث الصحية والتجارة يدعم الرأي العام الدولي بشأن ضرورة إرساء مناخ من الحوار والتعاون بين البلدين، بعد عقود من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض ظلما على الشعب الكوبي.

وعليه، تلقت حكومة جمهورية غينيا بأمل كبير امتناع الولايات المتحدة عن التصويت الذي صدر عنها في الدورة السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة الأولى منذ بداية الحصار، وذلك في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

وكما جرت عليه العادة، تنظر حكومة غينيا إلى الحصار بمقياس حرية التجارة والملاحة على وجه الخصوص. وتناشد حكومة غينيا جميع الدول أن تمتنع عن تطبيق قوانين ولوائح تنظيمية من قبيل قانون هيلمز - بيرتون الذي تنتهك آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة دول أخرى.

وتحث حكومة جمهورية غينيا في الوقت الراهن الطرفين الكوبي والأمريكي على مواصلة الحوار على أساس التفاهم والاحترام المتبادلين، بهدف إنهاء كونغرس الولايات المتحدة للحصار بشكل كامل.

غينيا - بيساو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

تؤكد غينيا - بيساو من جديد أن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية تتعارض مع ضرورة تعزيز الحوار وتطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتحقيق الأهداف الواردة فيه.

ولم تؤيد حكومة غينيا - بيساو أبدا أيا من القرارات التي اتخذت ضد كوبا، وبدرجة أقل بكثير، على الصعيد الداخلي، الآليات التي تتجسد فيها خلال التنفيذ، لأنها ذات طابع انفرادي وتتناق مع قواعد القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بتحرير التجارة والملاحة.

ومع ذلك، يساور بلدنا الأسف من أن هذا الحصار الذي دام أكثر من ٥٦ عاما لا يزال يلحق بالشعب الكوبي أضرارا كبيرة في جميع القطاعات الحيوية للاقتصاد الكوبي، مثل الصحة العامة والتغذية والزراعة، فضلا عن الأعمال المصرفية والتجارة والاستثمار والسياحة.

وإضافة إلى ذلك، ما انفك هذا الحصار الذي دام عقودا من الزمن يعوق التقدم المحرز في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وسيعرقل استمراره جهود كوبا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من أن خطوات كبيرة قد اتخذتها حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا صوب تطبيع العلاقات الثنائية، تدرك جمهورية غينيا - بيساو الأهمية التي يوليها الأمين العام لهذه المسألة، وتدعو إلى الامتثال لقرار الجمعية العامة ٥/٧١.

كما تهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل بذل جهوده الرامية إلى كفالة إجراء حوار بناء بين البلدين بغية استعادة العلاقات الطبيعية بين الدولتين.

غيانا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ أيار/مايو ٢٠١٧]

برهنت حكومة غيانا باستمرار على احترامها والتزامها الراسخين بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك الواردة في قرار الجمعية العامة ٥/٧١.

ولهذا الغرض، لم تُصدر غيانا أي تشريعات ولم تعتمد أي سياسات أو ممارسات تتخطى آثارها حدود ولايتها الإقليمية لتمس سيادة دول أخرى.

ومن حيث المبدأ، تظل غيانا أيضا على موقفها الثابت المعارض بشدة للحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وهي تكرر الدعوة إلى إنهاء هذه السياسة. وتشجع غيانا عملية الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا وتحيي المساعي الإيجابية التي يبذلها البلدان من أجل تعزيز العلاقات الودية بينهما، بما في ذلك الزيارة التي قام بها إلى هافانا الرئيس السابق للولايات المتحدة، باراك أوباما.

وتمثل حكومة غيانا امتثالا تاما لقرار الجمعية العامة ٥/٧١ وتواصل تأييده تأييدا تاما.

وترحب حكومة غيانا أيضا بالخطوات التي تتخذها حكومتا الولايات المتحدة وكوبا حاليا لإزالة العوائق التي تعترض التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين وتعرب عن أملها أن تؤدي هذه التطورات الموقفة إلى حل دائم لهذه القضية التي طال أمدها.

هايتي

[الأصل: بالفرنسية]

[٨ أيار/مايو ٢٠١٧]

لم تسن حكومة جمهورية هايتي أبدا أي قوانين أو أحكام قانونية أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٥/٧١، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

وتؤكد هايتي من جديد التزامها وتمسكها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، بما في ذلك احترام مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، فضلا عن حق الدول ومواطنيها في التمتع بحرية الملاحة والتجارة. ومن الضروري أن تتصرف الدول وفقا لمبادئ القانون الدولي هذه بالتخلي عن التدابير الانفرادية التي قد تؤثر على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والمالية للدول الأخرى.

واستنادا إلى هذه المبادئ، أيدت حكومة هايتي دائما الجهود التي تبذلها جمهورية كوبا الشقيقة فيما يتعلق بالضرورة الملحة لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي ما فتئ يؤثر في ذلك البلد لسنوات عديدة، داخل الأمم المتحدة وفي مؤتمرات قمة مختلفة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ولذلك ترحب حكومة جمهورية هايتي بالتقدم المحرز في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وكوبا، وتأمل في أن يؤدي هذا التقدم إلى رفع الحكومة الجديدة للولايات المتحدة للحصار الاقتصادي والمالي المفروض على كوبا.

هندوراس

[الأصل: بالإسبانية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٧]

لا تُصدر هندوراس ولا تطبق أي قوانين أو تدابير انفرادية ذات طابع اقتصادي وتجاري ضد دول أخرى قد تنال من حرية تدفق التجارة الدولية، وذلك امتثالا منها لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

أيسلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تؤكد حكومة أيسلندا من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٥/٧١. فأيسلندا لا تسن أو تطبق أيا من القوانين أو التدابير المشار إليها في القرار ٥/٧١. ولا تطبق أيسلندا أي تشريع تجاري أو اقتصادي ضد كوبا من شأنه أن يقيد أو يثبط التبادل التجاري مع كوبا أو الاستثمارات الواردة من كوبا أو الوافدة إليها. وتعارض أيسلندا توسيع نطاق التدابير الانفرادية لتتجاوز الحدود الإقليمية إلى بلد ثالث.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

لم تُصدر الهند ولم تطبق أي قوانين من النوع المبين في ديباجة قرار الجمعية العامة ٥/٧١، وبالتالي فلا ضرورة لإلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا النوع نظرا لعدم وجودها.

وتعارض الهند باستمرار أي تدابير يتخذها بلد من البلدان بشكل انفرادي وتنتهك سيادة بلد آخر. ويشمل ذلك أي محاولة لتوسيع نطاق تطبيق قوانين بلد من البلدان بما يجعل آثارها تتجاوز حدوده الإقليمية إلى دول أخرى ذات سيادة.

وتشير الهند إلى الوثائق الختامية التي اعتمدها المؤتمر السابع عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في جزيرة مارغاريتا، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، في الفترة من ١٣ إلى

١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بشأن هذا الموضوع، وإلى إعلان سانتا كروز الصادر عن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ٧٧، كما تشير إلى القرارات الأخرى التي اتخذتها حركة بلدان عدم الانحياز على مستوى رفيع، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية الحقوق السيادية لجميع البلدان.

إندونيسيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٧]

تعرب إندونيسيا باستمرار عن معارضتها القوية لعمليات الحصار الانفرادية والتدابير القسرية المتجاوزة لنطاق الحدود الإقليمية ضد سيادة دول أخرى، والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وينتهك فرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي على كوبا مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، التي هي مكرسة في العديد من الصكوك القانونية الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك القواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول.

واستمر الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا في التسبب في معاناة اقتصادية واجتماعية شديدة لشعب كوبا مؤثرا في رفاهه، وبخاصة رفاه الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن.

وترحب إندونيسيا باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين حكومتها كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الإسراع بإنهاء حصارها المفروض بشكل انفرادي على كوبا.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ أيار/مايو ٢٠١٧]

لم تقم حكومة جمهورية إيران الإسلامية، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، اللذين يؤكدان، في جملة أمور، حرية التجارة والملاحة، بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٥/٧١.

وتؤكد إيران من جديد معارضتها القوية للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وكذلك لتطبيق القوانين المحلية للولايات المتحدة خارج حدود الولاية الإقليمية واعتماد ممارسات تجارية تمييزية.

وتعرب حكومة جمهورية إيران الإسلامية عن امتعاضها الشديد من التماذي في فرض عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية على كوبا رغم أن الجمعية العامة تتخذ سنويا قرارا يطالب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية برفع الحصار الذي تفرضه على كوبا وإنهائه.

وتكرر حكومة جمهورية إيران الإسلامية تأكيد اعتقادها القوي بأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتناقض مع مبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول ويتعارض مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى تعزيز التضامن والتعاون وإقامة علاقات ودية بين الأمم. ولا تزال هذه التدابير تؤثر سلبا في الظروف المعيشية وحقوق الإنسان للشعب الكوبي، وسوف تعرقل الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ عقود، لا يخدم أي غرض سوى إلحاق الكثير من المشقة والمعاناة بالشعب الكوبي، لا سيما النساء والأطفال. فقد ألحق الحصار ضررا شديدا بالحقوق والمصالح المشروعة لكوبا ودول أخرى، وبحرية التجارة والملاحة؛ ومن ثم، يتعين رفعه فورا على النحو المطلوب في جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

واتخاذ الجمعية العامة على مدى سنوات عديدة قرارات بشأن هذا الموضوع تحظى في كل مرة بهذا القدر الواسع من التأييد، هو دليل واضح على أن المجتمع الدولي يرفض بشدة التدابير القسرية الاقتصادية الانفرادية بصفة عامة، والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، بصفة خاصة. وبدل أيضا على تزايد التعاطف مع تطلع حكومة كوبا وشعبها إلى إنهاء هذا الحصار غير القانوني واللاإنساني. وعلاوة على ذلك، وبما أن المجتمع الدولي يواجه تحديات كبيرة مثل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والتدهور البيئي، وتزايد الفقر والبطالة؛ يبدو فرض هذا الحصار تعسفا أكثر من أي وقت مضى ويستحق اعتراضا أقوى على المستوى الدولي.

وتحث جمهورية إيران الإسلامية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لوضع حد لهذا الحصار اللاإنساني المفروض على شعب وحكومة كوبا وحماية الحق السيادي لجميع البلدان الأخرى في توسيع نطاق علاقاتها التجارية والاقتصادية مع كوبا.

ولا تزال جمهورية إيران الإسلامية تعارض تطبيق الولايات المتحدة لتدابير اقتصادية وتجارية انفرادية ضد بلدان أخرى تحول دون حركة الأشخاص، والتجارة، والتمويل، فضلا عن التطبيق خارج الحدود الإقليمية لمثل هذه التشريعات الوطنية وآثارها في سيادة الدول الأخرى. فهذه الإجراءات القسرية الانفرادية تخالف مبادئ القانون الدولي، فضلا عن مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضا والتعايش السلمي بينها.

وتشاطر جمهورية إيران الإسلامية، التي تخضع منذ زمن طويل لتدابير قسرية اقتصادية، شواغل حكومة كوبا وشعبها، ولذلك، فهي تشدد على الحاجة الملحة إلى وضع حد لهذه التدابير وإلى تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ٥/٧١ تنفيذا كاملا.

العراق

[الأصل: بالعربية]

[٢ أيار/مايو ٢٠١٧]

يرى العراق أن الجزاءات الاقتصادية الأحادية الجانب تعد غير قانونية وتتعارض مع مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، لذلك صوت العراق لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥/٧١ الصادر في عام ٢٠١٦ بشأن إنهاء الحصار عن كوبا، معرباً عن ترحيبه بالتطورات نحو تطبيع العلاقات بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وينظر العراق إلى التدابير الاقتصادية انطلاقاً من موقف مبدئي عام، ويؤكد على أنها نوع غير مشروع من العقوبة الجماعية التي تطال الفئات الهشة والضعيفة، ولا سيما الأطفال والنساء والمسنون والمرضى. ومن هذا المنطلق، يعرب العراق عن رفضه أي تدابير من شأنها إلحاق الضرر والأذى بتلك الفئات.

ويرى العراق أن القوانين الوطنية ليس لها أثر قانوني خارج ولاية السلطة الوطنية التي تصدرها.

ويؤكد العراق على حق كوبا في إقامة علاقات مع دول العالم كافة وبما يخدم تطورها في المجالات كافة، ولم يسبق للعراق إصدار قوانين أو اتخاذ تدابير لحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينه وبين جمهورية كوبا.

جامايكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧]

تظل حكومة جامايكا ملتزمة التزاماً تاماً بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، لا سيما مبادئ تساوي جميع الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وفي هذا السياق، تعارض جامايكا قيام دولة من الدول بشكل انفرادي بتطبيق تدابير اقتصادية وتجارية على دولة أخرى من شأنها أن تؤثر في حرية التجارة والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

ولم تُصدر حكومة جامايكا أي تشريعات ولم تتخذ أي تدابير من شأنها أن تنتهك سيادة أي دولة أخرى أو المصالح الوطنية المشروعة لهذه الدولة، وذلك حرصاً منها على الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وعملاً بقرار الجمعية العامة ٥/٧١.

وتحافظ جامايكا وكوبا على أواصر تعاون متينة، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والرياضة والزراعة والخدمات. وتبني العلاقات بين البلدين على أساس مبادئ السيادة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتعاون الاقتصادي والاجتماعي، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وللسنة الثامنة على التوالي، وافق برلمان جامايكا على قرار يؤيد تأييداً تاماً إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ويشير إلى الآثار الضارة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكوبا، وكذلك على المعاملات التجارية بين جامايكا وذلك البلد.

وما فتئت جامايكا تؤيد قرارات الجمعية العامة، بما في ذلك القرار ٥/٧١، التي تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتحث جميع الدول الأعضاء على التمسك بالميثاق من خلال وقف تطبيق مثل هذه التدابير العدائية.

وعلى مستوى المنتديات الإقليمية، تواصل جامايكا القيام بالدعوة من أجل رفع الحصار المفروض على كوبا، بما في ذلك في مؤتمر القمة الخامس الأخير لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وفي الاجتماع الوزاري الخامس للجماعة الكاريبية وكوبا، الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٧.

وترى جامايكا أن فرض الحصار لا يزال يؤثر تأثيراً سلبياً على كوبا وسكانها، و، لذلك، تدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل الرفع الكامل والفوري للحصار.

اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ أيار/مايو ٢٠١٧]

لم تصدر حكومة اليابان ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٥/٧١.

وترى حكومة اليابان أنه ينبغي اعتبار السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا مسألة ثنائية في المقام الأول. بيد أن اليابان تشاطر غيرها من البلدان الشعور بالقلق فيما يتعلق بقانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا لعام ١٩٩٦ (المعروف باسم قانون هيلمز - بيرتون) وقانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢، وترى أنه إذا كان تطبيق مثل هذه التشريعات يتسبب في مشاق لا مبرر لها بالنسبة للأنشطة الاقتصادية التي تضطلع بها مؤسسات أو يضطلع بها مواطنون من بلد ثالث، فمن المرجح أن هذه التشريعات تتعارض مع أحكام القانون الدولي المتعلقة بتطبيق قوانين محلية لدولة من الدول خارج حدود ولايتها الإقليمية.

وتتابع حكومة اليابان عن كذب الحالة المتعلقة بالقانونين المذكورين أعلاه والظروف المحيطة بهما، ولا يزال شعور القلق الذي يساورها على حاله. وبعد أن نظرت اليابان بعناية فائقة في هذه المسألة، صوتت تأييداً للقرار ٥/٧١.

وتعرب حكومة اليابان عن ترحيبها بالتطورات الأخيرة في العلاقة بين كوبا والدول الأخرى، بما في ذلك استئناف العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية في تموز/يوليه ٢٠١٥، وتؤيد هذه التطورات لأنها تساهم في تحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة. وتعرب حكومة اليابان عن أملها في استمرار التقدم في هذه التطورات.

الأردن

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ أيار/مايو ٢٠١٧]

لم تطبق المملكة الأردنية الهاشمية أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٥/٧١.

وقد صوتت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية باستمرار تأييدا للقرارات المذكورة أعلاه بشأن البند وتؤكد من جديد التزامها بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

كازاخستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧]

تسترشد كازاخستان في سياستها الخارجية بمبادئ القانون الدولي وتؤيد حقوق الأمم في تحقيق تنميتها حسب النمط الذي تريده لنفسها.

وتدين كازاخستان بشدة أي أعمال انفرادية تمس سيادة دولة أخرى.

ولم توافق كازاخستان مطلقا على أي أنظمة وطنية تقوض الجهود الإنمائية لبلدان أجنبية، بما في ذلك في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية، أو تعرقها أو تؤخرها.

وفي هذا الخصوص، تدعو كازاخستان، شأنها شأن الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، إلى رفع الحصار المفروض على كوبا ووقف جميع الأعمال المنافية لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

كينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧]

تؤكد حكومة كينيا من جديد معارضتها للتدابير القسرية الانفرادية التي تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتكرر الإعراب عن معارضتها هذه.

ولم تقم كينيا إطلاقا بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو تدابير بصفة انفرادية، تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية وتؤثر على سيادة الدول الأخرى. وقد دعت غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في غيرها من المنظمات إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتؤمن كينيا وتتمسك بمبادئ الحفاظ على العلاقات الودية، بما في ذلك العلاقات التجارية فيما بين الأمم لتعزيز السلام والأمن، باعتبارها أساسية لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي لجميع الشعوب.

وستواصل كينيا معارضة الحصار المفروض على كوبا، الذي خلف آثارا سلبية على مواطني كوبا، وهي تدعو، تمشيا مع موقف الاتحاد الأفريقي، إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري غير المبرر المفروض على كوبا منذ فترة طويلة، حتى يتسنى لهذا البلد التمتع بجميع الفرص المشروعة المتاحة له

لتحقيق تنميته المستدامة. وما فتئت حكومة جمهورية كينيا تصوت تأييدا لقرارات الجمعية العامة الداعية إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وترحب حكومة كينيا بالتطورات الإيجابية التي شهدتها العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية بعد إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وتدعمها وتعتبرها خطوة إيجابية نحو تطبيع العلاقات.

كيريباس

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

تؤكد حكومة جمهورية كيريباس من جديد تأييدها لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٥/٧١، ووفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فإنها لم تتخذ أية تدابير من شأنها أن تخل بالعلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين كيريباس وكوبا أو أي بلد آخر للأسباب ذاتها.

ويتناول هذا القرار اعتبارات أخلاقية وإنسانية ستساهم إيجابيا، عند تطبيقه، في تحسين رفاه شعب كوبا وظروفه المعيشية بشكل عام.

الكويت

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

تؤيد دولة الكويت تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥/٧١ وتشدد على ضرورة التقيد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ومبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذلك احترام حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وعلاوة على ذلك، دأبت دولة الكويت على التصويت لصالح قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

فيرغيزستان

[الأصل: بالروسية]

[١٢ أيار/مايو ٢٠١٧]

تلتزم جمهورية فيرغيزستان، في سياستها الخارجية، التزاما صارما بالقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما فيها أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وتدعو إلى احترام مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ولم تقم جمهورية فيرغيزستان بسن أي من القوانين أو التدابير المشار إليها في ديباجة القرار ٥/٧١ ضد جمهورية كوبا ولم تطبقها.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ أيار/مايو ٢٠١٧]

تري جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن حصارا تترتب عليه آثار تتجاوز الحدود الإقليمية للدولة التي تفرضه لا يعرقل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للدولة التي يفرض عليها فحسب، بل يخالف أيضا المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومبدأ تساوي الدول في السيادة، وكذلك حرية التجارة والملاحة الدوليتين. ولذلك، لم تصدر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ولم تعتمد أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٥/٧١.

وفي سياق تنفيذ القرار ٥/٧١، ترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالتطورات الإيجابية الأخيرة في عملية تطبيع العلاقات الثنائية بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، على نحو ما يتبين من القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة بالامتناع عن التصويت على القرار ٥/٧١ في عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية الذي أدى إلى إعادة فتح السفارتين في هافانا وواشنطن العاصمة والتدابير الأخرى التي اتخذت حتى الآن. وينبغي زيادة تعزيز هذا الزخم الإيجابي وتجسيده عن طريق رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وستكون هذه البادرة بمثابة حافز وستعكس الجهود الحقيقية التي تبذل من أجل تطبيع العلاقات بين البلدين.

لبنان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٧]

تمثل حكومة لبنان امتثالا تاما لقرار الجمعية العامة ٥/٧١ المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وهذا هو الموقف الثابت للبنان الذي يستند إلى المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تشدد على ضرورة احترام سيادة الدول.

ليسوتو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تؤكد مملكة ليسوتو من جديد التزامها بأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئهما، التي تنص، في جملة أمور، على تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ويساور مملكة ليسوتو قلق بالغ من الآثار الضارة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وفي هذا الصدد، تناشد ليسوتو الولايات المتحدة رفع الحصار المفروض على كوبا.

ليبيريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧]

ما فتى أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يصوت باستمرار منذ عدة عقود تأييداً لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة بشكل انفرادي على كوبا. وما فتى رفض المجتمع الدولي يشير إلى ضرورة إنهاء الولايات المتحدة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا.

واستئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة مبادرة مرحب بها تبين استعداداً للتعاون. وتعرب ليبيريا عن أملها في أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض بشكل انفرادي على كوبا سيرفع تعزيزاً لتطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين والرفاه الاقتصادي للشعب الكوبي.

وتؤيد حكومة ليبيريا بلا تحفظ رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وستواصل تعاونها مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف القيم.

ليبيا

[الأصل: بالعربية]

[١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تعيد ليبيا من جديد التأكيد على معارضتها الشديدة للإجراءات الأحادية الجانب التي تفرض على الدول لأغراض سياسية، وتشدد على أن هذا السلوك لا يساعد في حل الخلافات بين الدول، بل يؤدي إلى تعقيدها ويعمق الخلاف.

وتعبر ليبيا باستمرار عن التزامها بميثاق منظمة الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ولم يسبق لها أن سنت أو طبقت أية قوانين مثل تلك المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من منطوق قرار الجمعية العامة ٥/٧١.

ولا تؤيد ليبيا تطبيق الإجراءات الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية باعتبارها تمثل مخالفة صريحة لمبادئ القانون الدولي.

ولقد صوتت ليبيا لصالح القرار [٥/٧١](#) تأكيداً لموقفها المتمثل في معارضة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتدعو الدول إلى حل خلافاتها بالطرق السلمية بعيداً عن الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تشكل خرقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وانتهاكاً لحقوق الإنسان وعرقلة لجهود التنمية التي تشكل هدفاً سامياً من أهداف الأمم المتحدة.

ليختنشتاين

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

لم تُصدر حكومة إمارة ليختنشتاين أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٥/٧١ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وترى حكومة إمارة ليختنشتاين أيضا أن إصدار تشريعات يستتبع تنفيذها اتخاذ تدابير أو وضع أنظمة ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية أمرٌ لا يتماشى مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموما.

مدغشقر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧]

لم تُصدر جمهورية مدغشقر ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٥/٧١، وذلك وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يؤكدان مجددا، في جملة أمور أخرى، على حرية التجارة والملاحة.

وفي هذا الصدد، تكرر جمهورية مدغشقر تأييدها لجميع التدابير المعتمدة بهدف إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ملاوي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ تموز/يوليه ٢٠١٧]

لم يسبق لحكومة ملاوي، التي تربطها علاقات دبلوماسية مع كوبا، أن أصدرت أي تشريعات أو تعليمات تستهدف كوبا وتحظر التجارة أو التعاون معها. ولذا فإن اعتماد القرار لا يستتبع ضرورة القيام بالشيء الكثير من أجل الامتثال له من حيث القانون.

ماليزيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧]

لا تزال ماليزيا تعارض جميع أشكال العقاب والحصار الانفراديين في المجالات الاقتصادية والتجاري والمالي التي تنتهك قواعد القانون الدولي وتحالف مقاصد ميثاق الأمم المتحدة. فالتدابير الانفرادية ذات طابع تمييزي، وتهدف إلى خدمة مخططات سياسية معينة ضد البلدان المستهدفة. وقد لا يقف أثر هذه التدابير الاقتصادية الانفرادية عند حد المس بحرية المشاريع التجارية العابرة للحدود وتحررها من القيود، بل قد يعرقل أيضا التنمية الاجتماعية، مثل فرص العمل المتاحة لعامة السكان وظروفهم المعيشية. وفي حالة كوبا، تسبب الحصار في عرقلة التنمية في البلد ومعاناة الشعب الكوبي.

وفي هذا الصدد، تؤيد ماليزيا تأييدا تاما الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٥/٧١ والقرارات الأخرى ذات الصلة بالموضوع التي تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي يفرضه طرف واحد على أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة.

ملديف

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٧]

لا تفرض جمهورية ملديف أي جزاءات على أي بلد من دون ولاية صريحة من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو من المنظمات الدولية التي هي عضو فيها. وتبعا لذلك، فإن جمهورية ملديف لم تفرض أي جزاءات على كوبا، ولم تسن أي قوانين أو لوائح تتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة ٥/٧١ الذي صوتت جمهورية ملديف تأييدا له.

مالي

[الأصل: بالفرنسية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

دأبت حكومة جمهورية مالي على التصويت تأييدا لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ولم يسبق لحكومة جمهورية مالي، التي تؤيد القرار ٥/٧١ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ تأييدا تاماً، أن أصدرت أي قوانين أو طبقت أي تدابير من النوع المشار إليه في هذا القرار.

وتظل مالي كما في الماضي متمسكة بموقفها المؤيد لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

موريتانيا

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تعرب حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية عن عدم موافقتها على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي يفرضه الولايات المتحدة على كوبا وعن معارضتها لهذا الحصار من جميع جوانبه.

وتظل الجمهورية الإسلامية الموريتانية ملتزمة بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو التعرض لها وحرية التجارة والملاحة.

موريشيوس

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٧]

تكرر موريشيوس التزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك مبدأ تساوي الدول في السيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرض لها. وتمشيا مع المبادئ المذكورة أعلاه، ووفقا للقانون الدولي، لم تصدر موريشيوس أي قوانين ولم تتخذ أي تدابير ترمي إلى فرض حصار اقتصادي أو تجاري أو مالي بشكل انفرادي على كوبا.

وتقيم جمهورية موريشيوس علاقات ثنائية جيدة مع كوبا، وتظل منفتحة على تطوير علاقاتها التجارية مع جمهورية كوبا.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تؤكد المكسيك مجددا موقفها الذي مفاده أن أي نوع من الجزاءات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية يفرض على دولة من الدول لا يمكن أن يُستمد إلا من قرارات أو توصيات يصدرها مجلس الأمن أو تصدرها الجمعية العامة. فالعمل في إطار متعدد الأطراف يظل هو أفضل وسيلة لتسوية المنازعات بين الدول وكفالة تعايشها السلمي.

ولهذا السبب، ما فتئت حكومة المكسيك تؤكد في مناسبات متعددة رفضها القاطع لتطبيق قوانين أو تدابير انفرادية تفرض حصارا اقتصاديا على أي دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، واستخدام تدابير قسرية تفتقر إلى الدعم المشروع من المجتمع الدولي المستند إلى المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤيد المكسيك التطبيع الكامل للعلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي من شأنه أن يعود بالفائدة على نصف الكرة الأرضية بشكل عام.

أما فيما يخص المكسيك وكوبا، فتواصلان تعميق روابطهما السياسية والاقتصادية وتعاونهما وبناء برنامج عمل واسع تمشيا مع التطورات في الحالة الاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد.

وقام الرئيس راوول كاسترو روس بأول زيارة دولة إلى المكسيك، وبالضبط إلى ميريدا، يوكاتان، يومي ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وقام الرئيس إنريكي بينيا نييتو، الذي سبق أن زار كوبا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بزيارة ذلك البلد مرة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وعلى مستوى وزراء الخارجية، التقى وزير خارجية المكسيك، لويس بيداغاري، بنظيره الكوبي برونو رودريغس في إطار الاجتماع العادي الثاني والعشرين للمجلس الوزاري لرابطة الدول الكاريبية (الذي عقد في هافانا يومي ٩ و ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧)، حيث اتفقا على مواصلة تعزيز الحوار السياسي وتوافق الآراء بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وانعقد الاجتماع السادس العشر المشترك بين برلماني المكسيك وكوبا في الفترة من ١٦ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ في ميريدا. وانخرط وفد كبير من المشرعين من كلا البلدين في حوار سلس.

وفي السنوات الثلاث الماضية، وقع البلدان ١٤ صكا قانونيا، كان آخرها اتفاق بشأن التعاون العلمي والتقني والأكاديمي في مجال الصحة (وُقع في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧، في هافانا).

ومن أجل مواصلة تعزيز روابط التعاون والصداقة، سيعقد الاجتماع الرابع للفريق العامل المشترك بين المكسيك وكوبا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، في هافانا، حيث سيجري تناول قضايا اقتصادية ومسائل تتعلق بالتعاون التقني والعلمي، والتعليمي والثقافي.

وتعدّ كوبا ثالث أهم شريك تجاري للمكسيك في منطقة البحر الكاريبي. وفي عام ٢٠١٦، بلغ حجم التجارة الثنائية بين البلدين ٣٣٣,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، حيث بلغت الصادرات المكسيكية ٣٢٤,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وبلغت الواردات من كوبا ٩,٢ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتقوم المكسيك بتوطيد علاقتها التجارية مع كوبا على أساس كل من اتفاق التكامل الاقتصادي رقم ٥١ الذي أبرم عام ٢٠٠١ بين المكسيك وكوبا، وتم تعزيزه في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، واتفاق عام ٢٠٠٢ بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها المتبادلة.

وهناك شركات مكسيكية تعمل في كوبا، وتدعم حكومة المكسيك عدة مشاريع استثمارية موجودة في الجزيرة الكوبية، بعضها في منطقة ماريل الإثمائية الخاصة. وفي الواقع، كانت الشركة الأولى التي تمت الموافقة على أن تعمل في المنطقة مكسيكية.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، شاركت كوبا في منتدى الأعمال التجارية الدولية الذي جمع بين المكسيك وبلدان منطقة البحر الكاريبي الكبرى (منتدى كانكون لعام ٢٠١٦)، من خلال ممثلين عن شركات كوبية، وغرفة التجارة في كوبا، ووكالة ProCuba.

وتشكل السياحة محركا اقتصاديا هاما بالنسبة للمكسيك وكوبا، وتشجع أيضا إقامة علاقات أوثق بين المؤسسات التجارية والشركات في البلدين، وهذا هو سبب عقد منتدى الأعمال في مجال السياحة المشترك بين المكسيك وكوبا في حزيران/يونيه ٢٠١٦ في ميريدا بغية تعزيز السياحة بين البلدين.

وتدعم المكسيك عملية تحديث النموذج الاقتصادي والاجتماعي الكوبي من خلال تقديم المساعدة التقنية، وتبادل الخبرات، والتدريب من أجل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، وقع مصرف المكسيك والمصرف المركزي الكوبي اتفاقا للتعاون التقني في شباط/فبراير ٢٠١٦. وتدرك المكسيك أن عملية التحديث ستنتج فرصا للتنمية بالنسبة للشعب الكوبي.

وفي هذا الصدد، من شأن رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي أن يشجع إعادة هيكلة الاقتصاد الكوبي، وأن ييسر تدفقات التجارة والاستثمار في المنطقة، ويمكن أن يساعد في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والتحقيق الكامل لأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧.

موناكو

[الأصل: بالفرنسية]

[٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والمبادئ العامة للقانون الدولي، لم تصدر إمارة موناكو ولم تنفذ أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٥/٧١.

منغوليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧]

وفقا للفقرات ٢ و ٣ و ٤ من قرار الجمعية العامة ٥/٧١، لم تصدر حكومة منغوليا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور.

وتعيد منغوليا تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما مبدأ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتعارض حكومة منغوليا باستمرار مواصلة تطبيق التدابير الانفرادية، وتكرر الإغراب عن تأييدها غير المشروط لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

الجزيل الأسود

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

أيدت حكومة الجزيل الأسود قرار الجمعية العامة ٥/٧١ المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتعيد حكومة الجزيل الأسود تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة؛ وهي لم تُصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٥/٧١. وحكومة الجزيل الأسود على استعداد لزيادة تطوير التعاون مع كوبا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

المغرب

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

تكرر المملكة المغربية تأكيد التزامها الثابت بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبالمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وقد شجعت المملكة المغربية دائما إقامة علاقات ودية فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

موزامبيق

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ أيار/مايو ٢٠١٧]

لم يسبق لجمهورية موزامبيق أن أصدرت أو طبقت أيا من القوانين أو الأنظمة المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٥/٧١ أو ساهمت في تطبيقها. وفي هذا السياق، صوتت جمهورية موزامبيق لصالح القرار المذكور.

وتدعم حكومة موزامبيق دعما غير مشروط أحكام قرار الجمعية العامة ٥/٧١ وتناشد الأمم المتحدة كفالة اتخاذ جميع الدول الأعضاء للقرار في الاعتبار.

ميانمار

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ أيار/مايو ٢٠١٧]

خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، ضمت ميانمار صوتها مرة أخرى إلى أصوات المجتمع الدولي تأييدا لقرار الجمعية العامة ٥/٧١ الرامي إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وتؤمن ميانمار بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي، وحسن الجوار. وينبغي أن تسترشد الأمم بالمبادئ المكرسة في تلك المبادئ التوجيهية من أجل التعايش واحترام الاختلافات وتعزيز الرخاء وتأمين السلامة. ولذلك، فإن ميانمار تشعر بالتفاؤل إزاء الجهود الجارية بين الولايات المتحدة وكوبا في سبيل تطبيع العلاقات، وترحب بها. ونأمل أن تؤدي الجهود في آخر المطاف إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، دعت ١٩١ دولة عضوا إلى إنهاء الحصار بالتصويت لصالح القرار ٥/٧١. ولن يعود إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا بالنفع فقط على الشعب الكوبي والولايات المتحدة، بل أيضا على المجتمع الدولي بأسره. ولهذا الأسباب، انضمت ميانمار إلى المجتمع الدولي وصوتت لصالح قرار الجمعية العامة ٥/٧١، الذي يدعو إلى الإنهاء الفوري للحصار.

ناميبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ أيار/مايو ٢٠١٧]

تؤيد ناميبيا بقوة قرار الجمعية العامة ٥/٧١، وتدعو إلى الرفع الفوري وغير المشروط للحصار المفروض على جمهورية كوبا، وفقا للالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ومثل كل عام، تؤيد ناميبيا، وستظل تؤيد دعوة الجمعية العامة إلى رفع الحصار المفروض على الشعب الكوبي. ولم تُصدر ناميبيا أو تطبق أي قوانين أو تدابير لدعم مثل هذا الحصار.

وتلتزم حكومة جمهورية ناميبيا بمبدأ التعايش السلمي بين الأمم، وتحترم تساوي الدول في السيادة، وتؤمن بالتبادل التجاري العادل والمفتوح بين الأمم. وقد اتخذت ناميبيا منذ حصولها على الاستقلال خطوات لتعزيز علاقاتها التجارية مع كوبا، وتواصل كوبا تقديم خبرتها إلى ناميبيا في ميادين الصحة والزراعة وتربية الأحياء المائية والتعليم. ويتمشى ذلك مع عدد من الاتفاقات المبرمة بين ناميبيا وكوبا.

ومنذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تم إجراء عدة زيارات رفيعة المستوى بين ناميبيا وكوبا من أجل المضي في ترسيخ العلاقات الممتازة بين البلدين. وشملت الزيارات المتبادلة، في جملة أمور، ما يلي:

- الزيارة التي قام بها كل من رئيس جمهورية ناميبيا، هاجي غاينكوب، والمؤسس، الرئيس السابق وأب الأمة الناميبية، سام نجوما، والرئيس السابق لجمهورية ناميبيا، هيفيكيبونيني بوهامبا، لحضور جنازة زعيم ومؤسس الثورة الكويية، فيديل كاسترو روس، في كوبا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

- الزيارة الرسمية التي قام بها إلى كوبا رئيس الجمعية الوطنية لناميبيا، بيتر كاتجافيفي، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

- الزيارتان الرسميتان اللتان قام بهما إلى كوبا نائب وزير العلاقات الدولية والتعاون في ناميبيا، بيبا موشيلينغا، ونائب وزير الأشغال والنقل في ناميبيا، سانكواسا دجيمس سانكواسا، في تموز/يوليه ٢٠١٦

- الزيارة التي قام بها كبير القضاة بيتر س. شيفوت إلى كوبا لحضور الاجتماع الثامن بشأن العدالة والقانون. وقام مع نظيره الكويي، الدكتور روبن ريمبخيو فيرو، بتوقيع بروتوكول تعاون، كما وقعا مذكرة تفاهم بين محكمة الشعب العليا لجمهورية كوبا، والمحكمة العليا لجمهورية ناميبيا، بغرض إنشاء وتدعيم وتعزيز آليات تعاون بين المؤسسات القضائية في البلدين

- الدورة الثانية للفريق العامل المشترك بين ناميبيا وكوبا، التي عقدت في هافانا، يومي ٦ و ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

- زيارات أخرى على مستوى أقل وأنشطة اقتصادية

- وقعت ناميبيا وكوبا عددا من الاتفاقات ومذكرات التفاهم ورسائل إبداء النية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وإضافة إلى ذلك، من المقرر أن تستضيف جمهورية ناميبيا المؤتمر الأفريقي القاري الخامس بشأن التضامن مع كوبا، في الفترة من ٥ إلى ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

ناورو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تحدد حكومة ناورو تأكيد التزامها القوي بالأهداف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، كما هو منصوص عليها في القانون الدولي.

وتؤكد حكومة ناورو من جديد كذلك تأييدها الكامل لقرار الجمعية العامة ٥/٧١ بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وعلاوة على ذلك، لم تُصدر ناورو أو تطبق قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تخطر قيام علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية بين جمهورية ناورو وجمهورية كوبا.

نيبال

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تلتزم حكومة نيبال التزاما صارما بأحكام قرار الجمعية العامة ٥/٧١ ولم تُصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير منافية لهذا القرار.

نيوزيلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧]

تؤكد حكومة نيوزيلندا من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٥/٧١. وما فتئت حكومة نيوزيلندا تؤيد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار التجاري المفروض على كوبا. ونحن نكرر تأكيد تلك الدعوات. ولا تفرض نيوزيلندا أي قوانين أو تدابير تجارية أو اقتصادية تقيد أو تثبط الدخل في علاقات تجارية أو استثمارية متبادلة مع كوبا، وترحب بجميع الخطوات المتخذة صوب التطبيع، بما في ذلك رفع الحصار.

نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]

[٣ أيار/مايو ٢٠١٧]

تكرر نيكاراغوا تأكيد احترامها للمساواة بين الدول في السيادة، ولمبدئي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، كما هي منصوص عليها في عدة صكوك دولية، فضلا عن المبادئ الأخرى الأساسية لتحقيق السلام والتعايش. وتؤكد نيكاراغوا من جديد أيضا حق كل دولة في أن تختار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تريده، دون تدخل خارجي أو تدابير اقتصادية قسرية أو جزاءات أو حصار.

وترحب باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة باعتباره خطوة أولى نحو تطبيع العلاقات الثنائية. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون هناك تطبيع كامل دون الإنهاء التام للحصار القاسي واللاإنساني المفروض على شعب وحكومة كوبا لأكثر من خمسة عقود، حصار رفضته ١٩١ دولة من المجتمع الدولي في آخر قرار للجمعية العامة بشأن هذه المسألة: القرار ٥/٧١.

وتدعو حكومة نيكاراغوا حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الامتثال للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، ولا سيما القرار ٥/٧١ الذي اتخذ بتصويت ١٩١ دولة لصالحه وعدم معارضة أي دولة، والتي تعبر عن آراء المجتمع الدولي وتطالب فيه حكومة الولايات المتحدة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على الشعب الكوبي البطل وعلى حكومة جمهورية كوبا الشقيقة.

النيجر

[الأصل: بالفرنسية]

[١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

إن حكومة النيجر شديدة الحرص على التمسك بمبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحرية التبادل التجاري بين الأمم والملاحقة، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولم يحدث قط أن اتخذت أي تدابير منافية لأحكام القرار ٥/٧١.

بل إن جمهورية النيجر تقيم علاقات تعاون طيبة مع جمهورية كوبا منذ أن وقعتا اتفاقا عاما للتعاون بين البلدين في عام ١٩٩٤. ومنذ ذلك الحين، ازداد واتسع نطاق هذا التعاون والأنشطة التي يغطيها. ويجري البلدان مشاورات ثنائية منتظمة، وهو ما يقوم دليلا على إرادة كبار المسؤولين السياسية في البلدين تعزيز أو اصر التعاون والتضامن القائمة بينهما لما فيه خير الشعبين. وبالإضافة إلى ذلك، قام رئيس الجمهورية، السيد محمدو إيسوفو، بزيارة رسمية إلى كوبا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بهدف توثيق أو اصر هذا التعاون.

وترحب سلطات النيجر بالتطورات التي شهدتها موقف الولايات المتحدة الأمريكية مع استئناف العلاقات الدبلوماسية مع كوبا منذ عامين، فضلا عن التقدم المحرز في الحوار والتعاون بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

بيد أن الواقع المرير هو أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي لا يزال قائما وما زال يؤثر تأثيرا فظيما في الشعب الكوبي مما يعيق التنمية الاقتصادية.

ولذا يدعو النيجر إلى رفع الحصار بوصفه عنصرا رئيسيا يوفر شروط التطبيع التدريجي للعلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، ويعطي معنى وعمقا وصلابة لما أنجز فعلا، أي إعادة العلاقات الدبلوماسية وامتناع الولايات المتحدة عند التصويت على القرار المذكور أعلاه.

وللأسباب الواردة أعلاه، تظل جمهورية النيجر متضامنة مع جمهورية كوبا الشقيقة وتقدم لها المزيد من التأييد، وتأمل في أن تجد مرة أخرى لدى المجتمع الدولي الدعم اللازم من أجل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

نيجيريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

تقيم حكومة نيجيريا الاتحادية علاقات ودية مع جميع الدول، ولا تؤيد اتخاذ تدابير انفرادية لتسوية الخلافات السياسية. لذا، تكرر الحكومة الاتحادية تأييدها لإنهاء الحصار المفروض على كوبا.

وتشعر نيجيريا بالتفاؤل إزاء تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة مؤخرا باعتباره خطوة في الاتجاه الصحيح صوب إنهاء الحصار.

النرويج

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ أيار/مايو ٢٠١٧]

تؤكد حكومة النرويج من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٥/٧١. ولا تصدر النرويج أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار. ولا تطبق النرويج أي قانون تجاري أو اقتصادي من شأنه أن يقيد أو يشبط الدخول في علاقات تجارية أو استثمارية متبادلة مع كوبا. وتعارض النرويج توسيع نطاق التدابير الانفرادية لتتجاوز الحدود الإقليمية إلى بلد ثالث.

وتشجع النرويج الولايات المتحدة وكوبا على مواصلة تحسين علاقتهما الثنائية وتأمل أن يؤدي ذلك إلى رفع الحصار المفروض في المستقبل القريب.

عمان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

لا تطبق حكومة عمان أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٥/٧١، وذلك وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، اللذين يعيدان تأكيد حرية التجارة والملاحة. وتؤكد حكومة عمان مجددا أيضا على ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

باكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

تحتزم باكستان احتراما كاملا قرار الجمعية العامة ٥/٧١ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٧]

إن حكومة جمهورية بنما، إذ تأخذ في الاعتبار التطورات الإيجابية في العلاقات الاقتصادية، وفي هذا الإطار، إبرام اتفاقات تجارية مع جمهورية كوبا تسهم في تخفيف القيود التجارية والمالية والاقتصادية المفروضة عليها، تؤكد من جديد تأييدها للقرار ٥/٧١، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتقيم بنما، باعتبارها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ودولة تقوم بالدعوة من أجل السلام، علاقات صداقة وتعاون مع جميع الدول على أساس الشمول واحترام مبادئ العدالة والقانون الدولي، فضلا عن احترام حق الشعوب في تقرير المصير، واحترام السيادة، وعدم التدخل في المسائل التي تقع أساسا ضمن نطاق الولاية الداخلية للدول.

ومن الناحية التاريخية، ما فتئت جمهورية بنما، كبلد يشجع على الحوار والتسوية السلمية للمنازعات، فضلا عن التجارة الحرة والشفافية في التجارة الدولية، تصوت لصالح مشروع القرار الذي يدعم رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وهو التزام متجدد، من أجل دعم إنهاء الحصار المفروض على هذا البلد.

وتؤكد جمهورية بنما من جديد دعمها لإزالة هذا الحصار، إذ من شأن ذلك أن يسهم في الإدماج الاقتصادي الكامل لجمهورية كوبا في المنطقة، ولإعداد تقرير شامل عن تنفيذ القرار ٥/٧١.

بابوا غينيا الجديدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧]

تظل حكومة بابوا غينيا الجديدة ملتزمة التزاما راسخا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ولا سيما بالمبادئ الأساسية المتعلقة بتساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الأخرى ذات السيادة. ولذلك فبابوا غينيا الجديدة تعارض أن تطبق خارج الحدود الإقليمية القوانين والأنظمة التي تنتهك سيادة الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة.

ومن هذا المنطلق، تواصل بابوا غينيا الجديدة تعزيز علاقاتها الودية والتعاونية البناءة مع كوبا ولا تطبق بالتالي أي سياسة تشريعية تقييدية أو تدابير أخرى ضد كوبا.

وتعيد بابوا غينيا الجديدة كذلك تأكيد تأييدها المستمر لقرار الجمعية العامة ٥/٧١، الذي يشدد على ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

باراغواي

[الأصل: بالإسبانية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٧]

تؤيد جمهورية باراغواي تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥/٧١ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا لأنها ترى أن هذه المسألة تثير منازعات فيما يتعلق بالقانون الدولي والتجارة الحرة.

بيرو

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

لا تزال بيرو تلتزم التزاماً تاماً بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وبخاصة ما يتعلق منها بتساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وترى بيرو أن تطبيق قوانين محلية خارج حدود ولاية الدولة، كما يتجلى في الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، عمل انفرادي مناف لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

ومنذ عام ١٩٩٢، تاريخ تصويت بيرو تأييداً للقرار ١٩/٤٧ الذي قدمته كوبا طلباً لموافقة الجمعية العامة عليه، وحكومة بيرو تصوت على نحو متتال تأييداً لجميع القرارات المتعلقة بهذا الشأن.

ولم تُصدر بيرو أو تطبق أي قوانين أو أنظمة قد تؤثر في سيادة دول أخرى أو في حرية التجارة والملاحة لهذه الدول.

وترى بيرو أن هذه التدابير القسرية تؤثر في النمو الاقتصادي لكوبا وتُقيد تنميتها الاجتماعية والبشرية. وفي هذا الصدد، تعرب حكومة بيرو عن قلقها العميق من الآثار السلبية التي تترتب على هذه التدابير في نوعية حياة المواطنين الكوبيين ورفاههم، ولا سيما في مجالي الصحة والإمدادات الغذائية وغيرهما من الخدمات الأساسية، جراء حرمانهم من الوصول إلى الائتمانات الخاصة والأغذية والأدوية والتكنولوجيا والإمدادات الأخرى الضرورية لتنمية البلد.

وتواصل بيرو تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي مع كوبا، وما فتئت تعارض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وترى بيرو كذلك أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتنافى مع ديناميات السياسات الإقليمية، التي تم تعزيزها بانضمام كوبا إلى منتديات الحوار والتعاون في الأمريكيتين.

وختاماً، تجدر الإشارة إلى أنه في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، وبمناسبة زيارة رئيس جمهورية بيرو إلى كوبا، تم التوصل إلى اتفاقات بشأن الخطوات التي يتعين اتخاذها لتوسيع اتفاق التكامل الاقتصادي بين البلدين. إلا أن هذه الاتفاقات لم تنفذ لدواعي الظروف القاهرة.

الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧]

تؤيد الفلبين تأييدا تاما قرار الجمعية العامة ٥/٧١، وتكرر تأكيد التزامها بالتقيد به. والفلبين لم تفرض ولا تعتمزم فرض أي قوانين أو أنظمة أو تدابير تتناقض مع القرار ٥/٧١.

قطر

[الأصل: بالإنكليزية]

[٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

إن موقف دولة قطر بشأن هذا القرار لم يتغير. وتدعم دولة قطر دعما كاملا قرار الجمعية العامة ٥/٧١ المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتدعم دولة قطر بشكل راسخ قواعد ومبادئ القانون الدولي في سياستها الخارجية، وتتبع سياسة الامتثال التام لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الشأن، فإن دولة قطر لم تصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير تتناقض مع القرار المذكور.

جمهورية كوريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

دأبت حكومة جمهورية كوريا منذ عام ١٩٩٩ على تأييد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري المفروض على كوبا. ولذلك، لم تطبق جمهورية كوريا أي قوانين أو تدابير إدارية من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٥/٧١.

مولدوفا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

تؤيد جمهورية مولدوفا تأييدا تاما مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ولم يسبق لها قط أن أصدرت أو طبقت قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٥/٧١.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧]

التزمت روسيا باستمرار بموقفها المبدئي إزاء قرار الجمعية العامة ٥/٧١، فيإلى جانب تركيز جهودها ومشاطرة رأي الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، تدين بشدة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وتدعو إلى رفعه على نحو تام وفوري.

ونرى أن الإبقاء على الحصار التجاري والاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا هو من المخلفات الشنيعة للحرب الباردة ومثالا فاضحا على الجزاءات غير الشرعية المفروضة من جانب واحد. وما زلنا نعتقد أن هذا النوع من الممارسة غير المشروعة يشكل مفارقة تاريخية تؤدي إلى نتائج عكسية لا تبررها الوقائع الحالية بأي طريقة من الطرق وتتناقض مع أهداف التطور التدريجي للتعاون الدولي.

ورحب الاتحاد الروسي بقرار الولايات المتحدة الامتناع عن التصويت على مشروع القرار الآنف الذكر في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، مما أدى إلى غياب أي صوت ضدّ القرار للمرة الأولى على مدى ربع قرن. ولكن على الرغم من اعتراف واشنطن بنفسها اعترافا واضحا بقصر نظر المحاولات الإضافية لعزل هافانا، يبقى الحصار ساريا، مما يلحق أضرارا جسيمة باقتصاد كوبا ويعرقل أعمال الحقوق المشروعة للمواطنين الكوبيين في حياة كريمة، وبالدرجة الأولى في مجالات هامة من الناحية الاجتماعية. وإضافةً إلى ذلك، إن تخفيف الإدارة الأمريكية السابقة من صرامة الحصار في بعض جوانبه لم يدخل حيز النفاذ بعد أو لا يطبق على نحو سليم، مما يضع عقبات خطيرة في وجه اندماج كوبا التام ضمن الهيكل المالي والاقتصادي العالمي ويمنعها من التعاون على نحو فعال مع الشركاء الأجانب.

وعدم تمكن كوبا من المشاركة في عمل الاتحادات الائتمانية الدولية واستبعادها من النظام العادي للمعاملات الدولية يعوق إلى حد كبير استفادة هافانا من مصادر الائتمان الخارجية ومن الوسائل المقبولة عموما لمدفوعات الواردات والصادرات، مما يقلل قدرة البلد الشرائية بشدة ويكبح النمو التجاري.

وفيما يتعلق بتصنيف السلع الأساسية، يفرض الحصار قيودا شديدة فيما يتعلق بنظام التكنولوجيا المعقدة تقضي بالآلا تتجاوز نسبة المكونات المنتجة في الولايات المتحدة ٢٥ في المائة. ويؤثر ذلك بالدرجة الأولى في المعدات المستخدمة في قطاعات النفط، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتكنولوجيا الطيران، والمعدات الطبية ذات التكنولوجيا المتطورة، من بين جملة مسائل أخرى.

وتظهر عقبة خطيرة أخرى أمام تنمية علاقات اقتصادية وتجارية مع كوبا وهي عدم الوصول الحر إلى سوق الاستثمار. فعلى الرغم من الاستثمارات غير المتكررة التي تقوم بها فرادى الشركات، وتحديد الشركات الأوروبية، لا تزال غالبية البلدان التي تصب تركيزها على الولايات المتحدة، تمتنع من التعاون تعاوننا واسع النطاق مع كوبا في هذا المجال. ويؤدي النقص في الاستثمارات العامة الرئيسية في قطاعات الطاقة والنقل والبنية التحتية اللوجستية والبنية التحتية للموانئ في الجزيرة إلى تقييد نمو الاقتصاد الكوبي.

ونحن على ثقة بأنه في ظل الإدارة الحالية للولايات المتحدة، لن تعلّق عملية تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة أو يعكس مسارها. فينبغي أن يحافظ على الإنجازات الإيجابية التي تحققت بفضل التقارب بين واشنطن وهافانا وأن يستفاد منها بغية حل المشاكل الأساسية في العلاقات الثنائية على قدم المساواة وعلى أساس الاحترام المتبادل.

رواندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تنفذ حكومة جمهورية رواندا قرار الجمعية العامة ٥/٧١ تنفيذًا تامًا مسترشدة بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتؤكد مجددًا تأييدها لهذا القرار، وهي لم تُصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار. وتؤكد حكومة رواندا أنه لا توجد موانع قانونية أو تنظيمية من شأنها أن تعرقل حرية العبور أو التجارة بين رواندا وكوبا.

سانت كيتس ونيفيس

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تولي سانت كيتس ونيفيس تقديرًا كبيرًا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول، وتتقيد بتلك المبادئ.

ولا تطبق سانت كيتس ونيفيس أي قوانين من شأنها أن تضر بالاقتصادات أو تقيد حرية حركة التجارة الدولية أو تعتدي على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. وتؤيد سانت كيتس ونيفيس مبدأ تعددية الأطراف الفعال، ومن ثم تواصل رفضها لأي تدابير انفرادية أو قسرية تتعارض مع القانون الدولي.

وقد أسهم هذا النهج الانفرادي في إيجاد صعوبات اقتصادية في كوبا، وهدد سيادتها، وسيفرض عقبات كبيرة تعوق كوبا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولدى سانت كيتس ونيفيس وجمهورية كوبا تاريخ طويل من العلاقات الممتازة. ولا تزال هذه العلاقة تنضج من خلال تفانينا معا لتحقيق التكامل الإقليمي وإعلاء قيمنا المشتركة.

وقد رحبت سانت كيتس ونيفيس أيضاً بالخطوات المطردة التي تواصل كوبا والولايات المتحدة اتخاذها من أجل تعزيز الروابط، وهي تؤيد تلك الخطوات، وتعتقد أن الوقت مناسب لإنهاء الحصار المطبق منذ ٥٧ عامًا.

بالتالي، وعلى ضوء ما تقدم، ستواصل سانت كيتس ونيفيس الدعوة إلى إنهاء الحصار، وهو ما يمكن أن ينهي معاناة حكومة جمهورية كوبا وشعبها. وتضم سان كيتس ونيفيس صوتها إلى غالبية البلدان التي لا تزال تصوت لصالح القرار الداعي إلى إنهاء هذا الحصار الجائر.

وتكرر حكومة سانت كيتس ونيفيس دعوتها إلى وضع نهاية لهذا الإجراء الانفرادي وتعلن تضامنها مع كوبا في دعم قرار الجمعية العامة ٥/٧١ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

سانت لوسيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧]

لا تزال سانت لوسيا تمثل لجميع الالتزامات القانونية الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بمبدأي سيادة الدول والمساواة بينها. ولذلك لم تقدم سانت لوسيا على سن أي قوانين أو تشريعات أو تدابير أخرى، أو اتخاذ أي إجراءات تتعارض مع هذين المبدأين، يكون من شأنها التعدي على ممارسة أي دولة عضو لسيادتها وفقا لما يخدم مصالحها المشروعة، أو إعاقة حرية النشاط التجاري أو التعاون التجاري أو الاقتصادي.

ولا تزال حكومة سانت لوسيا تفر بالتعاون الاقتصادي والتربوي والعلمي والتقني بين كوبا وسانت لوسيا دعما لتطور واستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بروح من التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وتؤكد سانت لوسيا مجددا موقفها بشأن تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية وتعتبر أن ذلك يتنافى مع مبادئ القانون الدولي، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعايش السلمي بين الأمم.

وقد دأبت حكومة سانت لوسيا على تأييد قرارات الجمعية العامة ذات الصلة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

سانت فنسنت وجزر غرينادين

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧]

في وقت كانت دول ومؤسسات عريضة الثراء تنظر بارتياب إلى كفاح دولتنا الصغيرة للغاية المؤلفة من عدة جزر - دولة سانت فنسنت وجزر غرينادين - من أجل التنمية، ولا تقدم سوى صفات مريبة وآراء تافهة، يظل الشعب الكوي مشمرا عن ساعده ويبدل الكثير تطوعا منه وبطريقة مسّت قلوب شعبنا وأرواحه. ولا يمكن لأي مبلغ محسوب الدولار أن يعبر بشكل كاف عن قيمة هذا الدعم والتضامن والشراكة التي أبداها الكويون الذين لم يطلبوا شيئا في المقابل. والكلمات لا تسعفنا للتعبير عن تقديرنا بالقدر الكافي.

وبحلول الوقت الذي أوضح فيه رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما نطاق "عملية التطبيع" التي طرحها، كان معظم العالم قد قرر بالفعل أن سياسة الولايات المتحدة فيما يتعلق بكوبا قد فشلت؛ وفي الواقع، كان ينظر إليها على الصعيد العالمي باعتبارها مفارقة سخيفة، وأحد مخلفات الحرب الباردة، وشرخا لا يمكن الدفاع عنه ولا لزوم له وغير مرغوب فيه في أسرة نصف الكرة الغربي.

وقد رحبت سانت فنسنت وجزر غرينادين بالخطوات التي اتخذتها إدارة أوباما، غير أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي لا يزال قائما. وتود سانت فنسنت وجزر غرينادين أن تكرر التأكيد على

أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي يشكل أكبر عقبة أمام تطوير الإمكانيات الكاملة للاقتصاد الكوبي ورفاه الشعب الكوبي.

وعلى الرغم من الخطوات التي اتخذتها الإدارة السابقة للولايات المتحدة، فقد مجددت الجزاءات المفروضة على حكومة كوبا وشعبها في عام ٢٠١٥ بموجب "قانون التجارة مع العدو لعام ١٩١٧"، الذي يشكل أساس القوانين والأنظمة التي يتألف منها نظام الحصار، وذلك بدعوى حماية مصالح السياسة الخارجية. وقد استمر تشديد هذه السياسة في بعدها المالي وبعدها المتعلق بالآثار التي تتجاوز الحدود الإقليمية، وهو ما تجلّى في فرض غرامات تبلغ ملايين الدولارات على البنوك والمؤسسات المالية لإقامتها علاقات مع كوبا وفي سياسة الاضطهاد المتبعة فيما يتعلق بالمعاملات المالية الدولية لكوبا.

وقد أصبح جل العالم اليوم يعارض هذه السياسة اللاإنسانية. ونحن نعلم أن المواطنين من مختلف أرجاء الولايات المتحدة ضموا أصواتهم إلى المجتمع الدولي ويعربون بشكل متزايد عن رفضهم للجزاءات الانفرادية ويطالبون برفعها. وفي عام ٢٠١٥، اعتمد المجتمع الدولي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تحدد أهدافاً لتوجيه تهيئة المستقبل الذي نضبو إليه وتهدف إلى عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. غير أن هذا الحصار، إذا ظل مفروضاً، يتعارض مع نص وروح عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ولذلك، لا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين تعتقد أن هذا الحصار لا يمكن استدامته أخلاقياً. وبالتالي فإن رفع الحصار هو مسألة استقامة أخلاقية ويتوقف رفاه حوالي ١٢ مليون كوبي عليه. وتواصل سانت فنسنت وجزر غرينادين الدعوة بحماس إلى تغيير هذا الوضع.

ساموا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تحدد حكومة دولة ساموا المستقلة تأكيد التزامها الكامل بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو التعرض لها وحرية التجارة والملاحقة الدوليتين التي تشكل أيضاً مبادئ أساسية في القانون الدولي.

وتماشياً مع المبادئ المذكورة أعلاه، وبما يتفق مع القانون الدولي، تنفيذ ساموا بأنها لم تصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير مذكورة في قرار الجمعية العامة ٥/٧١.

ودأبت ساموا على تأييد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وستواصل هذا التأييد على أمل أن ينتهي فرض العقوبات الانفرادي هذا الذي تطبقه الولايات المتحدة.

سان مارينو

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

تعارض جمهورية سان مارينو دائما وبصفة عامة فرض أي شكل من أشكال الحصار، ومن ثم فهي تناهض فرض الحصار الانفرادي على كوبا كوسيلة للضغط عليها، لما ينجم عنه من عواقب خطيرة على السكان.

سان تومي وبرينسيبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

تؤكد حكومة جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومبدأ تعددية الأطراف في العلاقات الدولية، والمبدأ الأساسي المتمثل في حرية التجارة وسائر الصكوك القانونية الدولية. وتدين جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية أي قرار انفرادي يسعى إلى تقييد الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية، ويعيق بالتالي تحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية. وللحصار تأثير مباشر على السكان الكوبيين وبخاصة على أضعف فئات المجتمع، كما يؤثر في نمو الاقتصاد الكوبي.

وتقيم جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية علاقات تعاون وصدافة ممتازة مع كوبا، وتصدت دائما تأييدا للقرارات المناهضة للحصار. وهي تجدد مرة أخرى تأييدها لقرار الجمعية العامة ٥/٧١.

وقد رحبت جمهورية سان تومي وبرينسيبي بإعلان الولايات المتحدة وكوبا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ عن نيتهما بتحقيق التقارب الدبلوماسي بينهما، الذي أفضى إلى فتح سفارتين في عاصمتي البلدين.

وبالتالي، فإن زيارة رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما الأخيرة إلى كوبا تمثل دلالة واضحة على نوايا الحكومتين، اللتين يتعين عليهما حل الخلافات المتبقية في جو من التعايش السلمي وحسن الجوار، ومن ثم السعي إلى حلول لتحسين علاقتهما الثنائية من أجل تعزيز التعاون والسلام الدائم.

المملكة العربية السعودية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ أيار/مايو ٢٠١٧]

تقيم المملكة العربية السعودية علاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع جمهورية كوبا.

ولا تطبق المملكة العربية السعودية أي قوانين أو تدابير ضد كوبا يترتب عليها حظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية كوبا.

وفي هذا السياق، تلتزم المملكة العربية السعودية بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتشير إلى دعمها لقرار الجمعية العامة ٥/٧١ وتؤكد دعمها لهذا القرار.

السنگال

[الأصل: بالفرنسية]

[٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

يحافظ السنغال على تمسكه بمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها. وكعادته، يحترم أحكام القرار ٥/٧١ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

إن جمهورية صربيا، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتؤكد من جديد التزامها بقواعد ومبادئ القانون الدولي، تنفذ تنفيذًا كاملاً قرار الجمعية العامة ٥/٧١ ولم تصدر ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير أو إجراءات من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور.

وقد دأبت جمهورية صربيا على تأييد القرار المذكور في الجمعية العامة والتصويت لصالحه.

وتدعو جمهورية صربيا إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وهي بذلك تعبر عن الرغبة التي تحدد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

سيشيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

تؤيد حكومة جمهورية سيشيل مرة أخرى تأييداً تاماً مضمون قرار الجمعية العامة ٥/٧١ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، المتخذ في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

وتنتهج سيشيل سياسة قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي والالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولا سيما بمبدأي تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وما زالت حكومة سيشيل ترفض فرض أي قوانين وأنظمة يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، وتهيب بالدول أن تمتنع عن إصدار وتطبيق مثل هذه القوانين والتدابير لأنها تؤثر في سيادة الدول الأخرى وفي المصالح المشروعة للكيانات الخاضعة لولايتها وفي حرية التجارة والملاحة.

ومع ذلك، فقد رحبت حكومة سيشيل بالمحاولات التي تقوم بها الولايات المتحدة وكوبا بهدف تطبيع العلاقات بين البلدين. وما برحت سيشيل ترى أن العلاقة المتوترة بين الولايات المتحدة وكوبا لم تفرض إلى تحقيق التنمية المستدامة لشعب الولايات المتحدة أو شعب كوبا.

وفي هذا السياق، تحث سيشيل بالتالي على المسارعة برفع الحصار المفروض حالياً على جمهورية كوبا، والذي نعتقد أنه سيخلف أثراً إيجابياً هائلاً على حياة الشعب الكوبي.

وستواصل حكومة سيشيل دعمها المستمر للقرار السنوي بشأن هذا البند والتصويت باستمرار لصالح هذا القرار في الجمعية العامة.

سيراليون

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تعيد حكومة سيراليون التأكيد على ضرورة الإلغاء التام للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا الذي ما زال يضرب برفاه الشعب الكوبي. ولذلك تؤكد سيراليون من جديد تأييدها الكامل والصريح لقرار الجمعية العامة ٥/٧١ الذي يدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي المفروض على كوبا.

سنغافورة

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

تؤكد حكومة سنغافورة من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة ٥/٧١. وما انفكت سنغافورة تؤيد القرارات التي تدعو إلى إنهاء الحصار التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وتصوت لصالحها منذ عام ١٩٩٥.

جزر سليمان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تدعو جزر سليمان، تأييداً لقرار الجمعية العامة ٥/٧١، إلى رفع الحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٢ على كوبا وأن يتم ذلك من دون قيد أو شرط وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

وترحب جزر سليمان بازدياد العمل بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، وتأمل في أن ترفع الإجراءات التشريعية للكونغرس الأمريكي بصورة كلية الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتنوه جزر سليمان بالروح التي تتحلّى بها كوبا، حكومة وشعباً، وبما تبديه من قدرة على التحمل وسخاء على مستوى توفير التعليم والمأوى والكساء للأطفال القادمين من دول شتى لمتابعة دراستهم هناك، وذلك رغم المشقات المفروضة عليها.

الصومال

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

ليس لدى الصومال أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٥/٧١، وفقا لالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يؤكدان، في جملة أمور، حرية التجارة والملاحة.

جنوب أفريقيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧]

تحت جمهورية جنوب أفريقيا رئيس الولايات المتحدة الحالي على المضي قدما في التقارب التاريخي بين الولايات المتحدة وكوبا، كما تحت كونغرس الولايات المتحدة على اتخاذ الخطوات اللازمة لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي فورا وبصورة تامة لتعارضه مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتعتقد جمهورية جنوب أفريقيا اعتقادا راسخا بأن الحصار الكامل الانفرادي وغير القانوني الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا هو أحد أكبر العوائق التي تحول دول تحسين التجارة الثنائية بين جنوب أفريقيا وكوبا، نظرا لأن تطبيق الجزاءات على بلدان ثالثة على نحو يتجاوز الحدود الإقليمية للبلد الذي يطبق تلك الجزاءات قد منع مؤسسات الأعمال في جنوب أفريقيا من تقصي فرص التجارة والاستثمار مع كوبا. ونود أن نطلب من البلدان التي تمثل أطرافا ثالثة دعم كوبا وشعبها بإلغاء أي قوانين أو أنظمة محلية ما زالت تعرقل تنمية كوبا وشعبها. وترحب جنوب أفريقيا بتخفيف القيود على المعاملات المالية بدولارات الولايات المتحدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، ولكن حتى تكون للعلاقات الثنائية والتجارية بين البلدين آثار ملموسة ومجدية، ينبغي مواصلة تخفيف الشروط المتعلقة بمنح التراخيص لتشمل مجالا أوسع بكثير من المعاملات.

وعلاوة على ذلك، تبقى كوبا بمثابة بارقة أمل لبلدان نامية عديدة، وهي تؤدي دورها في جعل هذا العالم مكاناً أفضل للبشرية جمعاء. لكنّ الحصار على كوبا يبقى أكبر عقبة تحول دون سعيها إلى تحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتضم حكومة جنوب أفريقيا صوتها إلى صوت المجتمع الدولي في إدانة هذا العمل الانفرادي، وتحيب بالولايات المتحدة الأمريكية أن تتخذ تدابير ترمي إلى الإلغاء الفوري لهذه الإجراءات غير الإنسانية التي تتوخى إنزال عقاب غير مشروع على بلد بأكمله. فهذه الإجراءات تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وروحها، ولا سيما مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. وتشكل القيود الاقتصادية والمالية الصارمة التي تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكوبا وتزيد من تفاقم المصاعب والمعاناة التي يتكبدها شعب كوبا، إجراءات غير مقبولة.

وقد آيدت جنوب أفريقيا والغالبية العظمى من المجتمع الدولي، على امتداد ٢٥ سنة متتالية، القرارات التي تتخذها الجمعية العامة سنويا والتي تدعو فيها، إلى الرفع الفوري للحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة بشكل انفرادي على كوبا.

وتحث حكومة جنوب أفريقيا كذلك رئيس الولايات المتحدة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة في إطار صلاحياته التنفيذية الواسعة من أجل معالجة جميع المسائل المتعلقة المرتبطة بالحصار.

وتعتزم جنوب أفريقيا هذه الفرصة لمناشدة المجتمع الدولي مجدداً مضاعفة جهوده للنهوض بحوار بناء وشفاف بين البلدين، بهدف تحقيق أهداف جميع القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة بالفعل بشأن المسألة، ولضمان المزيد من التقدم المستدام لشعب كوبا.

جنوب السودان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تعرب جمهورية جنوب السودان من جديد عن قلقها العميق إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. واتساقاً مع آراء غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتماشياً مع قرارات الاتحاد الأفريقي (XVII) Assembly/AU/Res.1 و (XIX) Assembly/AU/Res.1 و (XXI) Assembly/AU/Res.1، تنادي جمهورية جنوب السودان برفع الحصار الذي عانى منه الشعب الكوبي لأكثر من نصف قرن. وترى جمهورية جنوب السودان أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا هو إجراء انفرادي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وكذلك مع المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف. ويرى جنوب السودان أن هذه التدابير القسرية تضر بالنمو الاقتصادي في كوبا وتعوق تنميتها الاجتماعية والبشرية. وفي هذا الصدد، تحث جمهورية جنوب السودان على تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥/٧١ لإنهاء الحصار المفروض على كوبا.

سري لانكا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

لا توافق سري لانكا على استخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية ضد أي بلد بما لا يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وترى سري لانكا أن تنفيذ مثل هذه التدابير يقوض سيادة القانون والشفافية في التجارة الدولية، وحرية التجارة والملاحة.

ولم تصدر سري لانكا أي قوانين ولم تتخذ أي تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٥/٧١.

وقد دأبت سري لانكا على تأييد اعتماد القرارات الصادرة بشأن هذا البند في الجمعية العامة، وتبنت الموقف الداعي إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

السودان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

لقرار الجمعية العامة ٥/٧١ أهمية بالغة وقد أيدته جمهورية السودان تأييداً كاملاً في بيانها أمام الجمعية العامة، حيث دعت إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ويعود إنشاء العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية السودان وكوبا إلى عام ١٩٦٩. وصادف عام ٢٠١٦ الذكرى السنوية السابعة والأربعين لإقامة العلاقات الثنائية بين البلدين. وأحرزت العلاقات الثنائية بين البلدين خطوة إلى الأمام باعتماد سفير جمهورية السودان لدى فنزويلا سفيراً لدى كوبا في آذار/مارس ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، تعززت العلاقات الثنائية بين البلدين من خلال تبادل الزيارات على مستوى كبار المسؤولين في كلا البلدين.

وتنتهج حكومة جمهورية السودان سياسة قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ولمبدأي تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ويعارض السودان، تمثيلاً مع موقفه القائم على هذه المبادئ، فرض جزاءات على البلدان النامية نظراً لأثرها المدمر على جهود هذه البلدان في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، ولأنها تشكل انتهاكاً للميثاق. وفي سبيل هذه الغاية، يشارك وفد السودان كل عام في المناقشات التي تدور في الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال ويصوت، إلى جانب غالبية الدول الأعضاء، لصالح قرارات الجمعية العامة التي تحظر فرض تدابير وجزاءات انفرادية من هذا النوع. وتؤكد حكومة جمهورية السودان من جديد أنها لا تصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير تتجاوز آثارها حدود ولايتها الإقليمية على نحو يمس بسيادة أي دولة أخرى. وتدعو حكومة جمهورية السودان إلى إلغاء القوانين التي تفرض تدابير من هذا القبيل.

وبناء على ما تقدم، يعارض السودان الحصار الاقتصادي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي يتسبب في خسائر فادحة ومعاناة جسيمة للشعب الكوبي وبتتهك حقوق ومصالح كوبا المشروعة، لكونه انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وتجاهلاً لمبادئها السامية والنبيلة.

ولا يزال السودان نفسه يعاني من العقوبات الاقتصادية والمالية والتجارية الانفرادية التي تفرضها عليه الولايات المتحدة الأمريكية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. فتلك الجزاءات والتدابير القسرية الانفرادية تشكل انتهاكاً للحق المشروع للسودان وكوبا وجميع البلدان النامية وشعوبها في اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتجاوب تماماً مع تطلعاتها.

ومنذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار ٥/٧١، أحالت حكومة جمهورية السودان هذه المسألة إلى الهيئات المتعددة الأطراف المعنية ابتغاء تعبئة الدعم اللازم للقضاء على جميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية المفروضة على البلدان النامية. وتشيد جمهورية السودان أيضاً بالمبادرة التي قدمتها كوبا بهدف تحديث نموذجها الاجتماعي والاقتصادي.

سورينام

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧]

تظل جمهورية سورينام ملتزمة التزاماً راسخاً بالمقاصد والمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة واحترام مبادئ القانون الدولي. وترى سورينام أنه ينبغي دائماً احترام مبدئي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والقواعد الأخرى ذات الصلة التي تحكم العلاقات الدولية.

ولذلك ترى سورينام أن الحصار التجاري والاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يتعارض مع هذين المبدأين وتلك القواعد ويأتي بنتائج عكسية في العلاقات التجارية.

وتعرب سورينام مرة أخرى عن استمرار تضامنها مع كوبا حكومةً وشعباً وتسجل أن حكومة جمهورية سورينام لم تصدر أو تطبق قط أي قوانين أو تدابير تؤثر على الحقوق الاقتصادية والتجارية والمالية لشعب كوبا وحكومته، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٥/٧١.

وترحب سورينام بالتقارب بين الولايات المتحدة وكوبا وتؤيده.

سوازيلند

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

لا تزال مملكة سوازيلند تشيد بالخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا في عام ٢٠١٦ صوب تطبيع العلاقات الثنائية القيّمة والضرورية للغاية بين البلدين وإعادة إرسائها.

فقد تسبب الحصار في خسائر مادية فادحة وألحق أضراراً اقتصادية بالشعب الكوبي وقوّض أيضاً المصالح الاقتصادية المشروعة لبلدان أخرى. وتجدد الإشارة إلى أن إنهاء الحصار سيكون متماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي، وحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وبرامج عالمية عديدة اعتمدها رؤساء الدول من أجل ضمان عدم ترك أي بلد وراء الركب وتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

وتحقيقاً لهذه الغاية، تدعم مملكة سوازيلند دعماً كاملاً جميع الجهود والالتزامات التي يواصل كل من البلدين أخذها على عاتقه في سعي لإنهاء الحصار على كوبا، وهو إجراء لا بد منه لتنمية البلدين. ويحدو المملكة أمل كبير في أن تستجيب الولايات المتحدة الأمريكية لمطالبة المجتمع الدولي المشروعة برفع الحصار بالكامل لكي تتمتع كوبا أيضاً، من دون أي عراقيل، بكل الحريات والحقوق والامتيازات التي تتمتع بها سائر الدول ذات السيادة.

سويسرا

[الأصل: بالفرنسية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧]

على غرار السنوات السابقة، أعربت سويسرا أيضاً عن تأييدها للقرار المعني خلال دورة الجمعية العامة لعام ٢٠١٦. ولدى سويسرا وجمهورية كوبا علاقة وثيقة وطويلة الأمد؛ فعندما أصبحت كوبا جمهورية مستقلة في عام ١٩٠٢، أقامت سويسرا وكوبا علاقات دبلوماسية وقنصلية، كانت قوية بشكل خاص خلال الفترة التي عملت فيها سويسرا بوصفها الدولة الحامية الممثلة لمصالح كوبا والولايات المتحدة (١٩٩١-٢٠١٥). واليوم، تظل هذه العلاقات جيدة وتواصل سويسرا دعمها لكوبا من خلال برنامجها للتعاون الإنمائي.

وفي هذا السياق، فإن سويسرا إذ ترحب بالتقارب الذي جرى مؤخراً بين الولايات المتحدة وجمهورية كوبا، ترى أن التدابير الاقتصادية والمالية والتجارية المتخذة ضد جمهورية كوبا تترتب عليها عواقب سلبية على الظروف المعيشية للشعب الكوبي وتزيد من صعوباته الاقتصادية. ولهذا الأسباب، ينبغي إلغاؤها. وستواصل سويسرا إتاحة مساعيها الحميدة خلال عملية التطبيع، إذا كانت هناك رغبة في ذلك.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

[٤ أيار/مايو ٢٠١٧]

تؤكد الجمهورية العربية السورية مجدداً إدانتها التامة ورفضها القاطع لاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في فرض إجراءات اقتصادية وتجارية ومالية قسرية أحادية الجانب ضد دولة كوبا وشعبها، باعتبارها تدابير غير شرعية وتشكل خرقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وآخرها القرار ٥/٧١ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والمعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، كما تشكل خرقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٥/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والمعنون "التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية".

وفي هذا السياق، تُذكّر الجمهورية العربية السورية بما ورد في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، حول ضرورة امتناع الدول الأعضاء عن استخدام أية تدابير اقتصادية أو سياسية انفرادية أو أي نوع آخر من التدابير أو تشجيع استخدامها، لإكراه دولة أخرى على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية. كما تُذكّر بالمبادئ العامة التي تحكم نظام التبادل التجاري الدولي والسياسات التجارية التي تُخدم التنمية، والمنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وقواعدها وأحكامها ذات الصلة.

وإن الجمهورية العربية السورية ترفض من حيث المبدأ قيام دول أو تجمعات إقليمية أو دول إقليمية بفرض أية تدابير أحادية الجانب، سواء أكانت اقتصادية أو تجارية أو مالية، بهدف قسر الدول النامية سياسياً واقتصادياً وإخضاعها لسياسات ومصالح تلك الدول والكيانات. فالتدابير الأحادية الجانب تشكل شكلاً من أشكال الإرهاب السياسي للدول والعقاب الجماعي لشعوبها، وهي

تقوض نظام الأمم المتحدة وتمس بصلاحياتها، كما تعوق التبادلات التجارية الدولية والإعمال التام لصكوك حقوق الإنسان.

وإن الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب تقوم أساساً على فكرة غير أخلاقية مضمونها أن هناك دولاً وقوى عالمية تملك نفوذاً اقتصادياً وقدرةً ماليةً تتيح لها استخدام الإجراءات الاقتصادية الأحادية الجانب كوسيلة لتحقيق أهداف وأجندات سياسية غير نزيهة، لا سيما ضد الدول النامية، الأمر الذي يتناقض مع مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وانطلاقاً من ذلك، فإنه لا يمكن الحديث عن تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة في خطة عام ٢٠٣٠، طالما تستمر بعض الدول والتجمعات الجغرافية والاقتصادية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، في فرض هذه الإجراءات القسرية على العديد من شعوب العالم.

لقد رحّبت الجمهورية العربية السورية والغالبية العظمى من الدول الأعضاء بالتغييرات المستجدة في سياسات الولايات المتحدة تجاه كوبا، وبإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإقرار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق بأن الحصار قد تجاوزه الزمن وينبغي إلغاؤه. إلا أن حكومة كوبا الصديقة أكّدت وأثبتت بالأدلة والوثائق أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الأمريكي لا يزال قائماً إلى اليوم، ولا يزال يضر بالشعب الكوبي ويعوق التنمية الاقتصادية في البلد، وأن اللوائح التنفيذية والقوانين التي ترسخ الحصار الأمريكي لكوبا ما زالت سارية المفعول، وأن الأجهزة والوكالات الحكومية الأمريكية لا تزال تنفذها بصرامة. والأسوأ من ذلك أن الولايات المتحدة لا تحفي حتى هذه اللحظة نواياها في التدخل بالشؤون الداخلية لكوبا، وسعيها إلى فرض تغييرات سياسية داخل هذا البلد عبر ممارسة الضغوط عليه في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإعلامية.

وتطالب الجمهورية العربية السورية بإزالة جميع أشكال الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، كما تطالب بوضع حدٍ حاسمٍ ونهائيٍ للإجراءات القسرية التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى على العديد من الدول الأعضاء، ومنها الجمهورية العربية السورية.

وإن الجمهورية العربية السورية ما زالت إلى اليوم هدفاً للعديد من الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ودول أخرى، منها بريطانيا وكندا وأستراليا. وقد أدت هذه التدابير القسرية العدائية إلى آثار كارثية على الشعب السوري، لا تقل في حجمها عن معاناته بسبب إرهاب تنظيمي "داعش" و "جبهة النصرة" الإرهابيين وما يرتبط بهما من جماعات وأفرادٍ وكيانات مدعومة وممولة من قبل دول يفرض بعضها هذه الإجراءات القسرية على الشعب السوري. وتكفي الإشارة هنا إلى أن هذه الإجراءات القسرية غير الشرعية تحول دون حصول السوريين على احتياجاتهم من المواد والخدمات الأساسية، كالغذاء والدواء والتعليم والمعدات الطبية والوقود، ولوازم الزراعة والصناعة، ومعدات وقطع الطيران المدني ومعدات الاتصالات. كما تمنع هذه الإجراءات الحكومة السورية والقطاع الخاص فيها من إمكانية التعاون أو العمل مع طرف ثالث، حيث تعيق هذه التدابير قيام أي مؤسسة خاصة أو جهة أجنبية بالتعاقد مع الحكومة السورية، خشية أن تطالها عقوبات مالية ومصرفية وحظر التعامل معها من قبل الدول التي تفرض هذه الإجراءات الأحادية، وبالتالي تعرقل هذه الإجراءات الظالمة استيراد أهم الاحتياجات

الأساسية للسوريين، وإبرام عقود الصيانة وإعادة التأهيل، وستعرقل لاحقاً القيام بأي مشاريع لإعادة الإعمار وتأهيل البنى التحتية وتحقيق غايات وأهداف التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية.

لقد حثت الجمعية العامة في الفقرة الثانية من القرار ١٨٥/٧٠ المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لوضع حدٍ لاستخدام تدابير اقتصادية قسرية انفرادية ضد البلدان النامية لم تأذن بها أجهزة الأمم المتحدة المعنية، أو تتنافى مع مبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتخل بالمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

إلا أن المشكلة القانونية والأخلاقية التي تتحمل الأمم المتحدة اليوم المسؤولية الأساسية عن توفير حلول حقيقية لها تتمثل في عدم وجود أية آليات قانونية دولية فاعلة وراذعة لوقف هذه الإجراءات الأحادية الجانب أو للطعن في شرعيتها أو التعويض عن الأضرار التي تسبب بها. وبالنتيجة ستبقى الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب تعكس واقعاً دولياً مريباً تقوم في ظله الدول والتجمعات الاقتصادية والجغرافية الغنية بفرض النفوذ والهيمنة على الدول النامية. وحينها لن تؤدي القرارات السنوية للجمعية العامة والتقارير السنوية للأمين العام، رغم أهميتها، إلى رفع الظلم عن الشعوب والدول والمؤسسات والأفراد الذين يقعون ضحية مثل هذه الإجراءات الفردية غير الشرعية.

لقد آن الأوان لوضع حدٍ لهذه الممارسات اللاأخلاقية والمتناقضة، إذ لم يعد من الملائم لحكومات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأخرى أن تعتلي منابر الأمم المتحدة لتلقي خطاباتٍ ومواعظ عن حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، وتمارس في نفس الوقت سياسات قائمة على استخدام قوتها الاقتصادية والمالية في قهر الشعوب واستغلال أوضاعها الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية، وفي التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى بغية إخضاعها أو تدميرها.

طاجيكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧]

تؤكد حكومة طاجيكستان من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٥/٧١.

وتلتزم طاجيكستان بمبادئ القانون الدولي وتؤيد الحقوق الأساسية للأمم في أن تختار بحرية السبيل الذي تريده لتحقيق التنمية. وهي، إذ تضع في الاعتبار جملة مبادئ منها تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضاً أو التعرض لها، وحرية التجارة الدولية، ترى أن هذه التدابير الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة على كوبا لا تزال تؤثر سلباً في الأوضاع المعيشية وحقوق الإنسان للشعب الكوبي، وتعرقل الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، فبالنظر إلى أن المجتمع الدولي يواجه تحديات كبيرة من قبيل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وما نجم عنها من زيادة في معدلات الفقر والبطالة وسوء التغذية، يتعذر، أكثر من أي وقت مضى، تبرير فرض الحصار والجزاءات، ويستوجب هذا الوضع ردود فعل مناسبة على الصعيد العالمي.

فلنك الإجراءات تخالف مبادئ القانون الدولي، فضلاً عن مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها بعضاً والتعايش السلمي بينها.

وترحب طاجيكستان باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتأمل في أن تسهم الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة لتخفيف الحصار في تنمية كوبا. وتقيم طاجيكستان علاقات دبلوماسية واقتصادية ودية مع كوبا. وستستمر طاجيكستان في اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز التعاون بين البلدين.

تايلند

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٧]

منذ عام ١٩٩٤ والحكومة التايلندية الملكية تؤيد قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى وضع حد للحصار التجاري والاقتصادي المفروض على كوبا.

وتعارض تايلند قيام بلد ما بفرض قانونه الوطني على بلد آخر، مما يؤدي في الواقع إلى إرغام بلد ثالث على الامتثال لذلك القانون. فهذا التصرف مخالف للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.

وقد أدى الحصار المفروض بصورة انفرادية على كوبا إلى تقويض التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذا البلد، وسبب المعاناة لشعبه.

ولا توجد في تايلند أي أحكام قانونية أو تدابير محلية من هذا القبيل وستظل تايلند تعارض وضع مثل هذه القوانين أو التدابير.

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ أيار/مايو ٢٠١٧]

جمهورية مقدونيا لم تُصدر ولم تطبق بصورة انفرادية أي حصار أو جزاءات، وتؤكد مجدداً أنها تنفذ قرار الجمعية العامة ٥/٧١ تنفيذاً كاملاً.

تيمور - ليشتي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧]

تلتزم جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية التزاماً تاماً بالأهداف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وفي هذا الصدد، تكرر جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية الإعراب عن موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٥/٧١، وتؤكد مجدداً أنها لم تسن أو تطبق أيًا من القوانين أو التدابير المشار إليها في ذلك القرار.

وتعارض حكومة تيمور - ليشتي استمرار اتخاذ وتطبيق تدابير يتجاوز أثرها الإقليم الوطني، وتعرب عن تأييدها لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا فوراً ودون أي شرط.

توغو

[الأصل: بالفرنسية]

[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، دأبت توغو على احترام المساواة في السيادة بين الدول وسلامتها الإقليمية، وكذلك عدم التدخل في شؤونها الداخلية والتعرض لها. وتؤيد توغو أيضاً بلا تحفظ مبدأ حرية التجارة والملاحة المكرس في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وبناء على ذلك، ترفض توغو بشكل قاطع اللجوء بأي شكل من الأشكال إلى اتخاذ تدابير انفرادية لممارسة الضغوط على الدول.

ولذلك لم تقم توغو قط بإصدار أو تطبيق قوانين أو أنظمة تمسّ بسيادة دول أخرى أو بالمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولاية تلك الدول.

وقد دأبت حكومة توغو على تأييد تدابير الحكومة الكوبية الرامية إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وقد أصبح رفع هذا الحصار ضرورة ملحة لأنه سيساهم في تقدّم استئناف العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية بين البلدين، وهو هدف تؤيده جمهورية توغو بلا تحفظ، مع تمنيتها بأن يتواصل العمل على التخفيف من الحصار الذي يستهلّ بإعادة إرساء العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين.

تونغا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧]

تلتزم مملكة تونغا التزاماً تاماً بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمتعارف عليها في القانون الدولي، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وبناء عليه، لم تصدر مملكة تونغا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٥/٧١. وتقيم مملكة تونغا علاقات ودية ودبلوماسية مع كوبا.

ترينيداد وتوباغو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٧]

تبقى حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو ملتزمة التزاماً تاماً بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتظل الحكومة ثابتة على رأيها المتمثل في أن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الوطنية خارج نطاق الولاية الإقليمية أعمال لا تتفق مع المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي. وبناء عليه، ووفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فإن ترينيداد وتوباغو لا تطبق تدابير اقتصادية انفرادية كوسيلة إكراه سياسي واقتصادي ضد دول أخرى.

ومنذ عام ١٩٧٢، وهو العام الذي أقيمت فيه العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، تحتفظ حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو بعلاقة متعددة الأوجه مع جمهورية كوبا، يعد الاقتصاد أحد أبعادها الهامة. وما فتئت ترينيداد وتوباغو تؤيد الجهود دون الإقليمية والإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز الحوار البناء من أجل التعجيل بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا والذي يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة في هذا البلد.

ولهذا السبب، ترحب ترينيداد وتوباغو ترحيباً شديداً بإعادة فتح قناة الحوار الصريح والمباشر بين كوبا وعضو نافذ ومحترم من أعضاء المجتمع الدولي. وإننا نشعر بالارتياح على وجه الخصوص لمؤتمر القمة الذي اختتم مؤخراً بين البلدين وما تلاه من حوار مفتوح بشأن مسائل عدة، بما في ذلك قضايا يبقى للبلدين بخصوصها آراء وسياسات متباينة. وإذ تتوجه بالتهنئة إلى الجانبين بشأن العملية التي قاما بإطلاقها بغية بناء علاقة ثنائية متطورة ومفتوحة، على أساس الاحترام المتبادل والمساواة في السيادة، تؤكد ترينيداد وتوباغو مجدداً موقفها بأن التحقيق الكامل لهذه العلاقة سيظل بعيد المنال ما لم يتم رفع الحصار. ويجب أن يشكل هذا الهدف البالغ الأهمية أولوية بالنسبة لحكومتنا وشعبي البلدين معاً.

لذلك، تجدد ترينيداد وتوباغو بقوة دعوتها الموجهة منذ زمن طويل إلى إعادة الدمج الكامل لكوبا في النظام الدولي.

تونس

[الأصل: بالفرنسية]

[١٥ أيار/مايو ٢٠١٧]

تؤكد تونس مجدداً التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي هذا السياق، قدمت تونس دعمها للقرار ٥/٧١ وكذا لجميع القرارات السابقة الصادرة عن الجمعية العامة التي تدعو إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

وتونس لا تطبق أي قوانين أو تدابير انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية. وفي هذا الصدد، لم تُصدر تونس ولم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين البلدين.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧]

لا توجد في جمهورية تركيا قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٥/٧١. وتعرب تركيا عن قلقها إزاء هذه التدابير التي تؤثر سلباً في الظروف المعيشية للشعب؛ وتؤكد من جديد تمسكها بمبادئ حرية التجارة والملاحة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتتمسك حكومة تركيا بموقفها الداعي إلى ضرورة تسوية الخلافات والمشاكل بين الدول عن طريق الحوار والمفاوضات.

تركمانستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧]

تؤكد حكومة تركمانستان من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٥/٧١.

وتعتبر تركمانستان أن استخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي يناقض المبادئ الأساسية للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ويتعارض مع صكوك قانونية دولية أساسية أخرى.

فهذا الحظر المفروض بشكل انفرادي على جمهورية كوبا يعيق تنمية الاقتصاد الكوبي ويشكل عقبة كبيرة تحول دون تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وينبغي لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع دول منفردة من استخدام الإجراءات الاقتصادية والتدابير القسرية الانفرادية ضد بلدان مستقلة أخرى، بما فيها كوبا.

توفالو

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

تدعم توفالو وتعزز بصورة تامة مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى التضامن والتعاون والعلاقات الودية والممارسات التجارية العادلة بين جميع الدول. ولذلك، تؤيد حكومة توفالو تأييداً كاملاً إنهاء الحصار المفروض على كوبا في مجالات الاقتصاد والتجارة والهجرة والمالية. وينبغي تمكين كوبا حكومةً وشعباً وعدم تقييدها في مساعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها وفي تحقيقها لتلك الأهداف.

والتطورات الإيجابية الحالية من أجل إصلاح العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا إنما هي خطوات مشرفة وتتوافق مع الميثاق، ولا سيما أحكامه المتعلقة بمبادئ السيادة والمساواة بين

جميع الدول والشعوب. وتعرب توفالو عن تقديرها الكبير للمنح الدراسية التي تقدمها كوبا لطلاب الطب التوفاليين.

أوغندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تقيم أوغندا علاقات تجارية طبيعية مع كوبا ولا تلتزم بالحصار.

الإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٥ أيار/مايو ٢٠١٧]

صوتت الإمارات العربية المتحدة لصالح قرار الجمعية العامة ٥/٧١، الذي اعتمد بأغلبية

١٩١ صوتاً.

وتتصرف الإمارات العربية المتحدة وفقاً لالتزاماتها بموجب مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتشدد على أنه ينبغي لجميع الدول أن تتمتع بكامل الحرية في التجارة والملاحة في جميع الممرات البحرية الدولية وفقاً للقانون الدولي، وبناء عليه، فإن الإمارات العربية المتحدة لا تطبق أي حصار اقتصادي أو تجاري أو مالي على كوبا. وعلاوة على ذلك، لا تسمح الإمارات العربية المتحدة بتطبيق هذه التدابير خارج سياق الشرعية الدولية.

جمهورية تنزانيا المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تؤيد جمهورية تنزانيا المتحدة تأييداً كاملاً التقيد بقرار الجمعية العامة ٥/٧١، وتؤكد من جديد التزامها به. فقد أصبح إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة بصورة انفرادية على كوبا مطلباً يُجمع عليه المجتمع الدولي.

وتعيد جمهورية تنزانيا المتحدة تأكيد التزامها بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعددية الأطراف، ولذلك لا تزال تعارض الحصار الاقتصادي والتجاري المفروض على كوبا.

أوروغواي

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧]

فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٥/٧١، ولا سيما الفقرة ٤ منه، فإن جمهورية أوروغواي الشرقية ما فتئت تحترم وتراعي مبادئ القانون الدولي وجميع القواعد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ نأخذ في اعتبارنا أيضاً أن مؤتمر لندن البحري لعام ١٩٠٩ ينص على أن الحصار عمل من أعمال الحرب، فإننا نعتقد أنه بعد مرور عقود على انتهاء الحرب الباردة وفي السياق الراهن، لا يوجد أي مبرر للإبقاء على تدابير من قبيل الحصار أو الحظر الاقتصادي والتجاري.

وبناء على ذلك، فإن أوروغواي لم تسن أو تطبق أي من الأحكام التي تؤثر في المساواة في السيادة أو في قرارات الدول الأخرى، وتحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، تدين أوروغواي بقوة أي نظرية تدعم أو تبرر تطبيق القوانين المحلية خارج الولاية الإقليمية للدولة التي تصدرها، باستثناء ما يندرج منها تحت القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالولاية القضائية المتعلقة بالحماية والولاية القضائية العالمية.

وترفض أوروغواي أي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة تشكل عملاً أحادياً من جانب إحدى الدول لفرض جزاءات على القرارات السيادية التي تتخذها دولة أخرى في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو التجارية أو الاجتماعية أو الثقافية أو غير ذلك من المجالات.

وفي ضوء ما تقدم، تعتقد أوروغواي أن الجزاءات المفروضة على كوبا والقوانين التي تتجاوز الحدود الإقليمية التي سُنَّتْ ضدها لا تُشكِّل انتهاكاً للقانون الدولي فحسب، وإنما ألحقت أيضاً أضراراً فادحة بالتنمية الاقتصادية في كوبا، وتمثل شكلاً من أشكال الحرمان من الحق في التنمية، وتلحق أضراراً لا حصر لها بكرامة الشعب الكوبي وسيادته.

وتشكل إعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة والجولات الجديدة من المفاوضات بينهما خطوة أولى صوب تطبيع العلاقات بين البلدين، وتمثلان تقدماً كبيراً صوب تحقيق الاستقرار الإقليمي في أمريكا اللاتينية.

وفي هذا الصدد، تشجع أوروغواي حكومة الولايات المتحدة على إنهاء الحصار. وعلاوةً على ذلك، فيإلى أن يحين إنهاء الحصار، تحث أوروغواي الولايات المتحدة على الحد بشكل كبير من تطبيقه.

وتدعو أوروغواي إلى مواصلة الحوار والمضي في المفاوضات الرامية إلى تسوية هذا الوضع الجائر، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٥/٧١، والذي يعيد تأكيد ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

أوزبكستان

[الأصل: بالروسية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٧]

تؤيد جمهورية أوزبكستان القرار ٥/٧١ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وتؤكد من جديد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتمثل أوزبكستان امتثالاً تاماً لأحكام القرار ولم تصدر أو تطبق على الإطلاق قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجته.

فانواتو

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تظل حكومة جمهورية فانواتو وشعبها ملتزمين التزاماً راسخاً بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة و باحترام مبادئ القانون الدولي والتمسك بها، ولا سيما ما يتعلق منها بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما، وتشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب، وإعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمه، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء وللأمم كبيرها وصغيرها، وتشجيع حرية التجارة والملاحة الدوليتين، وتعزيز الأخذ بالتسامح والعيش معا في سلام وحسن جوار.

ولا تزال فانواتو تشعر بالقلق لأنه على الرغم من القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة وطلبت فيها من الولايات المتحدة أن تنهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا، لا يزال الحصار قائماً. وترحب فانواتو بعملية تطبيع العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية التي بُدئت في عام ٢٠١٤ من خلال إعادة فتح الحوار المباشر بين البلدين، غير أنها لا تزال مقتنعة بأن التطبيع الكامل للعلاقات لا يمكن أن يستعاد بالكامل دون رفع الحصار.

وفانواتو لا تطبق أي قوانين أو تدابير انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية. ولذلك لم تُصدر فانواتو ولم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين البلدين.

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية]

[١ أيار/مايو ٢٠١٧]

تدين جمهورية فنزويلا البوليفارية وترفض تطبيق أي تدابير انفرادية تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية للدولة التي تتخذها، وتمس بالحقوق السيادية الاستقلال السياسي للدول الأخرى أو بحقوق الإنسان لمواطنيها. وتدعم فنزويلا هذا الموقف في ضوء التقيد بالمبادئ والقيم المكرسة في دستورها؛ ومن بينها النزعة الإنسانية والتعاون، والتضامن فيما بين الشعوب، والالتزام الثابت بالتوجه السلمي، مهتدية في ذلك بالاحترام المطلق لقواعد القانون الدولي ومبادئه.

وفي ذلك الصدد، ترى حكومة فنزويلا أن تطبيق الولايات المتحدة الأمريكية لتلك التدابير ضد جمهورية كوبا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك القانونية الدولية، كما ينتهك حرية التجارة والملاحة وقواعد نظام التجارة الدولية. كذلك تؤكد فنزويلا من جديد إدانتها لتطبيق أحكام قانوني توريتشيلي (قانون إحلال الديمقراطية في كوبا) وهيلمز - بيرتون (قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا) التي تتجاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدولة التي وضعتها، والتي تسببت في إلحاق أضرار إضافية فادحة باقتصاد جمهورية كوبا لما يقرب من ٢٠ عاماً، في إطار علاقاته الاقتصادية مع بلدان ثالثة وكذلك مع فروع الشركات التابعة للولايات المتحدة.

وما برحت جمهورية فنزويلا البوليفارية تؤيد بقوة منذ عام ١٩٩١ القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بأغلبية كاسحة، وعددها ٢٥ قراراً، بشأن هذه المسألة، وأيدت كذلك الإعلانات التي أصدرتها سائر المحافل السياسية، رافضةً هذا النوع من الأعمال ذات الطابع العدائي التي تقوض التعايش السلمي بين الأمم وتتناول من الشرعية الدولية.

ولذلك تكرر الحكومة البوليفارية نداءها الموجه إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، دونالد ترامب، أن تعمل حكومته على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي القاسي الذي تفرضه على شعب كوبا الشقيق منذ أكثر من خمسة عقود. ومن شأن الاستجابة المناسبة لهذا النداء الدولي أن تشكل دليلاً على التزام ذلك البلد بالقانون الدولي وعلى احترامه لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة لاستئناف العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والتي كان من أبرز ملامحها الزيارة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة آنذاك، باراك أوباما، إلى هافانا في آذار/مارس ٢٠١٦، فإن حكومة فنزويلا تود أن تشدد على قلقها إزاء محدودية التقدم المحرز، ولا سيما خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، صوب قيام الولايات المتحدة برفع الحصار والتدابير الانفرادية المفروضة على كوبا. وتعتقد فنزويلا أنه بوسع الرئيس دونالد ترامب أن يفعل الكثير لرفع هذا التدبير القاسي وإحداث تغيير كبير ومؤثر للحد من أضرار هذا الحصار الذي فرضه بلده بلا رحمة على أجيال من الكوبيين.

فقد أدت سياسة المواجهة التي دأبت الولايات المتحدة على الترويج لها وتطبيقها على مدى عقود من الزمن إلى الإضرار برفاه هذا البلد الشقيق من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، إذ أسفر تطبيق تلك التدابير غير القانونية عن النيل من حقوق الإنسان المكفولة له. وفي هذا السياق، تحت حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية الولايات المتحدة الأمريكية على الامتثال الفوري لقرارات الجمعية العامة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢ و ٧/٦٣ و ٦/٦٤ و ٦/٦٥ و ٦/٦٦ و ٤/٦٧ و ٨/٦٨ و ٥/٦٩ و ٥/٧٠ و ٥/٧١، التي اتخذت بأغلبية تاريخية داخل الأمم المتحدة.

وفعلياً، إذ تكرر حكومة فنزويلا تأكيد إدانتها لاستمرار هذا التدبير الذي عفا عليه الزمن والمخالف للقانون الدولي، فإنها تشدد على أن الإجراءات من هذا النوع لا تساعد على الإطلاق في تهيئة المناخ المواتي للحوار والتعاون الذي يجب أن يسود العلاقات الدولية بين الدول المستقلة ذات السيادة، وذلك تمشياً مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ومع قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) بشأن إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وهو الإعلان الذي أقرته الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠.

ويرد أحد الأمثلة على الأضرار التي تسبب فيها التطبيق المستمر والثابت لهذا الحصار في تقرير عام ٢٠١٦ (A/71/91) الذي يذكر فيه برنامج الأغذية العالمي ما يلي:

”طيلة عام ٢٠١٥، ظل الحظر يؤثر تأثيراً سلبياً على الاقتصاد الكوبي، فضلاً عن تأثيره على الشروط التشغيلية التي يعمل فيها برنامج الأغذية العالمي. فالكلفة المرتفعة لاستيراد المعدات أو المدخلات الزراعية عاملٌ مقيد للإنتاجية الزراعية في كوبا، ويؤثر على قدرة البلد

على إنتاج ما يلبي جميع احتياجاته الغذائية. ونتيجة لذلك، تضطر الحكومة إلى استيراد نسبة كبيرة من السلع الأساسية الغذائية لتلبية احتياجات البرامج الوطنية لشبكات الأمان الاجتماعي المرتكزة على توفير الأغذية. ويشكل هذا الأمر عبئاً يثقل كاهل ميزانية البلد وتهديداً للفئات الأكثر اعتماداً على شبكات الأمان الاجتماعي، وي طرح تحديات كبيرة أمام تحقيق الأمن الغذائي في كوبا.

وعلاوةً على ذلك، تذكر منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية في تقرير عام ٢٠١٦ (A/71/91) أنه:

”في ما يتعلق بالفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى آذار/مارس ٢٠١٦، يقدر أن الأثر الاقتصادي على قطاع الصحة تجاوز مبلغ ٨٢ مليون دولار، مع أثر تراكمي يتجاوز ٢,٦ بليون دولار منذ بداية الحصار حتى الآن“.

وتؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية البيانات المتكررة الصادرة عن محافل منها حركة بلدان عدم الانحياز، في مؤتمر القمة السابع عشر للحركة المعقود في جزيرة مارغريتا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ومؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي الخامس والعشرين لرؤساء الدول والحكومات، ومؤتمر القمة الخامس لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر القمة السابع لرابطة الدول الكاريبية، وهي البيانات المنددة بتطبيق التدابير الانفرادية التي تتجاوز آثارها حدود الولاية القضائية للدولة التي تصدرها، إذ تعتبرها تدابير منافية للحوار والتعاون اللذين يجسدان بحق تعددية الأطراف الشاملة والشفافة.

كما تود توجيه الانتباه إلى الإعلان السياسي لبونتاكانا، المعتمد في مؤتمر القمة الخامس لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في بونتاكانا، الجمهورية الدومينيكية، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الذي ذكر فيه هؤلاء القادة ما يلي:

”نرحب بالتقدم المحرز في العلاقات بين حكومي كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الصدد، بزيارة رئيس الولايات المتحدة، السيد باراك أوباما، إلى كوبا في آذار/مارس ٢٠١٦. ونؤكد من جديد دعوتنا إلى حكومة الولايات المتحدة أن تضع بلا شروط حداً للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته على هذا البلد الشقيق منذ أكثر من خمسة عقود ولا يزال سارياً. ونحث رئيس الولايات المتحدة على استخدام صلاحياته التنفيذية الواسعة لإدخال تغييرات جوهرية على تطبيق الحصار“.

وفنزويلا مقتنعة بضرورة أن يواصل المجتمع الدولي المطالبة بوضع نهاية لممارسة تطبيق التدابير القسرية الانفرادية التي تهدف إلى تقييد الحق السيادي للدول في أن تقرر، وفقاً للحق في تقرير المصير، نظامها السياسي والاجتماعي بما يتماشى مع ظروف وخصوصيات بلدانها وشعبها. وترى فنزويلا أنه ليس ثمة ما يسوّغ، مهما كانت الظروف، حرمان الشعوب من سبل كسب رزقها وتحقيق تنميتها.

وختاماً، تجدد جمهورية فنزويلا البوليفارية التزامها الثابت بالاحترام المطلق لقواعد القانون الدولي ومبادئه، وبناءً عليه، تكرر دعوتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الامتنثال لأحكام القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والبالغ عددها ٢٥ قراراً، وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الوحشي والإجرامي الذي تفرضه على كوبا بصورة غير قانونية منذ أكثر من خمسين عاماً.

فييت نام

[الأصل: بالإنكليزية]

[٩ أيار/مايو ٢٠١٧]

تشكل سياسة الحصار والحظر التي تفرضها الولايات المتحدة على جمهورية كوبا على مدى العقود العديدة الماضية انتهاكاً للقوانين الدولية بصفة عامة ولقانون حرية التجارة بصفة خاصة، وتعدياً على المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، كما أنها تتعارض مع التطلعات المشتركة للأمم في جميع أرجاء العالم إلى بناء علاقات دولية متينة قوامها المساواة، بغض النظر عن النظام السياسي لكل منها وعلى أساس احترام حق كل بلد في اختيار المسار الإنمائي الخاص به.

وقد دأبت الجمعية العامة على مدى سنوات متتالية عديدة على اتخاذ قرارات، بأغلبية ساحقة، تطالب فيها الولايات المتحدة بإنهاء العمل بسياساتها وقوانينها المتعلقة بالحصار والحظر الاقتصادي والتجاريين والماليين المفروضين على كوبا، وآخر تلك القرارات هو القرار ٥/٧١، الذي اتخذ في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بأغلبية ١٩١ صوتاً.

وتؤكد فييت نام من جديد تأييدها القوي لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وتؤمن بأن الأمم المتحدة ستتخذ قريباً مبادرات وتدابير عملية للتعجيل بتنفيذ القرارات المتخذة بغية الإنهاء الفوري للحصار والحظر المفروضين على كوبا.

وترى فييت نام أنه ينبغي للولايات المتحدة وجمهورية كوبا مواصلة الحوار والتفاوض من أجل تعزيز العلاقة بين البلدين، بروح من الاحترام المتبادل، واحترام كل منهما لاستقلال الأخرى وسيادتها وعدم تدخل إحدهما في الشؤون الداخلية للأخرى. وترجو فييت نام أن تضع الولايات المتحدة نهاية مبكرة وتامة للحصار والحظر المفروضين على كوبا. فمن شأن ذلك أن يخدم المصالح المشروعة لشعب كوبا والولايات المتحدة، ويسهم بشكل كبير في صون السلم والاستقرار، فضلاً عن تعزيز التعاون في الأمريكتين والعالم.

ومرة أخرى، تؤكد فييت نام صداقتها للشعب الكوبي وتعاونها وتضامنها معه، وتعلن عن تصميمها على بذل قصارى جهدها مع شعوب العالم الأخرى المحبة للسلم والحرية والعدالة لمساعدة الشعب الكوبي على تجاوز الآثار المترتبة على سياسة الحصار والحظر اللاأخلاقية وغير المشروعة المذكورة أعلاه.

اليمن

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ أيار/مايو ٢٠١٧]

تؤكد حكومة جمهورية اليمن مجدداً إيمانها القوي بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ذات الصلة بالسيادة الوطنية وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والاحترام المتبادل والتعايش السلمي وتسوية النزاعات بين الدول بالوسائل السلمية.

وتؤيد حكومة اليمن الجهود التي يبذلها الأمين العام بغية إيجاد الوسائل الكفيلة بتنفيذ القرار ٥/٧١ الذي يرمي إلى اعتماد المجتمع الدولي تدابير فعالة لوضع حد لاستخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية كوسيلة للقسر الاقتصادي والسياسي ضد البلدان النامية.

وجدير بالإشارة أن جمهورية اليمن تقيم منذ قرابة ٣٧ عاما علاقات دبلوماسية ممتازة مع جمهورية كوبا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد سعى اليمن دون توقف إلى تطوير تلك العلاقات وتعزيزها بما يخدم المصلحة المشتركة للبلدين والشعبين. وأبرم اليمن العديد من اتفاقيات التعاون الثنائي مع جمهورية كوبا الشقيقة بشأن مسائل دبلوماسية واقتصادية وثقافية وطبية. وكان من نتائج تلك الاتفاقيات إيفاد مواطنين كوبيين إلى اليمن، وكذلك إيفاد بعثات تعليمية إلى كوبا، إضافة إلى إقامة تعاون فعال في مجالات عدة.

زامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٧]

صوتت زامبيا لصالح قرار الجمعية العامة ٥/٧١ وبذلك تعيد تأكيد التزامها بالامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير عملا بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يؤكدان مجددا على حرية التجارة والملاحة، من بين جملة أمور أخرى.

وترحب زامبيا بالجهود التي بذلتها حكومة الولايات المتحدة على مدى السنة الماضية لتخفيف الحصار المفروض على كوبا، وتحيط علما بالتدابير الإيجابية التي اتخذت لرفع الحصار الاقتصادي. وما زلنا نطالب حكومة الولايات المتحدة والكونغرس الأمريكي ببذل مزيد من الجهود من أجل رفع الحصار الذي ما زال يعيق الشحن والتجارة والسياحة، من بين أمور أخرى. ونحن على ثقة بأن الولايات المتحدة ستحرز مزيدا من التقدم في هذا الاتجاه نظرا إلى التغيير الإيجابي عن نمط التصويت التقليدي على هذا البند من جدول الأعمال، على النحو المبين في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة.

ويبرر تقرير الأمين العام باستمرار الموقف الذي اتخذته الجمعية العامة على مر السنين وهو أن الحصار المفروض على كوبا يضر بالسكان الأبرياء، لا سيما الأكثر ضعفا الذين هم من النساء والأطفال.

وعلى الرغم من الصعوبات الناجمة عن الجزاءات، تلاحظ زامبيا أن الشعب الكوبي بقي متحدا في الدفاع عن سيادة بلده ورفاهه وكرامته التي ضحى بالكثير من أجلها.

زمبابوي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ أيار/مايو ٢٠١٧]

لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا عبئا ثقيلا على شعب كوبا إذ سبب له معاناة إنسانية بالغة. كما أنه لا يزال العائق الأكبر الوحيد الذي يعرقل الأداء الاقتصادي الكوبي ويحول دون تفعيل إمكاناته. ويتعارض الحصار مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ولا سيما مبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم تدخل الدول في الشؤون

الداخلية لبعضها البعض. ويتعارض الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا مع أنظمة التجارة الدولية وممارساتها المقبولة.

وتضم زمبابوي صوتها إلى الدول الأعضاء الأخرى في رفض إصدار وتطبيق قوانين وطنية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية للدول التي تصدرها، وفي رفض جميع التدابير الاقتصادية القسرية الأخرى، بما في ذلك الجزاءات الانفرادية، التي تستهدف في المقام الأول البلدان النامية التي تسعى إلى إعادة تأكيد سيادتها ورسم مسار التنمية الخاص بها.

وفي حين كانت هناك بعض التعديلات الإيجابية في تطبيق بعض جوانب الحصار في فترة ولاية رئيس الولايات المتحدة السابق باراك أوباما، فإن نطاق هذه التعديلات كان محدودا للغاية. فعلى الرغم من التعديلات، لا يزال مجال المناورة أمام كوبا في القطاعات الاقتصادي والتجاري والمالي محدودا للغاية من حيث علاقاتها مع الولايات المتحدة وبقية العالم. ولذلك تدعو زمبابوي كونغرس الولايات المتحدة إلى رفع الحصار دون شرط وليس تعديله. ويدل الإجماع شبه التام على تأييد قرار الجمعية العامة ٥/٧١ على شمول الرأي بأن الحصار جائر ويخالف المعايير الدولية للعلاقات المنسجمة بين الدول.

الكرسي الرسولي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧]

لم يحدث قط أن وضع الكرسي الرسولي أو طبق قوانين أو تدابير اقتصادية أو تجارية أو مالية ضد كوبا.

وما فتئ الكرسي الرسولي يدعو ويواصل الدعوة إلى انفتاح العالم على كوبا وانفتاح كوبا على العالم، على نحو ما أكده قداسة البابا فرانسيس في خطابه أمام رئيس كوبا عند وصوله إلى كوبا في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بقوله:

”إن كوبا تُشكل، من الناحية الجغرافية، أرخبيلًا يواجه جميع الاتجاهات، وتتمتع بقيمة استثنائية بوصفها ”مفتاحاً“ بين الشمال والجنوب، والشرق والغرب. ومهمتها الطبيعية هي أن تكون نقطة لقاء لجميع الشعوب لكي تجتمع في إطار الصداقة، كما كان يحلم خوسيه مارتّي، ”مهما كانت لغات المضايق وحواجز المحيطات“ [...]. وكانت هذه أيضا هي رغبة القديس يوحنا بولس الثاني، في ندائه الحماسي: ”لتفتح كوبا، بكل ما لديها من إمكانات عظيمة، أبوابها للعالم، وليفتح العالم أبوابه لكوبا“.

”ونشهد منذ بضعة أشهر حدثا يملاً نفوسنا بالأمل: عملية تطبيع العلاقات بين شعبين بعد سنوات من التباعد. وهي عملية، ودلالة على انتصار ثقافة اللقاء والحوار، ”نظام النمو العالمي“، على ”نظام المجموعات والسلالات البائد إلى غير رجعة“، كما قال خوسيه مارتّي. وإنني أحث الزعماء السياسيين على المشاركة على هذا الدرب وتطوير جميع إمكاناته كدليل على الخدمة النبيلة التي يطالبون بالقيام بها باسم السلام والرفاهية لشعوبهم، لأمريكا كلها، وكمثال للمصالحة أمام العالم بأسره“.

دولة فلسطين

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣ أيار/مايو ٢٠١٧]

إن دولة فلسطين التي ما فتئت تعاني من الآثار الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية والإغاثية والسياسية والأمنية المدمرة المترتبة على ما يقرب من نصف قرن من الاحتلال العسكري الإسرائيلي، ومنه الحصار اللإنساني المفروض على قطاع غزة منذ عقد من الزمن، في انتهاك خطير للقانون الدولي، تؤكد من جديد دعمها التام للنداءات التي وجهتها جمهورية كوبا إلى جانب الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وفي هذا الصدد، تعيد فلسطين تأكيد موقفها المبدئي الداعم لقرار الجمعية العامة ٥/٧١ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولواقف عدة جهات منها حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ والصين، التي تدعو إلى إنهاء الحصار التجاري المفروض على جمهورية كوبا منذ عقود.

وإذ ترحب دولة فلسطين بعملية تطبيع العلاقات الثنائية بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، فإنها ترى أن التطبيع الحقيقي القابل للاستمرار يقتضي إنهاء هذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الظالم، الذي طال أمده، إنهاءً فعلياً. ولذلك فإننا ننضم إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى الإسراع برفع هذا الحصار حتى تتمكن كوبا من ممارسة التجارة والنشاط الاقتصادي العادي دون عراقيل، وهما أمران لا غنى عنهما لتحقيق التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، فإن دولة فلسطين، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تؤكد أنها لم تصدر ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المنصوص عليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٥/٧١.

وتقيم دولة فلسطين علاقات دبلوماسية كاملة مع جمهورية كوبا، وستواصل التضامن مع كوبا حكومةً وشعباً والسعي إلى تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والتعاون مع جمهورية كوبا.

ثالثاً - الردود الواردة من هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها

منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٧]

لم توقع كوبا على معاهدة حظر التجارب النووية وبالتالي فهي ليست عضواً في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تستضيف كوبا أي مرافق لنظام الرصد الدولي في إطار هذه المعاهدة. وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، منحت اللجنة التحضيرية كوبا مركز المراقب، مما مكنها من حضور اجتماعات اللجنة وهيئاتها الفرعية دون الحق في المشاركة في عمليات اتخاذ القرار. وبوصف كوبا دولة غير موقعة، فهي ليست حالياً من الدول التي تتلقى المعدات والدعم التقني فيما يتعلق بإنشاء مركز وطني للبيانات من شأنه أن يتيح لها سبل الوصول إلى

البيانات التي يجمعها نظام الرصد الدولي، وهي لا تشارك في الوقت الحاضر في برامج بناء القدرات أو برامج التدريب ذات الصلة التي تنفذها المنظمة. وبالتالي، في سياق قرار الجمعية العامة ٥٧/٧١، لم تنشأ حالة يمكن فيها أن يؤثر الحظر القائم على تنفيذ مشاريع المنظمة.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الأصل: بالإسبانية]

[٧ تموز/يوليه ٢٠١٧]

لا يزال الحصار المفروض على كوبا ساريا رغم تجديد العلاقات الدبلوماسية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

لا يزال الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ساريا. بيد أنه منذ تجديد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والزيارة التي قام بها الرئيس باراك أوباما إلى كوبا في آذار/مارس ٢٠١٦، بُذلت جهود تدرجية لرفع بعض القيود المفروضة على السفر والاتصالات السلوكية واللاسلكية والخدمات المالية والتحويلات المالية والرحلات الجوية (أو لتخفيف شروطها)^(١٥). وتشمل أهم الخطوات المتخذة نحو تطبيع العلاقات الثنائية بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة كوبا ما يلي:

- تجديد العلاقات الدبلوماسية التي قطعت في كانون الثاني/يناير ١٩٦١، مع إعادة فتح سفارة الولايات المتحدة في هافانا؛
- رفع حكومة كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب؛
- النهوض بالسفر والتجارة وتعزيز المشاريع البالغة الصغر في كوبا، وتدفق المعلومات إلى الجزيرة ومنها. فعلى سبيل المثال، رُفعت القيود المفروضة على السفر والتحويلات المالية عن الأمريكيين الكوبيين، وأُذن للشركات الأمريكية العاملة في مجال الاتصالات السلوكية واللاسلكية بالعمل في كوبا، وفتحت قنوات الحوار لمعالجة القضايا ذات الاهتمام الثنائي التي تشمل الاتجار بالمخدرات، والهجرة إلى كوبا ومنها، وحقوق الإنسان، والحاجة إلى الإصلاحات الديمقراطية في الجزيرة؛
- استئناف الرحلات الجوية التجارية بين كوبا والولايات المتحدة. غير أن هذا الاستئناف يشير إلى رحلات شركات الطيران الأمريكية بين البلدين؛ أما شركة الطيران الكوبية Cubana de Aviación، فلا يمكنها القيام برحلات جوية تجارية إلى الولايات المتحدة؛
- إلغاء بعض الحواجز في الخدمات المالية. فعلى سبيل المثال، مُنح الإذن للمؤسسات المالية الأمريكية بفتح حسابات مراسلة في المؤسسات المالية الكوبية لتيسير تجهيز المعاملات المأذون بها؛

(١٥) للاطلاع على استعراض مفصل لأنواع القيود التي ألغتها الولايات المتحدة، انظر الموقع الشبكي لمؤسسة Engage Cuba Coalition، "U.S. Regulatory Amendments to Cuba Sanctions Since December 17, 2014"، آذار/مارس ٢٠١٦، و "A Timeline of the U.S.-Cuba Relationship Since the Thaw December 17, 2014 – Present"، كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

غير أن في الممارسة العملية، لم يتسن بعد تنفيذ بعض التدابير المعلن عنها. ومن الأمثلة على ذلك الإذن الممنوح لكوبا باستخدام الدولار في معاملاتها في الخارج. فعلى الرغم من أن حكومة الولايات المتحدة أعلنت في آذار/مارس ٢٠١٦ أن الدولار يمكن أن يستخدم في بعض المعاملات، فإن كوبا لم تتمكن بعد من إجراء أي معاملات مصرفية بالدولار عن طريق مصارف في البلدان الثالثة، التي لا تزال تتوخى الحذر إزاء احتمال فرض غرامات قد تبلغ عدة ملايين من الدولارات بسبب تجهيز معاملات من كوبا. كما لا يسمح للمصارف الكوبية بإقامة علاقات مراسلة مع المؤسسات المالية في الولايات المتحدة. أما الاستثمارات الأمريكية الحالية القليلة، فقد أذن بها مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية التابع للولايات المتحدة بعد استعراض كل حالة على حدة.

وتجدر الإشارة إلى أن مواطني الولايات المتحدة لا يزالون خاضعين لحظر على السياحة في كوبا. وتأذن حكومة الولايات المتحدة بسفر مواطنيها إلى كوبا فقط للأغراض التي تتوافق مع ١٢ فئة، بعد الحصول على ترخيص عام. وهذه الفئات هي: (أ) الزيارات الأسرية؛ (ب) المهام الرسمية لحكومة الولايات المتحدة؛ (ج) الأنشطة الصحفية؛ (د) البحوث والاجتماعات المهنية؛ (هـ) الأنشطة الدينية؛ (و) الأنشطة التعليمية؛ (ز) الأنشطة المتعلقة بتنظيم العروض؛ (ح) المسابقات والعروض الرياضية؛ (ط) تقديم الدعم للشعب الكوبي؛ (ي) المشاريع الإنسانية؛ (ك) أنشطة المؤسسات الخاصة أو البحوث أو المؤسسات التعليمية؛ (ل) التصدير أو الاستيراد أو نقل المعلومات أو المواد الإعلامية. وفي أوائل عام ٢٠١٦، تم توسيع نطاق تلك الفئات لتشمل تنظيم الاجتماعات أو المؤتمرات المهنية في كوبا؛ والزيارات الرامية للتأهب للكوارث الطبيعية والاستجابة لها؛ والإنتاجات الفنية في كوبا (بما في ذلك الأفلام والتلفزيون والموسيقى)؛ والمنافسات الرياضية للهواة أو شبه المحترفين؛ والعروض العامة وحلقات العمل والمعارض.

وفيما يتعلق بالتجارة والمسائل القانونية، وقعت إدارة أوباما ٤٨ ساعة قبل انتهاء فترة ولايتها معاهدة الحدود البحرية مع حكومة كوبا لتعيين الحدود في خليج المكسيك. وتمنح هذه المعاهدة البلدين حقوقا حصرية للتنقيب عن النفط والغاز واستغلالهما في المناطق التي يعترف بأنها أراضي خاضعة لسيادة كل منهما. بيد أن مجلس الشيوخ في كونغرس الولايات المتحدة لم يوافق على اعتماد المعاهدة بصورة نهائية، باعتبار الحجج التي قدمتها في صالحها الحكومة المنتهية ولايتها بشأن الحدود والأمن البحري وحماية البيئة. غير أن الإدارة الجديدة، وكمبادرة تنفيذية، يمكنها أن تسير قدما بتلك الحجج أو أن تبطلها بحجج جديدة.

وفي بداية عام ٢٠١٧، كانت ٧٦ شركة لها علامة تجارية مسجلة في كوبا، وكانت ٣٧ شركة تقوم بإجراءات تسجيل علاماتها بهدف دخول السوق الكوبية بالضمانات القانونية اللازمة لعملياتها. ونجحت حكومة كوبا أيضا في تسجيل علاماتها التجارية في الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠١٦، أضفى مكتب التسميات والعلامات والبراءات في الولايات المتحدة الطابع القانوني على تمركز علامة مشروب الروم Havana Club في سوق الولايات المتحدة. وسبق ذلك تخفيف القيود التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة، مما أتاح لأصحاب هذه العلامة الحصول على تصريح عن طريق مكتب مراقبة الأصول الأجنبية لحماية اسمها أثناء عملية التسجيل.

والسلطات الكوبية تدرك أن التدابير التنفيذية المرنة التي تتخذها حكومة الولايات المتحدة تشكل خطوات إيجابية، ولكنها محدودة النطاق والأثر. وعلى وجه الخصوص، ذكرت الحكومة

الكوبية تدابير أخرى يمكن اتخاذها عن طريق أوامر تنفيذية من الرئيس الحالي للولايات المتحدة (وبالتالي لا تستلزم موافقة الكونغرس) وهي^(١٦):

- (أ) السماح لكوبا بفتح مكاتب لمعلومات السفر في الولايات المتحدة؛
- (ب) الإذن بتصدير منتجات الولايات المتحدة إلى كوبا لفائدة الفروع الرئيسية في الاقتصاد الكوبي، مثل التعدين والسياحة والتكنولوجيا الأحيائية وإنتاج النفط؛
- (ج) الإذن باستيراد المنتجات الكوبية غير التي يصنعها القطاع غير الحكومي إلى الولايات المتحدة؛
- (د) الإذن باستيراد أي سلع مصنوعة أو مستمدة من المنتجات المزروعة التي تنتجها أو تصنعها في كوبا المؤسسات التابعة للدولة إلى الولايات المتحدة (النيكل والسكر والتبغ ومشروبات الروم وما إلى ذلك). ففي الوقت الراهن، لا يسمح إلا بدخول المنتجات الأحيائية الصيدلانية؛
- (هـ) السماح بتصدير الإمدادات والمعدات الطبية التي يمكن استخدامها في صنع منتجات التكنولوجيا الأحيائية الكوبية إلى كوبا؛
- (و) السماح بأشكال أوسع من التعاون في تطوير وتسويق المنتجات الدوائية والطبية الحيوية الكوبية المنشأ والإمداد بها، مثل الاستثمار المباشر من شركات الولايات المتحدة والمشاريع المشتركة؛
- (ز) السماح ببيع المواد الخام التي تحتاجها كوبا لإنتاج الأدوية للسكان الكوبيين وسكان البلدان النامية الأخرى؛
- (ح) السماح لشركات الولايات المتحدة بتسويق العلاجات الطبية الكوبية في الولايات المتحدة؛
- (ط) السماح لمواطني الولايات المتحدة بتلقي العلاج الطبي في كوبا؛
- (ي) السماح للكيانات الكوبية (المصارف والشركات) بفتح حسابات مصرفية في الولايات المتحدة؛
- (ك) إصدار تعليمات لممثلي الولايات المتحدة في المؤسسات المالية الدولية بعدم عرقلة منح القروض أو التسهيلات المالية الأخرى إلى كوبا؛
- (ل) الإذن لمواطني وشركات الولايات المتحدة بالاستثمار في كوبا في قطاعات أخرى غير الاتصالات السلكية واللاسلكية، التي تمت الموافقة على الاستثمار فيها بالفعل؛
- (م) الإذن للشركات الفرعية في الولايات المتحدة بالقيام بأعمال تجارية مع كوبا من قبيل ما لا ينطوي على استيراد وتصدير البضائع من كوبا وإليها (التي فرض عليها الحظر بموجب قانون توريتشلي) مثل تقديم الخدمات؛

(١٦) مع معلومات مستقاة من طبعة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ من الصحيفة الكوبية Granma.

- (ن) الإذن لشركات الولايات المتحدة بالقيام بجميع المعاملات وعمليات التصدير ذات الصلة باستغلال واستخراج الموارد الهيدروكربونية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكوبا؛
- (س) الإذن لشركات الولايات المتحدة بالقيام بالمعاملات وعمليات التصدير لمنع حوادث الانسكاب النفطي في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكوبا أو في مياهاها الإقليمية؛
- (ع) الإذن للشركات الأجنبية باستخدام المنصات النفطية في أعماق البحار لأغراض الاستغلال والاستخراج إذا شملت عناصر من الولايات المتحدة بنسبة تزيد على ٢٥ في المائة؛
- (ف) الإذن للمنصات المملوكة للأجانب بالمشاركة في التنقيب عن النفط في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكوبا وباستخدام منتجات تكنولوجية من الولايات المتحدة؛
- (ص) إلغاء قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص، وهي التصنيف الذي يطبق على الشركات الكوبية أو الشركات الأجنبية التي لها مصالح في كوبا. فعندما تضاف هذه الشركات إلى هذه القائمة، فإنها تصبح خاضعة لجميع أحكام الحصار وغير قادرة على إجراء معاملات تجارية أو مالية مع الولايات المتحدة أو مع كيانات أجنبية في البلدان الأخرى التي لها روابط مع الولايات المتحدة^(١٧).
- أما بالنسبة لإدارة الرئيس الجديد دونالد ترامب وسياساته تجاه كوبا، فإن وزير الخارجية في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة، ريكس تيلرسن، أعلن في أوائل عام ٢٠١٧ أنه سيقترح استعراضاً "من أعلى إلى أسفل" للسياسات الحالية بشأن كوبا.

وفيما يتعلق بالزراعة، فقد بعثت نحو مائة من المنظمات الزراعية في الولايات المتحدة برسالة إلى الرئيس ترامب تدعو فيها إدارته إلى أن تظل ملتزمة بإحراز تقدم في العلاقات التجارية بين البلدين. وكانت تلك الرسالة مبادرة اتخذتها مؤسسة USA Rice ومؤسسة Engage Cuba، وهي ائتلاف يؤيد تطبيع العلاقات، ووقعها ما يزيد عن ١٠٠ من منظمات الولايات المتحدة التي لها صلة بالزراعة والتجارة ومختلف الأعمال التجارية الأخرى في القطاع الزراعي.

وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، حين قيام حكومة الرئيس ترامب، تم إفراغ حمولة ٤٠ طناً من فحم مارابو المنتج في كوبا في بورت إفريغليدز في فورت لودرديل بولاية فلوريدا. وأفادت وكالة برينسا لاتينا للأبناء بأن سعر الطن الواحد بلغ ٤٢٠ دولار، أي بتكلفة مجموعها ١٦ ٨٠٠ دولار. وقامت Coabana Trading وشركة فرعية تابعة لمؤسسة Reneo Consulting، بشراء ذلك الفحم من تعاونية للمنتجين الكوبيين وجعلتها أول المنتجات المصدرة إلى الولايات المتحدة من كوبا في العقود الأخيرة. كما يشمل الاتفاق المبرم بين Coabana Trading ومؤسسة الأعمال التجارية Cubaexport التي تملكها الدولة الكوبية بيع وتصدير العسل والقهوة. بيد أن حاكم ولاية فلوريدا، ريك سكوت، هدد بخفض التمويل وبفرض جزاءات أخرى على موانئ الشركة التي تتلقى المنتجات الكوبية. وقد أدى ذلك إلى انسحاب موانئ مثل إفريغليدز وبالم بيتش وتامبا من المفاوضات المتعلقة باستقبال هذه المنتجات.

(١٧) في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة المالية أن ١٧ شركة و ١١ شخصاً سيرفعون من هذه القائمة. وقرر المكتب إلغاء القيود المفروضة على شركات وأشخاص من الأرجنتين واليابان والمكسيك وهولندا وبنما والمملكة المتحدة. ومن بين هذه الشركات السبع عشرة شركة CaribSugar التي يوجد مقرها في لندن؛ وشركة Nippon-Caribbean، طوكيو؛ وشركة Corporación Argentina de Ingeniería y Arquitectura، بوينس آيرس؛ وشركة Curef Metal، روتردام؛ وشركة Exportadora del Caribe، مكسيكو سيتي؛ وشركة Mariscos de Farallón، بنما.

استمرار الجزاءات المفروضة على الشركات التي تتاجر مع كوبا: من أحدث الأمثلة

فرضت الولايات المتحدة غرامة على الشركة الأمريكية المتعددة الجنسيات *National Oilwell Varco* وشركتيها الفرعيتين *Dreco Energy Services* و *National Oilwell Varco Elmar*

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أمر مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية الشركات الأمريكية المذكورة أعلاه بدفع غرامة قدرها ٩٧٦ ٠٢٨ ٥ دولارا عن بيعها منتجات إلى كوبا. وخلص المكتب إلى أن شركة *Dreco Energy Services* أجرت ٤٥ معاملة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ تعلقت ببيع منتجات إلى كوبا بقيمة إجمالية قدرها ٩٦٤ ١٧٠٧ دولار.

وفيما يخص الشركة الفرعية *National Oilwell Varco Elmar*، فقد شاركت في معاملتين لأغراض بيع سلع وخدمات إلى هافانا لقاء ما مجموعه ١١٩ ١٠٣ دولار. والواقع أن شركة *National Oilwell Varco* دفعت ٢٥ مليون دولار كجزء من اتفاق مع مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، ووزارتي العدل والتجارة الأمريكيتين وإدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك في الولايات المتحدة عن انتهاك الجزاءات المفروضة على كوبا منذ عام ٢٠٠٢.

فرضت الولايات المتحدة غرامة على المنظمة غير الربحية *Responsible Cuba Policy Alliance for Foundation* (مؤسسة التحالف من أجل سياسة مسؤولة بشأن كوبا)

في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، فرضت وزارة المالية الأمريكية غرامة قدرها ١٠ ٠٠٠ دولار على مؤسسة التحالف من أجل سياسة مسؤولة بشأن كوبا. وذكر مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية أن التحالف قام بتنسيق رحلات إلى كوبا في الفترة بين آب/أغسطس ٢٠١٠ وأيلول/سبتمبر ٢٠١١ لمواطنين أمريكيين لم يكن لهم السفر في إطار إحدى الفئات الاثنتي عشرة المعتمدة.

فرضت الولايات المتحدة غرامة على المصرف الكندي *Toronto Dominion*

في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، فرضت وزارة المالية الأمريكية غرامة قدرها ٧٥٠ ٩٥٥ دولار على المصرف الكندي *Toronto Dominion* لانتهاكه قوانين الحظر. ووفقا للمعلومات الواردة من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، فقد أجرى هذا المصرف بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١١ معاملات عبر النظام المالي للولايات المتحدة لفائدة شركة كندية كانت تمول عمليات تجارية في كوبا.

ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عندما أعلنت الحكومتان الأمريكية والكوبية بداية عملية تطبيع العلاقات بينهما، فإن الولايات المتحدة فرضت غرامات على سبعة كيانات أمريكية وأربعة كيانات أجنبية بلغ مجموعها ٣٥٩ ٦٢٣ ٨٤٣ دولار.

وعلى وجه الخصوص، خلال فترة ولاية الحكومة الممتدة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٦^(١٨)، فرضت ٥٢ غرامة لأجل انتهاكات أنظمة الجزاءات المفروضة على كوبا وبلدان أخرى بما مجموعه ٦٠٥ ٣٥٨ ٤٠٤ ١٤ دولار.

(١٨) انتهت مدة ولاية إدارة الرئيس أوباما في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

معارضة المجتمع الدولي للحصار

في أحدث دورة للجمعية العامة، اعتمدت الدول الأعضاء القرار الخامس والعشرين من القرارات التي تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وصوت في المجموع ١٩١ بلدا، وهي أغلبية ساحقة، لصالح إنهاء الحصار المفروض على كوبا. ولأول مرة في تاريخ التصويت، امتنعت الولايات المتحدة وإسرائيل عن التصويت. ومنذ عام ١٩٩٢، يُصوّت سنويا في الجمعية العامة على القرار الداعي إلى إنهاء الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة. ويجتذى هذا القرار بتأييد متزايد: ففي عام ٢٠١٥، صوت ١٩١ بلدا لصالح إنهاء الحظر ولم يصوت ضده سوى الولايات المتحدة وإسرائيل.

الأثر الاقتصادي الكلي للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي

يفيد أحدث تقرير قدمته الحكومة الكوبية أن في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى آذار/مارس ٢٠١٦، بلغت الأضرار الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الحصار ٤,٦٨ بليون دولار بالأسعار الحالية^(١٩). وكمؤشر على حجم هذه الجزاءات، فقد بلغ مجموع الإيرادات المتأتية من السياحة في كوبا في عام ٢٠١٥ ما قدره ٢,٨١٩ بليون دولار بالقيمة الحالية للدولار. وتبلغ قيمة الأضرار الاقتصادية المتراكمة على امتداد أكثر من ٥٥ سنة ما قدره ٧٥٣,٦٨٨ بليون دولار، مع مراعاة الانخفاض في سعر الذهب. وبالأسعار الحالية، فإن تلك الأضرار تتجاوز ١٢٥ بليون دولار.

ويمكن توزيع الأضرار على النحو التالي: (أ) الإيرادات التي يتعذر الحصول عليها من الصادرات؛ (ب) الخسائر المتكبدة بسبب إعادة التوزيع الجغرافي للتجارة؛ (ج) الآثار على الإنتاج والخدمات؛ (د) الخسائر النقدية والمالية؛ (هـ) الآثار على ممارسة الحقوق وعلى الخدمات المقدمة إلى السكان؛ (و) الآثار الناجمة عن الحصار التكنولوجي؛ (ز) التحريض على الهجرة^(٢٠) وهجرة ذوي الكفاءة. وقد تضرر قطاع الرعاية الصحية بشكل خاص، حسب إفادة الوزير الكوبي برونو رودريغيز، الذي قال: "إن فرض شروط تمييزية وباهظة التكلفة، مقترنا بآثار الحصار الرادعة، يقيد

(١٩) يمكن الاطلاع على النص الكامل لتقرير الحكومة الكوبية على الموقع: www.cubavsbloqueo.cu/sites/default/files/InformeBloqueo2016EN.pdf

(٢٠) فيما يتعلق بالهجرة، في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قبل أيام عن انتهاء مدة ولايته، وقع الرئيس باراك أوباما أمرا تنفيذيا يلغي السياسة التي وضعها سلفه الديمقراطي في البيت الأبيض، الرئيس بيل كلينتون، المعروفة باسم سياسة "الأقدام الجافة/الأقدام المبللة". وكانت هذه السياسة تسمح للمهاجرين الكوبيين الذين يصلون إلى أراضي الولايات المتحدة بالحصول على تصاريح تمنحهم الإقامة القانونية والأمن ورخص العمل، فضلا عن إمكانية تقديم طلب للحصول على الإقامة الدائمة بعد مرور سنة واحدة ويوم واحد عن وصولهم (ومن ثم الاستفادة من قانون تسوية وضع الكوبيين). ويستجيب الأمر التنفيذي الجديد جزئيا لنداءات الحكومة الكوبية، التي نددت مرارا وتكرارا بهذه الحوافز على الهجرة غير القانونية باعتبارها لانسانية، نظرا لعدد الضحايا الذي تسببت فيه الهجرة غير الشرعية، وباعتبارها محاولة لزعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي في كوبا. وقد تم إنهاء برنامج الإفراج المشروط عن الكوبيين المهنيين في المجال الطبي. ففي إطار هذا البرنامج، طلب آلاف المهنيين الكوبيين العاملين في "بعثات أممية" اللجوء في الولايات المتحدة.

مشتريات الأغذية واقتناء الأدوية والكواشف الكيميائية وقطع الغيار للمعدات الطبية، والأدوات والمنتجات الأخرى في السوق الأمريكية^(٢١).

السياسة الجديدة لحكومة الولايات المتحدة تجاه كوبا

في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أعلن الرئيس ترامب في مؤتمر عُقد في ميامي عن السياسة الجديدة تجاه كوبا. وفي اليوم نفسه، أصدر البيت الأبيض مذكرة^(٢٢) تصف السياسة والإطار الزمني لتنفيذ التدابير الجديدة المعلن عنها. وباختصار، فإن السياسة الجديدة تحد من المعاملات الاقتصادية والتجارية والمالية التي تقوم بها شركات الولايات المتحدة مع الشركات المرتبطة بالقوات المسلحة الثورية (وبخاصة مع مجموعة إدارة الشركات Grupo de Administración Empresarial، التي يقودها مسؤولون عسكريون وتشمل القطاعات الرئيسية للاقتصاد الكوبي، مثل السياحة والتكنولوجيا الأحيائية والنقل). كما تفرض السياسة الجديدة قيوداً إضافية على مواطني الولايات المتحدة الراغبين في السفر إلى كوبا في إطار إحدى الفئات الاثنتي عشرة المأذون لها سابقاً في إدارة الرئيس أوباما.

وعلاوة على ذلك، ستُفرض قيود على السفر لأغراض التعليم غير الجامعي، الذي يجب أن يتم في إطار المجموعات. وفي الأساس، فإن إدارة الرئيس ترامب أمرت بإنهاء السفر الفردي لأجل "لقاء الناس"، الذي كان يتيح سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا دون رعاية أي منظمة.

وتنص المذكرة تحديداً على أن السياسة الجديدة تؤكد من جديد حصار الولايات المتحدة المفروض على كوبا وتعارض النداءات المنبثقة عن الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية التي تدعم كوبا وتدعو إلى إنهاء الحصار. وتدعو هذه السياسة أيضاً إلى تقديم تقارير منتظمة عن التقدم الذي تحرزه كوبا، إن وجد، في تحقيق قدر أكبر من الحرية السياسية والاقتصادية.

وفي الوثيقة نفسها، يوعز الرئيس ترامب إلى وزارة المالية ووزارة التجارة أن تبدأ عملية إصدار لوائح تنظيمية جديدة في غضون ٣٠ يوماً من تاريخ المذكرة. وتجدد الإشارة إلى أن التغييرات في السياسات العامة لن تصبح سارية المفعول إلا بعد انتهاء الوزارتين من وضع الصيغة النهائية للوائح التنظيمية الجديدة، وهي عملية يمكن أن تستغرق عدة أشهر. وتحل السياسة الجديدة محل مذكرة التوجيهات الرئاسية رقم ٥٢ بشأن الأمن الوطني المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ والمتعلقة بسياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا، ومذكرة التوجيهات الرئاسية رقم ٤٣ بشأن السياسات المؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ حول تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا.

(٢١) الملاحظات التي أدلى بها وزير خارجية كوبا، برونو رودريغيز، أثناء عرض مشروع القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

(٢٢) المذكرة الرئاسية بشأن الأمن القومي المتعلقة بتعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا. يمكن الاطلاع على النص الكامل لهذه الوثيقة على الموقع: www.whitehouse.gov/the-press-office/2017/06/16/national-security-presidential-memorandum-strengthening-policy-united.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ أيار/مايو ٢٠١٧]

الحالة العامة: آثار الحظر على قطاعات الأمن الغذائي والزراعة ومصائد الأسماك والصناعة الغذائية

يمكن تلخيص التغييرات الرئيسية التي طرأت منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق على

النحو التالي:

(أ) يقدر ما أنتجته كوبا من الحبوب في عام ٢٠١٦ بنحو ٦٩٠.٠٠٠ طن (بما يقابله من الأرز المبيّض)، أي بما يزيد عن إنتاج عام ٢٠١٥ بحوالي ٧ في المائة، ولكن ذلك يظل دون متوسط إنتاج البلد لفترة الخمس سنوات بسبب ما عانى منه من جفاف شديد في النصف الأول من العام من جراء ظاهرة النينو وتأثير إعصار ماثيو في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

(ب) يقدر أن محدودية المياه المتوافرة للري قد أبطقت على إنتاج الأرز غير المقشور في عام ٢٠١٦ في كوبا دون مستويات عام ٢٠١٣، حيث بلغ ٤٦٥.٠٠٠ طن (٣١٠.٠٠٠ طن بما يقابله من الأرز المبيّض). وتشير التوقعات المبكرة لموسم ٢٠١٧ إلى أن إنتاج الأرز ما زال في طريقه إلى الانتعاش، على الرغم من أن القيود المستمرة على إمدادات المياه قد تحد من توسع مناطق زراعة الأرز للموسم الرابع على التوالي. ويقدر إنتاج الذرة في عام ٢٠١٦ بـ ٣٨٠.٠٠٠ طن، أي بزيادة قدرها ٥ في المائة عن إنتاج عام ٢٠١٥ الذي كان منخفضا بسبب الجفاف. وكانت الزيادة في إنتاج الذرة أقل من المتوقع أصلا، مما عكس انخفاضاً في الغلة وخسائر في المحاصيل من جراء إعصار ماثيو. إلا أن الكميات المستوردة من الحبوب ظلت مستقرة في السنوات الأخيرة، فقد بقيت في حدود مليوني طن، ويُتوقع أن تغطي في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ حوالي ثلثي الاستهلاك المحلي للبلد.

أما آثار الحظر الرئيسية على الزراعة ومصائد الأسماك وتربية الماشية والصناعة الغذائية، فينبغي

مواصلة النظر إليها من منظورين مختلفين هما:

(أ) تفضي استحالة الاستفادة الكاملة من إمكانيات التصدير (فيما يتعلق بالبن، والعسل، والتبغ، وجراد البحر الحي، ومنتجات تربية الأحياء المائية) إلى أقرب الأسواق (الولايات المتحدة الأمريكية) إلى خسائر كبيرة، لأنه يتعين بيع تلك المنتجات لأسواق أبعد موقعا، مع ما يترتب عن ذلك من ارتفاع في تكاليف التسويق والتوزيع، وهو ما يؤثر سلبا على عائدات البلد من النقد الأجنبي وقدرته على شراء المنتجات الأساسية، ولا سيما الأغذية؛

(ب) إن ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج في قطاعات الزراعة ومصائد الأسماك وتربية الماشية (الوقود، وقطع الغيار اللازمة لآلات الزراعة، والأعلاف الحيوانية، ومنتجات الصحة النباتية والحيوانية والأسمدة، والمنتجات التكنولوجية الحديثة مثل مبيدات الأعشاب ومبيدات الحشرات القليلة السمية وغيرها من مبيدات الآفات الشديدة الفعالية أو الأدوية البيطرية، وعُدّد تشخيص الأمراض التي لا تنتجها في كثير من الحالات سوى شركات في الولايات المتحدة) يؤدي إلى خفض الربحية وتدني قدرة البلد على تلبية الطلب المحلي على الأغذية. وعقب إدخال تعديلات معينة على أنظمة مراقبة الأصول

الكوبية وأنظمة إدارة الصادرات المعمول بها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ينبغي الآن أن تكون صادرات الولايات المتحدة من مبيدات الأعشاب والآفات والحشرات إلى كوبا أسهل.

وعلى العموم، يترتب عن الحظر آثار سلبية للغاية على الميزان التجاري لكوبا وعلى إيراداتها من العملة الأجنبية، وكذلك على إمدادات البلد من المنتجات الغذائية والزراعية. ومن العقبات التي تواجهها حكومة كوبا في عملية التحديث الاقتصادي الجارية النقص الحاد في العملة الأجنبية. والوجه الرئيسي للإنفاق بالعملة الأجنبية هو شراء المنتجات الزراعية الذي يصل إلى مبلغ سنوي يناهز ٨٠٠ مليون دولار.

ويؤثر الحظر على استيراد المنتجات الغذائية للاستهلاك البشري، ولا سيما المنتجات الموجهة للبرامج الاجتماعية، بما أن القيود المفروضة بموجب الحظر تقلل من كمية تلك المنتجات ونوعيتها، مما يؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي للفئات السكانية الضعيفة. ويقدر الضرر الاقتصادي الإجمالي الذي لحق بالقطاع الزراعي في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى أيار/مايو ٢٠١٦ بمبلغ ٤٢٩ ٥١٧ ١٨٣ دولاراً.

وهناك مشكلة أخرى ناجمة عن الحظر تتمثل في صعوبة حصول كوبا على التمويل الخارجي المتعدد الأطراف للبرامج الإنمائية في مجال التنمية الزراعية والريفية بوجه عام، وفي ما يتصل بذلك من عدم توافر الموارد لتصليح المعدات والبنى التحتية الزراعية وتحديثها.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من صعوبة قياس الأثر المباشر على الاقتصاد الكوبي، فقد وقعت كوبا والولايات المتحدة في عام ٢٠١٦ مذكرة تفاهم بشأن الزراعة والميادين المتصلة بها. ومن المتوقع أن تعزز هذه المذكرة التعاون في قضايا مثل التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والصحة النباتية والحيوانية، والمعايير، وحفظ الغابات. وفي عام ٢٠١٧، تم أيضا التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن الصحة الحيوانية والنباتية ترمي إلى تحسين التعاون في مجالات تلك الصحة وحماتها والحجر الصحي.

وتتأثر بالحظر تأثيراً مباشراً حتى عمليات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وإن كانت هذه المنظمة مستثناة منه رسمياً. غير أن تأخير أو وقف المدفوعات إلى موظفي منظمة الأغذية والزراعة (حتى وإن كانت باليورو) وإلى مقدمي الخدمات المتعلقة بمشتريات المشاريع يقللان استعداد الموردين للبيع لمكتب المنظمة في كوبا ويزيدان تكاليف الشراء من الموردين القلائل المتبقين.

آثار الحظر على عينة من السلع الأساسية الزراعية

الحبوب

يقدر حجم الضرر الاقتصادي الذي يلحقه الحظر بإنتاج الحبوب بمبلغ ٨٣٠ ٤٤٧ ٢ دولاراً. وينتج ٨٣٠ ٥٧١ دولاراً من هذا المبلغ عن فوارق الأسعار بين شراء مستلزمات الإنتاج من الولايات المتحدة وشرائها من أسواق أبعد وأكثر كلفة. ومن الأمور التي لها تأثير خاص صعوبة الحصول على بذور جيدة، التي تتفاقم من جراء احتكار عدد قليل من الشركات المتعددة الجنسيات لسوق البذور الدولية. ويقدر الضرر الاقتصادي الناجم عن هذا العامل بمبلغ ١٠٥٧ ١٢٥ دولاراً.

وتشير التوقعات الأولية لإنتاج الحبوب (بما يقابله من الأرز المبيّض) في كوبا في عام ٢٠١٧ إلى بلوغ ناتج مقداره ٧٦٠ ٠٠٠ طن، أي بزيادة عن إنتاج عام ٢٠١٦ تناهز ١٠ في المائة. وقد تم الانتهاء من زراعة أرز الموسم الجاف لعام ٢٠١٧ في نيسان/أبريل، رغم استمرار التحدي الناجم عن محدودية إمدادات المياه. لكن التنبؤات الجوية تشير إلى أن تساقطات الأمطار بين أيار/مايو وتموز/يوليه ستبقى ضمن المستويات العادية في جميع أنحاء الجزيرة، مما قد يعود بالفائدة على محاصيل الموسم الرئيسي التي تزرع في أيار/مايو. وتستمر أيضا الاستثمارات التي تقودها الدولة في البنى الأساسية للري والصرف، بعد أن أسهمت في تحقيق تحسينات مطردة في الغلة في السنوات الأخيرة. ويتوقع أن تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى رفع إنتاج الأرز في كوبا إلى ٥٢٠ ٠٠٠ طن في عام ٢٠١٧ (٣٤٧ ٠٠٠ طن بما يقابله من الأرز المبيّض)، أي بزيادة قدرها ١٢ في المائة عن مستوى عام ٢٠١٦.

وعلى الرغم من استمرار الحكومة في بذل الجهود لتحرير الإنتاج المحلي وتعزيزه، لا تزال كوبا تعتمد اعتمادا كبيرا على استيراد الأرز لتغطية احتياجاتها الاستهلاكية. ونظرا لقيود الإنتاج التي يفرضها عدم كفاية إمدادات المياه، فمن المتوقع أن تظل واردات الأرز عند مستويات أعلى من المتوسط تقارب ٥٢٠ ٠٠٠ طن في السنة التقويمية ٢٠١٧. وقد أسفرت قيود الدفع والقيود المالية التي يفرضها الحظر عن أثر كبير على شحنات الأرز من الولايات المتحدة إلى كوبا. وتقريبا لم يتم شحن أي كمية من الأرز من الولايات المتحدة إلى الجزيرة منذ عام ٢٠٠٨. وبدلا من ذلك، تعتمد كوبا على فييت نام لتوفير معظم احتياجاتها من الأرز من خلال ترتيب بين الحكومتين يسمح لكوبا بتأجيل مدفوعات ما تشتريه. وتورد الكميات المتبقية من مصدريين من أمريكا الجنوبية هم البرازيل والأرجنتين ومؤخرا أوروغواي. ولم تترجم التعديلات التي أدخلت على الحظر المفروض منذ عام ٢٠١٥، ولا سيما إعادة تفسير شرط "الدفع نقدا ومقدما" على أنه يعني "الدفع نقدا قبل نقل الحق في الملكية والحيازة"، إلى إنعاش لشحنات الأرز من الولايات المتحدة إلى كوبا، وذلك نظرا لاستمرار القيود المفروضة على خيارات التمويل ولتقديم موردي الأرز البديل شروطا أيسر. ومع ذلك، فإن صناعة الولايات المتحدة تؤكد أنه يمكن أن توفر ما يصل إلى ٣٠ في المائة من احتياجات كوبا من واردات الأرز في غضون سنتين من رفع الحظر، وذلك بفضل الميزة التجارية التي يتيحها قرب البلدين جغرافيا. أما فيما يتعلق بالحبوب الخشنة فيتوقع أن تبلغ الواردات ٨٠٠ ٠٠٠ طن في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ (تموز/يوليه - حزيران/يونيه)؛ في حين يتوقع أن تصل الواردات من القمح إلى حوالي ٧٦٠ ٠٠٠ طن. وعموما، تشكل الواردات من الحبوب ما يقرب من ثلثي الاستهلاك المحلي.

البذور الزيتية

إنتاج كوبا من البذور الزيتية غير كبير، ومن ثم يكاد البلد يعتمد كلياً على الاستيراد لتلبية احتياجاته من الزيوت النباتية ومن الدقيق النباتي. وأغلب السلع الأساسية المستوردة هي الصوجة وزيتها ودقيقها. وعندما دخل الحظر التي تفرضه الولايات المتحدة حيز النفاذ، أصبحت البرازيل والأرجنتين الموردين الرئيسيين للصوجة ومشتقاتها. وقام كل من المكسيك وكندا في بعض المناسبات بشحن كميات من ذلك المنتج إلى كوبا. واستوردت كوبا منتجات البذور الزيتية المستخرجة من غير الصوجة من عدة دول منها الأرجنتين وكندا والصين والمكسيك والاتحاد الأوروبي. وفي عام ٢٠٠٢، استؤنف استيراد الصوجة ومشتقاتها من الولايات المتحدة. وفي ذلك العام، وعقب تنفيذ قانون الولايات المتحدة لتعديل العقوبات التجارية وتعزيز الصادرات، ونتيجة للقرب الجغرافي، أصبحت الولايات المتحدة المورد الرئيسي

للصوغة وزيتها ودقيقها إلى كوبا، فحلّت وارداتها إلى حد كبير محل الواردات من مناطق أخرى. وفي ما يخص دقيق الصوغة، لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بهذه المرتبة حتى اليوم، ولكن يستعاض تدريجياً عن مبيعاتها من الصوغة وزيتها بعروض أكثر تنافسية من الأرجنتين والبرازيل. ونظراً إلى التطبيع الجاري للعلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، فقد تزيد الإصلاحات المحتملة من تنافسية صادرات الولايات المتحدة من الصوغة وزيتها، وهو ما سيزيد خيارات الاستيراد المتاحة لكوبا.

السكر الخام

وفقاً لأحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، زاد إنتاج السكر في كوبا بمقدار ٢٠٠ ٠٠٠ طن خلال السنة المحصولية ٢٠١٦/٢٠١٧، ليصل إلى مليوني طن، أي بزيادة بنسبة ١١ في المائة عن الموسم السابق، مما يجعل ذلك القطاع أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً. وتعزى الزيادة إلى تحسّن معدلات استخلاص السكر بالاقتران مع اتساع رقعة المساحات المحصودة، وإلى الاستثمارات الأخيرة في ميكنة هذا القطاع. ومع أنه لم يطرأ تعيّر كبير على حجم الاستهلاك، حيث ظل مستقراً في ٦٠٠ ٠٠٠ طن، فقد زادت صادرات السكر بنسبة تقدر بحوالي ١٦ في المائة، وكانت الصين والاتحاد الروسي وجهتها الرئيسية. وتشير التقديرات الأولية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى أن الإنتاج آخذ في الارتفاع، نظراً لأن الأحوال الجوية كانت مواتية في بداية الموسم الزراعي وبفضل الاستثمارات الأخيرة في هذا القطاع. وأفضى الحظر مع مر السنين إلى قلة توافر قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج الزراعي. وبحول الحظر أيضاً، من خلال حصص التعريفات الجمركية المفروضة على السكر الخام، دون وصول كوبا إلى سوق الولايات المتحدة وإلى بورصة القهوة والسكر والكافوا في نيويورك.

اللحوم

شهد الإنتاج الوطني من اللحوم نمواً بطيئاً، إذ استقر في ٣٢٦ ٠٠٠ طن في عام ٢٠١٦. ويشكل لحم الخنزير أهم فئة من فئات اللحوم، يليه لحم البقر ثم لحم الدواجن. واستوردت كوبا ٢٨٨ ٠٠٠ طن من اللحوم في عام ٢٠١٦. والنوع الرئيسي من اللحوم المستوردة هو لحم الدواجن، يليه لحم البقر ولحم الخنزير. وفي عام ٢٠١٦، تم استيراد ٢٤٢٠٠٠ طن من لحم الدواجن، وكانت الولايات المتحدة منشأ نسبة ٦٧ في المائة منها، في حين وُردت البرازيل نسبة أخرى منه بلغت ٢٧ في المائة. والبرازيل وكندا والاتحاد الأوروبي هي المصادر الرئيسية لاستيراد لحم البقر ولحم الخنزير. والضرر الذي [يلحق الاقتصاد بسبب بطء نمو صناعة اللحوم ضرر كبير يعزى أساساً إلى ارتفاع تكلفة استيراد الأعلاف الحيوانية؛ وإلى فارق أسعار استيراد تلك الأعلاف من الأسواق البعيدة؛ وإلى صعوبة الحصول على التكنولوجيات الحديثة والصعوبات التي تعترض نظم الصناعة التحويلية والتوزيع والأدوية البيطرية وغيرها من مستلزمات الإنتاج. ورغم التغييرات الأخيرة التي طرأت على سياسات الحكومة لفائدة تنمية الزراعة الوطنية، فإن القيود المتعلقة بسبل الحصول على الموارد المالية والتكنولوجيات ومحدودية البنى التحتية أمران يعوقان زيادة الإنتاجية. وتعني القيود المفروضة على استيراد التكنولوجيا وتقنيات علم الوراثة أنه يتعذر بالضرورة الوصول إلى أقل مصادر الإمدادات كلفة وأنسبها.

منتجات الألبان

يشكل قطاع الألبان الوطني أحد المجالات ذات الأولوية في سياسة حكومة كوبا في مجال الغذاء، التي تهدف إلى جعل البلد أقل اعتماداً على الأغذية المستوردة. وتمثل القيود التي تحول دون نمو هذا القطاع في ارتفاع تكلفة الأعلاف المستوردة ومحدودية توافر الوقود المستعمل في النقل والتوزيع.

ولم يسجل إنتاج الحليب في كوبا زيادة كبيرة منذ عام ٢٠١٣، ويقدر أنه قد بلغ ٦٠٣ ٠٠٠ طن في عام ٢٠١٦. وتشكل الواردات نحو ٨٠ في المائة من الاستهلاك المحلي. ويعدّ مسحوق الحليب أهم المنتجات المستوردة، وتأتي إمداداته أساساً من أوروبا وأمريكا اللاتينية وأوقيانوسيا (نيوزيلاندا). وتبلغ قيمة مسحوق الحليب وحده ٤٠٠ مليون دولار، أي ما يعادل ٢٠ في المائة من مجموع الإنفاق بالعملة الأجنبية. ومن ثم، فإن من الأهداف الرئيسية للسياسة الزراعية الحالية الاستعاضة عن الواردات من مسحوق الحليب بالإمدادات المحلية. ولمواجهة هذا التحدي في عام ٢٠١٧، تلقت الحكومة قرضاً قدره ٣٠ مليون دولار من مجتمع التعاون الدولي. ومن المتوقع أن يسدّد البلد هذا القرض من الإيرادات المتأتية من زيادة الإنتاج وما يتصل بذلك من أثر على الوفورات الاقتصادية الناتجة عن تعويض واردات مسحوق الحليب. ولا يتطلب تحقيق هذا الهدف زيادة الإنتاج فحسب، بل يتطلب زيادة ما ينتج بكل وحدة من وحدات مستلزمات الإنتاج، بأسعار تعادل الأسعار العالمية أو تقل عنها. وهذا يعني زيادة مستوى إنتاجية قطاع الألبان بصورة مستدامة.

المنتجات السمكية

المنتجات السمكية مهمة بالنسبة للأمن الغذائي في كوبا باعتبارها مصدراً للتغذية ولالإيرادات المتأتية من الصادرات. وتتكون جميع الصادرات السمكية لكوبا تقريباً من منتجات عالية القيمة، ومنها على الأخص المنتجات المجمدة من جراد البحر والأربيان التي يشتد عليها الطلب في السوق الدولية. غير أن الحظر يحول دون إمكانية الوصول إلى سوق الولايات المتحدة التي تعدّ أحد أهم الأسواق وأكبر مستورد للأسماك والمنتجات السمكية في العالم. ونتيجة لذلك، تضطر كوبا للتصدير إلى وجهات أبعد، فتتكبد تكاليف أعلى للتسويق والتوزيع. وبالإضافة إلى ذلك، نجم عن الأزمة الاقتصادية في بعض أسواقها تأثيراً سلبياً على الطلب في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤، مما أدى إلى انخفاض الصادرات. وفي عام ٢٠١٥، ونتيجة لتحسُّن الطلب، وصلت الصادرات إلى ما يقدر به ٥٣ مليون دولار، أي بزيادة نسبتها ٢٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٤ ولكن بانخفاض نسبته ١٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١ و ٣٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٥. وسجلت الواردات من الأسماك، التي تتكون بصورة رئيسية من منتجات سمكية منخفضة القيمة، زيادة في عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٤، حيث بلغت ما يقدر به ٤١ مليون دولار.

التبغ

يقدر الأثر الاقتصادي للحظر المفروض على قطاع التبغ بمبلغ ١١٧ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار بسبب نقص الإيرادات من المبيعات المحتملة إلى سوق الولايات المتحدة. ويقدر أن الزيادة في أسعار المواد الخام وقطع الغيار والتبغ والمعدات التي لا يمكن شراؤها في سوق الولايات المتحدة تسفر عن أثر اقتصادي قدره ١٠٢٠ ٨٠٠ دولار.

الفواكه

يقدر ما ينتج عن الحظر المفروض على قطاع الفواكه من أثر اقتصادي بأكثر من ٢٧٠ ٥٠٠ ١ دولاراً، ويعزى ذلك إلى الاختلاف في الأسعار نتيجة للتحويل في أسواق الاستيراد.

العسل

يقدر الأثر الاقتصادي للحظر بمبلغ ٩٤٠ ٨١ دولاراً بسبب خسران الإيرادات من المبيعات المحتملة إلى سوق الولايات المتحدة.

الحوامض

يقدر الأثر الاقتصادي للحظر المفروض على قطاع الحوامض بمبلغ ٦١٥ ٥٥٨,٩٦ دولاراً بسبب خسران الإيرادات من المبيعات المحتملة إلى سوق الولايات المتحدة.

البذور

يقدر الأثر الاقتصادي للحظر بمبلغ ٢١ ٧٨٦,٣١ دولاراً يمثل ما يُدفع إلى بلدان ثالثة.

إنتاج الزيوت النباتية

يقدر الأثر الاقتصادي للحظر بمبلغ ٥٦٠ ٠٠٠ دولاراً بسبب خسران الإيرادات من المبيعات المحتملة إلى سوق الولايات المتحدة.

الغابات

يقدر الأثر الاقتصادي للحظر بمبلغ ٢٤ ٣٣٦ ٠٠٠ دولاراً نتيجة لعدم إمكانية الحصول على معدات وتكنولوجيا أفضل. ويعالج انخفاض مستويات الإنتاج المحلي باستيراد الأخشاب من بلدان ثالثة.

المساعدة التقنية التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة إلى كوبا

تواصل منظمة الأغذية والزراعة تقديم الدعم إلى حكومة كوبا، ولا سيما في تعزيز التنمية الريفية ومصائد الأسماك، مع التركيز على الأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد منظمة الأغذية والزراعة المؤسسات الكوبية في تنظيم العديد من المؤتمرات والمناسبات الدولية في مجالات الزراعة المستدامة، والزراعة العضوية، والإنتاج الحيواني ومراقبة الصحة الحيوانية؛ والتعاونيات والزراعة الأسرية؛ ومصائد الأسماك وما يتصل بها من سياسات؛ والغابات والتنوع البيولوجي؛ والبيئة وتغيّر المناخ. وعلاوة على ذلك، تساعد المنظمة الخبراء الكوبيين في تقديم المساعدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفي حضور الاجتماعات المتعلقة بالاتفاقيات والاتفاقات الدولية؛ ويؤثر الحظر أيضاً على لوجستيات السفر وحجوزات الطيران.

وفي سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تدعم منظمة الأغذية والزراعة كوبا في المشاركة في نشاط مشترك مع المنظمة الإقليمية الدولية لصحة النبات والحيوان، هدفة القضاء على طاعون الخنازير العادي في الجمهورية الدومينيكية وكوبا وهايتي.

ويتواصل تقديم الدعم التقني إلى كوبا بخصوص إدارة مدة صلاحية مبيدات الآفات، وذلك في إطار المبادرات الإقليمية المنفذة ضمن المشروع الذي تمّوله المفوضية الأوروبية لدعم بناء القدرات ذات الصلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ المبرمة بغرض إزالة المبيدات التي انقضت مدة صلاحيتها، وإدارة مبيدات الآفات، والإدارة المستدامة للآفات. ويدعم المشروع وضع قائمة جرد بالمبيدات التي انتهت مدة صلاحيتها، بما يعزز عملية تسجيل مبيدات الآفات والتوعية بالمشاكل المتعلقة بمبيدات الآفات. وتشارك كوبا في حلقات العمل المنظّمة في إطار هذا المشروع.

وقد تم تقديم الدعم السياسي والتقني لتحديث السياسة الزراعية الوطنية، مع التركيز بشكل خاص على قطاع الألبان لاعتباره من أهم مكونات سلة الأغذية، فضلا عن كونه محركا اقتصاديا رئيسيا لإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل في المناطق الريفية. وتركز المساعدة التقنية على تقييم مستوى إنتاجية الأشكال المختلفة للمنظمات الصناعية وعلى مساعدة الحكومة في تحديد التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة لتعزيز الهيكلية الصناعية لقطاع الألبان الوطني.

وقد قدمت منظمة الأغذية والزراعة دعماً ومساعدة تقنيين لاستحداث أدوات تستعين بها كوبا في إنشاء آلية وطنية لنظام المعلومات من أجل تطبيق النهج الجديد لرصد خطة العمل العالمية لصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام. ويشترك الوفد الكوبي بشكل منظم، عن طريق اللجنة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وفريقها العامل الحكومي الدولي المعني بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، في وضع إطار السياسة العامة لخطة العمل العالمية الثانية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، والمؤشرات والأهداف المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية، وفي إعداد معايير مصرف الجينات للموارد الوراثية النباتية.

وتُسدّى المشورة في ما يتعلق بسياسات القطاع الزراعي والسياسات الزراعية البيئية، وتشغيل الشباب في الأرياف، ووضع برامج التثقيف المستدام استنادا إلى ما تنفذه المنظمة من مشاريع تجريبية في مجال سلاسل القيمة الخاصة بالحبوب والحليب ولحم البقر. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد منظمة الأغذية والزراعة كوبا في مشاريع تركز على إصلاح البيئة والمحافظة عليها، ولا سيما في ما يخص المناظر الطبيعية المنظّمة، وبناء القدرة على مجابهة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ.

آثار الحظر على المشاريع التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة في كوبا

نتيجة لظروف الحظر المفروض على كوبا، تتأثر المشاريع التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة في البلد من حيث توريد المعدات والإمدادات المكمل للمساعدة التقنية التي تقدمها المنظمة، وذلك للاضطرار إلى استيراد الموارد التي يمكن جلبها من الولايات المتحدة من أسواق أبعد، بأسعار أعلى بكثير وبتكاليف شحن إضافية. ولو تسنى الشراء في الولايات المتحدة لكانت عملياته أقل كلفة بكثير ولأمكن تقديم الدعم للمزيد من الأنشطة من الميزانية المتاحة.

وفي ظل استمرار ظروف الحظر، تظل عمليات تسديد المدفوعات والمعاملات المصرفية من وإلى الموردين الذين يقدمون خدمات إلى المشاريع التعاونية وإلى المكتب القطري لمنظمة الأغذية والزراعة تواجه عراقيل. ويتجلى ذلك في رفض المصارف إجراءات التحويلات من منظمة الأغذية والزراعة لتغطية المبيعات إلى كوبا؛ وفي عدم قدرة الموردين على عرض المنتجات التي يحصل عليها من شركات أخرى في

الولايات المتحدة في كوبا؛ وفي عدم قدرتهم على تحويل الأموال إلى كوبا لدفع مقابل الخدمات المستأجرة في البلد. ولا تزال هناك أيضا ظروف تؤثر على العمليات المصرفية لموظفي المنظمة تنشأ عن الإجراءات الرسمية الباهظة التكلفة والتي تستغرق مددا طويلة.

ويرد أدناه موجز للأضرار الناجمة عن الحظر التي لحقت ببعض القطاعات التي تقدم لها المنظمة مساعدة تقنية وبقطاعات أخرى مدرجة ضمن إطار البرنامج القطري للمنظمة:

وقد نتج الأثر أساسا عما يلي:

- (أ) الفرق بين الأسعار الناجم عن تغيير سوق الاستيراد؛
- (ب) الرسوم الإضافية على تأمين الشحن؛
- (ج) التكاليف الإضافية المترتبة عن تجميد الأصول؛
- (د) الأضرار النقدية؛
- (هـ) الخسائر المالية بسبب عدم إمكانية الحصول على التكنولوجيا من الولايات المتحدة؛
- (و) تغيير وجهة الصادرات.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٧]

تخضع أنشطة المساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى جميع الدول الأعضاء، ومنها كوبا، لأحكام المادة الثالثة - جيم من نظامها الأساسي التي تنص على ما يلي: "تمتنع الوكالة، في اضطلاعها بوظائفها، عن إخضاع المساعدة التي تقدمها إلى أعضائها لأي شروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، أو أي شروط أخرى تتنافى مع أحكام هذا النظام الأساسي".

بيد أن الحظر القائم يطرح صعوبات معينة تعيق تنفيذ برنامج التعاون التقني للوكالة في كوبا. فكثيراً ما يخضع شراء المعدات والمواد الأساسية (مثل المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية) لزيادات في التكاليف وتأخيرات في التسليم لأن عدد البائعين المستعدين والقادرين على توريدها و/أو شحنها إلى كوبا محدود جدا.

وعلاوة على ذلك، تطبق قيود على الرعايا الكوبيين المشاركين في الأنشطة التدريبية وبرامج الزمالات والاجتماعات التي تنظمها الوكالة في الولايات المتحدة وعلى الرعايا الأمريكيين المشاركين في الأنشطة المماثلة التي تنظمها الوكالة في كوبا. وتحاول الوكالة، وفقاً للمادة المذكورة أعلاه من نظامها الأساسي، أن تتغلب قدر الإمكان على هذه الصعوبات، مثلاً من خلال إرسال المواطنين الكوبيين إلى بلدان أخرى لتلقي التدريب بهدف استيفاء شروط البرنامج.

منظمة الطيران المدني الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

خلال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العمومية لمنظمة الطيران المدني الدولي التي عقدت في مونتريال بكندا في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، نظرت اللجنة الاقتصادية في ورقة عمل مقدمة من كوبا تضمنت معلومات عن الضرر الذي يلحقه الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة بالتنمية النقل الجوي في كوبا. وفي حين لاحظت كوبا إحراز بعض التقدم في مجالات معينة تتعلق بالطيران المدني منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الحكومتين، فقد أشارت إلى أن استمرار الحظر يفضي إلى آثار سلبية على الطيران المدني الكوبي. واقترحت كوبا أن تقر منظمة الطيران المدني الدولي بأن التدابير الانفرادية وتطبيقها خارج حدود الولاية الإقليمية تضر بالتنمية المستدامة للطيران المدني. وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات الواردة في ورقة العمل وبالأراء التي أعرب عنها خلال المناقشة. وحثت الجمعية العمومية لمنظمة الطيران المدني الدولي، في قرارها المحدّث بشأن سياسات المنظمة المستمرة في مجال النقل الجوي (A39-15)، الدول الأعضاء في المنظمة على أن تتفادى اتخاذ تدابير أحادية وتتجاوز حدود الولاية الإقليمية قد تؤثر سلباً على النمو المنتظم والمستدام والمتسق للنقل الجوي الدولي، وأن تتأكد من عدم تطبيق السياسات والتشريعات المحلية على النقل الجوي الدولي دون مراعاة خصائصه على النحو الواجب. وتواصل المنظمة رصد التطورات، وتعمل مع البلدين، حيثما كان ذلك ممكناً ومناسباً، لتحسين علاقاتهما في مجال الطيران المدني.

وفي سياق الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العمومية لمنظمة الطيران المدني الدولي، وقعت المنظمة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ اتفاقاً لإدارة الخدمات مع وزارة النقل في كوبا.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اجتمعت بعثة من منظمة الطيران المدني الدولي مع معهد الطيران المدني في كوبا ومؤسسة الطيران الكوبية. وكان الهدف من تلك البعثة هو مناقشة الاحتياجات اللازمة لدعم كوبا في تطوير البنى التحتية للمطارات. وفي نهاية عام ٢٠١٦، ونتيجة للبعثة، أرسلت منظمة الطيران المدني الدولي إلى كوبا مقترحات مشاريع تتعلق بما يلي:

- تقييم احتياجات الاستثمار في البنى التحتية لتجهيز وتحديث ست مطارات بشكل كامل في كوبا
- استعراض الإطار القانوني للطيران المدني فيما يتعلق بامتيازات المطارات
- وضع خطة رئيسية للطيران المدني
- المساعدة في مجال امتيازات المطارات
- شراء أجهزة مرسله/مجيبة للبحث الإلكتروني التلقائي لأغراض المراقبة (ADS-B) للأسطول التجاري القائم

وتجري منظمة الطيران المدني الدولي حالياً محادثات مع ممثلي كوبا فيما يتعلق بتلك المشاريع.

وتقوم كوبا بأنشطة بوصفها مشاركا في العديد من المشاريع الإقليمية المنفذة من خلال مكتب التعاون التقني التابع للمنظمة. وهدف المشروع الأول من تلك المشاريع هو تقديم المساعدة الإدارية في

مجال تسيير وإدارة أمانة لجنة أمريكا اللاتينية للطيران المدني. ويتعلق المشروع الثاني بتعزيز تنفيذ أنظمة الملاححة الجوية المرتكزة على الأداء في منطقة البحر الكاريبي، بما يؤدي إلى نظام عالمي لإدارة الحركة الجوية يتسم بالسلاسة. أما المشروع الثالث فيتعلق بإنشاء نظام إقليمي لمراقبة السلامة، ويشمل تقديم الدعم التقني واللوجستي والإداري اللازم وفقا لأحكام اتفاقية الطيران المدني الدولي ومرفقاتها.

المنظمة الدولية للحماية المدنية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

تؤكد المنظمة الدولية للحماية المدنية مجدداً رأيها بأن الأمم المتحدة محفل مناسب لمعالجة المسائل المتعلقة بالخطر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ومن ثم فهي ترحب بالنظر الإيجابي في القرار ٥/٧١ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بشأن ضرورة إنهاء الخطر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وقد أصبحت كوبا عضواً كاملاً العضوية في المنظمة الدولية للحماية المدنية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتعد احتياجاتها كبيرة فيما يتعلق بكل الخطوات الأربع المرتبطة بإدارة الكوارث وهي: الوقاية، والتأهب، والاستجابة، والتعافي. وبالتالي، فلكي تفي المنظمة الدولية للحماية المدنية بالتزاماتها تجاه الدول الأعضاء، فإنها بصدد تقديم المساعدة التقنية في مختلف مجالات الحماية المدنية في كوبا، من خلال نقل المعدات والتكنولوجيا ودعم الدورات التدريبية في مجال الدفاع المدني.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٧]

يلاحظ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن كوبا، شأنها شأن غيرها من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، لديها اقتصاد صغير نسبياً يتسم بصعوبة الوصول إلى الأسواق الدولية، وبالاعتماد الشديد على الواردات والسياحة، وبضعفه الشديد إزاء الصدمات الاقتصادية الخارجية والصدمات البيئية.

ويبدو أن التحديات التي تواجهها كوبا بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية تتفاقم بسبب القيود التجارية والمالية القائمة. ففي القطاع الزراعي والريفي على وجه الخصوص، تساهم القيود في انخفاض مستويات الإنتاجية وتحد من كمية الإنتاج الغذائي المحلي ونوعيته وتنافسيته وتجعل استيراد مستويات كبيرة من الأغذية لتلبية احتياجات السكان أمراً ضرورياً. ومن بين هذه القيود ما يلي:

- تقادم المعدات الزراعية (مثل الجرارات ونظم الري ومضخات المياه) ونقص قطع الغيار؛
- ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج الضرورية للإنتاج والتصنيع والتوزيع في المجال الزراعي والحيواني (مثل الوقود، والأعلاف الحيوانية، والأسمدة، ومبيدات الأعشاب، ومبيدات الآفات، والمستحضرات الصيدلانية البيطرية) ونقص تلك المستلزمات؛

- طول إجراءات الاستيراد وارتفاع تكاليف الواردات (بسبب قلة المنافسة الدولية)؛
- عدم كفاية فرص الحصول على التمويل بالعملية الصعبة لاستيراد المعدات ومستلزمات الإنتاج؛
- محدودية إمكانية الوصول إلى موردي التكنولوجيات الزراعية الجديدة؛
- محدودية الفرص المتاحة لتصدير بعض المنتجات الزراعية.

ويقيم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حواراً مفتوحاً مستمراً مع حكومة كوبا، عن طريق ممثليه في إيطاليا، ومع النظراء في الداخل، بخصوص جميع المسائل المرتبطة بالتنمية الريفية والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في البلد. وتشارك كوبا أيضاً في مجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية باعتبارها دولة عضواً، وقد أُعيد إدماجها في الإقراض العادي وفي برنامج عمل الصندوق منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل الصندوق التحوار باستمرار مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في البلد ويتعاون معها.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وافق الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على مشروع كوبا بشأن التنمية الريفية التعاونية في المنطقة الشرقية بتمويل من الصندوق قدره ١٠,٧ ملايين دولار ومن المتوقع أن يستفيد منه نحو ١٣ ٠٠٠ أسرة ريفية تعيش في ١٥٧ تعاونية خاصة في مقاطعات لاس توناس، وهولغوين، وغرانما، وسانتياغو دي كوبا. وتم التوقيع على المشروع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وبدأ في تموز/يوليه ٢٠١٤، وهو حالياً في السنة الثالثة من تنفيذه.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وافق الصندوق على مشروع ثان بشأن التنمية التعاونية للماشية في المنطقتين الوسطى والشرقية، بتمويل من الصندوق قدره ١١,٩ مليون دولار، يركز على إنتاج الحليب واللحوم في ١٠٥ تعاونيات في مقاطعة كاماغوي، ومن المتوقع أن يستفيد منه ما يناهز ١١ ٥٠٠ أسرة معيشية ريفية). وتم التوقيع على هذا المشروع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، ومن المتوقع أن يتم تنفيذه في النصف الثاني من عام ٢٠١٧.

منظمة العمل الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٧]

تقر منظمة العمل الدولية بالتقدم الذي أحرز خلال السنوات الأخيرة في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، بما في ذلك الدعوات الموجهة إلى كونغرس الولايات المتحدة لرفع الحصار. وتلاحظ المنظمة بارتياح أنه قد أحرز تقدم إلى حد ما بين كوبا والولايات المتحدة فيما يتعلق بالتعاون في مجالي الطاقة والصحة وفي مجالي السلامة والصحة في الزراعة، وأنه تم استعراض أنظمة محددة بهدف إلغائها، وهي جوانب تعتبرها المنظمة مهمة للمساهمة في إيجاد فرص العمل اللائق.

ومع ذلك، تلاحظ منظمة العمل الدولية بقلق أن الحصار لا يزال قائماً في معظمه، وأن له أثراً مثنياً للمستثمرين المحتملين، مما يؤثر بصورة غير مباشرة، بل وحتى بصورة مباشرة، على آفاق التنمية الاقتصادية، ومن ثم على إيجاد فرص العمل والعمل اللائق. ومن بين عناصر الخطر التي لا تزال قائمة ما يلي:

- لا تزال القيود غير الضرورية المفروضة على التحويلات المالية تفضي إلى عبء ضريبي كبير غير مباشر يُفرض على المرتبات المحصّل عليها خارج البلد بصورة مشروعة والمرسلة لتنفق منها الأسر المعيشية في تلبية احتياجات إنسانية أساسية كالغذاء، والملبس، والتعليم، والسكن، والمياه والصرف الصحي.
- لا تزال القيود المفروضة على المعاملات المالية الأخرى، مثل فتح المصارف الكوبية حسابات في الولايات المتحدة أو الحصول على الائتمانات من أجل العمليات التجارية، تشكل عقبة كبيرة ويترتب عنها تحمل عبء إضافي من التكاليف في ما يتعلق بتنمية الأعمال التجارية وإيجاد فرص العمل، وذلك لأن توفير فرص العمل اللائق يعتمد إلى حد كبير على الاستثمار المجزي وعلى إمكانية الحصول على التمويل.
- تحدّ القيود المفروضة حالياً على العملة والجزاء المفروضة على الشركات من فرص الاستثمار والتجارة؛
- يترتب عن محدودية فرص الاستفادة من نقل التكنولوجيا مواجهة مزيد من الصعوبات في تنمية المشاريع والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- ولا تقتصر الآثار المباشرة وغير المباشرة للحصار المفروض على الاقتصاد والشعب الكوبيين على الشركات فحسب، بل إنها تطال أيضاً، وحتى بصورة أكبر، عمال تلك الشركات والسكان بوجه عام. ويساور منظمة العمل الدولية القلق على وجه الخصوص من الأثر الذي يطال الأطفال والعمال والمسنين. ومن شأن إنهاء الحصار أن يحوّل الخسارة الإجمالية لما لا يقل عن بليون دولار إلى فرصة للاستثمار المجزي وإيجاد فرص عمل جديدة.
- وتقدم منظمة العمل الدولية حالياً المساعدة التقنية إلى وزارة العمل وإلى اتحاد العمال الكوبيين والمنظمة الوطنية لأرباب العمل ومجموعة أركوبا، وذلك في المجالات المواضيعية التالية (وغيرها من المجالات التي قد يُتَّفَق عليها مستقبلاً):
- العمالة الريفية/تحسين الإنتاجية في صناعة السكر
- السلامة والصحة في مكان العمل - استراتيجيات الوقاية
- تفتيش العمل
- نماذج التوقع في مجال الضمان الاجتماعي
- معايير العمل الدولية
- سياسات الأجور
- وإن كوبا عضو نائب في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، وقد شاركت بفعالية في مؤتمر العمل الدولي السادس بعد المائة (المعقود في الفترة من ٥ إلى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧) وفي لجان أخرى تابعة للمنظمة. وترى منظمة العمل الدولية أن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي المحفل المناسب لمعالجة المسائل المتعلقة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

المنظمة البحرية الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تشارك كوبا، بصفتها دولة عضواً في المنظمة البحرية الدولية، في اجتماعات هيئات المنظمة وتستقبل برامج التعاون التقني المتاحة (البرامج الإقليمية للمنظمة المتعلقة بدعم التنمية البحرية في أمريكا اللاتينية، ودعم التنمية البحرية في منطقة البحر الكاريبي، والبرامج العالمية، حسب الاقتضاء).

وتقيم المنظمة البحرية الدولية علاقات تعاون مع جميع دول أمريكا اللاتينية الأعضاء، بما فيها كوبا. ومنذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي، تتعاون المنظمة تعاوناً وثيقاً مع الشبكة التشغيلية للتعاون الإقليمي فيما بين السلطات البحرية في الأمريكتين، وهي شبكة بحرية لبلدان أمريكا اللاتينية تضم أمريكا الجنوبية وبنما وكوبا والمكسيك.

وتسترد المنظمة في تقديم المساعدة إلى أمريكا اللاتينية بالاستراتيجيات البحرية المتبعة في المنطقة، التي يجري تنقيحها كل خمس سنوات وتتواصل المنظمة التركيز على دعم تنفيذها. وتتناول البلدان الأعضاء في الشبكة التشغيلية مسائل من قبيل معايير السلامة وجوانب التدريب وأيضاً حماية البيئة البحرية من خلال الاستراتيجيات الإقليمية، مع تنظيم العديد من الأنشطة التدريبية بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية. وفي هذا السياق، وعملاً بالسياسات المتعلقة بتحقيق اللامركزية التي اعتمدها المنظمة، يوجّه معظم الدعم المقدم من المنظمة عن طريق الشبكة التشغيلية بموجب مذكرة تفاهم موقّعة مع أمانة الشبكة التشغيلية. وبموجب هذا الصك، تُنشط بالشبكة التشغيلية مسؤولية إدارة وتنفيذ أنشطة التعاون التقني الإقليمية التي تحددها البلدان المعنية، بما في ذلك كوبا، بوصفها أنشطة ذات أولوية في مجال بناء القدرات من أجل تنفيذ المعايير البحرية العالمية للمنظمة وإنفاذها بشكل فعال.

وتتلقى كوبا أيضاً مساعدة تقنية من المركز الإقليمي للمعلومات والتدريب على حالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى، وهو مركز أنشطة إقليمي مقرّه في كوراساو يهدف إلى مساعدة البلدان في منطقة البحر الكاريبي الكبرى في مجال الوقاية من حوادث التلوث الكبرى في البيئة البحرية والاستجابة لها.

ومن المؤسف، إذا أردنا مثالا واحداً فقط، أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا لم يؤثر في مشاركة البلد فحسب، بل أيضاً في إنجاز الأنشطة الإقليمية. وتمثل ذلك في الدورة التدريبية الإقليمية لمدرسي اللغة الإنكليزية البحرية التي نظمتها الشبكة التشغيلية والتي كان من المقرر إقامتها في كولومبيا في الفترة من ٣ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وأشارت أمانة الشبكة التشغيلية إلى أن مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية التابع لوزارة المالية بالولايات المتحدة جمّد الحساب الجاري للأمانة في نيويورك. وقد حال هذا الإجراء دون أن يسدد إلى وكلاء السفر ثمن تذاكر السفر الجوي المصدرة، وكذلك بدل الإقامة اليومي إلى المشاركين الأجانب الآخرين في الدورة التدريبية الإقليمية. وجمّد الحساب لأن أحد المواطنين الكوبيين كان يشارك في الدورة التدريبية الإقليمية الممولة من قبل المنظمة البحرية الدولية؛ وكانت تلك المشاركة مشمولة بالعقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على البلد. وقد تعيّن أن توجّل الدورة التدريبية الإقليمية حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وهو ما أدى إلى تغييرات في جميع الترتيبات اللوجستية والمالية.

الاتحاد الدولي للاتصالات

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧]

لم تقدم كوبا إلى مكتب الاتصالات اللاسلكية التابع للاتحاد الدولي للاتصالات منذ أيار/مايو ٢٠١٣ أي تقرير عن تشويش ضار على خدماتها الإذاعية.

الاتحاد البرلماني الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي منذ سنوات عديدة الرأي القائل إنه "ينبغي تفادي العقوبات الاقتصادية إلى أقصى حد ممكن [...] من أجل كفالة السلام والأمن الدوليين". واتخذ الاتحاد البرلماني الدولي في الآونة الأخيرة قراراً بتوافق الآراء بشأن دور البرلمان في احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، في جمعيته ١٣٦ التي عقدت في دكا، في نيسان/أبريل ٢٠١٧. ويؤكد القرار أن "شعب كل بلد من البلدان مخول بالحق غير القابل للتصرف في تقرير مستقبله السياسي وفي السعي بحرية إلى تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفقاً للقانون الدولي".

ويرحب الاتحاد البرلماني الدولي بالجهود المستمرة التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا من أجل تحسين العلاقات. وقد سُرَّ الاتحاد البرلماني الدولي لعلمه أن وفداً من أعضاء كونغرس الولايات المتحدة من الحزبين قد قام في شباط/فبراير ٢٠١٧ بزيارة كوبا لمناقشة زيادة التعاون بين البلدين ولإيجاد سبل للعمل معاً بشأن مسائل ذات اهتمام مشترك. والاتحاد البرلماني الدولي مقتنع بأن الحوار السياسي هو السبيل الوحيد الذي يمكن للبلدان من خلاله أن تتغلب على خلافاتها وأن ترسي الأساس اللازم لإحلال السلام الدائم وتحقيق التنمية المستدامة. ويؤدِّد الاتحاد البرلماني الدولي أن يكرر الإعراب عن تأييده الراسخ لرفع الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، وأن يعرب عن تضامنه مع الشعب الكوبي الذي لا يزال يعاني من تبعات هذا الحصار.

مكتب شؤون الفضاء الخارجي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

كوبا دولة عضو في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية منذ عام ٢٠٠١. وقد شاركت ما بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠١ في أعمال اللجنة ولجنتيها الفرعيتين، وفقاً لممارسة اللجنة المتمثلة في التناوب على شغل مقاعد العضوية. ومنذ أوائل ثمانينات القرن العشرين، حضرت كوبا بانتظام دورات اللجنة ولجنتيها الفرعيتين بصفة مراقب.

وفي عام ١٩٩٠، نظّمت كوبا، بالاشتراك مع مكتب شؤون الفضاء الخارجي، حلقة عمل بعنوان "تسخير الاتصالات الفضائية لأغراض التنمية" في هافانا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ آذار/مارس

١٩٩٠. وفي عام ٢٠١٢، استفاد خبراء كوبيون من المشاركة في حلقة عمل بشأن قانون الفضاء بعنوان "إسهام قانون الفضاء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، عُقدت في بوينس آيرس في الفترة من ٥ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (انظر A/AC.105/1037).

ويُذكر أن احتمالات حدوث كوارث نتيجة أخطار طبيعية، مثل الأعاصير وأمواج التسونامي والانفجارات البركانية والزلازل والانفجارات الأرضية والجفاف والفيضانات وموجات الحر الشديد، مرتفعة في منطقة البحر الكاريبي. وإزاء الأزمات المتعددة التي حدثت على مر السنين، وضعت حكومة كوبا نظام إنذار يتسم بالكفاءة وفريداً من نوعه يصل إلى جميع أرجاء البلد. ومع ذلك، يمكن أن يسهم استخدام وكالة الحماية المدنية في كوبا للبيانات الساتلية، وكذلك لُنْظُم تحديد المواقع والملاحة على نحو دقيق أو الاتصالات الساتلية الحديثة، في تحسين دقة نظام الإنذار وزيادة الوقت المتاح لإخطار السكان، وفي الوقت نفسه السماح بتحسين التخطيط والتأهب. وسيتسنى تيسير إدماج هذه الأدوات بصورة كبيرة في النُظُم القائمة بمشاركة جميع أصحاب المصلحة على مختلف مستويات الإدارة في كوبا مشاركة حسنة التنظيم.

واحتفل برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسه في عام ٢٠١٦، إذ تطلعت الأوساط المشاركة فيه إلى تحويل رسالته إلى عمل تحقيقاً لرسالته، وهي: "كفالة وصول جميع البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية إلى جميع أشكال المعلومات الفضائية وتمكينها من تطوير القدرة على استخدام تلك المعلومات دعماً لمراحل دورة إدارة الكوارث كلها". ويحقق البرنامج، الذي ينفذه مكتب شؤون الفضاء الخارجي، رسالته من خلال التركيز على أن يكون وصلة شبكية للحصول على معلومات فضائية من أجل دعم إدارة الكوارث، وجسراً يربط بين أوساط إدارة الكوارث والأوساط الفضائية، وميسراً لبناء القدرات وتعزيز المؤسسات، لا سيما في البلدان النامية. وبالإضافة إلى مكتب فيينا، للبرنامج مكتبان في بون بألمانيا وفي بيجين، ويقدم له الدعم حالياً ٢١ مكتباً إقليمياً للدعم (خمسة منها في أمريكا اللاتينية)، وهذه المكاتب جميعها على قدر بالغ من الأهمية لتمكين البرنامج من تحقيق رسالته، فهي حلقة وصل مهمة مع عدد من أصحاب المصلحة على الصعيدين الإقليمي والوطني وتدمج الخبرات الفنية ذات الصلة بالفضاء.

ومنذ عام ٢٠٠٩، قدّم البرنامج خدمات مشورة مفصلة إلى ستة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، هي: إكوادور وجامايكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس. وقد مكّن هذا الدعم الحكومات من تحديد الأولويات بغية تعزيز قدراتها في مجال الكشف عن البيانات والمعلومات والمنتجات والخدمات الفضائية والوصول إليها واستخدامها، مما يساعدها على الحد من ضعف سكانها وبُناها التحتية في مواجهة الأخطار الطبيعية. ووفرت إجراءات البرنامج الدعم أيضاً على الصعيد الإقليمي، ويشمل ذلك تطوير شبكة إقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية من أجل وضع نُظُم للرصد والإنذار المبكر في ما يتعلق بالجفاف. وبالإضافة إلى أن النهج الإقليمي يشتمل على اقتراح إجراءات محددة الخطوات للاستفادة من الصور الساتلية، فإنه ييسر تبادل المعلومات والخبرات عبر الحدود بشأن المشاكل الطويلة الأجل، التي من الصعب جداً التصدي لها على الصعيد الوطني.

وأخيراً، من أجل دعم تنفيذ إطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، أقام مكتب شؤون الفضاء الخارجي شراكة عالمية باستخدام تطبيقات التكنولوجيا الفضائية للحد من

مخاطر الكوارث، وهو عضو أساسي في الشبكة الدولية المعنية بنُظُم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة. وقد أبرزت هذه الآليات دورَ تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاته بوصفها مجموعة حاسمة الأهمية من الأدوات لتخطيط الجهود التي تبذلها الدول للحد من المخاطر المرتبطة بالأخطار الطبيعية، ولإعداد هذه الجهود وقياسها ورصدها.

وإيفادُ بعثة استشارية تقنية تابعة للبرنامج، من خلال فريق خبراء دولي ناطق بالإسبانية يمكنه إجراء مشاورات مع كيانات رئيسية في كوبا لديها مسؤوليات أو أدوار ممكنة للحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ، لن يسمح بتقييم القدرات الحالية فحسب، بل أيضاً أولويات العمل. ويمكن التخطيط لهذه البعثة وإيفادها في عام ٢٠١٨، رهنًا بتوفر التمويل، لتقدّم توصيات واضحة لكي تنظر فيها الحكومة الكوبية. وستدمج البعثة في عملها ممارسات ومسائل تتصل بالآليات المشار إليها أعلاه، وغيرها.

مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٧]

كوبا هي بلد ذو مؤشر تنمية بشرية مرتفع. وقد أعربت السلطات الوطنية عن التزامها بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتعكف حكومة كوبا على تنفيذ عملية تحول من أجل تحديث نموذجها الاقتصادي، تركز فيها على الأولويات الوطنية، من قبيل الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، وسياسات الاستعاضة عن الواردات. وأعلنت السلطات الوطنية التزامها الراسخ بالحفاظ على معايير التنمية الاجتماعية. وتتناول المبادئ التوجيهية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المبادئ الأساسية لهذه العملية. ويدعو أحد المبادئ التوجيهية إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، مع إشارة خاصة إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أحيل مشروع الإطار المفاهيمي للنموذج الاقتصادي والاجتماعي الكوبي وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لعام ٢٠٣٠ إلى عملية تشاور واسعة النطاق في جميع أنحاء المجتمع الكوبي. ومن المتوقع اعتماد هاتين الوثيقتين الاستراتيجيتين في عام ٢٠١٧. وفي هذا الصدد، تدعم منظومة الأمم المتحدة جهود السلطات الوطنية الرامية إلى معالجة المسائل الناشئة والتحديات الإنمائية.

ويدعم إطار عمل الأمم المتحدة الحالي للمساعدة الإنمائية (٢٠١٤-٢٠١٨) أولويات التنمية المستدامة، مركزاً على أربعة مجالات للتعاون الاستراتيجي، هي: الديناميات السكانية والخدمات الاجتماعية و/أو الثقافية؛ والتنمية الاقتصادية المستدامة، التي تشمل سلاسل القيمة، والتنمية المحلية، وتنمية الطاقة المستدامة؛ والأمن الغذائي؛ والاستدامة البيئية وإدارة مخاطر الكوارث.

وكان إعصار ماثيو أقوى إعصار ضرب مقاطعة غوانتانامو منذ أن بدأ التوثيق. فقد اجتاحت المحافظات الشرقية في ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وعلى الرغم من تدابير التأهب التي اتخذتها السلطات الوطنية والمحلية، دُمّرت آلاف المنازل بصورة كلية أو جزئية. ولحقت أضرار بالغة بقطاعات

عديدة من بينها مرافق الزراعة والأغذية، والاتصالات، والبنى التحتية للكهرباء والطرق، والمؤسسات الاجتماعية. وأطلقت منظومة الأمم المتحدة في كوبا خطة عمل لدعم البلد في جهود الاستجابة الفورية والإنعاش المبكر التي يبذلها لصالح السكان المتضررين.

وترحب منظومة الأمم المتحدة في كوبا باستعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة، والخطوات المتخذة في سبيل تطبيع العلاقات، والتدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وعلى الرغم من رفع عدد من العقوبات خلال السنة الماضية، لا يزال العديد من القيود قائم وستحتاج الأنظمة الجديدة إلى بعض الوقت كي تنفذ. ولا يزال الحصار يؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشعب الكوبي، لا سيما نوعية حياة أكثر الفئات ضعفاً من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

وأعربت كوبا والولايات المتحدة كلتاهما عن اهتمامهما بالتعاون في مجالات مثل الصحة، والمسائل البيئية وتغير المناخ، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والتصدي للكوارث.

ويتألف فريق الأمم المتحدة القطري في كوبا من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، تفضلع كيانات غير مقيمة ببرامج ومبادرات مستمرة في كوبا، وتشمل تلك الكيانات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.

وقد قدم كل من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إسهامات فردية في تقرير الأمين العام هذا. وتوجز المساهمة التي قدمها فريق الأمم المتحدة القطري في كوبا أهم المسائل الشاملة التي تؤثر سلباً في التعاون الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة في المجالين الإنساني والإنمائي في كوبا.

شراء عوامل الإنتاج بأسعار غير تنافسية والقيود المفروضة على استيراد السلع والخدمات والتكنولوجيات المسجلة في الولايات المتحدة

لا يُسمح للشركات الوطنية الكوبية ولا للشركات الأجنبية المنشأة في كوبا بشراء منتجات أو مكونات أو تكنولوجيات من الولايات المتحدة رغم أن الولايات المتحدة تمثل أقرب الأسواق إليها وأكثرها تنافسية وتنوعاً. أما الأسواق البديلة الملائمة فتقع على مسافة أبعد، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد وتأخير مواعيد التسليم.

ولا تتاح لكوبا السلع والخدمات والتكنولوجيات التي تنتجها الولايات المتحدة، أو التي تشملها براءات اختراع صادرة في الولايات المتحدة، أو التي تحتوي على أي مكون أنتجته و/أو سجلته الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يفرض الحظر قيوداً على شركات خطوط النقل البحري التي ترسو سفنها

في الموانئ الكويتية. وهذه الحالة تقلص إلى حد كبير عدد شركات النقل البحري التي تدرج كوبا في مساراتها، مما يحدّ من توافر وسائل النقل ويؤخر تحميل البضائع وتسليمها.

وتتسبب هذه الحالة في صعوبات بالغة فيما يتعلق بتنفيذ برامج الأمم المتحدة ومشاريعها، ولا سيما في اقتناء وشراء المنتجات الإنمائية والإنسانية، مثل الأدوية، والمعدات الطبية، والأسمدة، والمكملات الغذائية، ومعدات المختبرات، والأدوات الزراعية، والأدوات التعليمية، والحواسيب، وبرامجيات المعلومات والاتصالات، ومواد البناء، والموارد الببليوغرافية، حتى لو اشترت عن طريق التعاون المتعدد الأطراف.

ونادراً ما تستفيد المكاتب القطرية لمنظومة الأمم المتحدة من العقود العالمية المبرمة بين الأمم المتحدة وشركات من الولايات المتحدة لشراء معدات وخدمات كالحواسيب، وتراخيص البرامج الحاسوبية، وخدمات الإنترنت. ويؤثر ذلك في الأعمال اليومية لمكاتب الأمم المتحدة في كوبا، حيث يضعها في وضع غير موات مقارنةً بالمكاتب القطرية الأخرى. وعلى وجه الخصوص، تتسم إمكانية الحصول على خدمات الإنترنت بالمحدودية بسبب الحصار، وهو ما يحد من فاعلية استخدام المنابر المؤسسية ويزيد من الوقت اللازم للقيام بالعمليات والأنشطة التي تنفذ عبر شبكة الإنترنت. وعلاوة على ذلك، يتعين أن تتجنب الاتصالات الصوتية ونقل البيانات المرور عبر البنية التحتية للاتصالات في الولايات المتحدة ويجب بالتالي إيجاد موردين حصريين لمكاتب الأمم المتحدة في كوبا، مما يتسبب في ارتفاع الأسعار والتكاليف الإدارية.

وتُستخدم الموارد المالية، التي يمكن أن توظف في تحقيق النتائج الإنمائية المتوقعة على نحو أكثر فعالية، من أجل تغطية التكاليف الإضافية المتكبدة بسبب الظروف الناجمة عن الحصار.

القروض الإنمائية الممنوحة من المؤسسات المالية الدولية والخدمات المالية المقدمة من مصارف الولايات المتحدة

يحدّ الحظر من إمكانية حصول كوبا على القروض الإنمائية التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، مما يؤدي بدوره إلى تقليص احتمالات الحصول على الموارد المالية اللازمة لدعم خطط التنمية الوطنية و/أو المحلية في كوبا.

ولا يمكن لمكاتب الأمم المتحدة في كوبا أن تستخدم الحسابات المؤسسية المفتوحة في مصارف الولايات المتحدة ولا أن تستخدم دولار الولايات المتحدة كعملة للدفع. ويتعيّن بالتالي على هذه المكاتب أن تتخذ تدابير إدارية إضافية لتنفيذ العمليات المالية المتصلة ببرامجها، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف واستخدام مصارف توجد في بلدان ثالثة وزيادة العبء الإداري. وتغطي التكاليف الإضافية المتصلة بذلك بأموال تقدمها الأمم المتحدة وأموال خاصة بالمشاريع تقدمها بلدان مانحة أخرى. وتتضرر قدرة المكاتب على تسديد المدفوعات للموردين في غضون الإطار الزمني المتفق عليه.

ويضر الحظر أيضاً بالمعاملات المالية والخدمات المصرفية وخدمات التأمين الخاصة بموظفي الأمم المتحدة الدوليين والوطنيين.

تبادل الخبرات

يعاني الخبراء الكوبيون الذين يُدعون إلى مناسبات في الولايات المتحدة من صعوبات في الحصول على تأشيرات الدخول في الوقت المناسب. ويتطلب التخطيط للرحلات التي تشمل مواطنين كوبيين وقتاً إضافياً بسبب عملية الحصول على تأشيرات الدخول. وتضر هذه الحالة بعمليات التبادل المهني وإقامة الشركات في المجالات الإنمائية الرئيسية.

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٠ تموز/يوليه ٢٠١٧]

تنتقد إدارة الرئيس دونالد ترامب بشدة الإدارة السابقة بسبب "تليين" موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كوبا، وهي أعلنت في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ أنها ستلغي العديد من التدابير. وسيقيد بعض التدابير الجديدة سفر الأفراد إلى كوبا وسيحد من تدفق المدفوعات إلى كثير من الشركات الكوبية التي تملكها قوات الأمن الحكومية بسبب تدهور حالة حقوق الإنسان في الجزيرة، وفقاً لما ذكرته إدارة الرئيس ترامب. وستظل العلاقات الدبلوماسية قائمة. ولن تعفى خطوط النقل الجوي والبحري التجارية من القيود الجديدة إلا للمجموعات المنظمة. وعلى نحو ما يبين أدناه نقلاً عن المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، ستؤثر هذه التدابير سلباً في حقوق الإنسان الأساسية للناس في كوبا، لكنها لن تحقق الأهداف التي وضعت من أجلها.

عمل المقرر المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان التابع لمجلس حقوق الإنسان

يركز إدريس الجزائري، المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، في تقريره المقدمين إلى الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة والدورة السادسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان على الأثر السلبي للعقوبات التي تتجاوز الحدود الإقليمية في حقوق الإنسان في إطار القانون الدولي ويشكك في شرعيتها. ويشير إلى الولايات المتحدة على وجه الخصوص لفرضها عقوبات على "المؤسسات المالية الأجنبية بسبب مشاركتها في معاملات مالية تجرى مباشرة خارج الولايات المتحدة ولا تمثل نظم العقوبات التي تعتمدها الولايات المتحدة وترمي إلى تنظيم معاملات صرف العملات الأجنبية". ووفقاً لما ذكره المقرر الخاص، تؤثر العقوبات التي تتجاوز الحدود الإقليمية، التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا، تأثيراً سلبياً في قدرة البلد على المتاجرة مع العالم الخارجي والحصول على العملات الأجنبية والوصول إلى الأسواق الدولية، بما في ذلك قدرته على شراء الغذاء والأدوية والتكنولوجيا بأسعار تنافسية. وتوعد العقوبات أيضاً النظام القائم على عملتين (البيزو الكوبي والبيزو القابل للتحويل)، مع ما يترتب على ذلك من تعميق للتمييز بين المواطنين الكوبيين الذين يستطيعون السفر إلى الخارج أو الحصول على العملة القابلة للتحويل والمواطنين الذين لا يسعهم القيام بذلك.

ويدعو المقرر الخاص الدول إلى امتثال المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي تشير إلى إلغاء التدابير القسرية الانفرادية وكذلك إلى ضمان أن تفي التدابير القسرية بالتزامات حقوق الإنسان، من

خلال تقييم آثارها المحتملة في حقوق الإنسان ورصد تنفيذها وضمان إتاحة استثناءات فعلية من أجل الوفاء بحقوق الإنسان وتلبية الاحتياجات الإنسانية.

ويرى المقرر الخاص أنه يتعين توسيع نطاق الالتزامات الواقعة على عاتق الدول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى خارج حدودها الإقليمية استنادا إلى عدم وجود قيود تتعلق بالإقليم أو بالولاية القضائية تقيد العهد وإلى التأثير الذي يمكن أن يكون للدولة الطرف في بلدان أخرى. وعلاوة على ذلك، يوصي المقرر الخاص في تقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان بأن يؤكد المجتمع الدولي من جديد أن جميع الأشخاص الذين يتأثر تمتعهم بحقوق الإنسان بالتدابير القسرية الانفرادية الحق في الحصول على سبيل انتصاف فعال، بما في ذلك التعويض المالي المناسب والفعال. ويرى أنه من الضروري توسيع نطاق النموذج للانتقال به من معالجة الآثار السلبية للعقوبات الانفرادية إلى الوقاية منها ويدعو الدول إلى إدانة فرض تدابير قسرية انفرادية تنطوي على تطبيق تدابير محلية خارج الحدود الإقليمية باعتباره إجراء غير مشروع بموجب القانون الدولي.

القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان في الآونة الأخيرة

بناء على التقريرين المقدمين من المقرر الخاص (A/71/187 و A/HRC/33/48)، اتخذت الجمعية العامة قرارها ١٩٣/٧١ واتخذ مجلس حقوق الإنسان قراره ١٣/٣٤. وفي القرار الأخير، شدد مجلس حقوق الإنسان على أن التدابير والتشريعات القسرية الانفرادية تتعارض مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة، والقواعد والمبادئ المنظمة للعلاقات السلمية بين الدول وأعرب أيضا عن قلقه الشديد إزاء ما للتدابير القسرية الانفرادية من أثر سلبي في حقوق الإنسان والتنمية والعلاقات الدولية والتجارة والاستثمار والتعاون، وسلّم في الوقت نفسه بأن الآثار التي تترتب على العقوبات الاقتصادية في حقوق الإنسان الخاصة بالسكان المستهدفين توقع أضرارا فادحة بالفقراء والطبقات الأكثر ضعفا. وسلّم مجلس حقوق الإنسان أيضا بأن التدابير القسرية الانفرادية الطويلة الأجل قد تؤدي إلى حدوث مشاكل اجتماعية وتثير شواغل إنسانية في الدول المستهدفة وأعرب عن شعوره بانزعاج بالغ إزاء الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في الحق في الحياة، والحق في الصحة وفي الرعاية الطبية، والحق في التحرر من الجوع، والحق في مستوى معيشي لائق، والحق في الغذاء والتعليم والعمل والسكن.

ودعا كل من الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان جميع الدول إلى الكف عن اعتماد أو استبقاء أو تنفيذ تدابير قسرية انفرادية لا تتفق مع القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وميثاق الأمم المتحدة، والقواعد، واعترضا بشدة على طابع تلك التدابير الذي يتجاوز الحدود الإقليمية ويهدد كذلك سيادة الدول، ودعيا في هذا السياق جميع الدول الأعضاء إلى عدم الاعتراف بهذه التدابير وعدم تطبيقها، وإلى اتخاذ تدابير إدارية أو تشريعية فعالة، حسب الاقتضاء، للتصدي لتطبيق التدابير القسرية الانفرادية، أو لآثارها، خارج نطاق الحدود الإقليمية. وأكد كلاهما مجددا عدم جواز استخدام السلع الأساسية من قبيل الغذاء والدواء كأدوات للإكراه السياسي وعدم جواز حرمان أي شعب بأي حال من الأحوال من سبل العيش والتنمية الخاصة به.

والشواغل التي أعربت عنها الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بشأن التأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان وثيقة الصلة بوجه خاص بالحالة في كوبا. فبالد يعاني منذ فترة طويلة جدا من انعدام إمكانية الحصول على الغذاء بأسعار تنافسية وعلى الأدوية بسبب التدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧]

كوبا ليست من الدول الموقعة على اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين أو بروتوكولها لعام ١٩٦٧. ومع ذلك، لطالما وجد آلاف اللاجئين الحماية في كوبا على مر السنين، وما انفكت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تدعم الحكومة في مجال المسائل المتعلقة بالحماية على مدى ما يقرب من ثلاثة عقود من الزمن.

وقد تمسكت كوبا بسياستها الفعلية المتمثلة في عدم الإعادة القسرية لجميع اللاجئين المعترف بهم بموجب ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي عام ٢٠١٦، طلب قرابة ١٠٠ شخص الحصول على مركز لاجئ في إطار ولاية مفوضية اللاجئين في كوبا، مقابل ٢٥ شخصا سنويا في المتوسط قبل عام ٢٠١٥. وهذا يؤكد الاتجاهات الحديثة، مع زيادة عدد الأفراد الذين يقطعون مسافات طويلة لالتماس الحماية في كوبا، بما يفوق المعدل المتوسط في السنوات السابقة.

ويسمح لطالبي اللجوء الذين يصلون إلى كوبا بالبقاء مؤقتا في البلد بينما تبت المفوضية في أمر منحهم مركز اللاجئ من عدمه، وبعد منحهم ذلك المركز بموجب ولاية المفوضية، تحدد حلولاً دائمة لهم، من خلال إعادة التوطين بالأساس. وفي عام ٢٠١٦، كان ثمة نحو ٢٩٠ لاجئ بحاجة إلى حل دائم.

ويمنح اللاجئون المعترف بهم في كوبا حق الاستفادة من النظم الحكومية المجانية في مجالي الرعاية الصحية والتعليم، ويُعاملون معاملة شبيهة بتلك التي ينالها المواطنون. ويستفيد بعض اللاجئين أيضا من برنامج المنح الدراسية الجامعية في البلد.

وكوبا لا تمنح تصاريح عمل ولم تضع سياسة لإدماج اللاجئين محليا. بيد أن عددا محدودا من اللاجئين منحوا، في السنوات الأخيرة، تصاريح إقامة دائمة عملا بالتشريع الوطني الراهن. وأُعطي هؤلاء الأفراد وضعاً قانونياً يمنحهم حقوقاً وفرصاً مماثلة لما يُمنح للمواطنين الكوبيين.

وتعكس هذه الأعمال التزام كوبا بتعزيز معايير الحماية الدولية والإقليمية، تمشيا مع التزامها بإعلان البرازيل وخطة عملها العشرية اللذين وقعتهما في عام ٢٠١٤ إلى جانب ٢٧ بلداً آخر وثلاثة أقاليم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وإذا زُفِع الحصار، بما يتبع ذلك من زيادة تطبيع العلاقات الثنائية، قد تُهيأ ظروف أكثر ملاءمة للأشخاص موضع اهتمام المفوضية في كوبا. ويمكن استكشاف مزيد من الفرص لإدماج اللاجئين محليا، ويمكن أن يُفضي تحسين التعاون الدولي إلى انضمام كوبا إلى الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين وانعدام الجنسية، وكذلك إلى اعتماد تدابير حماية أقوى للأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية.

مركز الجنوب

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٧]

في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اجتمعت ١٩٣ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل التصويت السنوي الخامس والعشرين على التوالي في الجمعية العامة على القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا". وللمرة الأولى منذ تقديم القرار، تم اعتماده بالإجماع تقريبا بتأييد ١٩١ دون أي صوت معارض مع امتناع عضوين عن التصويت (الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل)^(٢٣). ولأول مرة، لم تكن هناك أي أصوات معارضة للقرار. وجددت نتائج التصويت التأكيد على الاستنكار الدولي الطويل الأمد للحصار والقيود المفروضة بموجبه، والتي لا تزال تنفذ على الرغم من استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا في عام ٢٠١٥.

وكرر القرار وعكس القرارات والتقارير والإعلانات السابقة التي اعتمدها الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات والهيئات الحكومية الدولية التي ترفض استخدام التدابير القسرية الانفرادية من قبيل الجزاءات التجارية في شكل حظر، ووقف التدفقات المالية والاستثمارية بين البلدان المرسل والمستهدفة مثل الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. فهذه التدابير تحدث آثارا سلبية على تمتع شعوب البلدان المعنية بحقوق الإنسان، ولا سيما أكثر الفئات ضعفا، التي تشمل النساء والمسنين والأطفال. وقد أثرت هذه التدابير تأثيرا سلبيا أيضا على قدرة البلدان الخاضعة للجزاءات على الإسهام في التعاون الإنمائي الدولي، كما هو الشأن في حالة كوبا.

وفي ضوء الشواغل المذكورة أعلاه، طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٤ من القرار ٥/٧١ إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا بشأن تنفيذ القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وعلى مر السنين، أصبح تقرير الأمين العام وسيلة هامة لتسليط الضوء على الأثر السلبي للحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا والدعوة إلى إنهائه. ويقدم التقرير صورة واضحة عن أثر التدابير القسرية الانفرادية للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة فيما يتعلق بكوبا، وتبعات ذلك على الشعب الكوبي في جميع أنحاء العالم.

وقد أعدّ مركز الجنوب هذه المدخلات باعتبارها مساهمة في تقرير الأمين العام، وهي تتعلق بالتدابير الاقتصادية والمالية والتجارية الانفرادية التي تفرضها دولة ضد دولة أخرى.

ومركز الجنوب هو منظمة حكومية دولية للبلدان النامية، وقد أنشئ عام ١٩٩٥ عملا بالاتفاق الذي ينص على إنشاء مركز الجنوب الذي أودع لدى الأمم المتحدة وفقا لتوصيات التقرير المعنون "التحدي

(٢٣) في عام ٢٠١٥، اعتمد القرار بأغلبية ١٩٢ صوتا مؤيدا وصوتين معارضين (الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل) دون امتناع أحد عن التصويت. انظر المقالة المعنونة "Despite resumption of relations between United States, Cuba, " GA/11713، "General Assembly adopts, almost unanimously, resolution calling for blockade to be lifted" ، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وهي متاحة على الموقع الشبكي للأمم المتحدة، www.un.org/press/en/2015/ga11713.doc.htm

الذي يواجهه الجنوب“. وقد أعدت هذا التقرير لجنة الجنوب، ونظرت الجمعية العامة فيما تمخض عنه من نتائج في قرارها ١٥٥/٤٦. ويتمتع مركز الجنوب بمركز المراقب لدى الجمعية العامة، وهو يضم في الوقت الراهن ٥٤ من البلدان النامية الأعضاء، ومنها كوبا. ويقدم المركز الدعم للبلدان النامية في تعزيز وحماية مصالحها المشتركة في الساحة الدولية، ويضطلع ببحوث السياسات المتعلقة بمختلف مجالات السياسة العامة الدولية المتصلة بتعزيز الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية وما تبذله من جهود من أجل تعزيز منظومة الأمم المتحدة وتعدد الأطراف.

وأكدت الجمعية العامة في قرارها ٥/٧١ من جديد التزام الدول بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ودعت جميع الدول إلى الامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير من قبيل الحصار المفروض على كوبا، بما يتعارض مع القانون الدولي، ومبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وعلى مدى أكثر من ٢٠ عاما حتى الآن، تطبق الولايات المتحدة قانون هيلمز - بيرتون (١٩٩٦)، الذي تترتب على تطبيقه آثار تتجاوز الحدود الإقليمية، مما يؤثر سلبا على ما تقوم به كوبا من تجارة وتعاون دولي لا مع الولايات المتحدة فحسب، بل أيضا مع بلدان ثالثة. ويمثل ذلك استمرارا للحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من خمسة عقود^(٢٤)، الأمر الذي أدى إلى نتائج عكسية وسبب خسائر اجتماعية واقتصادية وتجارية هائلة لشعب ذلك البلد.

وأدى التغيير في سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا الذي أعلنت عنه إدارة أوباما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى التحول من سياسات قائمة على الجزاءات نحو سياسات تستند إلى الحوار وتطبيع العلاقات، مع استئناف العلاقات الدبلوماسية في تموز/يوليه ٢٠١٥. وبدأ التعاون في قطاعات مثل الصحة من أجل تيسير التعاون في مجال مكافحة أمراض مثل السرطان وفيروس زيكا بمذكرة التفاهم التي وقعت في حزيران/يونيه ٢٠١٦ كمثال على ذلك. ولكن للأسف، لا يزال الحظر قائما بأكمله، ولا تزال معظم المعاملات التجارية و المالية بين الولايات المتحدة أو الأشخاص الخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة وكوبا محظورة على نحو ما أكدته وزارة المالية الأمريكية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧^(٢٥).

وعلى الرغم من الجهود التي اضطلعت بها الإدارة الأمريكية السابقة خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ من أجل إحداث تغييرات سياسية بشأن العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، لا يزال الحظر قائما لأن رفعه سيتطلب أن يعمل الكونغرس على إلغاء التشريعات المتعلقة بالحظر التي لا تزال سارية منذ عام ١٩٦١. وقد أيد معظم مواطني الولايات المتحدة ومؤسساتها التجارية هذا التحول

(٢٤) أعلن الرئيس جون ف. كيندي فرض حظر على التجارة بين الولايات المتحدة وكوبا في شباط/فبراير ١٩٦٢ (الإعلان الرئاسي رقم ٣٤٤٧)، ويمكن الاطلاع على الإعلان على الموقع الشبكي www.gpo.gov/fdsys/pkg/STATUTE-76/pdf/STATUTE-76-Pg1446.pdf.

(٢٥) وزارة المالية الأمريكية، "Frequently asked questions related to Cuba"، بصيغتها المستكملة في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وهي متاحة على الموقع www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/cuba_faqs_new.pdf.

نحو سياسات التحوار مع كوبا، على نحو ما تبين من العديد من استطلاعات الرأي^(٢٦). وقد انعكس ذلك أيضا في عمل كونغرس الولايات المتحدة.

وكما أشارت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة في البيان الذي أدلت به تعليلا للتصويت، كان القرار ٥/٧١ ”خير مثال على السبب في أن سياسة العزل التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه كوبا لا جدوى لها - بل الأسوأ من ذلك، أنها تقوض في الواقع الأهداف ذاتها التي وُضعت لتحقيقها“^(٢٧). كما شجب العديد من البيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء بشأن التصويت الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي يتنافى مع مبادئ الميثاق والقانون الدولي، بما في ذلك من خلال انتهاك حقوق الإنسان وإنكار الحق في التنمية على الشعب الكوبي وعلى أطراف ثالثة^(٢٨).

وفي السنوات الأخيرة، عرضت السلطات التشريعية في الولايات المتحدة العديد من المبادرات التشريعية والأحكام في مشاريع قوانين المخصصات بشأن الحظر المفروض على كوبا. وكان الكثير منها يتوخى المضي في تخفيف الحصار أو رفعه. بيد أنه لم يتم سن أي منها بعد. ومن مشاريع القوانين الرامية إلى تخفيف الحصار ما يلي: مشروع القانون H.R. 351 (بشأن السفر)، ومشروع القانون H.R. 442/S. 472 (بشأن بعض الجزاءات الاقتصادية)، ومشروع القانون H.R. 498 (بشأن الاتصالات السلوكية واللاسلكية)، ومشروع القانون H.R. 525 (بشأن الصادرات الزراعية والاستثمار)، ومشروع القانون H.R. 572 (بشأن الصادرات الزراعية والطبية والسفر)، ومشروع القانون H.R. 574 (بشأن الحصار ككل)، ومشروع القانون S. 275 (بشأن التمويل الخاص للصادرات الزراعية الأمريكية)^(٢٩). وفي الآونة الأخيرة، أجريت أيضا مناقشات جوهرية في لجان مجلس النواب. ففي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، على سبيل المثال، عقدت لجنة مجلس النواب المعنية بالزراعة جلسة استماع حول موضوع ”التجارة الزراعية الأمريكية مع كوبا“^(٣٠). فعلى الرغم من قرب المسافة الذي يجعل الولايات المتحدة شريكا تجاريا طبيعيا لكوبا، فإن الحصار لا يزال يسبب صعوبات للتجارة الزراعية بين البلدين.

(٢٦) انظر ”Growing public support for U.S. ties with Cuba - and an end to the trade embargo“، ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥. متاحة على الموقع الشبكي www.people-press.org/2015/07/21/growing-public-support-for-u-s-ties-with-cuba-and-an-end-to-the-trade-embargo/؛ وأيضاً مقالة داليا سوممان بعنوان ”Most Americans support ending Cuba embargo, Times poll finds“، صحيفة نيويورك تايمز، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦. متاحة على الموقع الشبكي www.nytimes.com/interactive/projects/cp/international/obama-in-cuba/most-americans-support-ending-cuba-embargo-nyt-poll-finds.

(٢٧) مقالة سومنس سنغوبتا وريك غلادستون بعنوان ”U.S. abstains in U.N. vote condemning Cuba embargo“، صحيفة نيويورك تايمز، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. متاحة على الموقع الشبكي www.nytimes.com/2016/10/27/world/americas/united-nations-cuba-embargo.html.

(٢٨) مقالة بعنوان ”As United States, Israel abstain from vote for first time, General Assembly adopts annual resolution calling for lifting of United Nations embargo on Cuba“، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. متاحة على الموقع الشبكي للأمم المتحدة، www.un.org/press/en/2016/ga11846.doc.htm.

(٢٩) انظر مارك ب. ساليغان، ”Cuba: U.S. Policy in the 115th Congress, Appendix A“، مركز بحوث الكونغرس، ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧. متاح على الموقع الشبكي <https://fas.org/sgp/crs/row/R44822.pdf>.

(٣٠) انظر <https://agriculture.house.gov/calendar/eventsingle.aspx?EventID=3512>.

وحتى الوقت الحاضر، عُرض على الكونغرس الأمريكي الخامس عشر بعد المائة العديد من مشاريع القوانين التي من شأنها رفع القيود المفروضة على صادرات الولايات المتحدة إلى كوبا أو تخفيفها، ومنها مشاريع القوانين المبينة أدناه^(٣١):

- مشروع القانون H.R. 442 (Emmer) ومشروع القانون S. 472 (Moran)، اللذان من شأنهما إلغاء أو تعديل أحكام قانونية متنوعة تقيد التجارة مع كوبا، بما في ذلك بعض القيود المنصوص عليها في قانون إحلال الديمقراطية في كوبا، وقانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا، وقانون قانون تعديل الجزاءات التجارية وتعزيز التصدير لعام ٢٠٠٠. ومن شأن مشروع القانونين إلغاء القيود المفروضة على تقديم التمويل الخاص لكوبا بموجب قانون تعديل الجزاءات التجارية وتعزيز التصدير، ولكنهما سيواصلان فرض حظر على تقديم دعم حكومة الولايات المتحدة للمساعدة الخارجية أو المساعدة المالية، والقروض وضمانات القروض، وتوسيع نطاق الائتمان أو غير ذلك من أشكال تمويل التصدير إلى كوبا، ولئن كان ذلك يمنح رئيس الولايات المتحدة سلطة الإعفاء لأغراض الأمن الوطني أو الأسباب الإنسانية. ويظل محظورا على الحكومة الاتحادية إنفاق أي أموال للنهوض بالتجارة مع كوبا أو تطوير أسواق فيها، على الرغم من السماح بتنفيذ بعض البرامج الاتحادية لتعزيز قطاع السلع الأساسية؛
- مشروع القانون H.R. 525 (Crawford)، الذي من شأنه السماح لحكومة الولايات المتحدة بتقديم المساعدة للصادرات الزراعية من الولايات المتحدة إلى كوبا ما دامت الجهة المستفيدة من تلك المساعدة غير خاضعة لسيطرة الحكومة الكوبية، كما من شأنه أن يأذن للكيانات الأمريكية بتقديم التمويل الخاص لمبيعات السلع الأساسية الزراعية، وأن يأذن بالاستثمار من أجل تنمية الأعمال التجارية الزراعية في كوبا ما دامت مؤسسات الأعمال التجارية غير خاضعة لسيطرة الحكومة الكوبية ولا تتاجر في الممتلكات التي صادرتها الحكومة الكوبية من رعايا الولايات المتحدة؛
- مشروع القانون S. 275 (Heitkamp)، الذي من شأنه تعديل قانون تعديل الجزاءات التجارية وتعزيز التصدير للسماح للكيانات الأمريكية بتقديم التمويل الخاص للسلع الأساسية الزراعية في كوبا؛
- مشروع القانون H.R. 572 (Serrano)، الذي يهدف، ضمن مختلف أحكامه، إلى تيسير الصادرات الزراعية والطبية من الولايات المتحدة إلى كوبا عن طريق إعادة تعريف مصطلح ”المدفوعات النقدية المسددة مقدما“ بشكل دائم ليصبح معناه أن البائع يقبض المدفوعات قبل نقل سندات ملكية السلعة إليه وتسليمها له ومنحه السيطرة عليها، ويأذن بالتحويلات المباشرة بين المؤسسات المالية الكوبية والأمريكية للمنتجات المصدرة بموجب أحكام قانون تعديل الجزاءات التجارية وتعزيز التصدير، وينشئ برنامج تشجيع التصدير المخصص للصادرات الزراعية من الولايات المتحدة إلى كوبا، ويلغي شرط التحقق من المواقع المفروض على الصادرات الطبية إلى كوبا بموجب قانون إحلال الديمقراطية في كوبا؛

(٣١) المرجع نفسه. انظر أيضا ريناك وساليفان (Rennack and Sullivan)، ”Cuba sanctions“.

- مشروع القانون (H.R. 574 (Serrano)، الذي من شأنه رفع مجمل الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، بما فيه القيود المفروضة على الصادرات إلى كوبا بموجب قانون إحلال الديمقراطية في كوبا وقانون تعديل الجزاءات التجارية وتعزيز التصدير.

وقد وصف الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة الحالة الراهنة في بيان أدلى به مؤخرا إذ قال:

”لقد أحرز بعض التقدم في العلاقات الثنائية، ولا سيما في الشؤون الدبلوماسية والحوار والتعاون بشأن مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك. بيد أن هذه الخطوات، إلى جانب التدابير التنفيذية التي اعتمدها حكومة الولايات المتحدة السابقة، لا تزال غير كافية وإن كانت تسيير في الاتجاه الصحيح. ولكن الواقع هو أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لا يزال ساري المفعول، بما في ذلك نطاقه الذي يتجاوز الحدود الإقليمية، ولا يزال يتسبب في الضرر الهائل وفي الحرمان لشعبنا واقتصادنا“.

وكان تغيير الإدارة الأمريكية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ والبيانات الصحفية التي أدلى بها حتى الآن في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب في هذا الصدد مدعاة للقلق بشأن مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا. فإلغاء تغييرات اتجاه السياسة العامة التي قامت بها حكومة الولايات المتحدة منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية في تموز/يوليه ٢٠١٦ تحت إدارة أوباما سيؤثر سلبا لا على الشعب الكوبي فحسب، بل من شأنه أيضا أن يتعارض مع مصالح مواطني الولايات المتحدة ودوائر الأعمال التجارية الأمريكية.

ولا يزال الشعب الكوبي يعاني من آثار الحظر. فعلى سبيل المثال، أبرزت منظمة العفو الدولية في ورقة أصدرتها في عام ٢٠٠٩ بعنوان ”حصار الولايات المتحدة على كوبا - آثاره على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية“ الآثار السلبية للحصار على الفئات الضعيفة بوجه خاص، وقد دعت المنظمة إدارة الولايات المتحدة إلى إجراء تقييم شامل يتعين الاضطلاع به على أساس سنوي.

وتبين القرارات الصادرة مؤخرا عن مكتب الولايات المتحدة لمراقبة الممتلكات الأجنبية مدى استمرار الحظر على كوبا، إذ تُفرض على البلدان الثالثة وشركاتها ومصارفها غرامات هائلة لأنها تحافظ على علاقاتها التجارية والمالية مع كوبا. فقد فرض مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية في الفترة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٦ ما مجموعه ٤٩ غرامة بسبب انتهاكات للحظر. ومن أحدث الأمثلة التي أبلغت عنها حكومة كوبا في عام ٢٠١٦ ما يلي:

- قُرِضَ غرامة على الشركة الفرنسية CGG Services في شباط/فبراير ٢٠١٦ لتقديمها خدمات ومعدات أصلها من الولايات المتحدة للتنقيب عن النفط والغاز في المياه الإقليمية الكوبية ولإجراء بحوث زلزالية من جانب كيان كوبي في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكوبا؛
- فرض غرامات على مصرفين أوروبيين لإبقائهما على علاقات مصرفية مشروعة مع كوبا وبلدان أخرى منها غرامة قدرها ١,٧١٠ مليون دولار على مصرف Commerzbank الألماني، وغرامة قدرها ١,١١٦ مليون دولار على مصرف Crédit Agricole الفرنسي. ونتيجة هذه الغرامات، أنهى المصرف الألماني معاملاته مع المصارف الكوبية وسفارة كوبا في برلين؛

- منَع مصرف BNY Mellon من تحويل مبلغ ٢٢ ٠٠٠ يورو من وزارة الخارجية إلى السفارة الكويتية في كازاخستان. ولا تزال تلك الأموال محتجزة رغم مفاوضات وزارة المالية الأمريكية مع ذلك المصرف؛
 - رفض تحويل مالي من شركة كويبة لتسويق النيكل عن طريق المصرف السويسري Banque Cantonale de Geneve SA
 - منذ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، فرضت وزارة المالية الأمريكية ثماني غرامات على كيانات من الولايات المتحدة ومن بلدان ثالثة لانتهاكها القواعد التنظيمية المفروضة على كوبا. وقد بلغت تلك الغرامات أكثر من ٢ بليون دولار.
 - وذكر وزير الخارجية الكويتي، برونو رودريغيز، في بيان أدلى به أمام الجمعية العامة بشأن التصويت على القرار ٥/٧١ ما يلي:
- ”إن الخسائر البشرية الناجمة عن الحصار لا تحصى. فلا توجد أسرة أو صناعة كويبة في البلد لا تعاني من آثاره على الصحة والتعليم والأغذية والخدمات وأسعار السلع والأجور والمعاشات التقاعدية. وإن فرض شروط تمييزية ومرهقة، إلى جانب الآثار الرادعة للحصار، يقيد شراء الأغذية والحصول من أسواق الولايات المتحدة على الأدوية والكواشف الكيميائية وقطع غيار للأجهزة والأدوات الطبية وغيرها“.
- وقدم وزير الخارجية عدة أمثلة محددة منها ما يلي:
- لم تتمكن شركة Medtronic الأمريكية من إبرام عقود مع شركات كويبة لبيع أجهزة تنبيه عمق الدماغ، التي تستخدم في علاج المرضى الكويتيين المصابين بداء باركنسون وغيره من الاضطرابات العصبية؛
 - لم تتمكن شركة Sigma Aldrich المتعددة الجنسيات من توفير وسائل الحماية والمنتجات الكيميائية والتكنولوجية الأحيائية التي طلبتها شركة FarmaCuba الكويبة لصنع أدوية في البلد؛
 - في أيار/مايو ٢٠١٦، قامت اللجنة التنظيمية النووية للولايات المتحدة بإبلاغ الفرع الأمريكي للشركة الألمانية Eckert & Ziegler بأنها سترفض طلبه الحصول على ترخيص بتوفير منتجاتها لشركة فيليبس الهولندية، التي تتولى معايرة المعدات الطبية التي اشتراها معهد علم الأورام في كوبا في عام ٢٠١٣، مما يؤثر على تقديم خدمات حيوية لمرضى السرطان؛
 - في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، قامت شركة Emildue الإيطالية الموردة للأجهزة الطبية بإخطار الشركة الكويبة MediCuba بأن شركة Boston Scientific Corporation الأمريكية رفضت أن تبيعها مولدا للترددات اللاسلكية من طراز Cosman يُستخدم لتشخيص الإصابة بالسرطان.
- وختم وزير الخارجية أمثلته قائلا: ”ويؤثر الحصار أيضا على مصالح المواطنين الأمريكيين أنفسهم، الذين يمكنهم الاستفادة من مختلف الخدمات في كوبا، بما في ذلك الرعاية الصحية“.
- وعلى الرغم من الصعوبات التي يسببها الحصار، والتي تحول دون تحقيق تنمية حقيقية، أنشأت كوبا نمودجا يُقتدى به في مجال نظم الرعاية الصحية وبجوثها، ويمكن أن يكون نمودجا للعديد من

البلدان وعنصرًا من عناصر التعاون الدولي. وأقرت منظمة الصحة العالمية في الآونة الأخيرة بأن كوبا أصبحت رسميًا أول بلد في العالم استطاع القضاء على انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومرض الزهري من الأم إلى الطفل. ويمثل نجاح كوبا في ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح من أجل الحد من التهديد العالمي الذي يشكله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على نحو ما تدعو إليه أهداف التنمية المستدامة^(٣٢).

ولا يؤثر الحظر على الشعب الكوبي وعلى المعاملات التجارية والمالية الكوبية فحسب، بل إنه يؤثر أيضا على مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تضطلع بها كوبا منذ عقود من الزمن. وقد تم الاعتراف على الصعيد العالمي بالمساعدة الطارئة التي قدمتها كوبا استجابة للبلدان الأفريقية المتضررة من أزمات وباء إيبولا في غرب أفريقيا، وهي مثال بارز على التضامن مع المجتمع الدولي. وكان يمكن أن تكون المساعدة الكوبية الرامية إلى معالجة هذه الأزمة الصحية أكثر شمولًا لولا الحظر. وسيسمح رفع الحظر بشكل دائم لكوبا بزيادة التعاون مع البلدان النامية الأخرى في مجالات الصحة والبيئة والزراعة، من بين مسائل أخرى. ويمكن للبلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء أن تستفيد كثيرا من الخبرة المتميزة التي اكتسبتها كوبا في مجال التكنولوجيا الأحيائية، على سبيل المثال.

ومن شأن كيانات الأمم المتحدة أن تستفيد أيضا من التعاون مع الخبراء الكوبيين في مشاريعها على نحو أكثر تواترا، وذلك بالنظر إلى أنه في معظم الحالات، تزيد الصعوبات الناجمة عن الحصار في تعقيد تعيينات الخبراء الكوبيين في الأمم المتحدة، على نحو ما أوضحت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة في تقاريرها السابقة، وذلك بسبب تعدد التعقيدات التي تطع مشاكل دفع الأجور وتصاريح السفر.

وأقر ممثل الاتحاد الأوروبي أيضا في بيان تحليل التصويت على القرار ٥/٧١، بعد الترحيب بالتقدم المحرز، بأن التدابير التقييدية الأساسية لا تزال قائمة، فقال:

”في ظل الظروف الجديدة، باتت تلك الإجراءات أقرب إلى المفارقة التاريخية. وإلى جانب الأثر الضار لهذا الحصار على المواطنين الكوبيين العاديين، فإن آثار التشريعات والتدابير الإدارية والقضائية الأحادية الجانب التي تتجاوز الولاية الإقليمية وآثارها الجانبية تؤثر سلباً على المصالح الاقتصادية للجميع. وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات أكثر إلحاحا، بالنظر إلى الانفتاح الكبير للاقتصاد الكوبي“^(٣٣).

وأدانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الحصار بشدة. وذكر وفدها أن التشريعات الأمريكية مثل قانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز - برتون لعام ١٩٩٦ وسّعت نطاق آثار الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة ليشمل بلدانا ثالثة. وفي إطار سياسته التجارية المشتركة، يعارض الاتحاد الأوروبي بقوة وباستمرار تلك التدابير المتجاوزة للولاية الإقليمية.

”وخلافا لتوقعاتنا، لم تتحسن الحالة بالنسبة للمؤسسات المالية التابعة للاتحاد الأوروبي العاملة في كوبا ومعها، والتي تستهدفها الجزاءات التي تتجاوز الحدود الإقليمية، بل أنها

(٣٢) شاهد ”Cuba eliminates mother-to-child transmission of HIV and Aids“، البث التلفزيوني الشبكي للأمم المتحدة، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧. متاح على الموقع الشبكي <http://webtv.un.org/news-features/watch/cuba-eliminates-mother-to-child-transmission-of-hiv-and-aids-/5374392704001#full-text>.

(٣٣) انظر A/71/PV.32.

ساءت في بعض النواحي. وهذا يشكل تدخلا لا داعي له ويسبب مشاكل لمواطني الاتحاد الأوروبي والمؤسسات التجارية والمنظمات غير الحكومية ممن يعيشون أو يعملون أو يديرون أعمالاً في كوبا. ونتوقع أن يتم التوصل إلى حل مبكر لهذه المشاكل، حيث أن تطبيع العلاقات مع كوبا ينبغي أن يسري على جميع الأطراف المعنية“.

وقد بدأ فصل جديد في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وكوبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بالتوقيع على اتفاق الحوار السياسي والتعاون في بروكسل.

وطالما شددت البلدان النامية على أن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، هي مبادئ أساسية تضمن إقامة وصيانة نظام متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ويفضي إلى السلام والتنمية في البلدان النامية. وطالما اتحدت البلدان النامية أيضا في مطالبتها بإلغاء تطبيق التدابير القسرية الانفرادية، بما في ذلك تطبيق التدابير الاقتصادية والتجارية التي تتخذها دولة ضد دولة أخرى والتي تؤثر على قدرة الدولة الأخيرة على التمتع بفوائد التجارة والملاحة الدوليتين دون عوائق، وتدخل أيضا في علاقاتها مع البلدان الثالثة، بما يؤثر سلبا على تجارتها واستثماراتها وأنشطتها التعاونية. فعلى سبيل المثال، قدم وزير الخارجية الكوبي في عام ٢٠١٤ تقديرات بلده للأضرار الاقتصادية المتراكمة التي يخلفها الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا والتي بلغت ١,١ ترليون دولار. وفي عام ٢٠١٦ أيضا، أقر وزير التجارة الخارجية بأن الحصار الاقتصادي والمالي يحد من تدفق التجارة الدولية والاستثمارات إلى كوبا، مما يؤثر على الاستثمار الأجنبي الذي أصبح الآن يمثل حوالي ثلث التدفق السنوي اللازم لتحقيق أهدافها.

وفي مؤتمر القمة السابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي عقد في جمهورية فنزويلا البوليفارية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أعرب قادة أكثر من ١٢٠ بلدا والعديد من الدول المراقبة والمنظمات الدولية عن أسفهم للحظر المفروض على كوبا. وفي الفقرات ٤٧٩ إلى ٤٨٣ من الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة، إذ رحب رؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز بالقرار التاريخي الذي اتخذته رئيسا كوبا والولايات المتحدة باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين بلديهما، جددوا مرة أخرى دعوة حكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. كما دعوا رئيس الولايات المتحدة إلى ممارسة سلطاته التنفيذية الواسعة النطاق لإجراء تعديلات جوهرية في هذا الحظر، إذ زيادة على أنه فُرض من جانب واحد ويخالف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار، فهو يتسبب في تكبيد الشعب الكوبي خسائر مادية وأضرار اقتصادية ضخمة. وحثوا مرة أخرى على الامتثال بدقة لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢ و ٧/٦٣ و ٦/٦٤ و ٦/٦٥ و ٦/٦٦ و ٤/٦٧ و ٨/٦٨ و ٥/٦٩ و ٥/٧٠. وأعرب القادة عن عميق قلقهم إزاء اتساع الطابع المتجاوز للحدود الإقليمية للحصار المفروض على كوبا ورفضوا تعزيز التدابير المالية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة بهدف تشديد الحصار. وطالب رؤساء الدول والحكومات أيضا بوقف برنامج الاستقبال المؤقت للمهنيين الطبيين الكوبيين الذي تنفذه حكومة الولايات المتحدة، والذي يضر برامج التعاون الكوبي ويجرم كوبا والعديد من البلدان الأخرى المحتاجة من موارد بشرية حيوية.

كما إن وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين، وهي أكبر مجموعة للبلدان النامية، في اجتماعهم الوزاري السنوي الأربعين الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، (انظر A/71/422، المرفق)، جددوا التأكيد مرة أخرى على اعتراضهم الشديد على هذه التدابير. وفي الفقرة ١٥١ من الإعلان الذي تم اعتماده في تلك المناسبة، أعاد وزراء مجموعة الـ ٧٧ والصين تأكيد رفضهم القاطع لفرض قوانين وقواعد يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية، ولكل الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، بما فيها الجزاءات الانفرادية، ضد البلدان النامية، وأعادوا التأكيد على الحاجة الملحة لإلغائها على الفور. وأكدوا أن هذه الإجراءات لا تقوض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، ولكنها تهدد على نحو خطير أيضا حرية التجارة والاستثمار.

وأهاب وزراء مجموعة الـ ٧٧ والصين بالمجتمع الدولي أن يعتمد تدابير عاجلة وفعالة من أجل القضاء على استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية. وتكلم الممثل الدائم لتايلند باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين في سياق جلسة تصويت الجمعية العامة على القرار ٥/٧١، فقال إن في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٥ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٦، بلغت الخسائر التي تكبدها الشعب الكوبي من جراء آثار الحصار ٤ بلايين دولار، مما كانت له تبعات إنسانية بعيدة المدى بالنسبة للبلد. وإذا استمر الحصار، فسيفوز إمكانيات كوبا الإنمائية على نحو جائر وسيهدد طموحاتها في التنمية المستدامة. وكانت المساعدة الطارئة التي قدمتها كوبا إلى البلدان المتضررة من تفشي فيروس إيبولا في أفريقيا شهادة على التزامها الطويل الأمد بالعمل الإنساني. ومع رفع الحظر، سيتم تمكين كوبا من مواصلة عملها في مجال تقديم المعونة في جميع أنحاء العالم^(٣٤).

وفي الفقرة ١٥٢ من الإعلان الوزاري الذي اعتمده وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين، أعرب الوزراء عن رفضهم القوي لتنفيذ التدابير القسرية الانفرادية، وأكدوا مرة أخرى تضامنهم مع كوبا. ومع ترحيبهم باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة، وفي هذا السياق، بزيارة الرئيس باراك أوباما إلى كوبا، فإنهم أكدوا من جديد مطالبتهم لحكومة الولايات المتحدة بأن تنهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا منذ أكثر من خمسة عقود. وإذ أقر الوزراء بأن الإجراءات التي اتخذتها السلطة التنفيذية في حكومة الولايات المتحدة لتعديل بعض جوانب تطبيق الحظر إجراءات إيجابية وإن كانت محدودة في نطاقها، فإنهم شجعوا رئيس الولايات المتحدة على مواصلة اتخاذ كل ما يندرج ضمن سلطاته التنفيذية من إجراءات كفيلة بأن تُعَدَّل على نحو جوهري تطبيق الحظر المفروض على كوبا، كما شجعوا كونغرس الولايات المتحدة على أن يشرع، في أقرب وقت ممكن، في إجراء مناقشات بشأن رفع هذا الحظر.

وقد أعربت عدة وثائق ختامية اعتمدها مؤتمرات الأمم المتحدة ومنتديات أخرى في الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠١٥ وأيار/مايو ٢٠١٧ عن رفض استخدام التدابير القسرية الانفرادية، بما فيها الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وعلى سبيل المثال، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمد قادة العالم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بتوافق الآراء في قرار الجمعية العامة ١/٧٠، المعنون

(٣٤) فيراشاي بلاساي، الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة، ورئيس مجموعة الـ ٧٧، "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، بيان أدلى به في الجلسة العامة للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، نيويورك، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. متاح على الموقع الشبكي

.www.g77.org/statement/getstatement.php?id=161026

”تحويل علمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“. وفي الفقرة ٣٠ من ذلك القرار، يتم التشديد على أن ”الدول مدعوة بقوة إلى الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير انفرادية، اقتصادية كانت أم مالية أم تجارية، تتنافى والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية“.

وعلاوة على ذلك، فإن إجراء تحليل أكثر شمولاً لأثر جميع التدابير القسرية الانفرادية المطبقة حالياً على المتمتع بحقوق الإنسان وإعمالها سيكون مبادرة بالغة الأهمية. وسيكتسي ذلك أهمية خاصة فيما يتعلق بتقييم أثر هذه التدابير على حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون في البلدان المتضررة، ولا سيما على النساء والمسنين والأطفال، الذين غالباً ما يشكلون الضحايا الرئيسيين لهذه التدابير كما يحدث في حالة منع إمكانية الحصول على الأدوية والتكنولوجيا لإنتاج الأدوية في كوبا وجمهورية إيران الإسلامية، وهما بلدان متضرران من الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة. وستكون الأمم المتحدة الهيئة الأقدر على إجراء هذا التحليل والتقييم على أساس أكثر انتظاماً ومتانة. وفي هذا الصدد، فإن قيام مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراره ٢٧/٢١، بتعيين مقرر خاص معني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على المتمتع بحقوق الإنسان يعتبر إنجازاً هاماً. ففي ذلك القرار، قرر المجلس تنظيم حلقة نقاش نصف سنوية بشأن مسألة التدابير القسرية الانفرادية وحقوق الإنسان.

ومتى استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا بقيادة الرئيس باراك أوباما والرئيس راؤول كاسترو نقطة تحول تاريخية إيجابية. ويجب أن تتم متابعة هذه الخطوة الإيجابية بنشاط مع الرفع الدائم للحظر.

ولقد أثر الحظر المفروض على كوبا سلباً على النمو الاقتصادي لكوبا وعلى تنميتها وسكانها. وهو يؤثر أيضاً على الإمكانيات الكاملة لكوبا بصفتها طرفاً فاعلاً في التجارة الدولية والتنمية. وثمة إمكانيات إيجابية كبيرة نتيجة لتحسن علاقات كوبا مع الولايات المتحدة وبقية العالم، ويمكن تحقيق هذه الإمكانيات عن طريق رفع دائم للحظر المفروض على كوبا في أقرب وقت ممكن، بما يتفق مع النداءات الموجهة من الجمعية العامة وجميع البلدان النامية.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

تعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مع كوبا منذ عام ١٩٦٢. وقد أنشأت رسمياً مكتباً قطرياً كاملاً التجهيز في عام ٢٠٠٠. ويتمشى برنامج المنظمة القطري الخمسي الحالي مع خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والأولويات الوطنية لكوبا وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

وتدعم اليونيسيف ما تبذله الحكومة من جهود للحفاظ على الإنجازات السابقة وتحسين جودة الخدمات في ثلاثة مجالات خاصة بالأطفال هي: الصحة والتغذية؛ والتعليم؛ والحماية والمشاركة. وفي هذا السياق، ما زال الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يؤثر في الأحوال المعيشية للأطفال والمراهقين وأسرتهم في كوبا وفي تعليمهم وفرص نمائهم. ومع أن عدداً من الجزاءات رُفِعَ خلال

السنة الماضية، فإن العديد من القيود ما زال موجودا وستستغرق الأنظمة الجديدة وقتا طويلا لكي يبدأ نفاذها. ومن الأمثلة على ذلك التدبير الأخير الذي يسمح بتداول دولار الولايات المتحدة في المعاملات المالية التي تجري في كوبا، وهو تدبير لم يدخل حيز النفاذ بعد.

وما زالت القيود المفروضة بموجب الحصار تؤدي إلى زيادة تكلفة اللوازم والخدمات الاجتماعية الأساسية من قبيل الرعاية الصحية والتعليم، لأن العديد من الأدوات يتعين اقتناؤها من أسواق نائية، وكثيرا ما يجري ذلك عبر وسطاء. ومن ثم، تتسبب هذه الممارسة في زيادة تكاليف الخدمات الاجتماعية المقدمة إلى الأطفال والنساء، وتعيق الحصول على أحدث المدخلات والتكنولوجيات، وتؤدي إلى نقص في المخزونات الخاصة بالبرامج الموجهة للأطفال.

وفي قطاع الصحة، ما زالت آثار الحصار مستمرة وتتراكم على مر الزمن. فالأدوية والكواشف وقطع غيار المعدات المستخدمة في التشخيص والعلاج والأدوات الطبية والجراحية تزداد تكلفتها بسبب الحصار الذي يؤدي أيضا إلى تأخير إيصالها إلى الذين يحتاجون إليها. فعلى سبيل المثال، أصبحت الإمدادات من الأدوات التقنية اللازمة لمعايرة المعدات الطبية في إطار عملية مراقبة الجودة محدودة لأن الشركات التي توّدها، مثل Craftman, Fluke Medical و BC Group، هي شركات منشأة في الولايات المتحدة. ويضطر البلد إلى اللجوء إلى أسواق أخرى في أوروبا والصين، أو الاستعانة بوسطاء، مما يزيد من تكاليفه إلى حد كبير. ومن الأمثلة الأخرى على التدابير التي تؤثر على الأطفال مباشرة البرنامج الحاسوبي المتخصص الذي يُستخدم في تشخيص مرض "بيلة الفينيل كيتون" وغيره من الأمراض الخلقية، وهو برنامج مسجل في الولايات المتحدة وغير متاح للاستخدام في كوبا. ولذلك، يتعذر تشخيص حالة الأطفال في مرحلة مبكرة وتقديم العلاج المناسب لهم من خلال البرامج الغذائية اللازمة لتفادي إصابتهم بإعاقات ذهنية.

ويخلّف الحصار أثرا سلبيا على جودة التعليم وبرنامج المساهمة لأنه يزيد من تكاليف لوازم التعليم مثل كتب الأدب المتخصص، ومعدات مختبرات الفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء ولوازمها، إضافة إلى قطع غيار الحواسيب والمعدات الرياضية. ويتضرر الأطفال ذوو الإعاقة من ذلك أكثر من غيرهم بسبب تكاليف ما يلزمهم من احتياجات و/أو مواد متخصصة، مثل آلات لغة "بريل" أو غيرها من المعدات اللازمة لإنتاج المواد التعليمية للأطفال المكفوفين. وتؤثر أيضا القيود المفروضة على منافذ الأسواق في البرامج التقنية للتعليم المهني، حيث تعوق شراء المواد الخام، والمعدات والأدوات المستخدمة في التدريب العملي الذي يتيح خيارا لتدريب المراهقين والمراهقات على عملهم في المستقبل. كما أن الخيارات المتاحة لتطوير المعارف والممارسات فيما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي خيارات محدودة بالنسبة للأطفال والمراهقين، نظرا لمعوقات الحصول على الأدوات الحاسوبية وضيق عرض نطاق الاتصال بشبكة الإنترنت.

أثر الحصار على عمليات منظمة الأمم المتحدة للطفولة في كوبا

تسري القيود التجارية المذكورة أعلاه أيضا على عمليات منظمة الأمم المتحدة للطفولة في كوبا، يتعلق أهمها بتوريد لوازم الأطفال، وهو ما يؤدي إلى زيادة التكاليف وإطالة المدة الزمنية التي تستغرقها عمليات الشراء (قد تصل إلى ١٢٠ يوما). وعلاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن منافذ أسواق الولايات المتحدة من شأنها أيضا أن تسهم في تخفيض النفقات المتصلة بالشحن واللوجستيات. وتزداد

تكاليف تشغيل مكتب اليونيسيف القطري في كوبا كل سنة، لأن الموردين العالميين لا يمكن اعتمادهم في البلد، وبالتالي لا تُطرح منتجاتهم في الأسواق المحلية، مما يؤثر في المساعدة التقنية التي تعتمد اعتماداً شديداً على تقديم الإمدادات. وفي عام ٢٠١٦، اشترى ٦٦ طلب شراء بمبلغ ١,٨ مليون دولار من موردين خارجيين.

ويجدر بالإشارة أن التحويلات المصرفية من كوبا وإليها ما زالت خاضعة للقيود، رغم أن الولايات المتحدة أذنت بوضع الدولار تحت التصرف/تداوله في المعاملات الدولية. ولتجديد الحساب المصرفي المحلي بدولار الولايات المتحدة، تشترط اليونيسيف الاستعانة بمصرف وسيط بدولارات كندا، لتعدّر التحويلات المباشرة من الولايات المتحدة. وفي عام ٢٠١٦، بلغ متوسط التكاليف المالية الإضافية ما نسبته ٣,٥ في المائة من مجموع المبلغ المحوّل، مما أدى إلى خسارة صافية بلغت ٦٦ ٥٠٠ دولار.

ويتأثر أيضاً الموظفون المحليون والموظفون الدوليون الذين يستخدمون المصرف الذي يقدم خدماته إلى مكتب الأمم المتحدة، بالقيود المفروضة على مصارف الولايات المتحدة العاملة في كوبا، حيث يتعدّر عليهم التصرف في مدخراتهم لأن بطاقتهم المصرفية وبطاقات ائتمانهم لا يمكنهم استخدامها في البلد. ويتأثر الموظفون الدوليون من معاملات مالية شخصية أخرى، كفتح حسابات مصرفية وتحويل رواتبهم من الدولار إلى العملة المحلية.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧]

تنص وثيقة مافيكيانو نيروي (TD/519/Add.2 و Corr.1)، التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الرابعة عشرة المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٦، على ما يلي:

تُشجّع الدول بقوة على الامتناع عن اعتماد وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب منافية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية، وتؤثر على المصالح الاقتصادية. وتعرقل هذه التدابير إمكانية الوصول إلى الأسواق والاستثمارات وحرية المرور العابر، ورفاه السكان في البلدان المتأثرة. وسيطلب تحرير التجارة تحريراً مجدياً أيضاً التصدي للتدابير غير التعريفية التي تشمل، فيما تشمله، التدابير الانفرادية، حيثما وجد احتمال أن تكون تلك التدابير بمثابة حواجز تجارية لا داعي لها.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، استهلّ الرئيس باراك أوباما تدابير تاريخية تؤدي إلى تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا والتخفيف من حدة الحصار. وعلى الرغم من تنامي المبادلات الدبلوماسية والاجتماعية والتجارية بين البلدين، فإن معظم جوانب الحصار ما زالت تسري على الشعب الكوبي ويؤثر في حياة أبنائه.

الاتجاهات الاقتصادية والتجارية في كوبا

أفادت حكومة كوبا أن ما تراكم من أضرار اقتصادية ناجمة عن الحصار حتى منتصف عام ٢٠١٦ قد تجاوز مبلغ ١٢٦ بليون دولار، أي زيادة قدرها ٥ بلايين دولار على الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وقُدرت الأضرار الناجمة عن الحصار في ما يتعلق بالميزان التجاري الخارجي في الفترة من منتصف عام ٢٠١٥ إلى منتصف عام ٢٠١٦ بمبلغ ٤,١ بلايين دولار، أي زيادة طفيفة عن الفترة السابقة. وقد كانت هذه الأضرار في جزء كبير منها ناجمة عن ضياع الإيرادات من صادرات السلع والخدمات الكوبية إلى الولايات المتحدة أو بلدان أخرى (انظر A/71/91).

وفي عام ٢٠١٦، تأثر الاقتصاد الكوبي بعدد من المصاعب منها تدابير التقشف وانخفاض إيرادات الصادرات وتقلص الدعم المقدم من جمهورية فنزويلا البوليفارية^(٣٥). إضافةً إلى ذلك، خلف إعصار ماثيو دماراً بالمقاطعات الشرقية من كوبا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وألحق بها أضراراً فادحة^(٣٦). وتشير التقديرات إلى أن نمو اقتصاد كوبا في تلك السنة لم يتجاوز نسبة ٠,٥ في المائة، مقابل نموه قوي الذي بلغ ٤,٤ في المائة في السنة السابقة^(٣٧). ومن المتوقع أن يظل الاقتصاد معرضاً للضغط في عام ٢٠١٧^(٣٨).

وفي مجال التجارة الدولية، تُعد كوبا بلداً مستورداً للسلع ومصدراً للخدمات. تشير تقديرات الأونكتاد، مثلما يُلاحظ من البيانات التجارية عن الأعوام من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦ الواردة في الجداول من ١ إلى ٤، إلى أن البلد شهد عجزاً قدره ٩,٦ بلايين دولار في تجارة السلع وفائضاً قدره ٢,٩ بلايين دولار في مجال التجارة في الخدمات، ليتبقى لديه عجز قدره ٤,٢ مليون دولار في الميزان التجاري الإجمالي في عام ٢٠١٦. وقد قلص العجز بمبلغ بليون دولار منذ عام ٢٠١٥. وكانت الصادرات الرئيسية هي الخامات والفلزات. وكانت الوجهة الرئيسية للسلع الكوبية هي الاتحاد الأوروبي. وكانت الواردات الرئيسية هي المصنوعات والوقود. وكان المصدر الرئيسي للواردات هو أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وشملت المصادر الرئيسية لإيرادات كوبا من العملات الأجنبية صادرات الخدمات المهنية، والسياحة، والنيكل، والتكنولوجيا الأحيائية، والمنتجات الصيدلانية^(٣٩). وتكتمل هذه الإيرادات بالتحويلات المالية من الولايات المتحدة، التي تقدر بمبلغ ٣ بلايين دولار لعام ٢٠١٥^(٤٠). ووفقاً

Mark P. Sullivan, "Cuba: issues and actions in the 114th Congress", Congressional Research Service, 18 (٣٥) January 2017, p. 14

Caribbean News Now!, "UN development agency working with Cuban government in areas hard-hit by Hurricane Matthew", November 14, 2016. تأثر بالإعصار أكثر من ٦٠٠.٠٠٠ شخص وألحق أضراراً بما عدده ٣٨.٠٠٠ منزل.

Sullivan, "Cuba: issues and actions in the 114th Congress", p. 14 (٣٧)

[وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة إكونوميست] Country report: Cuba Economist Intelligence Unit, Country report: Cuba (٣٨) (أطلع عليه في ١ أيار/مايو ٢٠١٧). <http://country.eiu.com/cuba>

Sullivan, "Cuba: issues and actions in the 114th Congress", p. 13 (٣٩)

United States, Department of State, Bureau of Western Hemisphere Affairs, "U.S. relations with Cuba", (٤٠) fact sheet, 7 September 2016. متاح في www.state.gov/r/pa/ei/bgn/2886.htm

لما ذكرته وزارة السياحة في كوبا، فقد استقبل البلد عددا قياسيا من الزائرين الأجانب بلغ ٤ ملايين زائر في عام ٢٠١٦، أي بزيادة نسبتها ١٣ في المائة عن العام السابق. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن الإيرادات المتأتية من صادرات خدمات السفر بلغت ٢,٦ بليون دولار في عام ٢٠١٥ و ٣,٠ بلايين دولار في عام ٢٠١٦. وعلى الرغم من كون كندا المصدر الأكبر للسياحة الدولية في كوبا، فقد شكّلت الولايات المتحدة مصدر أكبر زيادة فيها^(٤١). وتُعزى هذه الزيادة في عدد السياح الوافدين إلى البلد إلى استئناف الرحلات الجوية التجارية المنتظمة من الولايات المتحدة إلى المدن الكوبية، وإلى زيادة عدد توقّفات سفن الرحلات السياحية الوافدة من كندا والاتحاد الروسي وإسبانيا والولايات المتحدة. غير أن مستوى السياحة في البلد ما زال متدنيا مقارنة ببلدان أخرى في منطقة البحر الكاريبي^(٤٢). فنسبة السياح الدوليين إلى السكان المحليين بالنسبة لكوبا كانت ٠,٢٦ في المائة، بينما بلغت في المقابل ٠,٤٩ في المائة و ٠,٥٣ في المائة و ٠,٧٦ في المائة، بالنسبة للجمهورية الدومينيكية، وكوستاريكا وجامايكا، على التوالي^(٤٣).

واتخذت حكومة كوبا تدابير لتعزيز القطاع غير الحكومي الذي بلغ تعداد موظفيه، في نهاية عام ٢٠١٥، أكثر من نصف مليون شخص. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم بمرور الوقت، مع التوسع التدريجي الذي تشهده الأنشطة المشمولة بالقطاع غير الحكومي^(٤٤). وتشكل التحويلات المالية المصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة التي تجري في القطاع غير الحكومي ومن المرجح أن تظل كذلك^(٤٥). وتعدّ الولايات المتحدة أكبر مصدر للتحويلات المالية لكوبا، التي قدّرت بما بين ١,٥ بليون و ٣ بلايين دولار في عام ٢٠١٥^(٤٦). ويجعل هذا الرقم التحويلات أكبر مصدر للنقد في اقتصاد كوبا^(٤٧).

التطورات في الولايات المتحدة

أسهم التحول الرئيسي في العلاقات الثنائية الذي بدأته إدارة الرئيس باراك أوباما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في التخفيف من حدة الحصار في عدة مراحل. وقد شملت تدابير التخفيف (أ) استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، و (ب) التخفيف من القيود المفروضة على السفر والتجارة. ولتنفيذ التدبير الثاني، عمدت إدارة الخزانة وإدارة التجارة إلى التخفيف خمس مرات من الأنظمة المتعلقة بالحصار، كان أحدثها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، في مجالات مثل السفر، والتحويلات المالية، والتجارة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات المالية (انظر A/71/91).

(٤١) Cuba Journal, "Cuba attracts record visitors in 2016", 31 December 2016. متاح في <http://cubajournal.co/>.
cuba-attracts-record-visitors-in-2016

(٤٢) المرجع نفسه.

(٤٣) Richard E. Feinberg and Richard S. Newfarmer, "Tourism in Cuba: riding the wave toward sustainable prosperity" (The Brookings Institution, 2016), p. 11

(٤٤) انظر منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/850؛ الوثيقة G/C/W/734، الفقرة ٢-١٤.

(٤٥) [وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة إكونوميست] Economist Intelligence Unit, Country report: Cuba

(٤٦) Mark P. Sullivan, "Cuba: U.S. Restrictions on travel and remittances", Congressional Research Service, 7 February 2017, p. 15

(٤٧) Jack Evans, "Remittances support budding Cuban economy", *Miami Herald*, 11 July 2016. متاح في <http://www.miamiherald.com/news/nation-world/world/americas/cuba/article88891862.html>

غير أن تدابير التخفيف كانت محدودة وما زال الحصار يحظر المعاملات المنطوية على أكبر الإمكانيات بين البلدين^(٤٨).

والسلع التي يمكن تصديرها إلى كوبا من الولايات المتحدة بدون ترخيص من حكومة هذه الأخيرة تقتصر على منتجات وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومواد البناء والمعدات والأدوات اللازمة لقطاع الزراعة والقطاع غير الحكومي (انظر A/71/91). ويُحظر تصدير غير ذلك من منتجات أو خدمات الولايات المتحدة إلى كوبا، ما لم يكن ذلك بإذن من الحكومة بإصدار تراخيص محددة لمدة محدودة. ويترتب على ذلك فقدان فرص تجارية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة^(٤٩). وقد بدأت بعض الخطوط الجوية والسفن السياحية بالولايات المتحدة رحلاتها بين البلدين في العام الماضي. غير أن الحصار ما زال ينص على أن سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا يجب أن يندرج ضمن فئات السفر المسموح بها، التي لا تشمل السياحة^(٥٠). ويُحظر أيضا معظم الواردات من كوبا والسلع التي يكون مصدرها كوبا، من قبيل السلع المشتركة أو المقتناة بطريقة أخرى في كوبا أو يكون مصدرها كوبا واقتنيت من بلد ثالث^(٥١). وما زالت القيود المالية وجوانب الحصار التي تتجاوز الحدود الإقليمية قائمة وتُطبق بالكامل^(٥٢).

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أصدر الرئيس أوباما توجيهها رئاسيا في مجال السياسة العامة بشأن تطبيع العلاقات مع كوبا واستعرض فيه الأدوار والمسؤوليات المسندة إلى مختلف إدارات حكومة الولايات المتحدة ووكالاتها في الدفع قدما بعملية التطبيع^(٥٣). ويمكن اعتبار التوجيه بأنه محاولة للحفاظ على الزخم المتجه نحو تطبيع العلاقات في الإدارة الجديدة وحماية التغييرات التي أُدخلت حتى الآن على سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا^(٥٤). وفي الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، امتنعت الولايات المتحدة، للمرة الأولى، عن التصويت على قرار الجمعية العامة المتعلق بالحصار الذي تفرضه الولايات

(٤٨) انظر: <https://ustr.gov/countries-regions/americas/cuba>.

(٤٩) United States, International Trade Commission, "Overview of Cuban imports of goods and services and effects of U.S. restrictions" (Washington, D.C., 2016) p. 19. يُقدَّر أن تكون خسائر قطاع السلع حوالي ١,٨ بليون دولار سنوياً.

(٥٠) Sullivan, "Cuba: issues and actions in the 114th Congress", p. 42.

(٥١) United States, Department of State, "U.S. relations with Cuba".

(٥٢) انظر منظمة التجارة العالمية، الوثيقة G/C/W/734، الفقرتين ٢-١ و ٣-١.

(٥٣) Sullivan, "Cuba: issues and actions in the 114th Congress", p. 34. تناول التوجيه المتعلق بالسياسة العامة ستة عناصر هي: (أ) التعامل بين الحكومتين؛ و (ب) المشاركة والاتصال؛ و (ج) توسيع نطاق التجارة؛ و (د) الإصلاح الاقتصادي؛ و (هـ) احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والقيم الديمقراطية العالمية؛ و (و) اندماج كوبا في النظم الدولية والإقليمية.

(٥٤) Sullivan, "Cuba: issues and actions in the 114th Congress", p. 34.

المتحدة الأمريكية على كوبا^(٥٥). إضافةً إلى ذلك، أنهى الرئيس أوباما، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، المعاملة الخاصة التي يُعامل بها المهاجرون الكوبيون الداخلون إلى الولايات المتحدة^(٥٦).

وقد أذى دونالد ترامب اليمين القانونية في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ ليصبح الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة. ويكتنف الشك الاتجاه الذي تتخذه سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا في ظل الإدارة الجديدة^(٥٧). وبالنظر إلى أن الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا لا يزال سارياً في كثير من جوانبه، فقد تلجأ الإدارة الجديدة إلى الإبقاء على التغييرات التي أدخلت بالفعل على تلك السياسة، ولكنها قد تمتنع عن إقرار أي تخفيف آخر لقيود الحصار، في انتظار إدخال تغييرات اقتصادية أو سياسية في كوبا^(٥٨).

استنتاجات

لئن كانت عملية تخفيف الحصار التي استهلتها إدارة أوباما قد أسهمت في زيادة المعاملات بين البلدين زيادة كبيرة، فإن العناصر الأساسية منه ما زالت سارية وتحد بشكل كبير من احتمالات توسيع نطاق العلاقات التجارية بينهما. ولذلك، فإن الحصار ما زال يؤثر تأثيراً شديداً على كوبا بعرقلة تنمية اقتصادها بشكل عادي. ويُؤمل أن تدعم الإدارة الحالية والكونغرس في الولايات المتحدة السياسة التي استهلتها إدارة أوباما ويواصل اتباعها، وهو أمر سيكون متماسياً مع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية.

الجدول ١

كوبا: الميزان التجاري

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
السلع	٩٥٦٣-	١٠٧٢٤-	٨١١٢-	٩٣٩٩-	٨٧٢٠-
الخدمات	٩١٦١	٩٣٤٩	١٠٥٨٩	١٠٧٢٠	١٠٣٥٤
الميزان	٤٠٢-	١٣٧٥-	٢٤٧٧	١٣٢١	١٦٣٤

المصدر: الحسابات تستند إلى الأرقام الواردة في الجداول ٢ و ٣ و ٤ بشأن التجارة في السلع والخدمات.

(٥٥) رغم ذلك، ذكرت الممثلة الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة أن امتناع بلدها عن التصويت على مشروع القرار لا يعني أن الولايات المتحدة توافق على جميع سياسات حكومة كوبا وممارساتها. انظر: Sullivan, "Cuba: issues and actions in the 114th Congress", p. 20.

(٥٦) [بيان مكتب السكرتير الصحفي للولايات المتحدة] "Statement by the President on Cuban immigration policy", 12 January 2017 <https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2017/01/12/statement-president-cuban-immigration-policy>. وكانت هذه المعاملة هي ما يسمى بسياسة "القدم المبتلة، القدم الجافة" (الترحيل، تسوية المركز القانوني)، التي أتاحت لآلاف المهاجرين الكوبيين غير الحاملين للوثائق اللازمة من دخول الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة.

(٥٧) Sullivan, "Cuba: issues and actions in the 114th Congress", p. 74.

(٥٨) المرجع نفسه، الصفحة ٣٦.

الجدول ٢
كوبا: صادرات السلع

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الشريك	فئة السلع	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الاتحاد الأوروبي	جميع الأصناف الغذائية	٥٢٢	٥٦٦	٤٣٣	٣٩٩	٣٤٥
	الخامات والفلزات	١٤٩١	١٥٢٨	١٤٩٤	١١٩٠	١٠٣٠
	الوقود	١٠	٦	٣	٥	٤
	المصنوعات	٥٦	٧١	٦٤	٥١	٤٤
المجموع		٢٠٧٨	٢١٧٢	١٩٩٥	١٦٤٤	١٤٢٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	جميع الأصناف الغذائية	٣٤	٣٠	٤٣	٢٨	٢٤
	الخامات والفلزات	٢٤	١٨	١٤	١٥	١٣
	الوقود	٦٩	٩٥	٨٠	٦٥	٥٦
	المصنوعات	٥٨٥	٥٣١	٥٢٢	٤٣١	٣٧٣
المجموع		٧١٢	٦٧٧	٦٥٩	٥٣٩	٤٦٧
الولايات المتحدة الأمريكية	جميع الأصناف الغذائية	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
	الخامات والفلزات	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
	الوقود	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
	المصنوعات	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع		صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
باقي العالم	جميع الأصناف الغذائية	٧٥٣	٥٦٦	٥٣٧	٤٨٥	٤٢٠
	الخامات والفلزات	٢٠٣٦	١٧٦٤	١٦١٢	١٤١٨	١٢٢٨
	الوقود	٣٦	١٦	٢٩	٢١	١٨
	المصنوعات	٤٦	٦٠	٦٣	٤٥	٣٩
المجموع		٢٨٧١	٢٤٠٦	٢٢٤١	١٩٧٠	١٧٠٥
العالم	جميع الأصناف الغذائية	١٣٠٩	١١٦٢	١٠١٣	٩١٣	٧٩٠
	الخامات والفلزات	٣٥٥٠	٣٣١٠	٣١٢٠	٢٦٢٣	٢٢٧١
	الوقود	١١٥	١١٨	١١٢	٩١	٧٩
	المصنوعات	٦٨٧	٦٦٢	٦٤٩	٥٢٦	٤٥٥
المجموع		٥٦٦١	٥٢٥٢	٤٨٩٤	٤١٥٢	٣٥٩٤

المصدر: أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بناءً على بيانات مستمدة من قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية، وقاعدة بيانات إدارة الإحصاءات التجارية بصندوق النقد الدولي.

ملاحظة: جميع الأصناف الغذائية (التصنيف الموحد للتجارة الدولية صفر + ١ + ٢٢ + ٤)؛ والخامات والفلزات (التصنيف الموحد للتجارة الدولية ٢٧ + ٢٨ + ٦٨)؛ والوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية ٣)؛ والمصنوعات (التصنيف الموحد للتجارة الدولية من ٥ إلى ٨ ناقص ٦٦٧ و ٦٨).

الأرقام كلها تقديرات.

الجدول ٣
كوبا: الواردات من السلع

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الشريك	فئة السلع	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الاتحاد الأوروبي (٢٨ دولة)	جميع الأصناف الغذائية	٥٦٤	٥٨٠	٥٨٨	٦١٥	٥٤٤
	الخامات والفلزات	٤٥	٣٦	٢٩	٣٩	٣٤
	الوقود	٨٠	٦٦	٤٩	٦٩	٦١
	المصنوعات	٢٤٧١	٢٦٤٨	٢٢٢١	٢٥٩٥	٢٢٩٥
المجموع		٣١٦٠	٣٣٣٠	٢٨٨٨	٣٣١٨	٢٩٣٥
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاربيبي	جميع الأصناف الغذائية	٧٣٢	٧٧٥	٧٥٨	٨٠٤	٧١١
	الخامات والفلزات	٤٠	٣٤	٢٣	٣٤	٣٠
	الوقود	٥١٧٧	٥٢٠٢	٤٨٧٠	٥٤٠٣	٤٧٧٩
	المصنوعات	١١٩٦	٩١٦	١٠٤٧	١١٢٢	٩٩٢
المجموع		٧١٤٥	٦٩٢٧	٦٦٩٩	٧٣٦٢	٦٥١١
الولايات المتحدة الأمريكية	جميع الأصناف الغذائية	٥٦٥	٢٩٦	٢٣٥	٣٨٥	٣٤١
	الخامات والفلزات	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
	الوقود	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
	المصنوعات	١٢	١٤	١٢	١٣	١١
المجموع		٥٧٧	٣١٠	٢٤٨	٣٩٨	٣٥٢
باقي العالم	جميع الأصناف الغذائية	٢٢٦	٣٨٩	٣٥٨	٣٤٦	٣٠٦
	الخامات والفلزات	٧٧	٥٧	٤٦	٦٣	٥٦
	الوقود	٥٧	٥١	٤٦	٥٤	٤٨
	المصنوعات	٣١٣٩	٣٥٨٧	٢٧٢٣	٣٣٣٥	٢٩٥٠
المجموع		٣٤٩٨	٤٠٨٥	٣١٧٣	٣٧٩٩	٣٣٦٠
العالم	جميع الأصناف الغذائية	٢٠٨٧	٢٠٤٠	١٩٤٠	٢١٥٠	١٩٠٢
	الخامات والفلزات	١٦٢	١٢٧	٩٨	١٣٦	١٢٠
	الوقود	٥٣١٤	٥٣١٩	٤٩٦٥	٥٥٢٦	٤٨٨٨
	المصنوعات	٦٨١٨	٧١٦٥	٦٠٠٣	٧٠٦٥	٦٢٤٩
المجموع		١٤٣٨١	١٤٦٥١	١٣٠٠٦	١٤٨٧٦	١٣١٥٧

المصدر: أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، استناداً إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية، وقاعدة بيانات إدارة الإحصاءات التجارية في صندوق النقد الدولي.

ملاحظة: جميع الأصناف الغذائية (التصنيف الموحد للتجارة الدولية صفر + ١ + ٢٢ + ٤)؛ والخامات والفلزات (التصنيف الموحد للتجارة الدولية ٢٧ + ٢٨ + ٦٨)؛ والوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية ٣)؛ والمصنوعات (التصنيف الموحد للتجارة الدولية من ٥ إلى ٨ ناقص ٦٦٧ و ٦٨).

الأرقام كلها تقديرات.

الجدول ٤
كوبا: الصادرات والواردات من الخدمات

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١٦ ^(١)	٢٠١٥ ^(١)	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
الصادرات	١١ ٢٤٢	١١ ٣٦٩	١٢ ٦٦٣	١٣ ٠٢٧	١٢ ٧٦٠	مجموع الخدمات
	٢ ٩٩٠	٢ ٦٠١	٢ ٣٦٧	٢ ٣٤٤	٢ ٣٢٦	خدمات السفر منها
واردات	٢ ٠٨١	٢ ٠٢١	٢ ٠٧٤	٢ ٣٠٦	٢ ٤٠٦	مجموع الخدمات

المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

(أ) تقديرات (أرقام الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ هي بيانات وطنية مبلّغ عنها).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٧]

تواصل كوبا المحافظة على ترتيب متقدم في دليل التنمية البشرية والبلد ملتزم بتحقيق أهداف

التنمية المستدامة.

والنموذج الإنمائي الكوبي في تغير. فقد تم إقرار الوثيقة المتعلقة بالمبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية خلال المؤتمر السادس للحزب الشيوعي المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١١. واتفق البرلمان الكوبي أيضا على دعم المبادئ التوجيهية ووافق على الوثيقة خلال دورته العادية في آب/أغسطس ٢٠١١. وتم تحديث المبادئ التوجيهية في المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٦، ولا تزال هذه الوثيقة توجه عملية الإصلاح الجارية. وتتسم هذه المبادئ بطابعها الابتكاري في السياق الوطني وتطرح تحديا للبلد. والهدف الرئيسي للمبادئ التوجيهية هو تحفيز الاستثمارات الأجنبية، وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتنافسية، مع الاعتراف بأن للحكومات المحلية دورا هاما تؤديه في إطار اللامركزية المقبل. وفي أواخر عام ٢٠١٣، بدأت كوبا عملية الوحدة النقدية التي تمثل أحد التحديات الرئيسية الماثلة أمام البلد. وهذه العملية المعقدة متواصلة وهي تتطلب استعدادات دقيقة لمواجهة الآثار المحتملة أن تخلفها على السكان. وفي هذا السياق، لا يزال الهدف المتمثل في تقديم الخدمات الاجتماعية للجميع وتحقيق التنمية الاجتماعية من أولويات الحكومة. ولذلك، يجري تعديل شبكة الحماية الاجتماعية التقليدية لضمان استدامتها وزيادة تركيزها على أكثر فئات السكان ضعفا، ومنهم المسنون.

ويدعو المبدأ التوجيهي رقم ٨٥ من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف من أجل دعم خطة التنمية الوطنية لعام ٢٠٣٠، مع إشارة مباشرة إلى منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تدعم منظومة الأمم المتحدة السلطات الوطنية في معالجتها للقضايا والتحديات الناشئة.

وقد أُحيل مشروع الإطار المفاهيمي للنموذج الاقتصادي والاجتماعي الكوبي وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لعام ٢٠٣٠ إلى عملية تشاور واسعة النطاق في المجتمع الكوبي بجميع نواحيه. ومن المتوقع اعتماد الوثيقتين الاستراتيجيتين في عام ٢٠١٧. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما تبذله السلطات الوطنية من جهود لمعالجة القضايا والتحديات الإنمائية الناشئة.

وتقوم شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع السلطات الكوبية على علاقة طويلة الأمد. فقد دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجيات وسياسات إنمائية محلية ووطنية رئيسية لأكثر من ٤٠ عاماً. وفي الوقت الحاضر، يجري التعاون داخل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ ووثيقة البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٤-٢٠١٨). وقد وافق المجلس التنفيذي على وثيقة البرنامج القطري وهي تتماشى تماما مع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠١٤-٢٠١٧). وما فتئ البرنامج الإنمائي يتعاون مع السلطات الوطنية في المجالات التالية: تعزيز الأمن الغذائي؛ واستخدام الطاقة المتجددة؛ ودعم السياسات الوطنية والقطاعات الإنتاجية من أجل خفض مستويات الواردات؛ ودعم الحكومات المحلية واستراتيجياتها الإنمائية، لا سيما تلك المتعلقة بسلسلة الإمدادات؛ واتخاذ وتطبيق تدابير للتكيف مع تغير المناخ، ولا سيما في مجال الإنتاج الغذائي؛ والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية من خلال نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى سياسات القطاعات الإنتاجية وزيادة فعالية استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث؛ ودعم التصدي على الصعيد الوطني لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحة التمييز على أساس الهوية الجنسية. ويشكل موضوعا الشؤون الجنسانية والشباب موضوعين شاملين لعدة قطاعات.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجالات التعاون ذات الأولوية التي تسهم في تنفيذ المبادئ التوجيهية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، في مجالات تبدو، في بعض الأحيان، مبتكرة ضمن السياق الوطني وذات أهمية استراتيجية عالية نظرا للتغيرات المدخلة على النموذج الإنمائي الكوبي. وسيظل تعزيز التنمية البشرية المستدامة في صميم برنامج التعاون الذي يعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والابتكار، ونقل التكنولوجيا والمعارف.

إعادة العلاقات الدبلوماسية إلى نصابها بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أعلن رئيسا كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، راؤول كاسترو وباراك أوباما، قرار الشروع في محادثات تركز على الخطوات التي يتعين اتخاذها لإعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما إلى نصابها رسميا. وبعد بضع جولات من المفاوضات، افتتحت سفارتا كوبا والولايات المتحدة في واشنطن العاصمة وهافانا، على التوالي، في صيف عام ٢٠١٥. وأنشئت لجنة ثنائية أنيطت بها مهمة المساعدة في الدفع قدما بتطبيع العلاقات الدبلوماسية بالكامل واختتمت جولاتها الثالثة من المحادثات. واللجنة مسؤولة عن تناول جميع المسائل المتعلقة وتعد مناقشات رسمية في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وتؤكد كوبا أنه لن يكون من الممكن القيام بأي تطبيع كامل حتى رفع الحصار.

وفي هذا السياق الجديد، وافقت سلطات الولايات المتحدة على تدابير جديدة معينة تشمل ما يلي: أن كوبا لم تعد ضمن قائمة البلدان التي تعتبرها الولايات المتحدة من الدول الراعية للإرهاب؛ وأذن برحلات جوية منتظمة من الولايات المتحدة إلى كوبا وأنشئت خطوطها؛ واستُبعدت كوبا من

قائمة البلدان التي ليست لديها درجة كافية من أمن الموانئ، مما أدى إلى تسهيل حركة المرور البحري بين الولايات المتحدة وكوبا؛ وحصلت بعض شركات السفن السياحية على تراخيص للسفر إلى كوبا؛ وتمت الموافقة على استعادة النظام البريدي المباشر بين البلدين. وجرى قصر السفر من الولايات المتحدة إلى كوبا على ١٢ فئة من المسافرين، في إطار ترخيص عام، ولم يعودوا بحاجة إلى موافقة حكومة الولايات المتحدة؛ ويجوز للمواطنين الكوبيين المقيمين في الولايات المتحدة على أساس مؤقت أن يحصلوا على مرتب دون الحاجة إلى المرور عبر عملية الهجرة؛ وليس هناك حد للتحويلات المالية التي يرسلها مواطنو الولايات المتحدة من أصول كوبية إلى أسرهم في كوبا.

وُفتح الباب أمام تصدير أصناف من قبيل مواد البناء والمعدات والأدوات الزراعية من الولايات المتحدة إلى القطاع الخاص الكوبي؛ وسيؤذن بتقديم ائتمانات لتصدير منتجات معتمدة أو إعادة تصديرها إلى كوبا (باستثناء المنتجات الزراعية التي لا تزال خاضعة بموجب القانون لنظام الدفع النقدي المسبق)؛ ويُسمح بإعادة تصدير الأصناف التي يكون منشؤها الولايات المتحدة من بلد ثالث (وذلك فقط للأغراض العلمية والأثرية والثقافية والإيكولوجية والتعليمية والرياضية والبحثية وأغراض الحفاظ على الطابع التاريخي ولأغراض الاجتماعات المهنية). وبالإضافة إلى ذلك، أذنت الولايات المتحدة بتصدير معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى كوبا من أجل إنشاء الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية التي تربط البلدين، فضلا عن الربط الداخلي في كوبا؛ ووقعت شركة الاتصالات الحكومية الكوبية، Empresa de Telecomunicaciones de Cuba، اتفاقا مع شركة IDT Telecom التي تتخذ من ولاية نيوجيرسي مقرا لها، وشركة T-Mobile USA وشركة Verizon لاستعادة الاتصالات الهاتفية المباشرة بين الولايات المتحدة وكوبا إلى نصابها. ويمكن استخدام بطاقات ماستركارد المصرفية التي تصدرها مصارف غير مصارف الولايات المتحدة، وكذلك البطاقات التي يصدرها مصرف "Stonegate Bank" ومصرف "Banco Popular de Puerto Rico"، في أجهزة الصرف الآلي في كوبا اعتبارا من نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٦.

وفي أوائل عام ٢٠١٧، أنهت الولايات المتحدة سياسة "الترحيل أو تسوية المركز القانوني" التي كانت تطبقها. وبهذه الخطوة، أصبح المهاجرون الكوبيون يلقون معاملة مماثلة للمعاملة التي يتمتع بها المهاجرون من بلدان أخرى. وأنهت وزارة الأمن الوطني أيضا العمل ببرنامج الاستقبال المؤقت للمهنيين الطبيين.

آثار محددة للحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة

على الرغم من التدابير المذكورة أعلاه، ما زال الحصار قائما وما زالت آثاره السلبية في غاية التشابه مع آثاره في السنوات السابقة، ولا سيما على التجارة والأنشطة المالية. ويؤثر الحصار على العلاقات الاقتصادية الخارجية لكوبا، ويمكن ملاحظة أثره في جميع مجالات أنشطة البلد الاجتماعية والاقتصادية. ويُتقي الحصار القيود مفروضة على تداول الدولار وعلى الواردات من كوبا. ويؤثر الحصار على فرص التنمية الوطنية والمحلية ويتسبب في مشاق اقتصادية للسكان. ويؤثر الحصار على أضعف الفئات السكانية بوجه خاص، وعلى التنمية البشرية بوجه عام.

وتفيد التقديرات الرسمية بأن الخسائر المتراكمة المباشرة وغير المباشرة التي تكبدها الاقتصاد الكوبي من جراء الحصار بلغت، منذ أوائل ستينيات القرن العشرين وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٦، ما قدره ١٢٥,٨ بليون دولار بالأسعار الجارية.

وقد حدّ الحصار من إمكانية حصول كوبا على القروض الإنمائية التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وهذا ما قلّص من إمكانية حصول كوبا على الموارد اللازمة لتوفير الدعم المالي لخططها الإنمائية على الصعيدين الوطني و/أو المحلي.

وفي سياق تحديث النموذج الاقتصادي الكوبي، يحدّ الحصار أيضا من مشاركة المستثمرين الأجانب، ولا سيما شركات الولايات المتحدة، في المشاريع الاقتصادية ذات الأولوية، بما في ذلك منطقة التنمية الخاصة في ماريبيل. وفي هذا الصدد، يعوق الحصار تدفق الاستثمارات، ويحدّ من إمكانية الوصول إلى سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

وينجم عن الإجراءات المتبعة للحصول على التأشيرات تقييد سفر الخبراء والباحثين الكوبيين إلى الولايات المتحدة في إطار اتفاقات التعاون.

وما فتئ الحصار يؤثر سلباً على الأعمال اليومية في مبادرات التعاون الخارجي، وهو ما يحدث الكثير من الصعوبات فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والمشاريع بسبب القيود أو المحظورات التجارية المفروضة على شراء المدخلات من شركات الولايات المتحدة والشركات الفرعية التابعة لها المنشأة في الولايات المتحدة أو في غيرها من البلدان. ويقلل أيضا من عدد الموردين المحتملين ويحدّ من العملية التنافسية. وحتى الآن، ما من دليل على أن التدابير المتخذة قد أفضت إلى تغيير السياق الدولي للعلاقات التجارية والمالية مع كوبا.

وعلى الصعيد المالي، لا يزال الحصار يمنع المكاتب القطرية من إجراء تحويلات مالية بدولارات الولايات المتحدة. ولهذا السبب، وعلى الرغم من أن جميع المشاريع تُسجل بالدولار، أصبحت التحويلات في الخارج تجري بعملة غير الدولار (أي باليورو والدولار الكندي، والجنيه الاسترليني، والين الياباني والفرنك السويسري). غير أن المعاملات، حتى عند دفع مبالغها بإحدى هذه العملات، ازداد تأخيرها بسبب المعلومات الإضافية التي تطلبها المصارف لتكون ممثلةً لمكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية عبر جميع مراحل منظومة السلسلة المصرفية (الإصدار والوسيط والمستفيد). وقد أثار هذا التدبير في قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على سداد المدفوعات المقدمة للموردين في غضون المهل الزمنية المتفق عليها.

وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من التدابير التي اتخذت مؤخرا بشأن أمن الموانئ، ما برح الحصار يفرض قيودا على شركات خطوط النقل البحري التي ترسو سفنها في المرفئ الكوبية. وهذا يقلل بشكل كبير من عدد شركات النقل البحري التي تُدرج كوبا ضمن مساراتها، الأمر الذي يحدّ من توافر وسائل النقل ويؤخر تحميل البضائع. وما انفكت التكاليف المرتبطة بالوسطاء والنقل لمسافات طويلة تؤثر سلبا على القدرة على الحصول على المدخلات الأساسية وعلى التكلفة النهائية للسلع والمعدات المستوردة للمشاريع. وبالمثل، يتعين شراء المنتجات المخصصة للمشاريع الإنمائية واستيرادها من أماكن بعيدة، بتكلفة أعلى بكثير.

آثار الحصار على المشاريع

يحدّ الحصار أثرا مباشرا على جميع المشاريع الإنمائية وأنشطة الطوارئ التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ إنه يزيد من تكاليف المعاملات اللازمة للحصول على مدخلات المشاريع،

وكذلك يزيد من تكاليف نقل السلع المستوردة. ويتطلب إيجاد شركات شحن بديلة مزيدا من الوقت والجهد. ونتيجة لذلك، تعرّضت المشاريع لتأخيرات كبيرة في شراء مدخلاتها وتوزيعها، مما خلف تبعات سلبية على تنفيذ أنشطتها ونتائجها في الوقت المحدد.

وكان الوضع مثيرا للقلق على نحو خاص في حالة المشاريع ذات الصلة بالأمن الغذائي والتنمية المحلية، نظرا لطول مدة الإجراءات التي يتطلبها الوصول إلى المدخلات الزراعية واستيرادها، مثل نظم الري والآلات والأدوات الزراعية. وبصفة عامة، تستغرق عمليات الشراء مزيدا من الوقت، وهو ما يؤخر أنشطة المشاريع ونتائجها. ولذلك يجب مراعاة طول المدة التي تستغرقها عمليات الشراء أثناء تصميم العروض المالية والمشاريع الجديدة، وكذلك تخصيص موارد مالية إضافية لتغطية التكاليف المتزايدة التي كان يمكن تخصيصها للأنشطة الإنمائية لولا ذلك. وتُغطى تلك التكاليف الإضافية من الأموال المقدمة من الشركاء الدوليين في التنمية، والموجهة عن طريق البرنامج الإنمائي.

وكثير من الأصول المطلوبة لمشاريع المكتب تتضمن تكنولوجيات أمريكية أو مكوّنات من صناعات تحويلية أمريكية. وقانون توريتشيللي لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز - بيرتون لعام ١٩٩٦ لا يزالان ساريين، وكلاهما ينص صراحةً على حظر المبيعات إلى كوبا عن طريق الشركات التابعة للولايات المتحدة والشركات التابعة لها في البلدان الثالثة، بما يشمل فرض عقوبات على الشركات التي تنتهك الحظر.

ويؤثر هذا الوضع أيضا على عمليات شراء التكنولوجيا الحاسوبية. فبعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة في عام ٢٠١٥، أعرب أحد مورّدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هو شركة Planson International، عن رغبته في المشاركة في عمليات تقديم العطاءات من خلال إجراءات تنافسية، وعندما مُنحت الشركة أمر الشراء في نهاية المطاف في أوائل عام ٢٠١٧، واجهت تأخيرات في الحصول على تراخيص التصدير إلى كوبا. وكان ذلك أول أمر شراء يُمنح لهذا المورد، وهو ما مثل تقدما مهما فيما يتعلق بإثراء حافظة مورّدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في كوبا. ووقع العقد في ٧ آذار/مارس ٢٠١٧، وفي ٢٨ آذار/مارس، أعلن البائع أن توريد الخدمة سوف يتأخر بسبب مشاكل في إصدار التراخيص متعلقة بوزارة التجارة الأمريكية (مكتب الصناعة والأمن). وفي ٣٠ آذار/مارس، بعث المورد رسالة أبلغ فيها البرنامج الإنمائي بتعذّر التأكد من تمكنه من الحصول على التراخيص في الوقت المحدد. ونظرا لخطر الإخلال بالعقد وما يترتب على ذلك من فقدان الأموال، أُلغي أمر الشراء.

وتوفّر المشاريع التي يمولها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، التي يمثل البرنامج الإنمائي المستفيد الرئيسي منها، الأدوية والكواشف الكيميائية والمعدات المخبرية لفائدة ٧٥٨ ٢١ شخصا من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جميع الأعمار. وهي تُشترى من دول ثالثة ومن موردين ثانويين بأسعار أعلى بكثير من المنتجات المماثلة التي تباع في السوق الدولية. وحتى عندما تنطبق اتفاقات البرنامج الإنمائي طويلة الأجل مع الموردين الدوليين على المشروع في كوبا، يعوق الحصار شراء المنتجات التي تُصنّع في الولايات المتحدة، أو تحتوي على عنصر يُصنّع فيها. وفي هذه الحالات، يتعين على الموردين الحصول على ترخيص من مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية قبل تقديم خدمات أو منتجات إلى المشاريع في كوبا، وهي عملية بيروقراطية تستغرق وقتا وجهدا. ففي عام ٢٠١٥، على سبيل المثال، أقر الصندوق العالمي شراء عقار رaltegravir ٤٠٠ ملغرام (Raltegravir) الذي تنتجه شركة

ميرك في الولايات المتحدة. ومَرّ البرنامج الإنمائي بعملية الحصول على ترخيص لشراء العقار من أحد منتجي العقاقير الجينية (هو مختبرات هيتيرو في الهند)؛ ولكن لم يُمنح ترخيص لشراء العقار من ذلك المنتج، وإنما من شركة ميرك مباشرةً فحسب. ونتيجة لذلك، لم تتمكن كوبا من شراء العقار نظراً لأنها لا تستطيع شراء منتجات مصنّعة في الولايات المتحدة.

ووافق الصندوق العالمي على شراء جهاز جينكسبيرت ٤ (GeneXpert IV) لأحد المشاريع في كوبا في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٣. وذلك الجهاز هو جهاز عالي التقنية تشجع منظمة الصحة العالمية على استخدامه من أجل التشخيص السريع لداء السل والسل المقاوم للأدوية المتعددة. وهو جهاز ضروري للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو الأشخاص المعرضين لخطر الإصابة بداء السل. وشركة سيفييد (Cepheid) هي الشركة الوحيدة المأذون لها من الصندوق العالمي بتوريد ذلك الجهاز. إلا أن الموردّ تعذر عليه بيع الجهاز إلى حين صدور الموافقة على الترخيص. وصدر الإخطار بالترخيص في نيسان/أبريل ٢٠١٤، أي بعد مرور عام تقريباً، مما أدى إلى تأخير استفادة المرضى المحتاجين إلى هذا الجهاز المهم. وفي عام ٢٠١٦، وافق الصندوق العالمي على شراء ٣ أجهزة أخرى من جينكسبيرت ٤. ونظراً لانتهاج صلاحية الترخيص الممنوح في عام ٢٠١٤، لزم الشروع من جديد في عملية الحصول عليه. ولم يصدر الترخيص بعد.

آثار الحصار على العمليات القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يؤثر الحصار أيضاً على الأعمال اليومية لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا، حيث يضعه في وضع غير موات مقارنةً بالمكاتب القطرية الأخرى. وثمة حدود للمكاسب التي يمكن تحقيقها من الاتفاقات المؤسسية الطويلة الأجل التي ترمي إلى تنفيذ أنشطة التنمية والأنشطة المتصلة بالطوارئ ورصدها على نحو يتسم بالفاعلية. فعلى سبيل المثال، رغم توقيع اتفاق طويل الأجل مع شركة Toyota Gibraltar، لا تستطيع هذه الشركة حتى الآن توريد قطع الغيار التي منشؤها الولايات المتحدة. وهذا الوضع يرفع تكاليف المعاملات بنسبة ١٥ في المائة على الأقل بسبب مشاركة الوسطاء وارتفاع تكاليف المعدات والخدمات البديلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك تكاليف الحصول على تراخيص البرمجيات الحاسوبية. وإمكانية الوصول إلى خدمات الإنترنت مقيدة بسبب الحصار، وهو ما يجد من فعالية استخدام منصات الشركات، ويزيد من الوقت اللازم للقيام بالعمليات والأنشطة التي تنفذ عبر شبكة الإنترنت. وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن الحصار يمنع مكتب البرنامج الإنمائي من الحصول على الدعم التقني بصورة مباشرة للمنتجات والخدمات التي منشؤها الولايات المتحدة مثل شركة Hewlett Packard، وشركة CISCO، و Dell، وغيرها. ويسري الوضع ذاته على تراخيص البرمجيات. فعلى سبيل المثال، أبرمت شركة Hewlett Packard اتفاقاً طويل الأجل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولكن لا يمكن أن يستخدم البرنامج الإنمائي في كوبا بسبب لوائح الحصار. ويسري الوضع ذاته على المؤرّعين المعتمدين.

ويتأثر مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا أيضاً من جراء عدم قدرته على استخدام حسابات مؤسسية في مصارف الولايات المتحدة أو استخدام دولار الولايات المتحدة كعملة دفع. ويضطر المكتب إلى اتخاذ تدابير إدارية إضافية لتنفيذ العمليات المالية المتعلقة بالبرامج؛ فعلى سبيل المثال، عليه أن يستخدم مصارف في بلدان ثالثة، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التي يتكبدها المكتب ومشاريعه

وإلى زيادة العبء الإداري. وتُغطى الزيادة في التكاليف ذات الصلة من أموال البرنامج الإنمائي وأموال المشاريع المقدمة من الجهات المانحة، وبالتالي تُستخدم موارد كان من الممكن استخدامها في أنشطة إنمائية لولا الحصار.

ويتأثر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الحظر بطريقة أخرى وهي أن الموظفين الوطنيين الذين يطلب منهم السفر إلى مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك يضطرون إلى طلب تأشيراتهم قبل السفر بفترة طويلة.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ أيار/مايو ٢٠١٧]

على الرغم من أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة هي وكالة فنية متخصصة داخل منظومة الأمم المتحدة (اليونسكو) وليست وكالة التمويل، فإن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا لا يزال يؤثر على عمل اليونسكو مع الشعب الكوبي.

وقد كان لإعلان المفاوضات الرامية إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا أثر إيجابي على الطلب على أنشطة اليونسكو في مختلف المجالات وعلى تنفيذها، ولا سيما الأنشطة المتعلقة بالتراث الثقافي والسياحة والحوار بين الثقافات، نتيجة تجمد الاهتمام بذلك البلد.

وعلى الرغم من اتخاذ بعض التدابير لتخفيف القيود والأضرار ذات الصلة على مدى العامين الماضيين، فقد ظل الإطار القانوني للحصار كما هو إلى حد كبير.

ولا يُسمح للشركات الوطنية الكوبية ولا الشركات الأجنبية المنشأة في كوبا بشراء منتجات أو عناصر أو تكنولوجيات من الولايات المتحدة رغم أن الولايات المتحدة كثيرا ما تكون أقرب الأسواق إليها وأكثرها تنافسية وتنوعاً. أما الأسواق البديلة الملائمة فتقع على مسافة أبعد، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد وتأخير مواعيد التسليم. وإضافة إلى ذلك، لا يُتاح لكوبا استخدام السلع أو الخدمات أو التكنولوجيات التي تنتجها الولايات المتحدة، أو التي تشملها براءات اختراع صادرة في الولايات المتحدة، أو التي تحتوي على أي عنصر أنتجته و/أو سجلته الولايات المتحدة.

ويزداد هذا الوضع تعقيدا بسبب القيود الإضافية المفروضة على شركات الشحن التي ترسو في الموانئ الكوبية، بما في ذلك فترة انتظار مدتها ١٨٠ يوما لا يمكن أن ترسو فيها السفن في الولايات المتحدة عقب الرسو في كوبا. وهذا التقييد يقلص إلى حد كبير عدد شركات النقل البحري التي تشمل كوبا في مساراتها، مما يجد من توافر وسائل النقل الدولي للسلع الضرورية.

وهذه القيود تمنع أو تقلل إلى حد كبير من خيارات شراء الموارد التعليمية، والمواد العلمية الحديثة، والمواد اللازمة لحفظ التراث التاريخي، والمعدات التكنولوجية المتطورة (بما فيها الألياف الضوئية وتراخيص البرمجيات وغير ذلك من السلع والإمدادات التي منشؤها الولايات المتحدة أو أي مكان آخر إذا كانت تشملها براءات اختراع صادرة في الولايات المتحدة). وهذا يمثل قيودا مباشرا على احتمالات

تركيز الأنشطة البرنامجية والفرص التعليمية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما يتسم بأهمية خاصة بالنظر إلى مجالات عمل اليونسكو.

ومن ثم، فإن اليونسكو وغيرها من المنظمات العاملة في كوبا كثيرا ما تضطر إلى شراء سلع أو التعاقد على خدمات بأسعار أقل تنافسية ومن أسواق أقل تنوعا. ونتيجة لذلك، من الصعوبة بمكان أن تكفل المنظمة اتباع مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر في العقود والخدمات المتعلقة بالأنشطة البرنامجية. وتؤثر هذه الظروف تأثيرا بالغا على الأعمال اليومية لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا، حيث تضعه في وضع غير موات مقارنةً بالمكاتب القطرية الأخرى.

وينتظر من الموارد المالية أن تغطي التكاليف الإضافية المتكبدة نتيجة للظروف التي تسبب فيها الحظر، وقد كان من الممكن أن تستخدم لتحقيق النتائج الإنمائية المتوقعة بقدر أكبر من الفعالية. ويتعين تغطية التكاليف الإضافية من جانب المنظمة وتمويلها العادي و/أو التمويل من خارج الميزانية، ويمكن أن يؤثر ذلك على كفاءة المكتب إجمالا.

وبالمثل، فإن إمكانية الوصول إلى خدمات الإنترنت مقيّدة بسبب الحصار، وهو ما يجد من فعالية استخدام منصات الشركات، ويزيد من الوقت اللازم للقيام بالعمليات والأنشطة التي تنفذ عبر شبكة الإنترنت.

وفي حالة عدم تكبّد تكاليف مالية مباشرة، يتعيّن على المكاتب في كثير من الأحيان أن تتخذ تدابير إدارية إضافية لتنفيذ العمليات المالية المتصلة ببرامجها، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الإدارية، واستخدام مصارف توجد في بلدان ثالثة، وزيادة العبء الإداري.

وبالإضافة إلى ذلك، سُجّلت حالات تعرّضت فيها المعاملات المالية مع المؤسسات أو مقدمي الخدمات في كوبا لتأخيرات نتيجة اعتبارها "معاملات محظورة"، لا سيما بموجب قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص الصادرة عن مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية، وإحدى قوائم الجزاءات الأخرى، أو البلدان المستهدفة، مما يسفر عن تأخيرات إدارية.

ويؤثر الحظر كذلك على المعاملات المالية والخدمات المصرفية وخدمات التأمين لموظفي اليونسكو الدوليين والوطنيين. ويواجه الموظفون المحليون صعوبات جمّة في استخدام المرافق القائمة في الولايات المتحدة، من قبيل التحويلات الداخلية في الحسابات المصرفية أو التحويلات بين الحسابات. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه الموظفون الدوليون الذين يمتلكون حسابات مصرفية و/أو بطاقات ائتمان محلية صعوبات بشكل منتظم في إجراء مدفوعات خارج كوبا. ويكتسب هذا أهمية خاصة أثناء تيسير البعثات العاملة، بما يشمل السفر الدولي وترتيبات الإقامة، لأن تلك الحسابات لا يمكن استخدامها للحجز أو الدفع فيما يتعلق بخدمات السفر، مثل الرحلات الجوية والفنادق. وفي حالة التأمين الصحي لموظفي ليونسكو وسائر موظفي الأمم المتحدة، يتعرض الموظفون لتأثير مباشر، نظرا لعدم تمكن الكثير من شركات التأمين الصحي من إجراء معاملات تجارية مباشرة مع مقدمي الرعاية الصحية المحليين نتيجة للقيود الناجمة عن الحصار، مما يعوق بشكل مباشر تقديم خدمات الرعاية الصحية للموظفين.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

لا تقتصر آثار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا على ذلك البلد فحسب، وإنما تطول أيضا المنطقة الكاريبية دون الإقليمية والولايات المتحدة نفسها.

وتتسم جهود الحفظ المبذولة في منطقة جزر البحر الكاريبي الساخنة بالتشتت والقصور، وتفتقر إلى استراتيجية مشتركة ضرورية، وذلك بسبب استبعاد كوبا من كثير من المشاريع الأكثر أهمية في المنطقة دون الإقليمية نظرا لأن تلك المشاريع تُنقذ بأموال مصدرها الولايات المتحدة. وهذا الأمر لا يحول فقط دون استفادة كوبا من هذه المشاريع، وإنما يؤثر أيضا على منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية لعدم إمكانية التعامل مع المنطقة دون الإقليمية ككل.

ويؤثر الحصار أيضا تأثيرا كبيرا على حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية المشتركة بين كوبا والولايات المتحدة. ويؤدي إلى استبعاد إمكانية تنفيذ استراتيجيات مشتركة للإدارة المتكاملة للبيئة والموارد الطبيعية التي تحيط بمحيط البلدين، ولا يمكن إحراز تقدم متكامل ذي قيمة دون وجود اتفاقات وحوار بين الحكومتين من أجل التركيز على بيئتهما المشتركتين.

ويُنجز أيضا كثير من أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما ينطوي على أنشطة متبادلة بين كوبا وبلدان أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجالات نقل المعارف وبناء القدرات والدعم التقني، وذلك عن طريق الأنشطة التدريبية، وأنشطة بناء القدرات، وحلقات العمل. ومن ثم، يؤدي استمرار الحصار إلى ضياع فرص في مجال التعاون البيئي في المنطقة.

وعند العمل في كوبا، كثيرا ما يلزم البحث عن بدائل في استخدام التكنولوجيا، مثل برنامج نظام المعلومات العالمية المستخدم في جمع البيانات المكانية والمستشعرة عن بعد ومعالجتها، مما تستلزمه بعض الأنشطة والمشاريع. ونظرا إلى القيود التجارية القائمة، لا يتمكن الموردون المعتادون من تقديم المنتجات والخدمات في كوبا، وبالتالي فالبدائل محدودة فيما يتعلق بالبرمجيات المؤهلة الأخرى.

والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يؤثر أيضا على عمليات الأمم المتحدة. فأشياء بسيطة مثل دفع كوبا مساهمتها المالية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة تأثرت، وذلك نظرا لأن المصارف كثيرا ما تمنع التحويلات والمعاملات المتعلقة بالأموال الواردة من ذلك البلد، ومساهمة كوبا المالية مهمة من أجل دعم تنفيذ برنامج العمل.

ويتجسد أحد الأمثلة الملموسة لآثار الحظر في مشروع تابع لمرفق البيئة العالمية في كوبا، فهو جاهز لبدء عدد من المبادرات، ولكنه يواجه صعوبات في تحويل الأموال إلى كوبا. فيجب إجراء التحويل من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمر الذي يستلزم بدوره تكبد نفقات إضافية. وتستخدم لسداد تلك المصروفات الأموال التي كان ينبغي لولا ذلك استثمارها في المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه بالنظر إلى تلك الصعوبات، لن تُجرى مشتريات للمشروع. ويترتب على هذا صعوبات في التطبيق العام للمشروع.

وفيما يلي أمثلة أخرى للآثار الناجمة عن الحصار:

(أ) لا يُسمح للشركات التابعة للولايات المتحدة ببيع معدات أو تكنولوجيا أو منتجات، في جملة أمور أخرى، إلى الشركات الكويتية، ومن ثم تضطر كوبا إلى شرائها من أسواق أخرى، مما يزيد من وقت سفر الشحنات، ويزيد بالتالي من مستوى انبعاثات الكربون المرتبطة بالنقل؛

(ب) تواصل كوبا العمل على زيادة كفاءة استخدام الطاقة، في إطار برنامج ثورة الطاقة الذي تنفذه، وكذلك على تعزيز إعادة التدوير والتكنولوجيات الخضراء الأخرى. والهدف من ذلك هو خفض استهلاك النفط وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتحقيق كفاءة عامة في استخدام الموارد. بيد أنه لا يُسمح للشركات التابعة للولايات المتحدة أو الفروع التابعة لها في بلدان أخرى بأن تبيع لكوبا التكنولوجيات التي يمكن أن تدعم هذه المساعي. وينسحب الأمر نفسه على منتجات الشركات غير التابعة للولايات المتحدة التي تحتوي على أجزاء أو مكونات توّردتها شركات في الولايات المتحدة أو شركات فرعية تابعة لها ويمكن أن تساعد في الدفع قُدما بهذه التطورات؛

(ج) ستواجه كوبا صعوبات في الوفاء بالالتزامات المترتبة على اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق نتيجة محدودية سبل الحصول على التكنولوجيات الخالية من الزئبق وصعوبة التخلص التدريجي من المنتجات المحتوية عليه، مثل مُلغَمات الأسنان؛ مما يترتب عليه صدور انبعاثات غير محكومة تترتب عليها آثار على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛

(د) كثيرا ما تعوق القيود المفروضة على السفر مشاركة الخبراء الكويتيين في المؤتمرات والأنشطة التدريبية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، وتُنقَق آلاف الدولارات على مسارات سفر أغلى وكثيرا ما تكون أطول؛ وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن تقديم بدل الإقامة اليومي لهؤلاء الخبراء عن طريق التحويلات المصرفية بسبب القيود المالية؛

(هـ) يحد الحصار على كوبا أيضا من إمكانية الحصول على المعلومات من المجالات والمنشورات العلمية والتقنية الرائدة، فضلا عن الوصول عبر الإنترنت إلى الشركات والمؤسسات المتخصصة في الولايات المتحدة. وهذا يحد من إمكانية استفادة الأكاديميين والمهندسين والطلاب الكويتيين من أحدث التطورات في مجال علوم الطاقة والبيئة، الأمر الذي يمكن أن يعزز قدراتهم أو تنفيذهم تكنولوجيات بيئية سليمة. وكذلك تحد القيود المفروضة على الاتصال الإلكتروني من قدرة كوبا على تنفيذ بعض المعاهدات البيئية التي تتطلب استعمال الإنترنت باستمرار والامتثال لها؛

(و) تعاني كوبا أيضا من محدودية عرض النطاق الترددي بسبب الحصار، وهو ما يؤثر على مشاركة الكويتيين في مواقع الإنترنت التي تُعقد عليها المؤتمرات والمنصات التي تُقدّم من خلالها الحلقات الدراسية الشبكية، وفي الاجتماعات والدورات التدريبية الافتراضية التي يتزايد اللجوء إليها لخفض تكاليف السفر وغيرها من التكاليف؛

(ز) تقع الولايات المتحدة وكوبا في منطقة تؤثر فيها الكوارث، وبخاصة الأعاصير، تأثيرا خطيرا على النظم الإيكولوجية وعلى السكان. ويعمل كلا البلدين على رفع مستواههما في مجال منع الكوارث والتأهب لها. ومن هذا المنطلق، من شأن التعاون أن يفيد كلا البلدين إضافة إلى بلدان أخرى في منطقة البحر الكاريبي عامة.

وفي الوقت الراهن تحديدا، إذ اعتمدت الدول الأعضاء في جميع أنحاء العالم اتفاقات مهمة على الصعيد العالمي، مثل اتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا بد من تيسير التعاون فيما بين البلدان وإزالة الحواجز القائمة بينها. ومن شأن الإزالة الكاملة للعقبات التي تحد من التبادل الطبيعي بين البلدين أن تسهم في إحراز تقدم في مجال الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية المشتركة، والتعاون بين الأوساط العلمية والأكاديمية، وزيادة مساهمة البلدين في مكافحة تغير المناخ، وفي إدارة النظم الإيكولوجية، والتصدي للكوارث الطبيعية ومنع وقوع الحوادث. ومن شأنها أن تفيدها أيضا بلدانا أخرى تقيم الولايات المتحدة وكوبا برامج تعاونية فيها.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٧]

يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) في كوبا منذ عام ٢٠٠١. وقد فُتح مكتب قطري في هافانا عام ٢٠٠٥ من أجل دعم الحكومة الكوبية في تنفيذ خطة التنمية الحضرية، بما يتماشى مع ولاية الوكالة.

ومنذ عام ٢٠٠٥ قدم مؤئل الأمم المتحدة الدعم القطري للبلد من خلال مشاريع مساعدة تقنية متسقة مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤئل الأمم المتحدة. ويتضمن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على الصعيدين الوطني ودون الوطني تقديم المساعدة التقنية في مجال التخطيط الحضري، والقدرة على الصمود، والإنعاش المبكر في المناطق الحضرية في أعقاب الكوارث الطبيعية. وقدم مؤئل الأمم المتحدة المشورة أيضا إلى كوبا بشأن إجراء إصلاحات في قطاع الإسكان.

ويتعرض تنفيذ هذه المشاريع الموجهة نحو التنمية إلى قيود شديدة نتيجة للحصار السياسي والاقتصادي والتجاري على كوبا الذي يعيق الوصول إلى الأسواق الدولية للوالمعدات والتكنولوجيا وتطوير البنية التحتية. ويتسم قطاعا التنمية الحضرية والإسكان بأهمية أساسية في تحسين نوعية الحياة للشعب الكوبي.

ومع بدء المرحلة الجديدة من العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، قام البلدان باتخاذ وتنفيذ تدابير متنوعة لمد جسور بينهما في الميادين الاقتصادية والاستثمارية والتجارية والثقافية. وهذا يدعم الحاجة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري، التي تزداد وضوحا مع ظهور فرص جديدة.

ويتنفيذ قرار الجمعية العامة ٥/٧١ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ستمكن كوبا من تقديم مساهمة أكبر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة، ولا سيما فيما يتعلق بالهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة الذي ينص على جعل المدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

في الوقت الراهن، تقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بدعم الجهود التي تبذلها الحكومة الكويتية لتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي وإنشاء تحالفات استراتيجية تفضي إلى تعزيز القدرات الصناعية والقدرة التنافسية للبلد في القطاعات الصناعية ذات الأولوية، من خلال تنفيذ برنامج قُطري.

وطلبت الحكومة الكويتية وضع برنامج قطري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وُضع البرنامج فيما بعد بتعاون وثيق مع النظراء الوطنيين المعنيين، تماشياً مع سياسات التحول في المجالين الاقتصادي والصناعي التي وضعتها الحكومة الكويتية، ومع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

ويركز البرنامج القطري على ثلاثة أهداف رئيسية هي: (أ) تحسين بيئة الأعمال التجارية والاستدامة؛ و (ب) تحسين القدرة التنافسية الصناعية؛ و (ج) جذب الاستثمار الأجنبي. ويشمل البرنامج القطري مشاريع مختلفة في قطاعات ذات أهمية استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا، مثل السياسة الصناعية، واستخدام أنواع الطاقة المتجددة، وصناعة الأغذية الطازجة، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، من بين قطاعات أخرى.

وجرى مبدئياً تحديد ميزانية إجمالية قدرها ٥٠ مليون يورو، يُنتظر تعبئتها لتنفيذ البرنامج. ولكن نظراً للقيود التي تكبل عمليتي تعبئة الأموال وإقامة الشراكات نتيجةً للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، لم تتمكن اليونيدو من إحراز التقدم المتوقع والمطلوب في إطار البرنامج القطري.

وعلى الرغم من ذلك، أطلقت اليونيدو ثلاثة مشاريع في إطار البرنامج القطري بمناسبة المعرض الدولي للصناعة الكويتية (CubaIndustria) الذي أُقيم في حزيران/يونيه ٢٠١٦ في هافانا.

وعلى الرغم من الأثر السلبي للحصار، عززت اليونيدو فرص الأعمال الواعدة بين كوبا وسلوفاكيا في إطار المشروع المتعلق بتعزيز التحالفات بين سلوفاكيا وكوبا، في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى شباط/فبراير ٢٠١٧.

واليونيدو مقتنعة بأنه دون القيود الناجمة عن الحصار، كان يمكن تحقيق منافع أكبر من الجهود الإقليمية المبذولة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو أحد العناصر الرئيسية في نهج برنامج الشراكة القطرية لليونيدو.

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٧ أيار/مايو ٢٠١٧]

تشارك حكومة كوبا مشاركة نشطة في تنفيذ إطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ على كل من الصعيد العالمي والوطني والإقليمي. وعلى وجه الخصوص، ساهمت في عمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمؤشرات والمصطلحات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، الذي وضع مؤشرات عالمية لقياس الغايات العالمية السبع الواردة في إطار سنديا، كما ساهمت لاحقاً في إقرار الجمعية العامة للمؤشرات في شباط/فبراير ٢٠١٧ (القرار ٧١/٢٧٦)، بالإضافة إلى وضع "خطة العمل الإقليمية لتنفيذ إطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ في الأمريكتين" التي أقرها المنتدى الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين، الذي استضافته كندا في آذار/مارس ٢٠١٧، فضلاً عن نشر الممارسات الجيدة في المنطقة. وعلى الصعيد الوطني، أحرزت كوبا تقدماً في مجال إدارة مخاطر الكوارث وتنفيذ إطار سنديا، بما في ذلك من خلال الإنذار المبكر القائم على أساس المجتمع المحلي والتثقيف ووضع خطط فعالة للإجلاء وتهيئة ملاجئ الآمنة، وثبت التقدم الذي أحرزته من عدم وقوع خسائر في الأرواح عندما ضرب الإعصار ماثيو من الفئة ٤ كوبا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

والحد من مخاطر الكوارث يقع في صميم التنمية المستدامة. وسيتوقف تحقيق أهداف التنمية المستدامة على قدرة البلدان على إدارة مخاطر الكوارث، على نحو ما أكدت المؤشرات المشتركة بين أهداف التنمية المستدامة وإطار سنديا. ومع الإقرار بالتقدم الذي أحرزته كوبا في إدارة مخاطر الكوارث، فإن تنفيذ خطة العمل الإقليمية المعتمدة حديثاً وإطار سنديا، ولا سيما الغاية الواردة في إطار سنديا المتعلقة باعتماد استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي بحلول عام ٢٠٢٠ وفي اتساق مع أهداف التنمية المستدامة، سوف يتطلب، في جملة أمور، إجراء تقييمات للمخاطر وتحديد خطوط الأساس ومواصلة تطوير قواعد بيانات للخسائر الناجمة عن الكوارث وتطوير نظم الرصد، في ظل تعاون وثيق مع البلدان الأخرى في المنطقة وفي العالم. وستتوقف قدرة كوبا على اتخاذ هذه التدابير على قدرتها على الحصول على ما تقدمه الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية من معلومات ومعارف وتقدم علمي وأصول وموارد.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

يلاحظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن منطقة البحر الكاريبي لا تزال تواجه تحديات خطيرة متصلة بالإنتاج غير المشروع للكوكايين الذي منشؤه أمريكا اللاتينية والانتجار فيه. ويواصل المكتب تعزيز وجوده في منطقة البحر الكاريبي لدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى مواجهة هذه التحديات، ويتوقع أن يعزز تعاونه مع كوبا في إطار مبادرات لصالح المنطقة، بما يشمل مبادرات جديدة لتعزيز الرقابة على الحدود.

ويغطّي كوبا المكتبُ الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، الموجود في بنما، والذي بدأ أنشطته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، أطلق المكتب البرنامج الإقليمي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ (تم تمديده في الآونة الأخيرة إلى عام ٢٠١٨) دعماً لاستراتيجية الجماعة الكاريبية المتعلقة بالجريمة والأمن. وعلى الرغم من أن كوبا ليست عضواً في الجماعة الكاريبية، فإنها تستفيد من البرنامج الإقليمي، لا سيما من خلال أوجه التآزر مع محفل منطقة البحر الكاريبي لدول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، الذي تمثل كوبا عضواً فيه. ويتألف البرنامج من خمسة برامج فرعية، لا تجسد مدى المجالات المواضيعية التي تشملها ولاية المكتب فحسب، وإنما تستهدف مباشرة الأهداف الاستراتيجية أيضاً لاستراتيجية الجماعة الكاريبية المتعلقة بالجريمة والأمن.

وفي سياق البرنامج الإقليمي، أرسى المكتب وجوده من جديد في منطقة البحر الكاريبي، في بربادوس تحديداً، في آب/أغسطس ٢٠١٥. ومن المنتظر أن يدعم مكتب منطقة البحر الكاريبي كوبا في إطار وجود معزز لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المنطقة، وذلك بتنسيق وثيق مع النظراء المهمين على الصعيدين الإقليمي والوطني.

وقد تعاونت كوبا معاً مع المكتب في مجالات ولاياته وكانت هذه المساهمة تلقى دائماً تقييماً إيجابياً من كلا الطرفين. وكوبا دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد شاركت مشاركة نشطة وفعالة في عملية استعراض الاتفاقية (كانت كوبا هي القائمة على استعراض كل من نيكاراغوا وغيانا وسانت لوسيا، وقد استخدمت حقها في طلب نشر تقريرها القطري النهائي على الصفحة الرئيسية لموقع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة).

وعقب إعراب كوبا عن رغبتها في الانضمام إلى البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات التابع للمكتب وإلى منظمة الجمارك العالمية، تم إيفاد بعثة تقنية أولية في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦ لتقييم القدرات القائمة ومناقشة تفاصيل انضمام كوبا إلى عضوية البرنامج. ونتيجة للبعثة، اتفق على أن يُنفذ البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات في البحر في ميناء مارييل، في حين يُنفذ برنامج مراقبة الحاويات المعني بالمطارات في مطار خوسيه مارتى الدولي. ويعكف كل من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والسلطات الكوبية على مناقشة مضمون مذكرة التفاهم لتنفيذ البرنامج، التي يُنتظر توقيعها قبل نهاية عام ٢٠١٧.

ويواجه المكتب بعض الصعوبات المتعلقة بالاتصالات في تنفيذ أنشطته الأولية في كوبا، خاصة فيما يتعلق بجودة خدمات الإنترنت وتكلفتها. وعلى الرغم من ذلك، فقد واصل المكتب التعاون مع السلطات الكوبية، في مجالات منها وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، مما أتاح للمكتب اقتراح عناصر لإدراجها في الاستراتيجية. وشارك مسؤولون كوبيون أيضاً في اجتماع الشبكة الإقليمية لإنفاذ القوانين المتعلقة بجرائم الأحياء البرية الذي نظمه المكتب في منطقة البحر الكاريبي. وعُقد اجتماع الشبكة في أيار/مايو ٢٠١٧ بمشاركة مسؤولين كوبيين.

ويرى المكتب أنه من الضروري مواصلة تعزيز تعبئة الموارد لتشمل كوبا في تنفيذ أنشطة المكتب في منطقة البحر الكاريبي. وفي هذا السياق، يبذل المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي قصارى جهده لإدراج كوبا ضمن الدول الأعضاء المستفيدة/الشريكة في المبادرات الجديدة التي

سُتعرض على الجهات المانحة التماسا للتمويل. ومن المفترض أن يؤدي إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي إلى تيسير الأعمال التنفيذية للمكتب في كوبا مستقبلاً، وذلك بشراكة وثيقة مع السلطات الكوبية.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

على الرغم من إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، فإن التدابير الرئيسية للحصار التجاري والاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لا تزال سارية. ولا يزال الحصار يؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الكوبي، وبخاصة نوعية حياة الفئات الأشد ضعفاً.

ويواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان مواجهة صعوبات في تنفيذ برنامجه القطري في ما يتعلق باقتناء وشراء السلع الأساسية والمعدات والعقاقير والمواد المخترية التي تُنتج في الولايات المتحدة أو تشملها براءات اختراع تملكها جهات في الولايات المتحدة. إذ يتعين عليه شراء السلع الأساسية المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية والمواد المتصلة من مناطق أخرى، مما يؤدي عادةً إلى زيادة تكاليف النقل والشحن.

ولا تزال الصعوبات التي يواجهها الصندوق في شراء المدخلات اللازمة من السوق المحلية تؤثر سلباً على تنفيذ برنامجه.

وصندوق الأمم المتحدة للسكان هو إحدى المنظمات القليلة التي تدعم برامج الصحة الجنسية والإنجابية، والسكان والتنمية، والمساواة بين الجنسين في كوبا. وعلى الرغم من تقليص الموارد العادية المخصصة للبرنامج القطري، واصل الصندوق بذل جهود لتعزيز إقامة شبكات مع الجهات الفاعلة السياسية والأكاديمية والاجتماعية لدعم نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وهو مستمر في دعم الجهود التي تبذلها كوبا للحفاظ على التقدم المحرز في مجالات الصحة الجنسية والإنجابية وبرامج التنقيف الجنسي وصحة الأم وإتاحة الحصول إلى وسائل تنظيم الأسرة، وهو تقدمٌ أحرز في ظل الحصار الاقتصادي بطرق منها تعبئة الموارد المحلية.

الاتحاد البريدي العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٧ تموز/يوليه ٢٠١٧]

طالما اعتبر الاتحاد البريدي العالمي كوبا عضواً كاملاً العضوية في المنظمة، وعليه، فإنها تتمتع بالحقوق والواجبات نفسها التي يتمتع بها أي بلد من البلدان الأعضاء فيه.

وكوبا حالياً عضو في كل من مجلس الإدارة ومجلس العمليات البريدية للاتحاد، وفقاً لنتائج الانتخابات التي جرت في ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، على التوالي، خلال مؤتمر الاتحاد البريدي العالمي السادس والعشرين، الذي عُقد في اسطنبول بتركيا.

وعلاوة على ذلك، تستفيد كوبا بانتظام من المساعدة في تطوير قطاع البريد المقدمة في إطار أنشطة الاتحاد في مجال التعاون التقني. وفي هذا السياق، لم تواجه الاتحاد صعوبات في توفير المساعدة الآتفة الذكر أو الاضطلاع بأي أنشطة مشتركة أخرى مع كوبا بسبب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على البلد.

برنامج الأغذية العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]

[٨ أيار/مايو ٢٠١٧]

على مدار السنوات الخمسين الماضية، تمكنت برامج الحماية الاجتماعية الشاملة في كوبا من القضاء على الجوع والفقر إلى حد بعيد. وقد كانت كوبا من أنجح البلدان في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تحتل المرتبة الثامنة والستين في دليل مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي تسعينات القرن العشرين، تعرّضت كوبا إلى أزمة اقتصادية حادة كان لها أثر دائم على الأمن الغذائي والتغذية. وازداد تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في البلد بفعل الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ والكوارث الطبيعية المتكررة، بما فيها موجات الجفاف التي يعاني منها البلد في الوقت الراهن، وارتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي، ومحدودية سبل الحصول على الائتمانات، وانخفاض الإنتاجية، والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي عام ٢٠١١، شرعت حكومة كوبا في عملية تهدف إلى تحسين كفاءة برامج الحماية الاجتماعية وخفض تكاليفها وتعزيز استدامتها. وتسترشد هذه الجهود بالتزام الحكومة بكفالة عدم ترك أي مواطن كوبي دون حماية اجتماعية. وفي إطار هذه العملية، حُدّد الأمن الغذائي بوصفه أولوية وطنية، مع التركيز على نُظُم الحماية الاجتماعية المتصلة بالغذاء، وتحقيق اللامركزية في عملية صنع القرار المتصلة بالموارد الغذائية، واعتماد نموذج جديد لإدارة قطاع الزراعة يعزز سلاسل القيمة ويخفض الواردات الغذائية.

ويُذكر أن برنامج الأغذية العالمي يعمل في كوبا منذ عام ١٩٦٣ بهدف دعم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والتغذية. وفي عام ٢٠١٥، أطلقت الوكالة أول برنامج قطري يمتد لأربع سنوات في كوبا، في سبيل دعم تلك الجهود.

ويعمل برنامج الأغذية العالمي في المقاطعات الشرقية الخمس (سانتياغو دي كوبا وغرانما وغوانتانامو ولاس توناس وهولغين)، التي تسجّل أدنى معدلات للتنمية وتُعدّ عرضة للجفاف والأمطار الغزيرة والزلازل العرضية. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل البرنامج في مقاطعتي بينار دل ريو وماتنساس في غربي كوبا، المعرضتين للأعاصير المدارية التي تلحق أضراراً جسيمة بالأمن الغذائي والتغذية. وتتمشى أنشطة البرنامج مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لكوبا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، الذي يحدد الأمن الغذائي والتغذوي بوصفه إحدى الركائز الأربع لأنشطة التعاون التي تنقّدها الأمم المتحدة في كوبا. ويركز البرنامج القطري على بناء القدرات وزيادتها، باستخدام تحويلات مركّزة لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية الملحة، ولتعزيز شبكات الأمان المتصلة بالغذاء في كوبا بصفة عامة. ويدعم البرنامج

السلطات الوطنية والمحلية في التحول إلى نُظْم حماية اجتماعية أكثر استدامة وتركيزاً على أهداف محددة. ويتحقق ذلك عن طريق الأهداف الثلاثة المترابطة التالية:

- (أ) دعم برامج الأمن الغذائي والحماية الاجتماعية المتصلة بالتغذية؛
 (ب) تعزيز الروابط بين نُظْم الحماية الاجتماعية وسلاسل القيمة الزراعية؛
 (ج) تعزيز قدرة المجتمع المحلي على الصمود، وتعزيز التأهب وإدارة مخاطر الكوارث وقدرات التكيف مع تغير المناخ على الصعيد المحلي.

آثار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

إن التحسن في العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا موضع ترحيب، إلا أن تطبيعها تطبيقاً كاملاً يتوقف على رفع الحصار. فعلى مدار عام ٢٠١٦، ظل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة يؤثر سلباً على الاقتصاد الكوبي، وكذلك على أوضاع عمل البرنامج. فالتكاليف المرتفعة لاستيراد المعدات أو المدخلات الزراعية عاملٌ مقيدٌ للإنتاجية الزراعية في كوبا، حيث إنه يؤثر على قدرة البلد على إنتاج ما يلبي جميع احتياجاته الغذائية. ونتيجة لذلك، تضطر الحكومة إلى استيراد نسبة كبيرة من السلع الأساسية الغذائية لتلبية احتياجات برامج شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية القائمة على توفير الغذاء. ويشكّل هذا الأمر عبئاً يثقل كاهل ميزانية البلد وتهديداً للفئات الأشد اعتماداً على شبكات الأمان الاجتماعي، ويفرض تحديات كبيرة في مجال الغذائي في كوبا.

ويؤثر الحصار أيضاً على قدرة البرنامج على شراء المنتجات والخدمات من شركات مقرها الولايات المتحدة أو شركات تجهز مدفوعاتها عن طريق فروع لها في الولايات المتحدة، الأمر الذي ينعكس مباشرة على مشاريع البرنامج وعلى مواصلة تشغيل مكتبه. ويتأخر أيضاً شراء وشحن السلع الغذائية وغير الغذائية، بما فيها الأغذية المدعمة التي يوفرها البرنامج، بسبب المصاعب اللوجستية المذكورة أعلاه. فنتيجة للحصار، تضطر السفن إلى التوقف أثناء السفر في بلد مجاور من أجل نقل الشحنات إلى سفن أخرى، مما يتسبب في حالات تأخير وتكاليف إضافية تؤثر أيضاً على شحنات البرنامج. وكان هذا هو الوضع أثناء استجابة البرنامج لإعصار ماثيو الذي اجتاح كوبا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

ويتأثر العمل المتواصل الذي يضطلع به البرنامج في كوبا هو أيضاً بصعوبات ترتبط بشراء المعدات بأسعار أكثر تنافسية. وينطبق هذا الأمر على شراء معدات تكنولوجيا المعلومات، نظراً لعدم تمكن الشركات الموجودة في المنطقة من تزويد كوبا بها، وأيضاً على شراء قطع غيار السيارات واللوازم القرطاسية المكتبية، مما يزيد من التكاليف العادية للبرنامج. وإضافة إلى ذلك، تترتب على اتصالات الصوت والبيانات تكاليف باهظة، لأنه يتعين تجاوز البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية للولايات المتحدة.

وتطال القيود التي يفرضها الحصار على المؤسسات المالية التي تتعامل مع كوبا المعاملات المصرفية أيضاً. ويمكن أن يؤثر هذا الأمر على دفع استحقاقات الموظفين، وكذلك على أنشطتهم المالية الشخصية. وبالرغم من أن مدفوعات المكتب القطري تجهز عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنها عرضة لهذه القيود أيضاً.

منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

افتتح الرئيس راؤول كاسترو والرئيس باراك أوباما فصلاً جديداً في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا عندما أعلننا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ أن العلاقات الدبلوماسية الرسمية ستقام من جديد بفتح سفارتي البلدين رسمياً. ووضعت الترتيبات لأول زيارة رسمية لرئيس الولايات المتحدة إلى كوبا منذ عام ١٩٢٨، جرت في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٦، مدشنة حقبة جديدة من العلاقات في مجالات من بينها الصحة. وبالفعل، عقب زيارة الرئيس أوباما، نُظمت أول بعثة رسمية لمسؤولين كوبيين كبار من وزارة الصحة ومؤسسات صحية وطنية أخرى إلى الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، أُجريت أول زيارة لوزير صحة من الولايات المتحدة إلى كوبا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، في سياق اجتماع إقليمي بشأن الأمراض الفيروسية المنقولة بالمفصليات، نُظمته وزارة الصحة العامة في كوبا ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وحضر مسؤولون كبار آخرون من المعاهد الوطنية للصحة ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها وإدارة الأغذية والعقاقير مناسبات علمية في كوبا في عام ٢٠١٦.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الآفاق الواعدة لهذا القطاع والتوقيع على الاتفاق الإطاري بين كوبا والولايات المتحدة من أجل التعاون في القطاع الصحي، فإن الحصار لا يزال يسبب مشاكل كبيرة للشعب الكوبي في هذا الشأن.

الأثر على السكان وقطاع الصحة وصحة الأفراد

تولي كوبا أولوية قصوى للصحة، وعلى الرغم من الشدائد التي يفرضها الحصار، فإن المؤشرات الصحية في كوبا تماثل المؤشرات في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة. فقد تجاوزت الموارد العامة المخصصة للصحة نسبة ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤكد التزام الحكومة الكوبية في مجال الصحة.

ومن أجل تسجيل ورصد آثار الحصار على القطاع الصحي، تجتمع وزارة الصحة العامة في كوبا مع جميع المؤسسات الوطنية التي توثق هذا التأثير وتعدّ تقارير بشأنه (المستشفيات الوطنية ومؤسسات البحوث)، وكذلك مع الوحدات الإقليمية والمجموعات الوطنية التي تعمل في مختلف المجالات المتخصصة. وقد استخدمت الوزارة سلطتها القانونية لإنشاء لجنة دائمة تتألف من مدير كل من هذه المؤسسات والمرافق الصحية، لدراسة تأثير الحصار. وتكفل نوعية المعلومات من خلال المكاتب نفسها ومن خلال اجتماعات الرصد، وفقاً لأحكام المرسوم القانوني ٢٩٠ الصادر عن مجلس الوزراء في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢ والقانون ٨٠ المتعلق بتأكيد الكرامة والسيادة الكوبية المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

وبحسب هذين النظامين أعلاه، تُعرّف الخسائر المتكبدة بفعل الحصار بأنها الخسائر الناتجة عن تطبيق تدابير متجاوزة للحدود الإقليمية أو الناتجة عن الضغط السياسي أو أي شكل آخر من الضغوط من جانب حكومة الولايات المتحدة وتعوق أو تعرقل قدرة كوبا على إجراء عمليات تجارية ومعاملات

اقتصادية تتصل بمشاريع التعاون والاستثمارات المالية؛ أو تعرقل الوصول إلى التكنولوجيا أو المعارف؛ أو تؤثر سلباً على الإنتاج والخدمات أو على مجالات أخرى.

وجدير بالذكر أنه خلال أحدث فترة مشمولة بتحليل أثر الحصار على قطاع الصحة في كوبا، تبين أن هناك آثاراً أخرى، إضافة إلى تلك التي حددها وبينها التقرير السابق، وهي آثار مستمرة وتسجل اتجاهات تصاعدياً.

فبالإضافة إلى القيود المالية التي تواجهها وزارة الصحة العامة في ما يتعلق بتنفيذ خطتها للاستيراد، تعين عليها تخصيص مزيد من الأموال لكفالة توفير حلول بديلة. وتبلغ المخصصات للفترة المشمولة بهذا التقرير عشرات الملايين من دولارات الولايات المتحدة. وهي تشمل تكاليف إضافية مرتبة على شراء الأدوية والمعدات واللوازم والتكنولوجيا الطبية، بما فيها تكنولوجيا يمكن أن تيسر بسرعة تطوير مجال الصحة الإلكترونية والتطبيب عن بعد، ولهذا الأمر عواقب دولية واسعة النطاق. ويفرض الحصار أيضاً مصاعب إضافية على تطوير نظام الرعاية الصحية، حيث إنه يمنع القطاع من القيام بأي التزامات إزاء المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ويحد من إمكانية الحصول على الهبات الخيرية والأموال الممنوحة من جانب منظمات المجتمع المدني في الولايات المتحدة. وأدى الحصار إلى مشاكل تتعلق بنشر المقالات العلمية في المجالات الدولية الرئيسية بسبب استحالة سداد المدفوعات، وكذلك وضع حد لعدد العلماء الكوبيين الذين يمكنهم التقدم للمشاركة البحثية.

الأثر على أنشطة التعاون التقني التي تنفذها منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

تتبدى الآثار الكثيرة للحصار على أنشطة التعاون التقني التي تنفذها منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا في مجالات مختلفة، منها: تكاليف المعاملات المالية والمشتريات وعمليات الشراء، والمشاركة في المناسبات الدولية، وتنظيم الاجتماعات الدولية في كوبا، وقدرة كوبا على المشاركة في منتديات الحوار وأنشطة التعلم عن بعد، وغير ذلك.

وفي عام ٢٠١٦، ظهرت مشاكل مستمرة في إعادة الأموال من مكتب ممثل منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا إلى المقر في واشنطن العاصمة، نتيجة مواجهة صعوبات مع المصارف التي تُنفذ التحويلات من خلالها في العادة. ويجب إجراء هذه المعاملات إذا تجاوزت أرصدة الحسابات المصرفية الحدود التي وضعتها منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، مما يتطلب استخدام أساليب بديلة مصممة خصيصاً لمكتب الممثل في كوبا، الأمر الذي يؤدي إلى استغراق المعاملات فترات أطول وإلى ارتفاع تكاليفها. ويوجد حل ممكن لهذه المشكلة ينطوي على ما يلي: (أ) تحديد بديل للمصرف الذي تتعامل معه منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في العادة؛ (ب) والترتيب لإجراء تحويلات من المصرف الذي تتعامل معه منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في واشنطن العاصمة إلى مصرف في كندا، بوصفه طرفاً ثالثاً، ومن هناك إلى مصرف Banco Metropolitano، وهو المؤسسة التي يُجري من خلاله المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية معاملاته المالية، بهدف تقليل عدد المعاملات إلى أدنى حد ممكن. وينطوي ذلك على أمور منها وجوب إجراء التحويلات حال تجاوز عتبة موارد مرتفعة للغاية، الأمر الذي يوئد خسائر، على سبيل المثال، في الفوائد على الأموال المجمدة.

وقد بُذلت جهود في عام ٢٠١٦ لإجراء تحويلات مباشرة من مقر منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في واشنطن العاصمة إلى مصرف Banco Metropolitano، لكنها لم تتكامل بالنجاح.

ونتيجة لذلك، بلغت أموال منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية المجمدة في حساب مكتب ممثل منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية المصري في نيسان/أبريل ٢٠١٧ زهاء ٥٧٠ ٥٠٠ دولار. وبالإضافة إلى ذلك، لا يدفع هذا الحساب في كوبا فواتر، مما يعني مزيداً من الخسائر. وعلاوة على ذلك، بلغ المتوسط الشهري التقريبي للأموال المجمدة في كوبا، في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٦ إلى آذار/مارس ٢٠١٧، أكثر من مليون دولار، حسب التوزيع التالي، مما يرتب خسائر مالية كبيرة على المنظمة.

التاريخ	الفائض التقديري في الحساب (بدولارات الولايات المتحدة)
٣١ آذار/مارس ٢٠١٧	٦٠١ ٥٣٢,٧٩
٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧	٧٠٠ ٧٠٠,٩٣
٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧	٧٨١ ٩١٤,٣٣
٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦	٨٥٥ ٦٦٢,٦١
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦	٩٥٨ ٢٥٠,٨٣
٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦	١ ٠١٦ ٠٠٤,٩٦
٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦	١ ٠٩١ ٥٠٥,١٢
٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦	١ ١٢٥ ٢٥٠,٣٥
٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦	١ ٢٢٧ ٧٦٣,٤٨
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦	١ ٣٤٥ ٨٩٧,٠١
٣١ أيار/مايو ٢٠١٦	١ ٤٦٨ ٠٣٩,٣٧
المتوسط	١ ٠١٥ ٦٨٣,٨٠

ومن الصعب جداً حساب الأثر المالي للحصار على أنشطة التعاون التقني التي تنفذها منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا في ما يتعلق بالمشتريات وعمليات الشراء. بيد أن نسبة مئوية مرتفعة من الأموال المخصصة للتعاون التقني تنفق في شراء اللوازم والمعدات في مجالات استراتيجية. فعلى وجه التقدير، تُخصَّص نسبة ٨٠ في المائة تقريباً من ميزانية مكتب منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا إلى هذه الفئة، أي قرابة ١,٦ إلى ١,٨ مليون دولار في السنة. وتغطي الموارد تكاليف النقل وتكاليف أخرى أعلى من ذلك بكثير، فالبلد مضطر إلى الاعتماد بصورة دائمة على الأسواق في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، عوضاً عن أن يتمكن من اللجوء مباشرة إلى سوق الولايات المتحدة. وفي ما يتعلق بشراء الأدوية والتكنولوجيا، يؤثر الحصار على جميع المعدات واللوازم التي منشؤها الولايات المتحدة، إما بأن يجعل شراء هذه الأصناف مستحيلًا أو بأن يؤخر عمليات الشراء، فمدة انتظار الحصول على تراخيص خاصة من وزارة الخزانة في الولايات المتحدة يمكن أن تستغرق عدة أشهر. فقد حدثت حالة معقدة للغاية في سياق الجهود التي تبذلها منظمة

الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية لدعم تعافي النظام الصحي في المناطق المتضررة من إعصار ماثيو. فعلى الرغم من توفر أكثر من ٢٨٠ ٠٠٠ دولار، تعذر استخدام أموال الصندوق لشراء لوازم للطوارئ من الولايات المتحدة، من قبيل أجهزة الاختبار السريع لمختلف الأمراض المنقولة بالمياه وبالنواقل وأقراص الكلورين وخزانات المياه. وقد تعيّن شراء هذه اللوازم من بلدان أخرى بتكلفة أعلى، مما أدى إلى شراء كميات أقل مما كان يمكن شراؤه لولا ذلك.

ويؤثر الحصار أيضاً على الفرص المتاحة أمام العلماء والمهنيين العاملين في مجال الصحة العامة الكوبيين لتبادل الخبرات في حلقات العمل والمؤتمرات والحلقات الدراسية على الصعيدين الإقليمي والدولي. فعلى سبيل المثال، تستغرق إجراءات طلب تأشيرة السفر إلى الولايات المتحدة مدة طويلة، وهذا يعني ضرورة شراء تذاكر السفر الجوي بالأسعار المرنة بسبب عدم التأكد من أن المسافرين سيحصلون على تأشيراتهم في الوقت المحدد. وفي حين طرأ تحسن هائل على هذا الوضع في عام ٢٠١٦ نتيجة التقارب بين الولايات المتحدة وكوبا، فإن بعض المشاكل لا تزال تشوب هذا المجال. فعلى سبيل المثال، واجه خبراء استشاريون تابعون لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا وبعض المسؤولين الكوبيين مشاكل في الحصول على تأشيرات للمشاركة في مناسبات تنظمها منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في الولايات المتحدة. ومن الحالات الجديدة بالذكر حالة المفوضة الكوبية في الهيئة الرفيعة المستوى المعنية بالعمالة في مجال الصحة والنمو الاقتصادي، إذ لم تتمكن من حضور الجمعية العامة لتقديم التقرير النهائي للهيئة.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن تأكيد حجز غرف الفنادق للمشاركين الكوبيين لأن بطاقات الائتمان الخاصة بهم غير صالحة في البلدان الأخرى. والحسابات المصرفية الأجنبية للموظفين الدوليين من ذوي الجنسية الكوبية العاملين في منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية مجمدة، بما فيها الحسابات في مصرف الاتحاد الائتماني التابع للمنظمة؛ ويتعذر على موظفي الخدمة المدنية الدولية استخدام بطاقات الائتمان الصادرة عن مصارف في الولايات المتحدة لسداد فواتير الفندق في كوبا. فعلى سبيل المثال، في اجتماع إقليمي عن الأمراض الفيروسية المنقولة بالمفصليات عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بحضور كثير من وزراء الصحة والمسؤولين الكبار من بلدان المنطقة، وخبراء دوليين من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ومنظمة الصحة العالمية، كان على مكتب ممثل منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا دفع تكاليف الإقامة لأكثر من ١٥ مشاركاً لم تُقبل بطاقات الائتمان الخاصة بهم، مما تطلّب تقديم سلف تتجاوز قيمتها ١٠ ٠٠٠ دولار.

وهذا لا يأخذ في الحسبان التكاليف الأعلى التي تتكبدها السوق المحلية لتنظيم هذه المناسبات، لأن كوبا تضطر إلى استيراد منتجات كثيرة من آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية كان من الممكن الحصول عليها من الولايات المتحدة.

وتأثرت أيضاً من جراء الحصار مشاركة كوبا في أنشطة التعلم عن بعد ومنتديات الحوار. وهذا أمر يبعث على القلق بوجه خاص لوجود عدد كبير من المراكز المتعاونة مع منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في البلد في مجالات تتراوح من علم الوراثة إلى طب الغدد الصماء، بما في ذلك تنظيم المنتجات الطبية الحيوية. وبالفعل، يواجه التعاون التقني في البلد مشاكل خطيرة نتيجة إدراج منصة إلكترونية اعتمدها منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية على الصعيد الإقليمي. فالمنصة لا تقدّم خدمات في كوبا، وبالتالي يتعذر على المؤسسات الصحية في البلد، بما فيها وزارة

الصحة العامة، استضافة المؤتمرات وأنشطة التدريب الافتراضية التي ينظمها مقر منظمة الصحة للبلدان الأمريكية (على سبيل المثال، من خلال الجامعة الافتراضية للصحة العامة التابعة لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية) أو منظمة الصحة العالمية، ولا يمكنها إنشاء اجتماعات التعاون الافتراضية الخاصة بها.

وفيما يلي آثار أخرى للحصار على أنشطة التعاون التقني التي تنفذها منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية:

- إدارة المعارف، فقد كانت الصعوبات الرئيسية المتعلقة بالحصار تتصل بقدرة البلد على الوصول إلى المعلومات العلمية المتاحة باستخدام أدوات مثل: CISCO و Webex و Adobe (Digital و Adobe Edition، Adobe Shockwave Player، Flash Adobe Player) و Java، وغيرها؛
- ثمة قيود على تطوير المعلومات العلمية والتقنية بسبب استحالة شراء مصادر المعلومات من دور النشر في الولايات المتحدة وبلدان أخرى، بسبب العقوبات التي تعترض المعاملات المباشرة مع المصارف الدولية. وقد أُجريت عمليات شراء، لكن تسنى ذلك فقط بدعم من المقر لتعدّد إجراءات بصورة مباشرة.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

لاحظت المنظمة العالمية للملكية الفكرية ظروفاً في كوبا نتيجة الحصار تمثل عقبة تحول دون تقدّم البلد في مجال الملكية الفكرية، وتؤثر تأثيراً مباشراً على تطوير التكنولوجيا والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فيه، على النحو المبين أدناه:

يحدّ الحصار، بتقييده دخول المواطنين الكوبيين إلى الولايات المتحدة، من إمكانيات تنمية الموارد البشرية في الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، قد لا يستفيد العاملون المهنيون الكوبيون استفادة كاملة من فرص الحصول على تخصصات متقدمة في ميدان الملكية الفكرية، ولا سيما تلك المتاحة في الولايات المتحدة. وتشمل هذه الفرص، بصفة خاصة، جوانب من إدارة أصول الملكية الفكرية، ومسائل تتعلق بإدارة مكاتب الملكية الفكرية، وكذلك فرصة الاطلاع على التجارب الناجحة في إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا وإدارة التكنولوجيا وتقييم الملكية الفكرية واستخدامها كضمانة.

وتعوق القيود المفروضة على التأشيرات أيضاً إمكانية مشاركة المهنيين الكوبيين العاملين في مجال الملكية الفكرية في برامج التدريب المنتظمة والاجتماعات والمناسبات الأخرى التي تعقدتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية في الولايات المتحدة.

ويعوق تقييد البنى التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية التوسع في نشر الدورات الإلكترونية للتعلم عن بُعد التي توفرها المنظمة في كوبا، على الرغم مما تبذله السلطات المحلية من جهود ومما تبديه من التزام لتعزيز ثقافة احترام الملكية الفكرية على نطاق البلد بأكمله. ولا تتوفر أيضاً مرافق التداول بالفيديو، التي تتيح وسيلة اتصال على قدر كبير من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، ولا سيما

لأغراض التعليم والتدريب ذلك أنه لا يجوز شراء معظم المعدات التقنية وأدوات البرمجيات التي منشؤها الولايات المتحدة.

وضعف مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية يؤثر سلباً على إمكانية وصول المواطنين الكوبيين إلى قواعد البيانات الإلكترونية التابعة للمنظمة وإلى خدمات رقمية أخرى في مجال الملكية الفكرية، ويعرقله. ويؤثر هذا الوضع، وبخاصة عدم القدرة على الوصول إلكترونياً إلى قواعد البيانات العالمية المتعلقة بالملكية الفكرية، من قبيل قاعدة Patentscope للبيانات (للمعلومات عن براءات الاختراع) وقاعدة البيانات العالمية لأدوات التوسيم، المتاحتين فقط عبر الإنترنت، تأثيراً سلبياً للغاية على تقدّم برامج البحوث التكنولوجية وغيرها من برامج الابتكار التي تنفذها حكومة كوبا في مجالات علوم البيئة والطب والحياة، والتكنولوجيات الأحيائية والنانوتكنولوجيا، ويحدّ من إمكانية التعلم عن سلوك العلامات التجارية في أسواق التصدير المحتملة.

ويؤثر الحصار أيضاً على توفر معدات وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتنفيذ العمليات الإدارية المتعلقة بإجراءات تقديم الطلبات والموافقة عليها، وبخاصة البحث عن براءات الاختراع والعلامات التجارية وخدمات فحصها. وعلى الرغم من أن البلد مهياً إدارياً لأداء هذه المهام بفضل الوجود الكثيف لفروع المكتب الكوبي للملكية الصناعية في المقاطعات، فإن عدم توفر برمجيات متخصصة يعوق بصورة حرجة أداء هذه المهام. ويشار إلى أن عمليات الشراء من الخارج للمعدات والبرمجيات اللازمة تنطوي على شكليات مرهقة للغاية. ولا يزال هذا الوضع يؤدي إلى تراكم التأخر في تقديم الخدمات المطلوبة من هذه المكاتب، وبحول دون تطوّر هذه الخدمات وتوسّعها بصورة طبيعية. والأهم من ذلك أن هذا الوضع يقضي على إمكانية الاستفادة بصورة كاملة من الوظائف التي يتيحها النظام الآلي للملكية الفكرية التابع للمنظمة، نظراً إلى أن المستخدمين في كوبا لا يمكنهم الوصول بحرية إلى بعض أدوات تشغيله. وهذا يؤدي إلى الحد بصورة كبيرة من إمكانيات توسيع نطاق هذا النظام ومواءمته مع احتياجات المستخدمين الكوبيين (في كل من العاصمة والمقاطعات).

وتمتد آثار الحصار المتجاوزة للحدود الإقليمية لتشمل المجال المالي أيضاً. فلا يمكن سداد المدفوعات المستحقة على كوبا للمنظمة بموجب المعاهدات التي تديرها المنظمة (معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد) إلاً باليورو أو الفرنك السويسري، وليس بدولارات الولايات المتحدة، من أجل تفادي القيود التي يفرضها مكتب الولايات المتحدة لمراقبة الأصول الأجنبية. وبالمثل، يجب سداد مدفوعات المنظمة إلى المكتب الكوبي للملكية الصناعية بهاتين العملتين. وتؤدي تكلفة هذه المعاملات غير المباشرة بغرض تفادي مصارف الولايات المتحدة إلى خسائر مالية كبيرة، وتثني المواطنين الكوبيين عن استخدام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٧]

دأبت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية على توفير الدعم للمشاريع في كوبا، بما فيها المعدات والأدوات والتدريب في مجال الأرصاد الجوية، وكذلك المشاركة في رعاية مؤتمرات الأرصاد الجوية.

وتستفيد كوبا، بوصفها عضواً في المنظمة، من الخدمات التي تقدمها المنظمة على الصعيدين العالمي والإقليمي، فتحصل منها على منشورات ومواد أخرى. وتشارك كوبا في أنشطة المنظمة مثل الاجتماعات وحلقات العمل والدورات التدريبية. وهي تتلقى بانتظام الصور الساتلية والبيانات والمواد الإرشادية من جميع أعضاء المنظمة، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، عبر البث المباشر والنظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية التابع للمنظمة.

وتقيم المنظمة علاقات تعاون مع جميع دول منطقة البحر الكاريبي، بما فيها كوبا التي هي عضو في الرابطة الإقليمية الرابعة (أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي)، من خلال مكتب المنظمة الإقليمي للأمريكتين. وتشارك كوبا في مشاريع إقليمية مختلفة تغطي منطقة البحر الكاريبي، وتركز على الارتقاء بنظم الإنذار المبكر، وتحسين الخدمات المتعلقة بالجو والمياه والمناخ وتعزيز نظم المراقبة. وفي الآونة الأخيرة، قدمت كوبا مساعدة تقنية في إطار مشروع تنقذه المنظمة للارتقاء بدائرة الأرصاد الجوية الهايتية.

منظمة السياحة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٧]

لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا واضحاً في أنشطة عامة، ويشمل ذلك القيود المفروضة على سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا، الأمر الذي يؤثر تأثيراً مباشراً على قطاع السياحة الكوبي.

وعلى الرغم من أن الاتفاقات المبرمة بين حكومي كوبا والولايات المتحدة تشكل خطوة نحو زيادة الزيارات إلى كوبا من الولايات المتحدة، فإنه لا بد من التأكيد على أن القواعد الناظمة للحصار في ما يتصل بالسياحة لا تزال قائمة. وفي الواقع، لا يزال السفر إلى كوبا من الولايات المتحدة يُقتصر على الفئات الاثنتي عشرة التي يبيحها القانون.

وفي عام ٢٠١٦، زاد عدد السياح الدوليين الوافدين من جميع أنحاء العالم بنسبة ٣,٩ في المائة، وبنسبة ٤,٨ في المائة في منطقة الكاريبي دون الإقليمية ليصل إلى ٢٥,٣ مليون سائح. ويوصف الولايات المتحدة أحد أكبر الأسواق المصدرة للسياحة على مستوى العالم، فإنها تسهم بقوة في تحقيق هذا النمو المستمر.

وفيما يتعلق بالترويج للسياحة، لا تستطيع كوبا الوصول إلى شركات الإعلانات أو قنوات الترويج الأخرى في الولايات المتحدة، مما يزيد من صعوبة الترويج لكوبا كوجهة سياحية، ولا يُسمح لوكالاتها الوطنية للسياحة، المسؤولة عن خدمة سوق الولايات المتحدة، بأن تنشئ تمثيلاً مباشراً على أراضي الولايات المتحدة.

ولا تزال أعمال قطاع السياحة في كوبا تتأثر بتدابير الحصار المتعلقة بالتجارة الإلكترونية واستخدام الإنترنت ومعاملات بطاقات الائتمان في الولايات المتحدة كوسيلة لسداد ثمن تذاكر الطيران والخدمات السياحية. وتنشأ هذه الآثار، بصفة خاصة، نتيجة تغيير المواقع الجغرافية للموردين، وجميعها تنطوي على زيادة في الأسعار وفي رسوم النقل والتأمين، بسبب طول المسافة التي يجب على الموردين

قطعها وكذلك تعذّر نقل الموارد بغية الاحتفاظ بمخزونات كبيرة من البضائع. وهذا يعني أيضاً زيادة التكاليف المالية، إذ يتعيّن الحصول على الائتمانات التجارية الأعلى سعراً، مقارنةً بالائتمانات الحكومية والمصرفية التي تقدّم على نحو أيسر لكن يصعب الحصول عليها جراء الضغط الذي تمارسه حكومة الولايات المتحدة على البلدان الثالثة، وجراء تقلب أسعار صرف العملات لتعذّر استخدام دولار الولايات المتحدة عملةً للشراء.

وفي عام ٢٠١٦، دفعت شركات السياحة الكوبية مبالغ إضافية، تُقدّر بنسبة ٣٠ في المائة زيادةً على الأسعار المتصلة باستيراد منتجات يشتدّ طلب السياح عليها، وتعيّن الحصول عليها من خلال بلدان ثالثة. فعلى سبيل المثال، ثمة منتجات معيّنة مثل الأغذية والمعدات السياحية الخاصة والتكنولوجيا والأدوات الكهربائية والمعدات العامة والمعدات الحاسوبية ومواد البناء تنتجها الولايات المتحدة لكن يتعيّن شراؤها من بلدان ثالثة بسبب الحصار.

وبصفة عامة، ظلت السياحة الدولية والمحلية في كوبا في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٦ إلى آذار/مارس ٢٠١٧، تعاني أضراراً مباشرة بفعل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا في مجالات مهمة تتعلق بعمليات وخدمات لوجستية حيوية لقطاع السياحة، حيث بلغت القيمة المقدّرة لتلك الأضرار ١,٧ بليون دولار.

منظمة التجارة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٧]

يحدّد اتفاق مراكش لعام ١٩٩٤ المنشئ لمنظمة التجارة العالمية نطاق عمل المنظمة ومهامها. وتسلمّ ديباجة هذا الاتفاق بأنّ المساعي التجارية والاقتصادية ينبغي أن تجري لأغراض منها تحقيق مستويات معيشة أعلى، وكفالة العمالة الكاملة بما يتوافق وهدف التنمية المستدامة، وعلى نحو يتسق مع احتياجات الأعضاء وشواغلهم في مختلف مستويات التنمية. وتشدّد الديباجة أيضاً على استصواب القضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية.

وقد أثّرت المسألة المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٥/٧١ في المقام الأول في سياق استعراض السياسات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية. وفي إطار هذه العملية، أعدت أمانة المنظمة تقريراً يتضمن إشارات مختلفة إلى تدابير تؤثر على كوبا^(٥٩). وبالإضافة إلى ذلك، أثّرت المسألة شفوياً خلال اجتماع هيئة استعراض السياسات التجارية في منظمة التجارة العالمية المعقود في الفترة من ١٩ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦^(٦٠).

يشير تقرير الأمانة السالف الذكر إلى أن الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لا يزال قائماً، على الرغم من حدوث قدر من الانفراج^(٦١). وخلال اجتماع هيئة الاستعراض الخاص باستعراض السياسة التجارية للولايات المتحدة، ذكرت كوبا أن الحصار لا يزال العائق الرئيسي

(٥٩) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/TPR/S/350.

(٦٠) منظمة التجارة العالمية، الوثيقتان WT/TPR/M/350 و WT/TPR/M/350/Add.1.

(٦١) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/TPR/S/350، الفقرة ١١.

أمام التنمية الاقتصادية للبلد، وأشارت إلى مجالات مختلفة لا تزال تتأثر فيها مصالح كوبا الاقتصادية بالتدابير التي تتخذها الولايات المتحدة^(٦٢). وإذ أقرت كوبا بالجهود التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة لتعديل تطبيق بعض جوانب الحصار، ذكرت أن تأثير هذه الجهود محدود جداً على العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية الثنائية^(٦٣). وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت كوبا، وهي ليست طرفاً مباشراً في المنازعة، أن الولايات المتحدة لم تمثل بعد امتثالاً تاماً للتوصيات الصادرة عن هيئة تسوية المنازعات في المنظمة في الشكوى التي تقدّم بها الاتحاد الأوروبي ضد الولايات المتحدة على خلفية منازعة تتعلق بالمادة ٢١١ من قانون المخصصات الشامل لعام ١٩٩٨ الذي سنّته الولايات المتحدة. وفي ردّ وفد الولايات المتحدة على الأسئلة المحددة التي طرحتها كوبا، ذكر أموراً من بينها أن ”الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على التجارة مع كوبا يمثل امتثالاً تاماً للالتزامات ذات الصلة بموجب اتفاقاتنا التجارية الدولية“^(٦٤).

وعلاوة على ذلك، أُثيرت المسألة المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٥/٧١ في اجتماع المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦^(٦٥)، في سياق طلب تقدّمت به كوبا لتمديد الإعفاء الحالي المتصل بالفقرة ٦ من المادة الخامسة عشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤، وهو الإعفاء الممنوح في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٢ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وكانت كوبا مُنحت هذا الإعفاء في الأصل بموجب قرار اتخذ بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وأخيراً، في سياق التقرير السنوي الخامس^(٦٦) بشأن تجديد هذا الإعفاء، وجّهت كوبا اهتمام أعضاء المنظمة إلى القيود المالية التي تفرضها الولايات المتحدة على المؤسسات المصرفية الأجنبية في تعاملها مع كوبا.

(٦٢) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/TPR/M/350، الفقرات ٤-١٢٣ إلى ٤-١٣١.

(٦٣) المرجع نفسه، الفقرة ٤-١٣٠.

(٦٤) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/TPR/M/350/Add.1، الصفحة ١٦٠.

(٦٥) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/GC/M/165.

(٦٦) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/994.